الجامعة الافتراضية السورية
SYRIAN VIRTUAL UNIVERSITY

تاريخ الفكر الاقتصادي

د. معاذ الشرفاوي الجزائرلي

CC BY ND

ISSN: 2617-989X

Books & Refrences

تاريخ الفكر الاقتصادي

الدكتور معاذ الشرفاوي الجزائرلي

من منشورات الجامعة الافتراضية السورية

الجمهورية العربية السورية 2020

هذا الكتاب منشور تحت رخصة المشاع المبدع – النسب للمؤلف – حظر الاشتقاق (CC– BY– ND 4.0)

https://creativecommons.org/licenses/by-nd/4.0/legalcode.ar

يحق للمستخدم بموجب هذه الرخصة نسخ هذا الكتاب ومشاركته وإعادة نشره أو توزيعه بأية صيغة وبأية وسيلة للنشر ولأية غاية تجارية أو غير تجارية، وذلك شريطة عدم التعديل على الكتاب وعدم الاشتقاق منه وعلى أن ينسب للمؤلف الأصلي على الشكل الآتي حصراً:

د. معاذ الشرفاوي الجزائرلي، الإجازة في العلوم الإدارية Bscm، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2020

متوفر للتحميل من موسوعة الجامعة https://pedia.svuonline.org/

The History of Economic Thought

Dr. Moaz Alsherfawi Aljazaerli

Publications of the Syrian Virtual University (SVU)

Syrian Arab Republic, 2020

Published under the license:

Creative Commons Attributions- NoDerivatives 4.0

International (CC-BY-ND 4.0)

https://creativecommons.org/licenses/by-nd/4.0/legalcode

Available for download at: https://pedia.svuonline.org/

جدول المحتويات

مقدمة .....

الفصل الأول بواكير الفكر الاقتصادي من العصور القديمة حتى القرون الوسطى *Early Economic Thought of The Ancient World to Middle Ages*.....13

1-1. تمهيد..... 15

1-2. بواكير الفكر الاقتصادي في اليونان القديمة..... 15

1-2-1. اكسينوفون *Xenophon* (431 ق.م – 354 ق.م.) 16

1-2-2. أفلاطون *Plato* أو *Platoon* (؟ - حوالي 348 ق.م.) 18

1-2-3. أرسطو *Aristotle* (384 ق.م. – 322 ق.م.) 21

1-3. الفكر الاقتصادي العربي – الإسلامي حتى القرون الوسطى 25

1-3-1. خصائص النظام الاقتصادي في الإسلام 25

1-3-2. ابن خلدون (1332-1406) 28

1-3-3. المقريزي (1364-1442) 37

1-4. الاسكولائية (المدرسيّة) *Scholasticism* 39

1-4-1. تمهيد تاريخي 39

1-4-2. توما الأكويني (1225 – 1247) *Thomas Aquinas* 41

المراجع المستخدمة في الفصل 44

أسئلة الفصل 45

الفصل الثاني الفكر الاقتصادي في مرحلة الانتقال من العصور الوسطى إلى عصر النهضة: القُمريّة *Cameralism* والميركانتيلية *Mercantilism* 48

2-1. تمهيد تاريخي 50

2-2. أهم أصحاب الكراريس الأوائل..... 51
2-2-1. نيكول أوريم (أو نيكولاس دو ريم) (1320 – 1382) *Nicole Oresme* 51
2-2-2. جان بودان (1530 – 1596) *Jean Bodin*..... 53
2-3- الميركانتيلية *Mercantilism*..... 55
2-3-1. تمهيد تاريخي لنشوء الميركانتيلية..... 55
2-3-2. الملامح العامة للفكر الميركانتيلي 56
2-3-3. النموذج الإنـچليزي: توماس مُن (1571 – 1641) *Sir Thomas Mun* 58
2-3-4. النموذج الفرنسي: الكولبيرية وأصداؤها في أوروبا 60
2-3-5. الحمائية والمنافسة: 61
2-3-6. موقف الميركانتيليين من الأجور 62
2-3-7. الميركانتيليون وديناميكيات السكان 63
المراجع المستخدمة في الفصل..... 70
أسئلة الفصل 71
الفصل الثالث بدايات نشوء الأنظمة الفكرية الاقتصادية *Emergence of Economic Systems*
75.....
3-1. تمهيد تاريخي 77
3-2. كانتِيّون أو كانتيلِن (1680-1734) *Cantillon*..... 77
3-3. المدرسة الفيزيوقراطية..... 80
3-3-1. تمهيد تاريخي: 80
3-3-2. فرانسوا كينيه (1694-1774) *François Quesnay*..... 81
- ملاحظات ختامية: 84
3-4. ديـڤيد هيوم (1711-1776) *David Hume*..... 85

3-4-1. نظرية هيوم في معدل الفائدة 85
3-4-2. هيوم والنظرية الكمية في النقود 86
3-4-3. هيوم والنقود في إطار التجارة الدولية 87
3-4-4. مكانة هيوم من تطور الفكر الاقتصادي 88
المراجع المستخدمة في الفصل 89
أسئلة الفصل 90
الفصل الرابع الاقتصاد الكلاسيكي (المدرسة الاقتصادية التقليدية) *Classical Economics (Classical School)* 96
4-1. تمهيد تاريخي 99
4-2. آدم سميث (1726- 1790) *Adam Smith* 100
4-2-1. اليد الخفية 100
4-2-2. سميث وتقسيم العمل 101
4-2-3. نظرية سميث في الأجر 102
4-2-4. نظرة سميث إلى الربح والفائدة 102
4-2-5. تناقص معدل الربح عند سميث 103
4-2-6. نظرة سميث إلى دور الدولة والمالية العامة: 103
4-3. ديفيد ريكاردو (1772- 1823) *David Ricardo* 104
4-3-1. نظرية ريكاردو في القيمة 105
4-3-2. نظرية ريكاردو في الريع: 106
4-3-3. تفسير ريكاردو لتناقص معدل الربح: 107
4-3-4. نظرية ريكاردو حول الميزة النسبية من التجارة الدولية: 108
4-4. توماس روبيرت مالثس (1766 – 1834) *Thomas Robert Malthus* 111

4-4-1. نظرية مالثس في السكان 111
4-4-2. الإسهامات النظرية لمالثس في الفكر الاقتصادي 112
4-4-3. مكان مالثس من تطور الفكر الاقتصادي 114
4-5. جون ستيوارت مِل (1806 - 1873) *John Stewart Mil*..... 115
4-5-1. النمو الاقتصادي المستقبلي 116
4-5-2. مَل والتجارة الدولية 117
4-5-3. مِلْ أول من يتحدث منهجياً عن جداول العرض والطلب وتكلفة الفرصة البديلة ... 117
4-5-4. مِل حول الأجور 118
4-5-5. مذهب مِل في الحرية الاقتصادية ودور الدولة 118
4-5-6. مكانة مِلْ في تاريخ الفكر الاقتصادي 119
4-6. الخصائص العامة للمدرسة الكلاسيكية..... 120
4-6-1. الاقتصاد يسير وفقاً لقوانين اجتماعية ينبغي فهمها 120
4-6-2. الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أساس النشاط الاقتصادي 121
4-6-3. المجتمع مقسّم بطبيعة الحال إلى طبقات لها أدوار اقتصادية مختلفة 121
4-6-4. دور الدولة هو توفير البيئة المناسبة لعمل الاقتصاد وليس إدارته 122
4-6-5. التاريخ من إنتاج الإنسان لكنه ليس من تصميمه..... 123
4-6-6. المنتج الحقيقي للثروة هو العمل وتعظيمها بزيادة إنتاجية العمل عبر تقسيم العمل. 123
4-6-7. الدور المحوري للمنافسة 124
4-6-8. عندما تسود المنافسة التامة تميل عوائد عوامل الإنتاج إلى مستوى طبيعي..... 124
4-6-9. مفهوم السعر الطبيعي 125
المراجع المستخدمة في الفصل 127
أسئلة الفصل 128

الفصل الخامس الفكر الاقتصادي المعارض للكلاسيكية (المدارس التاريخية والإصلاحية والماركسية) *(Historical School, Reformists, Anti-Classic Economic Thought and Marxists)*..... 130

5-1. تمهيد..... 133

5-2. المدرسة التاريخية..... 134

جورج فريدريك لِسْت (*1789-1846*) *George Fredrich List*..... 134

5-2-1. ظروف نشوء المدرسة التاريخية..... 136

5-2-2. نقد المدرسة التاريخية للفكر الكلاسيكي..... 138

5-2-3. الملامح العامة لمنهج المدرسة الألمانية..... 138

5-2-4. تأثير المدرسة الألمانية خارج حدود ألمانيا..... 140

5-3. الاشتراكية الخيالية..... 141

5-3-1. سيسموندي (1773-1842) *Jean Charles Léonard de Sismondi*..... 141

5-3-2. پيير جوزيف پرودون (1809-1865) *Pierre-Joseph Proudhon*..... 142

5-4. الاشتراكية التعاونية..... 144

5-4-1. سان سيمون (1760-1825)-*Claude Henri de Rouvroy, comte de Saint-Simon*..... 144

5-4-2. شارل فورييه (1772 – 1837) *Charles Fourier*..... 145

5-4-3. روبرت أوين (1771 – 1858) *Robert Owen*..... 145

5-5. ماركس..... 146

5-5-1. لمحة عن الفلسفة الماركسية..... 148

5-5-2. النظرية الماركسية في القيمة..... 150

5-5-3. القيمة الزائدة (القيمة الفائضة):..... 151

5-5-4. مفهوم رأس المال: 152
5-5-5. التركيب العضوي لرأس المال وأزمات الكساد: 152
5-5-6. قانون تناقص معدل الربح: 153
5-5-7. المكانة التاريخية لماركس في الفكر الاقتصادي 154
المراجع المستخدمة في الفصل 155
أسئلة الفصل 156
الفصل السادس نشوء الاقتصاد النِيوكلاسيكي (المدرسة الحدية ومدرسة التوازن العام) ***Emergence of Neoclassic Economics (Marginal School and the School of General Equilibrium)*** **..... 159**
6-1. تمهيد 161
6-2. مدرسة لوزان - مدرسة التوازن العام *General Equilibrium* 161
6-2-1. ليون ڤالراس (1834 - 1910) *Léon Walras* 161
6-3. المدرسة الحدية (الهامشية) *Marginal School* 164
6-3-1. السمات العامة للمدرسة الحدّية بالمقارنة مع المدرسة الكلاسيكية: 165
6-3-2. بواكير المدرسة الحدية 171
6-3-3. أعلام المدرسة الحدية 173
المراجع المستخدمة في الفصل 180
أسئلة الفصل 181
الفصل السابع الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي (مارشال، باريتو، وفيشر) ***Neoclassical Economics Thought (Marshal, Pareto, and Fisher)*** **..... 184**
7-1. تمهيد: 186
7-2. مدرسة التوازن المجتزئ (مدرسة كيمبردج) 187

7-2-1. آلفريد مارشال (1842 – 1924) *Alfred Marshal* 187

7-2-2. نظام مارشال في توازن السوق *Marshallian System of Market Equilibrium* 190

7-3. المذاهب النفعية ونظرية الرفاه *Utilitarianism and Welfare Theory* 204

7-3-1. جيريمي بينثَّم (1748 - 1832) *Jeremy Bentham* 205

7-3-2. فرانسيس إيسيدرو ادجويرث (1845 - 1926) *Francis Ysidro Edgeworth* 205

7-3-3. ڤيلفريدو پاريتو (1848 – 1923) *Vilfredo Pareto* 208

7-4. ارڤِنچ فيشر (1867-1947) *Irving Fisher* والنظرية الكمية في النقود..... 213

المراجع المستخدمة في الفصل..... 219

أسئلة الفصل 220

الفصل الثامن كينز والثورة الكينزية*Keynes and the Keynesian Revolution*..... 224

8-1. تمهيد..... 226

8-2. جون مينارد كينز (1883 - 1946) *John Maynard Keynes*..... 227

8-2-1. نقد كينز للمذهب النيوكلاسيكي السائد 228

8-3. مبدأ الطلب الفعّال *The principle of Effective Demand*..... 229

8-4. المضاعف *The Multiplier*..... 231

8-5. نقاط الافتراق الأخرى عن النظرية النيوكلاسيكية..... 233

8-5-1. طبيعة ودور معدل الفائدة وعلاقته بالتشغيل 233

8-5-2. وظيفة النقود 234

8-5-3. نظرية كينز في تفضيل السيولة 235

8-6. استكمال التحليل الكينزي إلى الأمد الطويل: 240

8-6-1. نموذج هارود-دومار *Harrod-Domar Model* 241

8-6-2. دومار والسياسة الكينزية المبنية على الدين العام 243

8-6-3. پول ساميُلسن ومبدأ المسرّع 243

8-7. لماذا سميت «الثورة الكينزية»..... 245

المراجع المستخدمة في الفصل 248

أسئلة الفصل 249

الفصل التاسع المدارس الحديثة والمعاصرة في الفكر الاقتصادي *Modern and Contemporary Schools of Economic Thought*..... 251

9-1. تمهيد:..... 253

9-2. النيوكينزيون والتركيبة النيوكلاسيكية *Neokeynesians and The Neoclassical Synthesis*..... 254

- التركيبة النيوكلاسيكية *Neoclassical Synthesis* 254

- نموذج *IS-LM* 255

- منحنى فيليپس *Philips Curve* 257

9-3. اقتصاد ما بعد الكينزية *Post – Keynesianism Economics*:..... 259

9-4. المدرسة النقدية أو المذهب النقدي *Monetarism*..... 262

9-5. المدرسة الكلاسيكية الجديدة (الاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد)..... 263

9-6. الكينزيون الجدد *New Keynesians* أو (الاقتصاد الكلي الكينزي الجديد) *New Keynesian Macroeconomics*..... 265

9-7. خلاصة الاقتصاد الكينزي الجديد وعلاقته بالمدارس الأخرى:..... 275

9-8. خاتمة..... 276

مراجع الفصل: 277

أسئلة الفصل 279

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تم إعداد هذه الأملية للاستخدام في تدريس تاريخ الفكر الاقتصادي لطلاب برنامج الإجازة في علوم الإدارة (*BSCM*) في كلية العلوم الإدارية في الجامعة الافتراضية السورية. يعنى هذا البرنامج بتخصصات الإدارة والتمويل، فلا يتوقع من الطالب بالتالي أن يتخصص في علم «الاقتصاد» في الخطة الحالية. فما السبب في إدراج هذا المقرر في الخطة الدرسية؟ باختصار، لا غنى لطالب العلوم الإدارية عن تحصيل المعارف الاقتصادية الأساسية، فالمنشأة أو المنظمة ما هي إلا كينونة جزئية من كينونة أعظم هي كامل المجتمع المحيط بصوره الاقتصادية والاجتماعية. ولا يمكن للإداري أو المالي أن يستغني عن فهم البيئة الاقتصادية التي تعد من أهم مكونات البيئة الخارجية للمنظمة. وعليه فقد حرصت إدارة الجامعة على تضمين حد أدنى من المقررات الاقتصادية الأساسية أولها تاريخ الفكر الاقتصادي الذي ينطوي في تدريسه على تقديم لعلم الاقتصاد. وذلك أسوة بسائر البرامج المشابهة في جامعات العالم.

هذه الأملية ليست مصممة لتكون المادة العلمية المعتمدة بشكل حصري للتحضير من أجل الامتحان، بل تشكل مع مجموعة من المحاضرات المسجلة ومجموعة أخرى موافقة من المحاضرات التفاعلية المتزامنة منهاجاً متكاملاً لدراسة المقرر. فالمحاضرات أو الجلسات المسجلة تشرح بشكل انتقائي نسبياً مضمون الأملية وتغنيه بالأمثلة والشروحات والإضافات، حيث يتم التركيز على المواضيع التي تحتاج لشرح، فيما تترك للطالب قراءة الفقرات السهلة أو الأقل أهمية. أما الجلسات التزامنية فمخصصة لمناقشة المقرر مع الطالب والتأكد من استيعابه للمضمون. تم تذييل كل فصل بمجموعة مختصرة من الأسئلة يقصد منها إعطاء فكرة عن الأسئلة التي قد ترد في الامتحان، لكنها مجرد عينة أو نماذج مخصصة لبناء ثقة الطالب بنفسه قبل الامتحان، وهي أبعد ما تكون عن المراجعة الشاملة. نكتفي بهذا القدر من التوضيح وننتقل إلى تمهيد سريع لموضوع تاريخ الفكر الاقتصادي.

واقع الأمر أن الفكر الاقتصادي مكوّن من تيارات ومدارس فكرية مختلفة، نشأ عنها مذاهب وسياسات اقتصادية مختلفة. وفي كل مرّة يشهد فيها العالم استقراراً وازدهاراً اقتصادياً يتراءى للبعض أن المدرسة الفكرية السائدة انتصرت على أقرانها، ما تلبث الأحداث والوقائع الاقتصادية الجديدة أن تعصف بالفكر السائد لتعيد سادته إلى سؤال "أين أخطأنا؟" الفكر الاقتصادي بلا شك يمتلك القدرة على تغيير الواقع، ولكن تطورات الواقع تمتلك أيضاً القدرة على تغيير الفكر، والعلاقة بينهما متطورة باستمرار. وتاريخ الأفكار الاقتصادية هو المرجع الدائم لعالم الاقتصاد، إذ لا غنى عن التاريخ لمن يبحث في الفكر المعاصر ويسعى لفهم العالم من حوله. والتاريخ بالنسبة للاقتصادي هو سجل من الأفكار والتجارب التي لابد من دراستها واستخلاص الدروس منها. وهذا السجل دائم التطور، فالفكر الاقتصادي السائد اليوم، هو تاريخ لمن سيأتي غداً، وفي كل يوم يزداد فهمنا لما حدث البارحة. ويساعدنا فهم الوقائع الاقتصادية السابقة على فهم الوقائع المعاصرة، وربما على بعض التنبؤ بالمستقبل. وهكذا، فإن دراسة تاريخ الأفكار والوقائع الاقتصادية ليست ترفاً فكرياً بل حاجة موضوعية. لا سيما في ظل التبدل الدائم للبيئة الاقتصادية والتطور المستمر في الفكر الاقتصادي الذي يسعى إلى فهمها.

على أية حال، نستغل هذه المقدمة للتنبيه على أن على الطالب أن يحضر محاضرة تمهيدية (ارجع إلى مجلد تسجيلات المقرر) مكونة من ثلاثة أجزاء قبل البدء بقراءة هذا المقرر وحضور محاضراته المسجلة. وهذا مذكور بوضوح في وثيقة تعريف المقرر. والسبب في التمهيد هو أننا نستخدم هذا المقرر لتقديم علم الاقتصاد وإعطاء فكرة عامة عن تطور النظرية الاقتصادية بآن معاً. ولذلك فقد تم الاقتصار على الخطوط العريضة وتم اعتماد التبسيط في أغلب الأحيان. ولا بد من القول بأن هذه الأملية لم تقم بتغطية العديد من النظريات والأفكار الاقتصادية الهامة، وتناولت العديد من الشخصيات والنظريات باقتضاب لا يعكس أهميتها وتعقيداتها، ولم تلق الضوء على العديد من التطورات الأخيرة في حقول حديثة متفرعة عن علم الاقتصاد مثل الاقتصاد البيئي والاقتصاد السلوكي والمؤسساتي والاقتصاد التجريبي والاقتصاد الدولي ونظريات النمو الحديثة، وغيرها كثير. وعلى الرغم من هذا النقص، فإننا بذات الوقت نرجو أننا لم نثقل على الطالب أو نشتت أفكاره، فالمقرر تناول بمساحة

محدودة سلسلة طويلة من تاريخ الفكر الاقتصادي. ونرجوا أن الطالب حقق الفائدة العامة من قراءة ودراسة هذا المقرر، والسلام. وأخيراً، فإن عمل الإنسان لا يمكن أن يخلو من نقص. نلتمس العذر من الطالب إذا وجد نوعاً من عدم الوضوح هنا أو هناك، ولنا ثقة بأن المدرس سيسد الثغرة ويرشد الطالب إلى التمييز بين تلك الأفكار التي يكتفى منها بالإشارة وبين تلك التي تتطلب التأنّي. نشكر كافة الزملاء الذين اطلعوا على الأملية ووضعوا ملاحظاتهم عليها. أما ما بقي من أخطاء أو هِنات فهي مسؤولية المؤلف وحده.. نرجوا من الله القبول والتوفيق.

معاذ سعيد الشرفاوي الجزائرلي

دمشق 21 أيلول 2019

الفصل الأول

بواكير الفكر الاقتصادي من العصور القديمة حتى القرون الوسطى

Early Economic Thought of The Ancient World to Middle Ages

عنوان الموضوع: بواكير الفكر الاقتصادي (من العصور القديمة حتى القرون الوسطى)

كلمات مفتاحية:

اكسينوفون؛ أفلاطون؛ أرسطو؛ تقسيم العمل؛ العبودية؛ التبادل، الربا؛ وظائف النقود.

ملخص الفصل:

يتناول هذا الفصل بدايات ما يمكن تسميته بالفكر الاقتصادي بدءً بالعصور القديمة في اليونان ومروراً بالمساهمات الفكرية – الاقتصادية للعرب المسلمين. نبدأ مع فلاسفة اليونان القديمة وموقفهم من التبادل والنقود والربا والملكية، ثم ننتقل إلى الإسهامات العربية الإسلامية بشكل موجز.

المخرجات والأهداف التعليمية:

1. يعرف أهم فلاسفة اليونان الذين كان لهم اسهامات في الشأن الاقتصادي
2. يميز بين نظرة أرسطو وبين نظرة افلاطون إلى الملكية.
3. يعرف أهم الكتب الفلسفية اليونانية التي وردت فيها الأفكار الاقتصادية المبكرة
4. يفهم نظرة أرسطو إلى التبادل والنقود والربا.
5. يفهم مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي
6. يستوعب أسباب ضعف المساهمات العربية الإسلامية في تطور النظرية الاقتصادية المعاصرة.
7. يميّز مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي عن الفكر الاقتصادي الإسلامي
8. يفهم المقصود بالفكر الاسكولائي (المدرسي)
9. يعرف السياق التاريخي الذي مهد لظهور الفكر الاسكولائي.
10. يفهم موقف توماس الأكويني من النقود والربا والمبادلات

مخطط الفصل:

الفصل الأول

1.1. تمهيد

2.1. بواكير الفكر الاقتصادي في اليونان القديمة

1.2.1. اكسينوفون *Xenophon* (431 ق.م – 354 ق.م.)

2.2.1. أفلاطون *plato* أو *Platon* (؟ – حوالي 348 ق.م.)

3.2.1. أرسطو *Aristotle* (384 ق.م. – 322 ق.م.)

3.1. الفكر الاقتصادي العربي – الإسلامي حتى القرون الوسطى

1.3.1. خصائص النظام الاقتصادي في الإسلام

2.3.1. ابن خلدون (1332–1406)

3.3.1. المقريزي (1364–1442)

4.1. الاسكولائية (المدرسيّة) *schlosticism*

1.4.1. تمهيد تاريخي

2.4.1. توما الأكويني (1225 – 1247) *Thomas Aquinas*

المراجع المستخدمة في الفصل

1-1. تمهيد

كل علوم الأولين التي لم تقيّدها الكتابة ماتت بموت العلماء والحكماء. وحتى بعد اختراع الكتابة في سورية والهيروغليفية في مصر فإن استعمالها المبدئي لم يكن لتقييد العلم بالقلم بالدرجة الأولى، فالسجلات الحجرية والطينية التي وصلت إلينا فتوفر لنا منثورات عن القوانين والضرائب والتجارة وأيام الملوك وشيء من الحكمة. وهذه المكتشفات أزالت الغطاء عن حضارات عربية قديمة على درجة عالية من القوة والتنظيم والازدهار والتطور العلمي والتكنولوجي، لكننا لا نعلم عن الفكر الاقتصادي الذي ساد في أعصارهم شيئاً. وما نعلمه حتى اليوم أن الإغريق هم أول من كتب عن شيء يمكن تسميته كلاماً في الاقتصاد.

1-2. بواكير الفكر الاقتصادي في اليونان القديمة

اتصل الإغريق بالحضارة على يد المستعمر الفينيقي أول الأمر، ومهد ذلك فيما بعد لاتصال الاغريق بمصر القديمة وممالك الشرق، الأمر الذي سيكون له بالغ الأثر في نشوء وتطور اليونان القديمة. ومع الوصول إلى القرن الخامس قبل الميلاد تصل أثينا، درّة اليونان، إلى أوج عظمتها وازدهارها، ثم يبدأ منحناها بالهبوط، فعلى ما يبدو أن مترفي أثينا "فسقوا فيها" فحقَّ على نجمهم الأفول مع اشتداد النزعة إلى الإثراء والترف. وبدأت الاضطرابات تعم أثينا الديمقراطية في الوقت الذي اشتد فيه ساعد السباطة الاستبدادية، لاسيما بعد هزيمتها لروما. وبنهاية القرن الخامس تبدو اليونان مجموعة من المدن الميالة للتناكف فيما بينها، بين فخور بقوته، وفخور بإرثه السياسي – الثقافي، وبين ضعيف على الهامش. ولا يوجد أفضل من هذا الوقت لظهور نبيٍّ أو مصلح، فجاءت تعاليم سقراط الأخلاقية رداً على واقع اليونان المتردي.

1-2-1. اكسينوفون *Xenophon* (431 ق.م – 354 ق.م.)

كتب اكسينوفون (أو زينوفون) أول كتاب في التاريخ المسجل بعنوان «الاقتصادي» وسماه البعض «النظام المنزلي» والبعض الآخر «إدارة المالية الخاصة». وعلى الرغم من أن اكسينوفون تتلمذ على بعض فلاسفة عصره إلا أنه لا يعد ضمن الفلاسفة المعدودين. فاكسينوفون هذا كان ضابطاً مميزاً في الجيش ووصل إلى قيادة كتيبة العشرة آلاف مقاتل (مرتزقة الإغريق) وهو لم يبلغ الثلاثين، ويقال إنه أبدع في قضايا اللوجستيات العسكرية والتكتيكات الحربية. ويبدو أن موهبته وخبرته في تنظيم آلاف الجنود، مكنته من تطوير مهارات عالية في الإدارة والتنظيم. وفوق ذلك فقد كان مؤرخاً لزمنه، وقبل كل ذلك كان تلميذاً لسقراط. وهو وإن كان أول من استخدم كلمة «الاقتصادي» عنواناً لكتاب، إلا أنه كان يعني بها إدارة المنزل أو الأملاك الخاصة، وليس المعنى المتعارف عليه اليوم. في مقدمة كتابه يتحدث اكسينوفون على لسان سقراط مخاطباً صديقه كريتوبولس:

> سقراط: أخبرني يا كريتوبولس، هل "الاقتصاد" كلمة شأنها شأن سائر الكلمات نحو "الطب" و"العمارة" و"الحدادة" و"التعدين" وما إلى ذلك من كلمات تشير إلى نوع محدد من العلم أو المعرفة؟
>
> كريتوبولس: نعم أعتقد ذلك.
>
> سقراط: فإذا كان بوسعنا تحديد الوظيفة أو العمل الملائم لكلٍ من تلك الفنون، فهل نستطيع أن نحدد بنفس الطريقة الوظيفة أو العمل الملائم في حالة الاقتصاد؟
>
> كريتوبولس: نعم، لابد أن يكون كذلك، على أن عمل الاقتصادي الجيد يتمثل بتدبير المنزل أو الممتلكات بشكل جيد.[1]

ويمتد الحوار على طول الكتاب بطريقة يعرض من خلالها اكسينوفون مفهومه للملكية والثروة ونظرته إلى النقود وكذلك مكانة البلاد ودور العبيد. ونتطرق فيما لنظراته بشكل مقتضب.

---

[1] *Xenophon (released 2008). The Economist. Translator: H. G. Dakyns. [EBook #1173]. "Project Gutenberg" http://www.gutenberg.org.*

- **الثروة والقيمة والنقود:**

كل ما هو نافع يعد جزءً من الثروة عند اكسينوفون حتى الأصدقاء، بل والأعداء أيضاً ان شئت. وكل ما هو غير نافع فليس بثروة وإن كان أرضاً أو حصاناً. وهكذا فإن مفهوم القيمة عند اكسينوفون مرتبط بالمهارات الإدارية للمالك، فالشيء ذو قيمة عندما يحسن المالك استخدامه، ونفس الشيء ضار في الحالة المعاكسة. ومع ذلك يصبح الضار ذا قيمة إذا تم بيعه. وفي كلامه هذا تلميح للفرق بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية. فالقيمة الاستعمالية تظهر من خلال مهارة المالك في الانتفاع من الشيء، والقيمة التبادلية تظهر بمناسبة البيع.

وأما النقود فيؤكد اكسينوفون على أنها وسيلة لمراكمة الثروة عن طريق البيع والشراء، ولكنه يرى أن النقود يجب ألا تكون غاية في ذاتها. فالثروة ليست في النقود بل في الأشياء النافعة مثل الأرض الزراعية، وأما اللهث وراء المزيد من النقود واستخدام الذهب والفضة في الزينة هو نوع من الترف المذموم.

- **ملاحظة اكسينوفون حول تقسيم العمل:**

سائر الفلاسفة اليونانيين، على ما نعلم، آمنوا بالتوزيع الطبقي السائد في عصرهم. واكسينوفون لا يختلف عنهم في تخصيص الطبقات الاجتماعية الأدنى بالعمل العضلي والطبقات الأعلى بالعمل الذهني، ولكن اكسينوفون لاحظ أن اتقان العمل الحرفي يزداد في المدينة الكبيرة بسبب إمكانية التخصص، وذلك بخلاف القرية حيث يتعين على الفرد إتقان عدة مهن بآن معاً.

- **نظرة اكسينوفون إلى العبودية الزراعة والحرفة**

نجد في سياق الحوار بين سقراط وكريتوبولس ما يظهر أن الاقتصاد الأثيني كان زراعياً طبيعياً، لكنه كان متطوراً من حيث التبادل ويظهر ذلك من خلال تفضيل اكسينوفون لشراء أرض رخيصة واستصلاحها على شراء أرض محروثة ومزروعة لأن الثانية ستكون قيمتها قد استقرّت عند مستوىً عالٍ أما الأولى فآفاق تضاعف قيمتها مفتوحة. أما العمل في الأرض فهو للعبيد، وهؤلاء لا بد من إدارتهم عن طريق الحوافز المادية والمعنوية، الإيجابية والسلبية، لضمان بذلهم قصارى جهدهم في

العمل. في حين أن السادة يراقبون العمل ويكون لديهم الوقت للاهتمام بالأصدقاء وبالمدينة (الوطن). ولذلك فإنه ينظر نظرة دونية إلى الحرفة لأنها تستهلك وقت الإنسان في عمل عضلي أقرب شكل أو بآخر إلى عمل العبيد، ولعل هذه النظرة تعكس النظرة الارستقراطية السائدة في عصره، إذ لا شك أن الحرفيين كانوا يمثلون الطبقة الأقل حظاً بين اليونانيين.[2] وأخيراً، لاكسينوفون مؤلفات، منها كتابه «عن الإيرادات»، وفيه يضع اكسينوفون ما يشبه خطة للنهوض الاقتصادي بأثينا تتضمن ملاحظات على الصناعة والتجارة والتصدير.

1-2-2. أفلاطون *Plato* أو *Platoon* (؟ - حوالي 348 ق.م.)

أفلاطون من أشهر الفلاسفة على مر التاريخ. كان فيلسوفاً بالمعنى العام وكان من زعماء فلسفة الأخلاق، وقد تتلمذ على معلمه سقراط، وانشغل مع أقرانه من فلاسفة الإغريق في قضايا ما وراء الطبيعة، وكان همهم وشغلهم الشاغل هو فكرة «الدولة الفاضلة». عندما يقرأ طالب شاب أفلاطون لأول مرة سيقع بخيبة أمل وستعتريه الدهشة مما في المدينة "الفاضلة" من أفكار تبدو غاية في الشيوعية والديكتاتورية، بل والفاشية. لكن مع إدراك السياق التاريخي سيتبين أن أفلاطون كان أعظم مفكر في عصره وكان لفكره أثر مهم فيما بعد.

«الجمهورية» ومبدأ تقسيم العمل[3]

لخّص أفلاطون في كتابه "الجمهورية" تصوّره "المثالي" للدولة المثالية أو المدينة الفاضلة ويمثل ردّة فعل أفلاطون على تردي أحوال أثينا في زمانه. الكتاب عبارة عن سلسلة حوارية كتبها أفلاطون على لسان سقراط وأصحابه، يقودهم فيها الحديث حول خصائص الدولة المثالية إلى البحث في قضية العدالة في ظل الدولة. وبعد أن يتبين للمتحاورين أن تنازع الحديث حول المفهوم المجرد للعدالة لن ينتهي إلى نتيجة، يرون أن من الأفضل أن تُناقَش قضية العدالة في إطار واقعي هو الدولة. واقتضى

---

[2] حتى في زمننا المعاصر، تسود النظرة الدونية إلى الحرف البسيطة بالمقارنة مع النظرة إلى مهنة الطبيب أو المحامي، وينظر الموظف من الفئة الأولى الذي يمارس العمل المكتبي نظرة دونية إلى الموظف من الفئة الخامسة الذي يمارس العمل الفيزيائي، حتى وإن كان الأول فاشلاً والثاني متقناً لعمله.

[3] *Plato. (released 2017). The Republic of Plato. Translator: Benjamin Jowett. [EBook #55201]. "Project Gutenberg" http://www.gutenberg.org.*

ذلك تبسيط نموذج الدولة إلى دولة نظرية مكونة من أربعة أفراد فقط ليسهل التحليل (فلاح وبناء وخياط وحذّاء). وعندها يطرح سقراط السؤال: هل يقضي الفلاح كل وقته في إنتاج طعام يكفي أربعة، والخياط كل وقته في حياكة ملابس تكفي أربعة. وكذلك البقية بحيث يجمعون نتاج عملهم في مخزن مشترك ويتبادلون حاجاتهم؟ أم يقوم كل واحد منهم بإنتاج ما يحتاجه منفرداً، مقسماً وقته على أربعة أجزاء كل جزء لحرفة؟ والخلاصة على لسان سقراط أن «الأشياء يمكن إنتاجها بطريقة أيسر وكمية أكبر ونوعية أجود عندما ينصرف كل رجل إلى العمل الذي يناسب طبيعته دون انشغاله بما سواه من حرف». وهكذا، فإن أفلاطون يعد أول من تحدث عن تقسيم العمل لكنه توقف عند هذا الحد ولم يكمل، بل تابع في فلسفته الأخلاقية حول العدالة والدولة.

ومن الواضح أنه لم يكن مهتماً بتحليل النشاط الاقتصادي بحد ذاته بل تطرّق إليه بشكل عرضي، إذ أنه كان منشغلاً ببناء مدينته وفق تصوراته المثالية. على أية حال، يلاحظ من الاقتباس الأخير أن أفلاطون كان يرى أن كل إنسان خلق بحكم طبيعة تكوينه لأداء دور محدد وبالتالي فإن مكانه في الدولة الفاضلة يتحدد بشكل أو بآخر بالولادة. ولا يختلف موقف أفلاطون من العبودية عن موقف سائر فلاسفة عصره. وفي الحقيقة، لا نعلم عن أي فيلسوف يوناني معاصر لأفلاطون نادى بالقضاء على العبودية. ويبدو أنهم نظروا إلى العبودية بوصفها من طبيعة الحياة، فالعبيد قدرهم أن يكونوا عبيداً. ولكنهم قصروا العبودية على «البرابرة» الغرباء الذين يأسرهم اليونانيون أو يشترونهم. ولم يروها لائقة باليونانيين، أي أن اليونانيين لم يخلقوا لكي يكونوا عبيداً. وما هذا إلا تطبيق لمقولة «القوي على حق». ومما يدل على تحول العبودية لمشكلة بالنسبة للنظام اليوناني أن أفلاطون كان حريصاً على إدارة العبيد بحيث لا يتمكنوا من تجميع قواهم خوفاً من قيامهم بانتفاضة. وبالتالي يمكن القول، بلغتنا المعاصرة، أن أفلاطون كان تبريرياً في نظرته للعبودية.

فإذا سألت: إذا كان كل إنسان ولدَ لأداء دور محدد، أي ليكون من طبقة محددة، فمن يحدد ذلك؟ فإن أفلاطون سيجيب بأن من يحدد ذلك هو طبقة الحرّاس وهي الطبقة الأعلى، وهي بخلاف سائر الطبقات طبقة شيوعية لا يحق للرجل فيه أن يكون له ملكية خاصة أو زوجة خاصة أو ابن خاص

بل الجميع في كل شيء شركاء![4] فالحراس، وهم القادة والفلاسفة، يجب أن يترفعوا عن حب التملّك والانسياق وراء أمثال هذه المادّيات التي تنزل بالشرف إلى طبقة أدنى. الحرّاس يجب أن يتفرغوا للفلسفة وللوطن. أفلاطون بالتالي لم يكن شيوعياً بالمعنى المعاصر، على الأقل لأنه حظر الملكية الخاصة على طبقة واحدة فقط.[5]

كتاب «القوانين»

يمثل هذا الكتاب خلاصة مرحلة فكرية أكثر نضجاً في حياة أفلاطون، فكتاب الجمهورية وآراؤه لم تلق آذاناً صاغية من السياسيين، بمن فيهم من اتخذ أفلاطون مستشاراً، فعكف على إعادة بناء مشروعه وكان كتابه القوانين. وفي هذا الكتاب أيضاً يكاد يكون تطرّق أفلاطون لبعض القضايا الاقتصادية من قبيل المصادفة. على أية حال، ستجد في الكتاب بعض الملاحظات المثيرة للدهشة حول النقود. فهو يرى مثلاً أن النقود تقدم خدمة جليلة في المبادلات، وقسمها إلى نوعين، نقود للتبادل الداخلي ونقود للتبادل الخارجي. واقترح عقوبات قاسية على من لا يسلم ما بحوزته من نقود دولية للسلطات.[6] ووقف ضد استخدام النقود لأغراض الاكتناز ومراكمة الربا، وليس من الواضح ما إذا كان موقفه هذه مجرد موقف أخلاقي أم موقفاً مبنياً على ما رآه من دورٍ للربا في الحال التي آلت إليها أثينا.

---

[4] هذا يعني أن بناء المدينة الأفلاطونية الفاضلة اليوم يتطلب تجريد السياسيين من كل ما لديهم وإرسالهم إلى الجامعة للحصول على شهادات في العلوم الأساسية. فلنا أن نتخيل ردة فعل السياسيين في زمان افلاطون، لكن من الصعب ان نتخيل كيف توّهم أنه قادر على إقناعهم بذلك.

[5] يجب أن يكون القادة متعلمين يتقنون الرياضيات (هندسة وحساب وفلك، الخ) والمنطق الجدلي. ولكن الطبقات الأدنى (المحاربون والعاملون) لن تعرف ذلك، لأن خطة أفلاطون تقضي بأن يؤمنوا بكذبة بيضاء *noble lie* مفادها أن الإله خلق المواطنين في هذا المجتمع أخوة، ولكنه أدخل عنصر الذهب في جبلّة الحرّاس والفضة في المحاربين والنحاس والحديد في العاملين. ولبداية نظيفة للمدينة الفاضلة، وربما لكي يصدّق المواطنون الكذبة النبيلة، اقتضت خطة أفلاطون طرد كل المواطنين الذين تزيد أعمارهم على عشر سنوات من المدينة!

[6] *Plato. (released 2008). Laws. Release Date: October 29, 2008 [EBook #1750]. "Project Gutenberg" http://www.gutenberg.org.*

1-2-3. أرسطو[7] *Aristotle* (384 ق.م. – 322 ق.م.)

لعل أرسطو أشهر الفلاسفة وأكثرهم ذكراً على مرّ التاريخ. ملأ ذكره الآفاق بفضل الترجمة العربية لأعماله، وتربّع على عرش الفلسفة في العالم الأوروبي بلا منازع لقرون، فكان يشار إليه اختصاراً بالفيلسوف أو الأستاذ أو المعلم، هكذا بلا تسمية. ولد أرسطو في ستاچيرا، وكان والده طبيب القيصر المقدوني. ولكن شغفه بالعلم أخذه إلى اثينا صغيراً حيث تعرف على افلاطون. وعلى الرغم من اضطراره للعودة ليشغل وظيفة مؤدب ولي العهد، الذي سيصبح فيما بعد الاسكندر الكبير، إلا أنه عاد بعد ذلك مجدداً إلى أثينا ليتفرغ للبحث والتعليم ويصبح فيلسوف اليونان القديمة الأول.

ضاع الكثير من كتب ارسطو وظل العديد مما بقي منها منسياً لحين من الدهر فأصاب بعضها شيء من التلف، وهي في الحقيقة دفاتر مريدي ارسطو وتلاميذه الذين يبدو أنهم كتبوها تحت إشرافه. ولذلك فإنها لم تكن من الناحية الأدبية بجمال مؤلفات أفلاطون.

أرسطو يبتعد عن أستاذه

نعم، لم تكن كتابة أرسطو بجمال كتابة أفلاطون، لكنها كانت أكثر قيمة، ففي حين أن أفلاطون أنفق حياته حالماً بمدينة فاضلة بناها في خياله ثم أعاد بناءها مجدداً في خياله، فإن أرسطو كرّس جهده لفهم العالم والواقع من حواله كما هو. ولذلك فإن أرسطو لم يكن مريداً فانياً في شيخه أفلاطون بل كان ناقداً لفكره. فعلى سبيل المثال، لم يهضم أرسطو فكرة أفلاطون في شيوعية النسل وشيوعية الملكية حيث لا عائلة ولا ملكية خاصة. بل وجد أرسطو أن الشيوعية الاجتماعية ستقود إلى سفاح الأقارب، ولاحظ أن الأبناء سيتطلعون للتعرّف على آباءهم. وأما من حيث الملكية، فرأى أن الملكية إذا كانت خاصة فستتوفر لها أسباب الرعاية وتكون إدارتها أكثر كفاءة، دون نفي تام للحاجة إلى الملكية العامة.[8] وأما الشرور الناجمة عن رابطة الدم وعن التملّك وما يرتبط به من أنانية وحسد وما ينجم عنهما من دعاوى أمام القضاء فهي في حقيقتها تعود إلى سوء الطبع البشري، بمعنى أنها شرور

[7] في الترجمات العربية القديمة والحديثة والتي قام بأغلبها رجال من الكنائس العربية الذين أتقنوا العربية بالإضافة إلى اليونانية القديمة ستجد اسم أرسطو بعدة أشكال: أريستوتل؛ أرِستُتل؛ أرسطوطاليس!

[8] سيظهر ذات التبرير للملكية الخاصة مجدداً بعد قرون طويلة.

لا يمكن التخلص منها بشكل تام بغض النظر عن النظام القائم.

أرسطو والعبودية

لأرسطو موقف واضح من العبيد ومن نظام العبودية. فهو يكاد يعتبر نظام العبودية نظاماً طبيعياً. وفي الحقيقة، لو كان النظام العبودي راسخاً ومقبولاً عموماً في أيام أرسطو لما اضطر لسوق المبررات للحفاظ على هذا النظام وإن كانت هذه المبررات تنسجم مع الفلسفة العامة لأرسطو وأستاذه. بل يبدو أن مسألة العبودية كانت قد بدأت بالتحول لقضية للنقاش في أثينا. على أن أرسطو يقول في هذا السياق:

«آهٍ لو أن الآلات تقوم ذاتياً بما تقوم به العبيد .. لو كانت الآلات ذكيةً لما كان هناك حاجة للعبودية»[9]

وكأنه يقول إن الأسياد مغلوبون على أمرهم في استخدام الأدوات البشرية لأن الأدوات غير البشرية لا تعمل تلقائياً!

على أية حال، من الصعب أن نتطلّب من أرسطو أو أي يوناني حرّ آخر أن يأتي بمذهب مخالف في النظر للعبودية التي كانت نظاماً "طبيعياً" تقوم عليه الأشياء، وتدور عليه عجلة الحياة. ولطه حسين، الأديب الشهير، دفاع ملفت عن أرسطو في هذا الخصوص، يسخّف فيه كل من انتقد موقف أرسطو من النظام العبودي، باعتباره قراءة للتاريخ خارج التاريخ.[10]

نظرة أرسطو إلى النقود والتبادل والربا

تركزت ملاحظات أرسطو "الاقتصادية" حول تنظيم اقتصاد العائلة المكتفية ذاتياً، وتحدّث في سياق التبادل عما سمّاه «فن الاقتناء» *art of acquisition* وقسّمه على غرار أستاذه أفلاطون إلى فن اقتناء طبيعي وفن اقتناء غير طبيعي. ففنّ الاقتناء الطبيعي هو فن الحصول على الأشياء اللازمة لمعيشة العائلة والحفاظ على وضعها الاجتماعي، وهذا محدود بحكم الطبيعة. فالإنسان يشتري الحذاء، مثلاً، ليحتذيه وحاجة العائلة للأحذية محدودة. وأما فن الاقتناء غير الطبيعي، فيظهر عند النزعة

[9] *Aristotle. Ethics. (released 2005). [EBook #8438]. "Project Gutenberg" http://www.gutenberg.org.*
[10] أرسطوطاليس. طه حسين، مترجم. (1921). نظام الأثينيين. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. القاهرة. (طبعة عام 2014).

للاقتناء من أجل الاقتناء. أي عند المبادلة لا لإشباع حاجات العائلة بل لمجرد تحقيق المكاسب. فالنقود مثلاً وجدت لتسهيل المبادلات وهذا استخدامها الطبيعي، وأما إجراء المبادلات لمجرد اقتناء المزيد والمزيد من النقود فهذا من قبيل الاقتناء غير الطبيعي.

وعليه، فمن باب أولى أن يكون الربا أمراً منافياً للطبيعة بالمطلق لأنه يعني الحصول على "نقود من النقود" في حين أن النقود يجب ألا تكون غايةً بذاتها، بل يجب أن تكون مجرد وسيلة لتسهيل المبادلات من خلال دورها في قياس الأشياء. فبدلاً من قياس «عدد الأحذية التي تكافئ منزلاً» يمكن من خلال النقود قياس عدد القطع النقدية التي تكافئ حذاءً وعدد القطع النقدية التي تكافئ منزلاً، وبهذه الطريقة نعلم عدد الأحذية التي تكافئ منزلاً. ومن هنا يأتي الدور الأهم للنقود في تلبية الحاجة «لقياس واحد معياري عام» ويربط أرسطو باختصار شديد دور النقود بوصفها وسيطاً لتسهيل المبادلات بدورها وحدةً للقياس بدورها حافظةً للقيمة، فيتابع القول إنه «فيما يخص المبادلات المستقبلية فإن النقود تلعب دوراً في تحقيق الأمان لمقتنييها، فباقتنائها يمكن الحصول على ما نريد في المستقبل» ويختم بقوله:

> «وبالتالي فإن النقود هي أشبه بمقياس يعادل بين الأشياء، عن طريق جعل الأشياء قابلة للقياس عموماً؛ فبلا تناسب بين الأشياء لا يمكن للمبادلة أن تتم، ولا مبادلة بلا معادلة، ولا معادلة بلا قابلية للقياس»

والاقتباس من كتاب «الأخلاق»[11] ويعدّ كلاماً بليغاً في وظائف النقود سابق لعصره بقرون بمقاييس التطور التاريخي للنظرية النقدية والذي لن يبدأ في العالم الغربي قبل القرن الثامن عشر.

أرسطو بوصفه فيلسوف أخلاق بالدرجة الأولى نظر إلى التبادل من زاوية العدالة، فقد ناقش في كتابه «الأخلاق» قضية العدالة التوزيعية، وميز بين القيمة الاستعمالية للشيء وبين قيمته التبادلية، فالقيمة الاستعمالية تتمثل بما يمكن الانتفاع به من الشيء في إشباع الحاجة وأما التبادلية ففيما يمكن الحصول عليه مقابل الشيء من نقود. ويتعين على المنتج كما يقول أرسطو أن يركز على جودة المنتج

[11] *Aristotle. Ibid.*

لا على النقود التي يمكنه الحصول عليها من خلال المبادلة. إلا أن أرسطو يتوقف هنا ولا يتابع، ومن الواضح أنه لم يكن مهتماً بكيفية تشكل الأسعار، بل كان مهتماً بوضع القواعد الأخلاقية التي يجب الالتزام بها في التسعير، ألا وهي أن تضمن الأسعار التوزيع العادل للثروة والشرف. بمعنى أن المكانة الاجتماعية لأطراف التبادل يجب الحفاظ عليها، فلا يليق بالمتعامل أن يحصل على ما يفوق حاجته للحفاظ على وضعه الاجتماعي، أي، بكلمة معاصرة، أن يعيش حياة كريمة وفقاً لوضعه الاجتماعي.

فعلى سبيل المثال، إذا ما أردنا أن نطبق كلام أرسطو على واقعنا المعاصر، يجب ألا يحصل بائع الخضار من مبيعاته إلا على ما يكفيه لشراء ملابس بسيطة وطعام بسيط يشابهان ما يلبسه ويأكله أغلب باعة الخضار، وأن يمتلك أو يستأجر منزلاً لا يزيد عما يسكنه اقرانه من حيث السعة والإكساء وخلافه. وأما مدير البنك فيجب ألا يزيد راتبه عن الحد الكافي لتأمين سكن لائق بمدير بنك وشراء ملابس أنيقة لائقة بمدير بنك وسيارة من المستوى المعتاد لمديري البنوك. وأما معلم الابتدائي فيجب أن يكون راتبه كافياً لحياة كريمة تليق بحياة الفلاسفة، لكي يتمكن من التأمل والاهتمام بالوطن.

1-3. الفكر الاقتصادي العربي – الإسلامي حتى القرون الوسطى

يجب أن نميّز بدايةً بين الإسلام الاقتصادي وبين الفكر الاقتصادي الإسلامي. فالأول من عند الله ويقتصر دور المؤمن على فهمه، وأما الثاني فثمرة تفكّر الإنسان في آفاق الحياة الاقتصادية على بصيرةٍ من الأول. فعلى سبيل المثال، يعد تحريم الربا أصلاً من أصول الإسلام، لا ثمرة من ثمار الفكر الإسلامي. في ضوء هذا التمييز يظهر بوضوح أن الفكر الاقتصادي لا يكون إسلامياً بمجرّد إنتاجه من قبل عالم أو مفكّر مسلم، بل الفكر الاقتصادي الإسلامي هو ما جاء به علماء الاقتصاد من ابتكارات اقتصادية نظرية وعملية في إطار الأصول والمبادئ التي وضعها الإسلام، سواءً أكانوا مسلمين أم غير مسلمين.

من المعروف أن الإسلام ديانة سماوية ودنيوية في آن معاً، ولكن تدخل الإسلام في الشؤون الاقتصادية الدنيوية يتسم بالبساطة، فقد وضع الإسلام مجموعة من المبادئ والقواعد القليلة التي تشكل إطاراً لا ينبغي للنشاط الاقتصادي أن يخرج منه، وأما التفاصيل فمتروكة للاجتهاد والفقه في ضوء الشريعة الإسلامية. فالإنسان حرّ في ابتكار أنواع جديدة من الشركات والأسهم والصكوك والمعاملات ما دامت هذه الابتكارات خاضعة لسلطان المبادئ والقواعد الإسلامية، من تحريم الربا والغش والتدليس وما إلى ذلك من عيوب تشوب العقود والمبادلات.

1-3-1. خصائص النظام الاقتصادي في الإسلام

إذا كان علماء المسلمين مجتمعون على الإيمان بديمومة وعالمية الإسلام فإن المجال مفتوح أمامهم للاجتهاد والاختلاف في كيفية تطبيقه تبعاً لتبدّلات الزمان والمكان. وهكذا فإن الإسلام لا يتبدّل ولكن أشكال تطبيقه تختلف من مكان إلى مكان ومن زمان إلى زمان ومن مجتهد إلى آخر. فالمصارف الإسلامية وأسواق المال وآليات عملها على سبيل المثال فيها ما فيها من اجتهادات. وعلى أية حال، لا تخرج الخلافات والاجتهادات عن المبادئ التالية:

- الانسجام بين الروح والمادة: ويظهر ذلك أول ما يظهر من أركان الإسلام. فالزكاة ركن مادي وروحي بنفس الوقت إلى جانب بقية الأركان (الشهادتان والصلاة والصيام والحج)، فالزكاة

هي من جهة ضريبة على الثروة، وهي من جهة أخرى تزكية للنفس من عيوب الشح والبخل.

- الانسجام بين دور الفرد (حرية الفرد) وبين دور الدولة (العدالة الاجتماعية): اعتنت الرأسمالية أشدّ العناية بحرية الفرد على حساب العدالة الاجتماعية فعملت على تقزيم الدولة، فيما قدّست الاشتراكية العدالة الاجتماعية على حساب حرية الفرد فعملت على تضخيم الدولة. أما الإسلام فانطلق من إباحة الحريات على تنوعها للفرد ما لم تتعارض مع ضوابط الشريعة. كأن يؤدي السلوك الفردي إلى ضرر للمجتمع وهنا يحق للدولة بل يجب عليها أن تتدخّل.
- الانسجام بين الملكية الإنسانية وبين الملكية الإلهية: الكون كله لله، والإنسان مستخلف لتعميره فملكية بني آدم وديعة من الله، ولابن آدم أن يتصرف بوديعته تصرّف المالك بملكه فيبيع ويؤجر ويورث، الخ، ما لم يقع في محظور شرعي.
- الانسجام بين الملكية العامة والملكية الخاصة: أباح الإسلام للفرد أن يتملك وراعى طبيعته المفطورة على حب المال، ولكن الإسلام وضع حدوداً لهذه الملكية. فلا يجوز أن يمتلك الفرد مرفقاً يضيّق من خلاله على الناس: «الناس شركاء في ثلاثة: الماء والكلأ والنار» واستدلّ الفقهاء من هذا الحديث الشريف أن هذه الثلاثة رمز للمرافق التي تتصف بصفتها، فكل المرافق الجاهزة في الطبيعة (الثروة الطبيعية والمائية، الخ) والتي ينتفع بها عامة الناس لا يجوز أن يحجزها فرد عن الجماعة.
- الانسجام بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية: فلا الفرد أهم من الجماعة ولا الجماعة أهم من الفرد، بل إنما من حق الفرد ألا يكون عرضة للضرر من قبل المجتمع وعليه ألا يكون مصدراً للضرر الاجتماعي، ولكن المجال متاح بشروط للأخذ بمبدأ «تحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام» أو «دفع الضرر الأكبر بالضرر الأصغر» فللدولة حينها أن تتخذ الاجراءات المناسبة لضمان المصلحة الجماعية وتعويض الأفراد.
- الانسجام بين دافع الربح وبين الوازع الأخلاقي: فالإسلام أحلّ البيع والتبادل والربح ولكن حرم الربا والغش وحارب الطمع. ودعا إلى الرحمة في التسعير والسماحة في القضاء والاقتضاء.
- الانسجام بين التوزيع الحر والتوزيع الحكومي للناتج: فالناتج لا يوزع على الأفراد «من كل

حسب طاقته ولكل حسب حاجته» ولا يوزّع دائماً كما أراد السوق: أجرٌ محدد من السوق لهذا وفائدة لهذا وريع لذلك وربح لذاك، بل يتم عفوياً ضمن ضوابط الشريعة في حفظ الحقوق، وقواعد إعادة توزيع الدخل من خلال الزكاة وغيرها، والتحفيز على الصدقة.

واخيراً، فإن هذه المبادئ هي التي آمن بها المسلمون ولم يرعوها دائماً حق رعايتها، مثل ما آمن الرأسماليون بالمنافسة الحرة ولم يرعوها دائماً حق رعايتها، مثل آمن الاشتراكيون بالملكية العامة لوسائل الإنتاج ولم يرعوها دائماً حق رعايتها. يبدو إذاً، أن العقائد الاقتصادية شأنها شأن العقائد الدينية، تستخدم في التبشير أكثر مما تستخدم في التطبيق. لكنها تظل المعيار الذي يحكم من خلاله المجتمع على مدى اقترابه أو ابتعاده من الحالة المثلى.

أغلب الحديث حتى اللحظة كان عن الإسلام الاقتصادي، فماذا عن الفكر الاقتصادي الإسلامي؟ الحقيقة أن التراث الفكري العربي الإسلامي غني جداً بالأفكار والموضوعات الاقتصادية لا سيما في الفترة الممتدة حتى العصور الوسطى. وما من شك أن الإسهامات العربية الإسلامية شكلت القاعدة التي انطلقت منها البدايات الغربية في الفكر الاقتصادي. وعلى الرغم من الإنكار المستمر لذلك من كبار مؤرخي الفكر الاقتصادي،[12] إلا أن العقود الأخيرة شهدت انفتاحاً على فكرة الاعتراف بفضل الحضارة العربية الإسلامية على مفكري العصور الوسطى في أوروبا. فعلي سبيل المثال تقول جين بولاكيا بعد دراسة موسعة عن ابن خلدون:

> «اكتشف ابن خلدون عدداً كبيراً من المفاهيم الاقتصادية الأساسية قبل بضعة قرون م ولادتها الرسمية. لقد اكتشف فضائل وضرورة تقسيم العمل قبل سميث، ومبدأ قيمة العمل قبل ريكاردو، ووضع نظرية في السكان قبل مالثس، وأكّد على دور الدولة في الاقتصاد قبل كينز. وأما الاقتصاديين الذين اكتشف الآليات المنسوبة إليهم فعددهم أكبر من أن نسميهم» [13]

---

[12] ينكر كبار المؤرخين الغربيين أية مساهمة عربية إسلامية في الفكر القروسطي الأوروبي، ويقولون إنهم عظماء بدأوا من لا شيء تقريباً، فعندهم أن الطفل اليوناني تحول فجأة إلى مفكر أوروبي بالغ.

[13] ارجع إلى كتاب عبد العظيم إصلاحي _*Islahi, Abdul Azim. (2015). History of Islamic Economic Thought Contributions of Muslim Scholars to Economic Thought and Analysis. EE.* حيث وردت الإشارة إلى بولاكيا:
Boulakia, Jean D. (1971). Ibn Khaldun: A Fourteenth-Century *Economist. Journal of Political Economy, vol. 79, issue 5, 1105-18*.

1-3-2. ابن خلدون (1332-1406)

نظراً لوفرة المصادر العربية المكتوبة والمرئية التي ترجمت لابن خلدون نحيل الطالب إليها لنستغل المساحة المتاحة بعرض إسهاماته في علم الاقتصاد. [14] هناك عدد يصعب حصره من الدراسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أجريت على أعمال ابن خلدون، وبالذات على مقدمته الشهيرة.[15] بعض هذه الدراسات يؤول مقولات ابن خلدون ومذهبه تأويلاً بعيداً، فمنها من يرى أنه كان مفكراً مادياً بالاستناد إلى اقتباسات محدودة، ومنها ما يرى خلاف ذلك. والظاهر لنا أن ابن خلدون مثال نموذجي للانسجام بين العلم والإيمان. وبدلاً من أن ننشغل بهذه القضية، نفضل في أملية مخصصة لتقديم علم الاقتصاد لطالب الفصل الأول من السنة الأولى، أن نفعل عكس المعتاد، فبدلاً أن نورد تحليلات مطولة على اقتباسات قصيرة، سنورد اقتباسات طويلة نسبياً مع ملاحظات توضيحية الغرض منها خدمة السياق الذي نحن بصدده وهو عرض مبسط لبعضٍ من نصيب ابن خلدون من تاريخ الفكر الاقتصادي. على أن الاقتباسات التي نوردها فيما يأتي لا تغني عن قراءة النص كاملاً، ولا حجة للطالب في إهماله مع توفر مادة هذا النص منقحة ومزودة بالملاحظات والشروحات من أكثر من مصدر ودار نشر.

- **نظرة ابن خلدون إلى علم التاريخ**

. نبدأ من نظرة ابن خلدون إلى علم التاريخ التي استهل المقدمة ببيانها. ففي سياق نقد ابن خلدون لمن كتبوا قبله في التاريخ من «أهل الأخبار» وغيرهم ممن اقتصر عملهم على النقل بلا تمحيص، يؤكد ابن خلدون على ضرورة توخي الدقة وضرورة إعمال العقل في قراءة التاريخ. فالتاريخ عند ابن خلدون علم له أصول وقواعد ومنهج في التحليل.

---

14 هناك فيلم وثائقي تمثيلي عن ابن خلدون باللغة العربية يمكن الوصول إليه بسهولة من الانترنت عن طريق إدخال "العلماء المسلمون، ابن خلدون" في محرك البحث، لا تزيد مدته عن نصف ساعة. نوصي الطالب بمشاهدته. وننوه هنا أن كل الاقتباسات الواردة عن ابن خلدون هي من «مقدمة ابن خلدون» ويتوفر منها نسخ الكترونية، على أننا نستخدم نسخة مؤسسة الكتب الثقافية (بيروت)، الطبعة الأولى 1994.

15 ارجع إلى بحث الدكتور عارف دليلة عن المكانة الاقتصادية لابن خلدون أو للفصل الثاني من كتابه "تاريخ الأفكار الاقتصادية" منشورات جامعة دمشق من أجل تحليل ماركسي لنظريات وآراء ابن خلدون.

يؤكد ابن خلدون على أنّ «التفنن في العلم إنما هو بحصول ملكة في الإحاطة بمبادئه وقواعده، والوقوف على مسائله واستنباط فروعه من أصوله» فدراسة التاريخ تحتاج إلى:

> «مآخذ متعددة ومعارف متنوعة وحسن نظر وتثبيت»...«لأن الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل ولم تحكم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني ويقيس الغائب منها الشاهد والحاضر بالذاهب، فربما لم يأمن فيها من العثور ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق»

والحقيقة أن المؤرخين الأوائل مثل الطبري حرصوا على تقييد الروايات لكنهم أكّدوا أنهم مجرد نقلة وحرصوا على إثبات السند وتركوا لمن بعدهم التحقيق في صحة السند، وأما نقد ابن خلدون فكان موجهاً لأهل الأخبار بالتحديد، لا سيما المولعين بالغريب من القصص والروايات. وقد تجاوز ابن خلدون المنهج الوصفي للمسعودي ومنهج البيروني في التفحص إلى منهج أرقى قائم على الاستنباط والنقد والتعليل. ولذلك فإن مقدمة ابن خلدون تعد بمثابة الولادة الرسمية الحقيقة لعلم التاريخ.

- **في أسباب نشوء المجتمعات وتطورها**

بالنسبة لابن خلدون، الاجتماع والتعاون حاجة موضوعية وفطرة إنسانية. والحاجة إلى التعاون هي أساس نشوء المجتمع، إذ لا يمكن تأمين الحاجات الأساسية من غذاء وأمن بدون تعاون. وهذه النظرية في أسباب نشوء الدولة تعد أكثر بساطة وعمومية وعالمية من النظريات التي ظهرت لاحقاً في نشوء الدولة. يقول:

> «.. **الإنسان مدنيّ بالطّبع أي لا بدّ له من الاجتماع** ... وهو معنى العمران وبيانه أنّ الله سبحانه خلق الإنسان وركّبه على صورة لا يصحّ حياتها وبقاؤها إلّا بالغذاء» ... «**إلّا أنّ قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء**» ... «ولو فرضنا منه أقلّ ما يمكن فرضه وهو قوت يوم من الحنطة مثلا فلا يحصل إلّا بعلاج كثير من الطّحن والعجن والطّبخ وكلّ واحد من هذه الأعمال الثّلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات لا تتمّ إلّا بصناعات متعدّدة من حدّاد ونجّار وفاخوريّ

وهب أنّه يأكله حبّا من غير علاج فهو أيضا يحتاج في تحصيله أيضا حبّا إلى أعمال أخرى أكثر من هذه من الزّراعة والحصاد والدّراس الّذي يخرج الحبّ من غلاف السّنبل ويحتاج كلّ واحد من هذه من الزّراعة والحصاد والدّارس الّذي يخرج الحبّ من غلاف السّنبل ويحتاج كلّ واحد من هذه آلات متعدّدة وصنائع كثيرة أكثر من الأولى بكثير ويستحيل أن تفي بذلك كلّه أو ببعضه قدرة الواحد **فلا بدّ من اجتماع القدر الكثيرة من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم فيحصل بالتّعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف» ... «وإذا كان التّعاون حصل له القوت للغذاء والسّلاح للمدافعة وتمّت حكمة الله في بقائه وحفظ نوعه** فإذن هذا **الاجتماع ضروريّ للنّوع الإنسانيّ** وإلّا لم يكمل وجودهم وما أراده الله من اعتمار العالم بهم واستخلافه إيّاهم وهذا هو معنى العمران الّذي جعلناه موضوعا لهذا العلم»

ويرى ابن خلدون أن المجتمع يتطور وفق منطق تاريخي موضوعي من البداوة إلى الزراعة إلى المدنية، ويعتبر أن كل طبقة تطمح إلى الانتقال إلى الطبقة الأعلى وتنظر إليها بشيء من النقص. واشتهر عنه الربط بين الخصائص الجغرافية وبين الخصائص الفيزيائية والنفسية للمجتمعات. ويشتهر ابن خلدون أيضاً بنظرية العصبية في الدولة التي يفسر على أساسها دورة حياة الدولة من الولادة إلى الانحطاط.

- **في تقسيم العمل والنمو الاقتصادي**

في سياق قيام ابن خلدون بتفسير أسباب تفاوت مستويات الدخل بين البلدان، يتحدث ببلاغة ملفتة عن فضائل تقسيم العمل ودوره في زيادة الإنتاجية على مستوى تحصيل الحاجة الواحدة وعلى مستوى الاقتصاد بأكمله.

«.. تفاضل الأمصار والمدن في كثرة الرزق لأهلها ونفاق الأسواق إنما هو في تفاضل عمرانها في الكثرة والقلة. والسّبب في ذلك أنّه قد عرف وثبت أنّ **الواحد من البشر غير مستقلّ بتحصيل حاجاته في معاشه** وأنّهم متعاونون جميعا في عمرانهم على ذلك» ... «فالقوت من الحنطة مثلا لا يستقلّ الواحد بتحصيل حصّته منه. وإذا انتدب لتحصيله السّتّة أو العشرة من حدّاد ونجّار للآلات وقائم على البقر وإثارة الأرض وحصاد السّنبل وسائر مؤن الفلح **وتوزّعوا على تلك الأعمال** أو اجتمعوا وحصل بعملهم ذلك مقدار من القوت فإنّه حينئذ **قوت لأضعافهم مرّات. فالأعمال بعد**

الاجتماع زائدة على حاجات العاملين وضروراتهم»

ثم ينتقل بفضائل تقسيم العمل في زيادة الإنتاجية إلى مستوى الأعمال في كامل الاقتصاد المحلي، منبهاً على دور التشابكات ما بين الصناعات المختلفة، حيث يرى أن زيادة الإنتاجية تقود بالتدريج إلى الارتقاء من الصناعات الأولية (الزراعة) إلى الثانوية (الصناعة التحويلية) إلى الثالثية (الخدمات):

«فأهل مدينة أو مصر إذا وزّعت أعمالهم كلّها على مقدار ضروراتهم وحاجاتهم اكتفي فيها بالأقلّ من تلك الأعمال وبقيت الأعمال كلّها زائدة على الضّرورات فتصرف في حالات التّرف وعوائده وما يحتاج إليه غيرهم من أهل الأمصار ويستجلبونه منهم بأعواضه وقيمه فيكون لهم بذلك حظّ من الغنى وقد تبيّن لك في الفصل الخامس في باب الكسب والرّزق أنّ المكاسب إنّما هي قيم الأعمال فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمها بينهم فكثرت مكاسبهم ضرورة ودعتهم أحوال الرّفه والغنى إلى التّرف وحاجاته من التّأنق في المساكن والملابس واستجادة الآنية والماعون واتّخاذ الخدم والمراكب وهذه كلّها أعمال تستدعى بقيمها ويختار المهرة في صناعتها والقيام عليها **فتنفق أسواق الأعمال والصّنائع ويكثر دخل المصر وخرجه** ويحصل اليسار لمنتحلي ذلك من قبل أعمالهم»

ويختم ابن خلدون بأن النجاح في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال التوسع في تقسيم العمل والتشابك ما بين مختلف الصناعات يقود إلى الدخول في حلزون صاعد من الازدهار الاقتصادي:

«ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية ثمّ زاد التّرف تابعا للكسب وزادت عوائده وحاجاته. واستنبطت الصّنائع لتحصيلها فزادت قيمها **وتضاعف الكسب في المدينة لذلك ثانية** ونفقت سوق الأعمال بها أكثر من الأوّل. **وكذا في الزّيادة الثّانية والثّالثة** لأنّ الأعمال الزّائدة كلّها تختصّ بالتّرف والغنى بخلاف الأعمال الأصليّة الّتي تختصّ بالمعاش»

وبذلك، يكون ابن خلدون قد تجاوز أرسطو الذي توقف ولم يكمل عندما تحدث عن تقسيم العمل، وسبق آدم سميث في فهم إدراك أهمية تقسيم العمل.

- **في الضريبة والمالية العامة**

يقول أشهر وزير مالية في تاريخ فرنسا، «كولبير» (1619–1683)، في أشهر اقتباس عنه أن «فن الضرائب هو الفن الذي يعني بنتف ريش الإوزة بحيث يتم الحصول على أكبر مقدار ممكن من الريش بأقل قدرة ممكن من الزبيط (صراخ الإوزة)»[16] ومن الواضح أنه يقصد أن السياسة الضريبية الحكيمة تتمثل في تحصيل أكبر مقدار ممكن من الجباية بأقل إزعاج ممكن للمكلفين بالضريبة. وأما ابن خلدون فيقول:

> «وإذا قلّت الوزائع والوظائف على الرّعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه **فيكثر الاعتمار ويتزايد لحصول الاغتباط بقلّة المغرم** وإذا كثر الاعتمار كثرت أعداد تلك الوظائف والوزائع فكثرت الجباية»

والوزائع والوظائف هي الضرائب والتكليفات المشابهة. وهكذا، فإن ابن خلدون من أنصار معدل الضريبة المعتدل بل المنخفض على ما يظهر من النص. حيث يرى أن انخفاض معدل الضريبي يشجع على الإنتاج، ومع التوسع في الإنتاج تتسع المطارح الضريبية فتزداد الحصيلة من الجباية. ولكن، عندما يتضخم جهاز الدولة وتتضخم حاجاته بعدما اعتاد حياة الترف، تتضخم حاجاتها إلى الضرائب لتمويل كمالياتها:

> «فيكثّرون الوظائف والوزائع حينئذ على الرّعايا والأكرة والفلّاحين وسائر أهل المغارم ويزيدون في كلّ وظيفة ووزيعة مقدارا عظيما لتكثر لهم الجباية» ... «ثمّ تتدرّج الزّيادات فيها بمقدار بعد مقدار لتدرّج عوائد الدّولة في التّرف وكثرة الحاجات والإنفاق بسببه حتّى تثقل المغارم على الرّعايا وتهضمهم» ... «**لذهاب الأمل من نفوسهم بقلّة النّفع إذا قابل بين نفعه ومغارمه وبين ثمرته وفائدته فتنقبض كثير من الأيدي عن الاعتمار جملة فتنقص جملة الجباية حينئذ بنقصان تلك الوزائع منها** وربّما يزيدون في مقدار الوظائف إذا رأوا ذلك النّقص في الجباية ويحسبونه جبرا لما نقص حتى تنتهي كلّ وظيفة ووزيعة إلى غاية ليس وراءها نفع ولا فائدة لكثرة الإنفاق حينئذ في الاعتمار وكثرة المغارم وعدم وفاء الفائدة المرجوّة به فلا تزال الجملة في نقص ومقدار الوزائع والوظائف في زيادة لما يعتقدونه من جبر الجملة بها إلى أن ينتقص العمران بذهاب الآمال من الاعتمار **ويعود وبال ذلك على الدّولة لأنّ فائدة الاعتمار عائدة إليها وإذا فهمت ذلك علمت أنّ أقوى الأسباب في الاعتمار تقليل مقدار الوظائف على المعتمرين ما أمكن فبذلك تنبسط النّفوس إليه لثقتها بإدراك المنفعة فيه** والله سبحانه وتعالى «مالك الأمور كلها وبِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ»

---

[16] ورد هذا الاقتباس في العديد من المصادر الثانوية بعبارات متنوعة منسوباً مرة إلى كولبير ومرة إلى تورجوه.

وبالتالي، فإن الضريبة الجائرة تؤثر على النشاط الاقتصادي بشكل كبير ويعود وبالها على الحكومة التي ستتراجع جبايتها للضرائب وتتراجع قوتها المالية وقدرتها على أداء وظائفها.

- **في ديناميكيات السكان والتحليل العلمي لحركة الأسعار**

بخلاف علماء الاقتصاد الكلاسيكي الذين سنصل إليهم قريباً، نظر ابن خلدون إلى الزيادة في عدد السكان نظرة إيجابية بعيدة كل البعد عن النظرة التشاؤمية لمالثس وريكاردو. بل رأى أن ما يجرّ البلاء هو قلة عدد السكان. وأما كثرة عدد السكان فتؤدي إلى الاتساع في العمران وتضاعف الخيرات في الأسواق وهبوط أسعار الضروريات وارتفاع أسعار الكماليات:

> «واعلم أنّه إذا فقدت الأعمال أو قلّت بانتقاص العمران تأذّن الله برفع الكسب أترى إلى الأمصار القليلة السّاكن كيف يقلّ الرّزق والكسب فيها أو يفقد لقلّة الأعمال الإنسانيّة وكذلك الأمصار الّتي يكون عمرانها أكثر يكون أهلها أوسع أحوالا» ... «اعلم أنّ الأسواق كلّها تشتمل على حاجات النّاس فمنها الضّروريّ» ... «ومنها الحاجيّ والكماليّ» ... «فإذا استبحر المصر وكثر ساكنه رخصت أسعار الضّروريّ من القوت وما في معناه وغلت أسعار الكماليّ من الأدم والفواكه وما يتبعها وإذا قلّ ساكن المصر وضعف عمرانه كان الأمر بالعكس من ذلك»

ويذمّ الاحتكار، ويلوم الذين يمارسونه بافتعال نقص في المعروض من القوت. «ولولا احتكار النّاس لها لما يتوقّع من تلك الآفات لبذلت دون ثمن ولا عوض لكثرتها بكثرة العمران» وبعد أن يفرغ من أسعار القوت (الحنطة) التي اهتم بها كثيراً، يستمر باستخدام نظرية العرض والطلب ليفسر كيف أن الغلاء يمكن أن يطال الكماليات، وكيف أنه يمكن أن يطال أيضاً سائر المنتجات الحرفية والصناعية، سواءً في البلدان الغنية أو البلدان الفقيرة مفسراً ذلك بفجوات الطلب (فائض الطلب على العرض قلّ أو كثُر):

> «وأمّا سائر المرافق من الأدم والفواكه وما إليها لا تعمّ بها البلوى ولا يستغرق اتّخاذها أعمال أهل المصر أجمعين ولا الكثير منهم ثمّ إنّ المصر إذا كان مستبحرا موفور العمران كثير حاجات التّرف توفّرت حينئذ الدّواعي على طلب تلك المرافق والاستكثار منها كلّ بحسب حاله **فيقصر الموجود منها على الحاجات قصورا بالغا ويكثر المستامون لها وهي قليلة في نفسها فتزدحم أهل الأغراض**

ويبذل أهل الرّفه والتّرف أثمانها بإسراف في الغلاء لحاجتهم إليها أكثر من غيرهم فيقع فيها الغلاء كما تراه. وأمّا الصّنائع والأعمال أيضا في الأمصار الموفورة العمران فسبب الغلاء فيها أمور ثلاثة: الأوّل كثرة الحاجة لمكان التّرف في المصر بكثرة عمرانه، والثّاني اعتزاز أهل الأعمال لخدمتهم وامتهان أنفسهم لسهولة المعاش في المدينة بكثرة أقواتها، والثّالث كثرة المترفين وكثرة حاجاتهم إلى امتهان غيرهم وإلى استعمال الصّنّاع في مهنهم فيبذلون في ذلك لأهل الأعمال أكثر من قيمة أعمالهم مزاحمة ومنافسة في الاستئثار بها فيعتزّ العمّال والصّنّاع وأهل الحرف وتغلو أعمالهم وتكثر نفقات أهل المصر في ذلك. وأمّا الأمصار الصّغيرة والقليلة السّاكن فأقواتهم قليلة لقلّة العمل فيها وما يتوقّعونه لصغر مصرهم من عدم القوت فيتمسّكون بما يحصل منه في أيديهم **ويحتكرونه فيعزّ وجوده لديهم ويغلو ثمنه على مستامه.** وأمّا مرافقهم فلا تدعو إليها أيضا حاجة بقلّة السّاكن وضعف الأحوال **فلا تنفق لديهم سوقه فيختصّ بالرّخص في سعره»**

ومع زيادة الغنى والترف في ظل الاستقرار السياسي الناجم عن ثبات الملك، يتكاثر الناس بمعدلات أسرع وتصبح الدولة أقوى:

«والسّبب في ذلك أنّ القبيل إذا حصل لهم الملك والتّرف كثر التّناسل والولد والعموميّة فكثرت العصابة واستكثروا أيضا من الموالي والصّنائع وربيت أجيالهم في جوّ ذلك النّعيم والرّفه **فازدادوا به عددا إلى عددهم وقوّة إلى قوّتهم»**

وهكذا يظهر ابن خلدون متفوقاً على من قبله من الإغريق وعلى من بعده من كبار المفكرين الكلاسيكيين، وعلى عدة مستويات: فتحليله تحليل علمي دقيق منضبط، يتسم بالموضوعية، بعيد عن التشاؤم الذي لا أساس له سوى فرضيات خاطئة. ونظرته للعمل نظرة إنسانية. والنتائج التي وصل إليها أقرب إلى الوقائع والمشاهدات التاريخية. هذه الصين بكل سكانها تزداد غنى يوماً بعد يوم، وهذه ألمانيا تعاني من معدلات نمو سكاني سالبة ومن معدلات نمو اقتصادي متراجعة ولا تجد حلاً إلا بإجراءات حاسمة في فتح باب الهجرة لدخول الطاقات السكانية من البلدان الأخرى، طمعاً باستكمال طاقتها التكنولوجية والرأسمالية بطاقة إنتاجية بشرية.

- **في نظرية القيمة**

يميّز ابن خلدون بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية. فالأولى مستمدة من الخصائص النافعة للشيء ويسميها ابن خلدون الرزق أو «المعاش» وأما الثانية فمستمدة من إمكانية إبدال الشيء بشيء آخر مثل النقود، وهذه يسميها ابن خلدون «الكسب». ويعيد ابن خلدون القيمة إلى العمل الإنساني بشكل رئيسي:

> «قال تعالى: «فَابْتَغُوا عِنْدَ الله الرِّزْق» والسّعي إليه إنّما يكون بأقدار الله تعالى وإلهامه، فالكلّ من عند الله. **فلا بدّ من الأعمال الإنسانيّة في كلّ مكسوب ومتموّل.** لأنّه إن كان عملا بنفسه مثل الصّنائع فظاهر وإن كان مقتنى من الحيوان والنّبات والمعدن **فلا بدّ فيه من العمل الإنسانيّ** كما تراه وإلّا لم يحصل ولم يقع به انتفاع» ... «وإذا تقرّر هذا كلّه فاعلم أنّ ما يفيده الإنسان ويقتنيه من المتموّلات إن كان من الصّنائع فالمفاد المقتنى منه **قيمة عمله** وهو القصد بالقنية **إذ ليس هناك إلّا العمل** وليس بمقصود بنفسه للقنية»

ويميّز بين العمل المباشر وبين ذلك العمل المتضمن في مراحل سابقة من العملية الإنتاجية:

> «وقد يكون مع الصّنائع في بعضها غيرها مثل التّجارة والحياكة معهما الخشب والغزل **إلّا أنّ العمل فيهما أكثر فقيمته** أكثر وإن كان من غير الصّنائع **فلا بدّ من قيمة ذلك المفاد والقنية من دخول قيمة العمل الّذي حصلت به إذ لولا العمل لم تحصل قنيتها»**
>
> **«فقد تبيّن أنّ المفادات والمكتسبات كلّها أو أكثرها إنّما هي قيم الأعمال الإنسانيّة وتبيّن مسمّى الرّزق وأنّه المنتفع به»**

وبذلك يكون ابن خلدون قد سبق آدم سميث وريكاردو في وضع نظرية القيمة في العمل *Labor Theory of Value*.

- **في وظائف النقود ومفهوم الثروة**

تجاوز ابن خلدون أرسطو ومن تبعه من الاسكولائيين وغيرهم في اعتبار أن الذهب والفضة يلعبان دور النقود بسبب اتفاق الناس على قيامهما بهذا الدور واستحسانهم لذلك، إذ يرى ابن خلدون أن «الله خلق المعدنين الشريفين»، يقصد الذهب والفضة، لأداء دور مقياس القيمة لمكاسب الناس ومتمولاتهم، فالله أراد لهذين المعدنين أن يكونا نادرين ليؤديا وظيفة النقود، وينفي ابن خلدون إمكانية الحصول

عليهما عن طريق الكيمياء ويرمي من قال بذلك بالكذب الصريح لعدم ثبات الدليل:

«.. حكمة الله في الحجرين وندورهما أنّهما **قيم لمكاسب النّاس ومتموّلاتهم. فلو حصل عليهما بالصّنعة لبطلت حكمة الله في ذلك وكثر وجودهما حتّى لا يحصل أحد من اقتنائهما على شيء**. وله وجه آخر من الاستحالة أيضا وهو أنّ الطّبيعة لا تترك أقرب الطّرق في أفعالها وترتكب الأعوص والأبعد. فلو كان هذا الطّريق الصّناعيّ الّذي يزعمون أنّه صحيح وأنّه أقرب من طريق الطّبيعة في معدنها أو أقلّ زمانا لما تركته الطّبيعة إلى طريقها الّذي سلكته في كون الفضّة والذّهب وتخلّقهما» ... **«وأمّا الكيمياء فلم ينقل عن أحد من أهل العالم أنّه عثر عليها ولا على طريقها** وما زال منتحلوها يخبطون فيها عشواء إلى هلمّ جرّا ولا يظفرون إلّا بالحكايات الكاذبة.»

ويؤكد على دور النقود بوصفها حافظة للقيمة (الكسب) والذي يعني إمكانية استخدامها أيضاً وسيلةً للادخار لاكتناز الثروة (المتموّل من ذخيرة والقنية أي مما يدخر ويقتنى): «ثمّ إنّ الله تعالى خلق الحجرين المعدنيّين من الذّهب والفضّة قيمة لكلّ متموّل، وهما الذّخيرة والقنية لأهل العالم في الغالب». ولا يقصر النقود على الذهب والفضة ولا ينسى دور النقود بوصفها وسيلة لتسهيل المبادلات: «وإن اقتنى سواهما في بعض الأحيان فإنّما هو لقصد تحصيلهما بما يقع في غيرهما من حوالة الأسواق الّتي هما عنها بمعزل فهما أصل المكاسب والقنية والذّخيرة» وهكذا، يكون ابن خلدون قد أدرك بوضوح دور النقود بوصفها مقياساً للقيمة ووسيطاً في المبادلات وحافظة للقيمة والثروة. ورغم هذه العناية والمكانة التي أعطاها للحجرين الشريفين إلا أنه لم يقع بالخطأ الذي وقع فير الميركانتيليون لحقبة طويلة من الزمن عندما اعتبروا أن المعدن الثمين هو الثروة، وعندما رأوا أن غنى الأمة وقوتها فيما تمتلكه من المعدن الثمين:

«فاعلم أنّ الأموال من الذّهب والفضّة والجواهر والأمتعة إنّما هي معادن ومكاسب مثل الحديد والنّحاس والرّصاص وسائر العقارات والمعادن. والعمران يظهرها بالأعمال الإنسانيّة ويزيد فيها أو ينقصها»

- **في دور الدولة في النشاط الاقتصادي ومبدأ الطلب الفعال**

يعتبر ابن خلدون أن الدولة هي أهم مستهلك «لأن الدولة هي السوق الأعظم، وفيها نفاق كل شيء» وأما أهل السوق فمهما بلغ أمرهم ومهما كان حجم طلبهم على الصناعات القائمة كبيراً «فليس طلبهم بعام ولا سوقهم بنافقة» وهذه كلمة موجزة تختصر النظرية الكينزية في الطلب الفعال. فالسوق إذا تركت لوحدها بلا تدخل من الدولة بوصفها مشترياً هاماً فإنها لا تنفق (أي تكسد)، ولم يحتج ابن خلدون لأزمة كساد خانقة ليلاحظ ذلك، بل كشف هذا السر ببصيرته النافذة.

باختصار إذاً، فقد سبق ابن خلدون منفرداً كبار رموز الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والكينزي في طرح مفاهيم اقتصادية عميقة شكلت صلب النظرية الكلاسيكية وجوهر السياسة الكينزية. مع فارق نبهت إليه جين بولاكيا آنفة الذكر مفاده، أن ابن خلدون لم يقع بأخطائهم على الرغم من أن جميعهم استخدموا ذات المفاهيم الخلدونية، لأن نظرياته تلك جاءت في سياق بناءه لنظام ديناميكي محكم ينطوي على آليات اقتصادية تقود النشاط الاقتصادي إلى تقلبات لا مفر منها. وبالتالي فإن النقد الذي يوجه إليهم لا ينطبق على ابن خلدون. وعليه، تتساءل بولاكيا «هل آن لنا أن نتخلى عن ادعاء أبوة هذه المفاهيم الاقتصادية للمؤلفين لذين ننسبها إليهم في كتب تاريخ الفكر».[17] وأخيراً، يجدر بنا القول أن التراث العربي الإسلامي مليء بالإسهامات الاقتصادية التي لا يشك عدد من العلماء الغربيين بأن الاسكولائيين كانوا على اطلاع عليها. [18]

1-3-3. المقريزي (1364-1442)

تقي الدين بن علي المقريزي، تلميذ ابن خلدون، وشيخ المؤرخين كما يسمونه في مصر. له العديد من المؤلفات منها اثنان في الفكر الاقتصادي. الأول عبارة عن رسالة قصيرة في النقود (شذور العقود في ذكر النقود) والثاني في الأزمة الاقتصادية التي عاشتها مصر أيام المستنصر (إغاثة الغمة بكشف الغمة)، ويعد كتاباً في الاقتصاد والاقتصاد النقدي.

يسجل المقريزي في رسالته النقدية بياناً مفصلاً بالنقود الإسلامية التي سادت في عصره، ويذكر روايات وأمثلة تظهر إدراكه لقانون «چريه شام» في أن النقود السيئة تطرد النقود الجيدة من التداول. ومن طرائف ما يرويه من الإجراءات الإسعافية لإصلاح النقد ما رواه عن سبب قيام الأمير أبي العباس أحمد ابن طولون بسك الدينار الأحمدي بعد أن كانت مصر تستخدم دنانير بني أمية وبني العباس.

---

[17] *Boulakia (1971). Ibid.*

[18] للمزيد حول هذا الموضوع يعد كتاب الأستاذ عبد العظيم إصلاحي الذي أشرنا إليه في هامش سابق أفضل مرجع، إن لم يكن المرجع الوحيد من نوعه.

وتبدأ القصة من إعانة الأمير لجماعةً بالمال والرجال على الكشف عن كينز في الجيزة قرب الأهرامات:

«فركب أحمد ابن طولون حتى وقف على الموضع وهم يحفرون فجدّوا في الحفر وكشفوا عن حوض مملوء دنانير وعليه غطاء مكتوب عليه بالبربوية فأحضر من قرأه ففسره فقال: "أنا فلان ابن فلان، الملك الذي ميّز الذهب من غشه ودنسه، فمن أراد أن يعلم فضلي وفضل ملْكي عن ملْكه، فلينظر إلى فضل عيار دينارِي عن دينارِه فإن تخلص الذهب من الغش تخلص في حياته وبعد وفاته" فقال أحمد بن طولون: الحمد لله على ما نبهتني عليه هذه الكتابة فإنه أحب إليّ من المال» وحمل الأمير الدنانير بعد صرف الأجور والمكافآت فوجدها «أجود عياراً من عيار السندي بن هاشك ومن عيار المعتصم، فتشدد حينئذ أحمد بن طولون في العيار حتى لحق دينارِه بالعيار المعروف له، وهو الأحمدي الذي كان لا يصاب بأجود منه»

وهكذا فإن المقريزي أدرك أهمية عدم غش النقد وشجع على الأمانة في تحديد العيار قبل أن يكتب عن ذلك نيكولاس أوريم بزمن طويل. ويروي المقريزي أيضاً ما يفيد إدراكه لقضية تأثير العرض والطلب على معدل الصرف السائد بغض النظر عن العيار الفعلي، فيقول أن صاحب الخراج أقام في القاهرة سنة 362 للهجرة وأصر على قبض الخراج بالدينار المعزّي حصراً:

«فاتضع الدينار الراضي وانحط ونقص من صرفه أكثر من ربع دينار» ويروي أيضاً كيف تدهورت قيمة الدرهم في أيام الحاكم بأمر الله وكيف اتخذ إجراء حاد وسريع لمعالجة الاضطراب الحاصل " . تزايد أمر الدراهم في شهر ربيع الأول سنة تسع وتسعين وثلاثمائة فبلغت أربعة وثلاثين درهماً بدينار، ونزل السعر واضطربت أمور الناس ... فرفعت تلك الدراهم وأنزل من القصر عشرون صندوقاً فيها دراهم جدد فرفعت للصيارف، وقرئ سجل يمنع المعاملة بالدراهم الأولى وترك من في يده شيء منها ثلاثة أيام، وأن يورد جميع ما تحصل منها إلى دار الضرب، فاضطرب الناس وبلغت أربعة دراهم بدرهم جديد، وتقرر أمر الدراهم الجدد على ثمانية عشر درهماً بدينار»

وفي كتابه «إغاثة الأمة» يتحدث المقريزي باستفاضة وتفصيل عن «الشدّة المستنصرية» التي عاشتها مصر في القرن الخامس عشر:

«ثم وقع في أيام المستنصر الغلاء، الذي فحش أمره، وشنع ذكره، وكان أمده سبع سنين، وسببه ضعف السلطنة، واختلال أحوال المملكة، واستيلاء الأمراء على الدولة»

ويرفض المقريزي التبرير السياسي القائل بأن نقص جريان النيل هو السبب الرئيسي للأزمة، ويعيدها بالإضافة إلى الأسباب الطبيعية إلى الفساد الإداري للدولة الفاطمية الذي أدى إلى تراجع شديد في الأعمال من جهة، وإلى الفساد النقدي من جهة أخرى. فالإسراف في إصدار «الفلوس النحاسية» من وجهة نظر المقريزي هو الذي أدى إلى البلاء والغلاء، وبذلك يكون المقريزي أول من وضع نظرية كميةً في النقود. ونادى بالعودة إلى نظام المعدنين، الذهب والفضة، وإصلاح النقد للخروج من الأزمة. وبذلك يكون المقريزي أول من قال بالنظرية النقدية التي تعنى بتأثير النقود على القطاع الحقيقي.

وأخيراً، فإن ابن خلدون والمقريزي وإن كانا استثنائيان بكل معنى الكلمة، فإنهما مثالان من عدد لا يحصى من الأمثلة عن الإسهامات العربية الإسلامية في الفكر الاقتصادي التي شكلت الأساس للفكر الاقتصادي الأوروبي باعتراف المنصفين من المؤرخين الغربيين.

1-4. الاسكولائية (المدرسيّة) *Scholasticism*

1-4-1. تمهيد تاريخي

بدخول الرومان شبه الجزيرة اليونانية وسيطرتهم عليها عام 146 ق.م. تكون الفترة الهلنستية قد انتهت إيذاناً ببدء عهد الامبراطورية الرومانية الظافرة التي ستتسع رقعتها على مدى عقود طويلة لتسيطر على ما نسميه اليوم العالم الغربي ولتمتد تدريجياً إلى بلاد الشام وشمال افريقيا. وعلى ما يبدو فإن ذكاء الرومان كان، كما قال ابن المقفّع، في عمارتهم وبنيانهم. فانشغلوا ببناء الطرق والجسور والمدرجات، ولكن لم يتركوا أثراً هاماً في الفكر الاقتصادي، على الرغم من أن أعمالهم العمرانية وتجارتهم انطوت على وجه التأكيد على استخدام واسع النطاق للنقود والائتمان. وحتى تلك الآثار التي كان لها صلة بالحياة الاقتصادية كانت كتابات عن الملكية وعن القضايا الزراعية وأغلبها في سياق الحقوق والنزاعات. يذكر منهم ماركس، في كتابه رأس المال، فارون وكالوميلا الذين تعلمنا من كتاباتهم

شيئاً عن المشكلة الزراعية في زمنهم لكن لا يوجد شيء مما يمكن اعتباره اسهامات هامة في الفكر الاقتصادي، أو فلسفة رومانية تأملية أو اخلاقية ذات أثر في تاريخ الفكر الاقتصادي.

ومع انهيار الامبراطورية الرومانية واندحارها أمام الهجمات الجرمانية، تبدأ أوروبا بالدخول في عصر الظلام الذي سيمتد على مدى قرون طويلة. عصر الظلام في أوروبا لم يكن معتماً فقط بسبب ما عانته من تخلّف عام ومجاعات وقلاقل وشبه انعدام للتجارة والاقتصاد النقدي، بل كان معتماً لانطفاء نور العلم وتشوّه الممارسات الدينية، فحتى القرن الثاني عشر لن تجد مهما بحثت انتاجاً علمياً أو فلسفياً ذا قيمة. وقد ساهمت الكنيسة في ذلك إلى حد بعيد. ولكن بدءً من الألفية الثانية وبتدرج بطيء باتجاه القرنين الحادي عشر والثاني عشر سيبدأ اقتصاد أوروبا وتجارتها بالعودة إلى الحياة. وستعود الكنيسة لقراءة الفلسفة اليونانية من جديد، ولكنها هذه المرة ستهتم بأرسطو أكثر من أفلاطون، وستنشغل بالفرد أكثر من انشغالها بالدولة. فالتركيز سيصبح على السلوك المثالي للفرد، أي على «المسيحي الفاضل» وليس على «المدينة الفاضلة».

ومما لا شك فيه أن اتصال أوروبا بالمسلمين من جهة الأندلس فتح الباب أمام بعضٍ من نخبة الأوروبيين المتنورين لحضور حلقات العلم والدرس العربية الإسلامية، فقرؤوا العربية وتحدثوها وافتخر من أتقنها منهم على غرار افتخار العربي اليوم بإتقان الانكليزية أو الفرنسية. ترجم هؤلاء الكتب العربية بما فيها الفلسفة اليونانية المعرّبة عن اليونانية.[19] ومن المسلمين أخذوا على ما يبدو طريقة حلقات العلم، فقد قام المتنورون المسيحيون في كنائسهم بتدريس الكتب على الطريقة الإسلامية، حيث يجلس الأستاذ ليقرأ الكتاب من بدايته شارحاً ومعلقاً ومفسراً، فيما يجلس التلاميذ ملتزمين الصمت ما لم يطرح عليهم الأستاذ سؤالاً. وربما تم تخصيص بعض الوقت في نهاية الدرس لطرح الأسئلة، وفي مرحلة لاحقة، لعقد نقاش حول مضمون الكتاب. وقد أخذت هذه الطريقة في أوروبا اسم الاسكولائية (المدرسية) وسمّي روادها بالاسكولائيين (المدرسيين).

ومع الوصول إلى القرن الثالث عشر، ستهيمن الكنيسة الكاثوليكية، ومركزها روما، على كامل

[19] سيعودون بعد بضعة قرون للترجمة من اليونانية مباشرة.

أوروبا الغربية تقريباً. بمعنى أن الاسكولائيين كانوا سادة الفكر في السياق المكاني والزماني الذي نتحدث عنه. والرسالة التي سعى هؤلاء لتبليغها كانت رسالة أخلاقية تتمثل في فرض نظام محدد من القيم تخضع له الحياة العامة وتسخر من أجله الحياة الاقتصادية، ألا وهو خلاص الروح أو انعتاق النفس من دنيويتها. وكانت نتيجة هذا المذهب من الناحية العملية تأطير الفكر الاقتصادي ضمن الإطار الأخلاقي، فالمفاهيم والعلاقات والمشكلات والقضايا الاقتصادية إنما تطرح وتعالج في الإطار الأخلاقي الذي رسمته الكنيسة. وكثيراً ما يأتي طرح القضية ذات المضمون الاقتصادي على سبيل المصادفة، ومن زاوية لا علاقة لها بأي شكل بالتحليل الاقتصادي.

1-4-2. توما الأكويني (1225 – 1247) *Thomas Aquinas*

توماس أكويناس أو توما الأكويني هو زعيم الاسكولائيين بلا منازع، وكتابه «الخلاصة اللاهوتية» *summa Theologica* يعد بالنسبة للكاثوليك عموماً خلاصة الحكمة اللاهوتية التي عجز من وراءه على إضافة شيء أيها. وكثيراً ما يُقتبس من هذا المؤلف الشهير أشياء من قبيل «دلائل الأكويني على وجود الله».

سعى توما الأكويني خلال حياته الحافلة بالتأليف إلى المواءمة بين النصوص المقدسة وبين آباء الكنيسة وبين فلسفة أرسطو التي وصلت إلى أوروبا متأخرة. نجد في كتابات الأكويني استشهادات كثيرة واقتباسات من العهد القديم ومن العهد الجديد، تتلوها اقتباسات متكررة من كتب أرسطو مشيراً إليه بالفيلسوف بدون تسمية، وكأنه نبيّ من أنبياء بني إسرائيل. وربما اقتبس شاهداً من كلام واحد من كبار القديسين أمثال سان أوغسطين. وهكذا نجد عند الأكويني سعياً واضحاً للمواءمة بين القوانين الإلهية والطبيعية والوضعية. فالقوانين الإلهية تعرف من خلال تفسير الكتاب المقدس، والقوانين الطبيعية تعرف من خلال فهم أرسطو، والقوانين الوضعية هي القوانين السائدة التي ليس فيها نص ديني أو فلسفي. أو هكذا يبدو على الأقل.[20]

[20] هذا التعميم بحاجة إلى مراجعة، ولكنه الانطباع الأولي الذي يتولّد عند قراءة الأكويني.

لم يضع الأكويني مذهباً في الاقتصاد، لا هو ولا غير من الاسكولائيين، بل جاءت معالجته للمواضيع الاقتصادية في سياق فلسفته الأخلاقية المتمحورة حول كيف يكون الإنسان مسيحياً صالحاً. وقد اجتهد في بيان ذلك في كتابه المذكور آنفاً «الخلاصة اللاهوتية». فعلى سبيل المثال، عندما يبدأ الحديث لأول مرة عن البيع والشراء (الفقرة الثانية من القسم الثاني من المسألة 77 من كتابه آنف الذكر) فإن العنوان الذي سيختاره للفقرة هو «عن الآثام المرتكبة في البيع والشراء» وأما الفقرة التالية مباشرة من ذات المسألة فستأتي بعنوان «عن الآثام المرتكبة في القروض: في إثم الربا» وهكذا فإن كتابه هذا هو عملياً كتاب في "الفقه" المسيحي والفقرات المذكورة هي من "فقه المعاملات" إذا شئت القول.[21]

باختصار، سنجد في كتابه هذا موقفاً واضحاً من الربا هو أنّ الربا حرام أخذاً (الفقرات 1 إلى 3 من المسألة 78) وعطاءً (الفقرة 4 من المسألة 78)[22] والأدلة اللاهوتية والأخلاقية الفلسفية وافرة من الكتاب المقدس ومن آباء الكنيسة ومن الفيلسوف. وأما في موقفه من التبادل، فإنه يسير كالعادة على خطا المذهب «الطبيعي» لأرسطو، إذ يرى أن التبادل لإشباع حاجة طبيعية هو شيء طبيعي، وأما التبادل من أجل الربح فليس بطبيعي. ويعتبر الغربيون أنه كان لموقف الأكويني آنذاك أثراً سلبياً كابحاً لريادة الأعمال في ذلك الزمن، فتحريم الربا واعتبار التجارة من أجل الربح دناءة لم يكن بالتأكيد عاملاً مساعداً على تطوير العمل التجاري الذي كان ضعيفاً بكل الأحوال.[23]

سيظهر معنا لاحقاً أن جهاد الأكويني ضد الربا سيتحول شيئاً فشيئاً إلى قضية خاسرة من الناحية العملية، وإلى قضية خلافية من الناحية اللاهوتية. إذ سيبدأ التمييز بين القروض للأغنياء

---

[21] لو اتبع علماء الاقتصاد العرب والمسلمين منهج الانكليز في استنطاق كتاب الأكويني عن دوره في تطور الفكر الاقتصادي فسيكون لديهم مادة علمية وتاريخية هائلة من كتب الفقه والتاريخ، لكننا لا نزال مقصرين جداً في هذا الميدان، إلى الحد الذي دفع ببعض الأوروبيين للظن بأن نشأة البنوك الإسلامية ما هي إلا نتيجة تأثير قديم للفلسفة الأخلاقية اليونانية التي نظرت إلى الربا نظرة دونية!

[22] *Aquinas, Thomas. Summa Theologica. (released 2006). Translator: Fathers of the English Dominican Province. [EBook #19950]. "Project Gutenberg" http://www.gutenberg.org.*

[23] يجب ألا نستغرب موقف الأكويني من قضية التبادل الهادف للربح، ففي اليابان مثلاً، يُنظر للشاب الذي يستثمر مالاً في البورصة بأنه متهور وآيل للسقوط في فخ القمار! وكثير منا اليوم ننظر بعيني الأكويني لأولئك الذين يتداولون الأسهم لمجرد تحقيق مكاسب من المضاربة، وننظر بشيء من الازدراء لأولئك الذين يقومون بصفقات مالية لا لأجل البناء والإنتاج ولكن لأجل المال فقط، حيث تُشترى المشتقات المالية مثلاً لا للتحوط بل للمضاربة، إلى آخر ما هنالك مما بات يسمى تمويل من أجل التمويل *finance for finance*.

والقروض للفقراء، وبين القروض للاستهلاك والقروض للأعمال، وبين القروض للحصول على الضروريات والقروض للتمتع بالكماليات، وما شاكل ذلك من شُبُهات، وستتطور المسألة إلى الحد الذي تصبح فيه أموال الكنيسة واجبة الاستثمار بشكل او بآخر فيما يشبه فائدة بلا ربا![24]

- **موقف الأكويني من الملكية والسعر والريع**

لم يخرج الأكويني عن أرسطو في أغلب المسائل كما رأينا، فاعتبر أن السعر يجب أن يكون عادلاً، ولكن تعريفه للسعر كان "مرناً" إذ رأى أن السعر العادل هو ذلك السعر الذي لا ينطوي على تحقيق أرباح زائدة عن الحد، ولكن ما هو ذلك الحد؟ يبدو أن الأكويني اعتبر أن الربح يجب ألا يتجاوز حداً يسميه "طبيعياً" يكفل للبائع أن يحافظ على مكانته الاجتماعية، التي هي بدورها محددة بشكل "طبيعي" وأما من حيث الملكية فموقفه منها غامض بعض الشيء، اذ يعتبر السعي وراء الثروة خطيئة في القوت الذي يعتبر فيه نظام الملكية السائد في عصره نظاماً "طبيعياً" مرة أخرى. وفي حين أنه حرم الربا بشكل واضح يقرأ البعض بطريقة تؤول موقفه من بعض الحالات الخاصة بحيث يظهر الأكويني مبرراً للربا، ولكننا لم نقف على ما يثبت ذلك لا من النص الأصلي ولا من المراجع الثانوية المتوفرة لدينا. وأخيراً، لا يرى الأكويني مشكلة في الريع الذي يتقاضاه المالك من المحاصصين، ويرى البعض في ذلك ازدواجية في موقف الأكويني ويصمه بتبرير الاستغلال. وعلى أية حال، فما من شك أنه لم يخرج عن النظام السائد في عصره والذي كان بخدمة الملك والإقطاع والكنيسة.

[24] من الملفت أن البعض من الاقتصاديين العرب المسلمين لا يرى مشكلة في البحث في كتب الاسكولائيين، وهم كبار اللاهوتيين في أوروبا، عن بَداءات فكرية اقتصادية، فإنه يعتبر أن البحث في كتب فقهاء المسلمين غير علمي كونه مبني على نصوص سماوية لا على الفلسفة! فيما يبدو أن المؤرخ الغربي العلماني لا يمانع في تمحيص مؤلفات اللاهوتيين القدامى بغض النظر عن مصدر أفكارهم، من الأرض كانت أم من السماء.

المراجع المستخدمة في الفصل

1- ابن خلدون الحضرمي، عبد الرحمن بن محمد. العبر وديوان المبتدأ والخبر: الجزء الأول المعروف بمقدمة ابن خلدون (779هـ). تصحيح وفهرسة المندوه، أبو عبد الله السعيد. مؤسسة الكتب الثقافية. بيروت. الطبعة الأولى 1414 هـ 1994 مـ.

2- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي. إغاثة الأمة بكشف الغمة. الطبعة الأولى. (تحقيق كرم حلمي فرحات). عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية. 2007.

3- المقريزي. تقي الدين أحمد بن علي. شذور العقود في ذكر النقود (أو النقود الإسلامية القديمة)، في كتاب رسائل المقريزي. تحقيق البدري وقاسم. دار الحديث. 1998.

4- Armstrong, Elbl and Elbl, editors. Money, Markets and Trade in Late Medieval Europe. Brill. 2007.

5- Islahi, Abdul Azim. History of Islamic Economic Thought_ Contributions of Muslim Scholars to Economic Thought and Analysis. EE. 2015.

6- Landreth, H and Colander, D. History of Economic Thought. HET. 2002.

7- Medema and W. Samuels. The History of Economic Thought: A Reader, Routledge. 2003.

8- Roncaglia. The Wealth of Ideas. A History of Economic Thought. Cambridge. 2005.

أسئلة الفصل

أسئلة للنقاش

أ. هل بدأ الاسكولائيين دراساتهم من لا شيء تقريباً؟ هل قفزوا من أرسطو إلى العصور الوسطى مباشرةً؟

ب. كيف يمكن لفيلسوف رفع راية الأخلاق مثل أرسطو أن يبرر العبودية؟

ج. لماذا لم يضع فلاسفة الإغريق نظرية في الأجور على غرار المفكرين اللاحقين؟

أسئلة مقالية:

أ. قارن بين موقف أرسطو وموقف أفلاطون من الملكية.

ب. تحدث عن موقف توماس الأكويني من الربا.

ت. يقول شومبيتر، المؤرخ الاقتصادي الشهير، ما معناه أن الأكويني لا يعالج أي موضوع له علاقة بالاقتصاد إلا إذا كان يمس بالأخلاق المسيحية الفاضلة. ماذا يقصد؟

ث. كيف نظر النظام الإسلامي لقضية الملكية الخاص؟

ج. بعض المدارس الاقتصادية تركز على دور الفرد فيما يركز بعضها الأخر على دور الدولة. كيف نظر النظام الإسلامي إلى دور الفرد مقابل دور الدولة؟

أجب بـ صح أو خطأ

أ. ظهرت تعاليم سقراط الأخلاقية عندما كانت اليونان في أوج قوتها.

ب. سقراط عالم من علماء الاقتصاد في اليونان القديمة.

ج. كان أفلاطون فيلسوفاً متخصّصاً بفلسفة الجمال.

د. كان أفلاطون ضد نظام العبودية السائد في عصره.

هـ. نادى أفلاطون بالشيوعية في كافة الطبقات الاجتماعية.

و. أفلاطون وأرسطو كلاهما ضد الربا.

ز. أفلاطون هو تلميذ أرسطو.

ح. يختلف أرسطو مع أفلاطون حول فكرة الشيوعية.

ط. تركّزت ملاحظات أرسطو حول «فن الاقتناء».

ي. للرومان مساهمات جليلة في الفكر الاقتصادي، لا سيما فيما يخص تشكّل الأسعار.

ك. اقتصرت المساهمات الرومانية الاقتصادية على قضايا الملكية والزراعة.

ل. نجح توماس الأكويني بإغلاق الباب أمام تحليل الربا لعدة قرون من بعده.

اختر الإجابة الصحيحة

1. يرى اكسينوفون أن الثروة هي عبارة عن:
   أ. الذهب
   ب. الفضة
   ج. الذهب والفضة
   د. كل ما هو نافع

2. الاقتصاد اليوناني كان اقتصاداً:
   أ. صناعياً – زراعياً
   ب. صناعياً – تجارياً
   ج. زراعياً – تجارياً
   د. تجارياً – خدمياً

3. ألّف أفلاطون الكتب التالية:
   أ. «الاقتصادي» و «الجمهورية»
   ب. «الجمهورية» و «القوانين»
   ج. «الجمهورية» و «الأخلاق»
   د. «الأخلاق» و «القوانين»

4. أول من تحدّث عن تقسيم العمل هو:
   أ. أفلاطون
   ب. سقراط
   ج. أرسطو
   د. اكسينوفون

5. بالنسبة لأرسطو يجب أن يكون السعر:
   أ. رخيصاً لتلبية حاجات الناس.

ب. عالٍ فقط بما يكفي للحفاظ على المكانة الاجتماعية للبائع.
ج. مجزياً للبائع ليتمكن من توسيع تجارته ويساهم في الازدهار.
د. غير ذلك.

6. انشغل الاسكولائيين بقضية:
أ. التخلف الاقتصادي
ب. تراجع التجارة في أوروبا
ج. كيف تكون مسيحياً خالصاً
د. كيفية بناء الدولة الحديثة

7. يعد كتاب توماس الأكويني «*Summ Theologica*» كتاباً في:
أ. الاقتصاد
ب. السياسة
ج. الاجتماع
د. اللاهوت

8. يعتبر الغربيون أن موقف توماس الأكويني من الربا كان:
أ. في مصلحة الكنيسة
ب. ضد مصلحة الكنيسة
ج. في مصلحة تطور التجارة والنشاط الاقتصادي
د. ضد مصلحة تطور التجارة والنشاط الاقتصادي

الفصل الثاني

الفكر الاقتصادي في مرحلة الانتقال من العصور الوسطى إلى عصر النهضة:

القُمريّة *Cameralism* والميركانتيلية *Mercantilism*

كلمات مفتاحية:

القمرية؛ أصحاب الكراريس؛ الميركانتيلية؛ نيكول أوريم؛ جان بودان؛ توماس مُن؛ الكولبيرية؛ الحمائية؛ وِليام پيتي؛ جون لوك؛ الرقابة على معدل الفائدة؛ غش النقد.

ملخص الفصل:

يتناول هذا المساهمات الفكرية للقمريين (أصحاب الكراريس) التي تشكل تأملات اقتصادية أولية، وللميركانتيليين في علم الاقتصاد مع بعض التركيز على نشأتهم وتطور مذاهبهم، وبعض الإضاءات على الخلافات التي دارت بين بعضهم بخصوص الموقف من الربا والرقابة على معدل الفائدة وما انطوى عليه ذلك من نماذج بدائية للنظرية الكمية في النقود.

المخرجات والأهداف التعليمية:

1. يفهم الظروف التاريخية التي قادت لنشوء الفكر القمري (أصحاب الكراريس)
2. يفهم أسباب بداية تحول موقف الكنيسة من النشاط الاقتصادي.
3. يعرف نيكول أوريم واهمية كتابه حول النقود.
4. يعرف إسهام بودان في اقتصاد النقود.
5. يعرف الظروف التاريخية التي قادت لنشوء الفكر الميركانتيلي.
6. يعدد السمات العامة للفكر الميركانتيلي.
7. يشرح مفهوم الكولبيرية وأسبابها.
8. يفهم مضمون السياسة الحمائية وأدواتها.
9. يفهم موقف الميركانتيليين من قضية السكان.
10. يعرف أهم المفكرين الميركانتيليين وأهم اسهاماتهم.
11. يفهم ما يسمى آلية تدفق الذهب كما فهمها الميركانتيليون.

مخطط الفصل:

الفصل الثاني

1.2. تمهيد تاريخي

2.2. أهم أصحاب الكراريس الأوائل

1.2.2. نيكول أوريم (أو نيكولاس دو ريم) (1320 – 1382) *Nicole Oresme*

2.2.2. جان بودان (1530 – 1596) *Jean Bodin*

3.2. الميركانتيلية *Mercantilism*

1.3.2. تمهيد تاريخي لنشوء الميركانتيلية

2.3.2. الملامح العامة للفكر الميركانتيلي

3.3.2. النموذج الإنجليزي: توماس مُن (1571 – 1641) *Sir Thomas Mun*

4.3.2. النموذج الفرنسي: الكولبيرية وأصداؤها في أوروبا

5.3.2. الحمائية والمنافسة:

6.3.2. موقف الميركانتيليين من الأجور

7.3.2. الميركانتيليون وديناميكيات السكان

وِليام پيتي (1623 – 1687) *William Petty*

جون لوك (1632 – 1704) *John Locke*

المراجع المستخدمة في الفصل

مراجع إضافية

2-1. تمهيد تاريخي

وصلنا إلى نهاية عصر الظلام، وبدأت الحياة تعود إلى أوروبا مع عودة الأمن والنظام بالتدريج. ومن الآن فصاعدا سيبدأ كل شيء بالتغير، وسيبدأ نمط الحياة باتخاذ أشكال جديدة: ستتوفر ظروف أفضل لممارسة العمل التجاري؛ سيكتشف الأوروبي أنه فرنسي أو إيطالي أو ألماني؛ سيصعد الشعور القومي؛ وستهبط اللاتينية إلى الدرجة الثانية بعد أن كانت لغة التواصل بين المتعلمين في أوروبا، لتحل محلها الفرنسية هنا والألمانية هناك. في هذه الفترة سيكتشف كولومبوس العالم الجديد وسيتدفق المعدن الثمين إلى أوروبا محدثاً موجة من ارتفاعات متوالية في الأسعار لم تعرفها أوروبا من قبل. وسيفرض كل ذلك تحديات على أوروبا على صعيد فنون الحكم والإدارة. وإذا كانت أوروبا قبل ذلك عبارة عن إقطاعيات كل منها مكتفية بذاتها، وإذا كان الملك قبل ذلك راضياً ومسروراً بما لديه من أراضٍ وعقارات وخدم وحشم، فإن صعود النزعة القومية وتنافس الملكيّات سيفرض على الملك أن يهتم أكثر بجباية الضرائب اللازمة لبسط السلطات ومقارعة الأقران.

توسعت إدارات الدولة وازداد عدد موظفيها من البيروقراطيين المدنيين، وهؤلاء منهم من سيتخصص في شؤون الضريبة ومنهم من سيكوّن خبرة في الرقابة ومنهم من سيعتني بالإحصاء اللازم لمتابعة الأوجه المختلفة لأعمال الدولة. ولما كانت الطباعة قد عرفت وتطورت، وجد هؤلاء في كتابة ونشر آراءهم وأفكارهم في كراريس وسيلة منخفضة التكلفة لطرح تحليلاتهم وخلاصة خبراتهم حول كيف يجب أن تدار الأمور من وجهة نظرهم.[25] وكانت وسيلة للدفاع عن جماعة أو عن سياسة أو للهجوم عليها ومنها من كانت موجهة للملك أو الملكة على شكل نصائح بدافع الولاء أو المصلحة. ومن هنا جاءت كلمة أصحاب الكراريس *pamphleteers* المتداولة في الأدبيات الأنجلوساكسونية، وأما «القُمرية» فهي التسمية الألمانية لذات الجماعة.

ولم يكن هؤلاء فقط من ينشرون هذه الكراريس، بل ستجد منهم بعض رجال الدين والقضاة والعلماء

[25] الكراريس عبارة كتب أو مؤلفات أو مقالات متفاوتة الأحجام ويقال إنها كانت غالباً غير مجلدة. لا زال المؤرخون الاقتصاديون المتخصصون يكتشفون المزيد منها، وأدبياتها واسعة ولا يستغرب منها أن تفتقر إلى الدقة أو المنهج العلمي.

وغيرهم. ولأن هؤلاء لم يكونوا لاهوتيين أو أساتذة حصراً، حيث كان كثير منهم ينكب في قُمْرته (غرفته الخاصة في منزله) على القراءة والكتابة، فإنهم عُرِفوا أيضاً بالقُمريين وعرفت أدبياتهم بالقُمْريّة *Cameralism*.[26] ونظراً لكثرتهم وتنوعهم، فإن الإحاطة بأدبيات الكراريس غاية لا ترام كما يقول مؤرخوا الفكر الاقتصادي، ونحن نأخذ من مصادرهم الثانوية في أغلب الأحوال. سنلقي قبل الدخول في الأدب القُمري الميركانتيلي بعض الضوء على أولى الكتابات التي شكلت براعم للفكر الاقتصادي، وُلِدَت، على حد زعم المؤرخين الغربيين، من رحم الفلسفة الأخلاقية اللاهوتية الأرسطوية مباشرة بدون أي معلمين!

2-2. أهم أصحاب الكراريس الأوائل

2-2-1. نيكول أوريم (أو نيكولاس دو ريم) (1320 – 1382) *Nicole Oresme*

أوريم هذا لم يكن بيروقراطياً طموحاً أو موظفاً كبيراً أو تاجراً منهمكاً بملء جيبه أو صيرفياً من الذين سنتحدث عنهم لاحقاً، بل كان لاهوتياً ممن اعتنوا بأرسطو ودرسوا الرياضيات وتنقلوا في المناصب الكنسية. ويعد من هذا الجانب شخصية اسكولائية بامتياز، لكن الكرّاس الذي شهره لاحقاً بين الاقتصاديين «دار السك» *De Moneta* والزمن الذي نشر فيه صنّفه مع أصحاب الكراريس وقد جاء كتابه هذا على شكل أطروحة في النقود، وهذا الموضوع سيأخذ تدريجياً اهتماماً متزايداً ويصبح محلاً للخلاف حتى يومنا هذا، وهذا سبب كافٍ للتطرق إلى هذه الشخصية.

في الحقيقة إذا نظر المرء نظرة سريعة إلى "فهرس" هذا الكتاب سيشكّ للحظة أنه كتاب قديم لكن لن يظهر له فوراً أنه كتب مما يقرب من سبعمئة عام، فقد اعتدنا من الكتب القديمة أن تتطرق للأفكار الاقتصادية بالمصادفة، كأن نجد فقرة أو صفحة أو ربما فصلاً أو اثنين عن قضية اقتصادية. أما هذا الكتاب فمكرس للحديث عن النقود وما يتصل من شأنها بالسلطة.

[26] من الواضح أن الكلمة عربية الأصل، ومنها جاءت كلمة كاميرا: الغرفة المظلمة التي استخدمها ابن الهيثم في محاكاة آلية الرؤية التي مهدت لاختراع الكاميرا.

لننظر في مكونات هذا الكرّاس قليلاً ولا حظ عناوين الفصول المشار إليها بسهم:[27]

I. لماذا اخترعت النقود؟
II. مادة النقد
III. عن تنوع المواد والسبائك
IV. عن شكل النقد
V. على كاهل من يقع واجب سك النقد؟ ⇨
VI. من يمتلك النقد؟
VII. على من تقع تكلفة السك؟
VIII. عن التبدلات في السك ⇨
IX. تبديل الشكل
X. تبديل النسبة
XI. تبديل الاسم
XII. تبديل الوزن
XIII. تبديل المادة
XIV. تغيير التركيب.
XV. في أن الربح المتحقق للأمير من تبديل النقود غير عادل ⇨
XVI. في أن الربح من تبديل النقود غير طبيعي ⇨
XVII. في أن ذلك الربح أسوء من الربا ⇨
XVIII. في وجوب تحريم أمثال هذا التبديل في النقود ⇨
XIX. عن بعض المزايا المتحققة للأمير من تبديل النقد ⇨
XX. عن المساوئ عل المجتمع ككل
XXI. عن المساوئ بالنسبة لجزء من المجتمع
XXII. فيما إذا كان للمجتمع أن يقوم بمثل هذا التبديل
XXIII. حجة للأمير بتبديل النقد
XXIV. جواب على الفصل السابق واستنتاج رئيسي
XXV. في أن دوام الطاغية من المحال
XXVI. في ان أخذ الربح من تبديل النقود يؤذي الخلافة الملكية[28]

[27] تتوفر اليوم نسخة مجانية من ترجمة عن اللاتينية لكتاب أوريم على الانترنت، من موقع معهد ميزس.

[28] *Oersme, Nicholas. (1956). (Translated from the Latin with Introduction and Notes by Charles Johnson). The De Moneta of Nicholas Oresme and English Mint Documents. Oxford. THOMAS NELSON AND SONS LTD.*

لاحظ اولاً أنه بدأ بأربعة عشر فصلاً جميعها يوحي أن كتابه كتاب يكاد يكون كتاباً فنّياً في سك النقود، ولكنه بدءً من الفصل *XV* سيدخل في الموضوع ويخاطب الأمير، وهذا ذكاء من أوريم.

بالتأكيد، سيتضّح للقارئ هيمنة نَفَس أرسطو على الكتابة، ولكن القضية التي كانت محل تركيز أوريم هي غش المسكوكة النقدية *debasement*، وخلاصة موقف أوريم من هذه القضية أن غش المسكوكات غير أخلاقي وغير عادل وأسوأ من الربا، ولنتذكر من الاسكولائيين أن الربا إثم ورذيلة يستحق مرتكبها أشدّ العقوبة في الدنيا (النفي) والآخرة (لهيب جهنم). على أية حال، يقول الباحثون الغربيون أن أوريم لم يكن أول من تحدث عن هذه القضية بل عندهم أن أول من كتب عنها، وعن علاقتها بالقوة الشرائية، هو الفلكي الشهير كوبيرنيكوس، ويقال أنه اقترب من صياغة قانون «چريه شام» (النقود السيئة تطرد الجيدة من التداول).[29] ويذكر آخرون شخصية اسبانية غامضة كادت تضع الصيغة الأولية في النظرية الكمية في النقود، فقد لاحظ هذا الرجل أن السلع في إسبانيا تكون أعلى منها في فرنسا عندما تكون تقلّ كمية النقود في فرنسا بالمقارنة مع إسبانية واستنتج من ذلك علاقة بين ندرة النقود وبين مستوى الأسعار والأجور.

2-2-2. جان بودان (1530 – 1596) *Jean Bodin*

على الرغم من أن شهرة بودان أتت من المذهب الذي أسسه في "سيادة الدولة" فإن مؤرخي الفكر الاقتصادي يحتفون به لسبب آخر. فقد نشر عام 1568 كرّاساً خصصه للرد على فرضية ماليستراواكت *Malestroict* القائلة بعدم حدوث تغير في العلاقة بين السلع من جهة، وبين الذهب والفضة من جهة أخرى فيما يخص الوزن ونسبة المعدن الثمين في خليط المسكوكات الفرنسية. يبدو أن ماليستراواكت هذا كان قد كلّف رسمياً بالتحري عن سبب ارتفاع الأسعار في فرنسا، فوضع خلاصة تحليله في وثيقة مشهورة ومن الملفت أن يقوم قاضٍ بالرد على بيروقراطي متخصص في الشأن النقدي.

---

[29] في زمن چريه شام، النقود السيئة كانت المسكوكات التي تلاعبت السلطة التي أصدرتها بنسبة المعدن الثمين فيها، بحيث أن القيمة الفعلية للمسكوكة بوصفها معدن ثمين تكون أقل من القيمة الرسمية التي تتداول فيها. يمكن أن تكون المسكوكة سيئة أيضاً بسبب التزوير أو بسبب قطع أجزاء صغيرة جداً من الحواف، أو بسبب الاهتراء. سبق چريه شام في الإشارة إلى هذا القانون كل من أوريم والمقريزي وكوبيرنيكوس وغيرهم.

على أية حال، ملخص فكرة ماليستراكت هو التالي: إذا أخذنا بالاعتبار القيمة "الحقيقية" للذهب والفضة، بمعزل عن قيمة المسكوكة التي تم غشها فإن القيم الحقيقية للمبادلة بين الذهب والفضة وبين بقية السلع لم تتغير، وبالتالي فإن الذي أدى لارتفاع الأسعار هو غش النقد. وأما القيمة الحقيقية للذهب والفضة فلم تتغير. وهكذا يردّ ماليستراكت ارتفاع الأسعار إلى غش النقد. توقف بودان عند هذه النقطة ولم ينفِ حدوث الغش لاسيّما أنه كان ممارسة واسعة الانتشار في تلك الأيام ولم يكن ذلك خفياً عن أحد.

لكنّ بودان رفض فكرة أن حدوث تغيرات في الأسعار النسبية بين بعض السلع وبين بعض الأراضي يمكن تفسيره ببساطة من الغش الذي تعرضت له خليطة النقود الفرنسية. وجعل بودان يعدد الأسباب الممكنة من وجهة نظره لارتفاع الأسعار بعيداً عن قضية غش النقد ولكنه وبملاحظة دقيقة يرى أن السبب الأول لارتفاع الأسعار يتعلق بمقدار ما يتوفر من نقود ويسوق لذلك عدّة أمثلة من التاريخ ومن الانجيل فيذكر أن الرومان عانوا من ارتفاع الأسعار في واحد من انتصاراتهم التي عادوا فيها مظفرين ومحملين بكميات كثيرة من الذهب ويذكر كيف تسببت هدايا الملكة بلقيس للملك سليمان بارتفاع حاد بأسعار السكاكين لأن عدد الجواهر واللآلئ أصبح أكبر من عدد السكاكين!

2-3. الميركانتيلية *Mercantilism*

2-3-1. تمهيد تاريخي لنشوء الميركانتيلية

مر معنا سابقاً موقف توماس أكويناس من الربا، وكيف أن الكنيسة عموماً سارت على خطا الفلسفة الأخلاقية لأرسطو وعلى خطا الانجيل في رفض الربا، ومر معنا كيف كانت النظرة إلى التاجر لا تبتعد كثيراً عن النظرة إلى المرابي فالتاجر بأقل الأحوال شخص مشبوه إن لم يكن دنيئاً. الكنيسة عموماً والأكويني ممثلاً لعهده كانوا يتوجسون من انتشار الكثير من النقود في أيدي الناس لأن في ذلك مفسدة عظيمة، إذ ستفتح الأبواب أمام الخطّائين للغرق في آثامهم بمعونة النقود. لكن هذا الموقف من الكنيسة إزاء النقود سيواجه مع الزمن واقعاً جديداً مع دخول أوروبا في منتصف القرن السادس عشر. حيث ستبدأ الاكتشافات الجغرافية الكبرى وسيتدفق الذهب إلى أوروبا من العالم الجديد وسيزداد عرض النقد بمعدلات لم تخطر على بال الأكويني. ستبدأ الأسعار بالارتفاع بالتدريج وتزدهر الأعمال وستتكون طبقة من التجار ذات ثقل مهم بالنسبة للدولة الراغبة بالتسلّح وحماية الحدود وبسط السلطان، وهكذا تتفق مصالح الملوك الطامعين في المال مع مصالح التجار الطامعين بتسخير السلطة لمصالحهم، بل سيتحول الملوك أنفسهم إلى صناع سياسات اقتصادية وتجارية وصناعية. وهذا التلاقي بين مصالح الحكومة ومصالح التجار سيكون له عميق الأثر على الذهنية الأوروبية؛ لاسيّما في ظل ظهور المدن الأمم وتزايد قوتهم ونفوذهم وما رافق ذلك من تغيرات. وكنا لمحنا سابقاً إلى التطورات التي شهدتها أوروبا على أعتاب نهاية عصر الظلام. وذكرنا كيف تراجع الاقطاع لحساب نشوء الدولة القومية المدنية، وبالتوازي مع هذا التطور نشأت طبقة التجار وبدا الموقف الأخلاقي من هؤلاء بالتبدل، وبرز منهم بعض أصحاب الكراريس (القُمْريّين) الذين عملوا على نشر أدبيات تروج لفكرهم التجاري، وتحثّ الدولة القومية على رعاية مصالحهم بلبوس قومي، مطالبين تارةً بتأمين الحماية للصناعة المحلية، وتارة بإعانة صناعة تصديرية ضد المنافسة الأجنبية. صُنّفت هذه الأدبيات فيما بعد تحت اسم النظام الميركانتيلي (التجاري) أو الفكر الميركانتيلي، على أن الميركانتيلية أوسع وأعقد من هذا المعنى، وهي لا تزال محل جدل متجدد حتى اليوم.

2-3-2. الملامح العامة للفكر الميركانتيلي

ظهر الفكر الاقتصادي الميركانتيلي على مدى مرحلة زمنية طويلة امتدت من حوالي بداية القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، ولكن طروحاتهم الأكثر تقدماً ظهرت خلال الفترة 1650–1750. وعندما نتحدث عن الفكر الميركانتيلي فإننا لا نقصد جماعة عرّفت نفسها بهذا الوصف أو حددت لنفسها منهجاً متفقاً عليه. لكن يمكن القول بأنهم أصحاب أفكار معينة هيمنت على الفكر الأوروبي في السياق الاقتصادي لفترة طويلة، وإن لم يقوموا بتأسيس مذهب موحد على أسس راسخة. ويبدو أن تسميتهم بالميركانتيليين تعود لآدم سميث الذي سينتقد طروحاتهم فيما بعد، كونها على تناقض تام مع مذهبه كما سيتبين معنا لاحقاً. وقد لاحظ ماركس أن طبقة التجار في تلك الحقبة من تاريخ أوروبا بدأت بالتحالف مع الحكومة ليحقق كلاهما توازناً إزاء الارستقراطية الاقطاعية. فالحكومة تحتاج القوة الاقتصادية للتاجر والتاجر يحتاج دعم الحكومة لتمرير سياسات دعم التجارة. فلا الحكومة ولا التاجر يرغبان أن يكونا تحت رحمة «النبيل» الاقطاعي. إذا قام الملك بتسهيل دخول الذهب عبر التجارة ستزدهر الأعمال وتتسع القاعدة الضريبية، وهذا بالضبط ما تحتاجه الحكومة أو ما يحتاجه الملك.

لقاء المصالح هذا بات واضحاً في الحقبة الميركانتيلية، ويرى البعض أنه في تلك المرحلة بالذات ولدت فكرة الاقتصاد السياسي في الذهنية الأوروبية. فالاقتصاد لم يعد مجرد علم يعنى بسياسات زراعية وصناعية وتجارية بل بالتقاء مصالح الدولة مع طبقة أو فئة اقتصادية بعينها. وهكذا فإن علم الاقتصاد ليس علم اقتصاد وحسب بل أصبح علم «اقتصاد سياسي» أو، كما يرغب ماركس، «علم الاقتصاد السياسي البورجوازي». على أية حال، يمكن تقسيم الفكر الميركانتيلي إلى مرحلتين: المرحلة المبكرة من انتشاره في أوروبا، لا سيّما في إسبانيا حتى نهاية القرن السادس عشر، ومرحلة النضج التي ظهرت فيها الأفكار الميركانتيلية الأكثر تعقيداً، وهي الفترة الممتدة من حوالي منتصف القرن السابع عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر. وجد الميركانتيليون الأوائل ضالتهم في المعدن الثمين *bullion*، وبالنسبة إليهم، المعدن الثمين، والذهب تحديداً بكل تأكيد، كان الشكل الوحيد للثروة، ولا شيء يستحق اكتنازه ومراكمته إلا المعدن الثمين أو النقود عندما تكون ذهباً أو فضة.

فقوة الأمة هي بقدر ما تمتلكه من المعدن البرّاق، والسبيل الوحيد لتنمية الذهب هي التجارة. بالتجارة يمكن مضاعفة ما تمتلكه الأمة من نقود. فالتصدير يجلب الذهب إلى داخل الحدود. ولكن، بالمقابل، فإن الاستيراد يؤدي إلى خروجه. ولذلك فإن الوصفة جاهزة وبسيطة: على الدولة أن تسعى لتحقيق ميزان تجاري رابح من خلال التصدير بقوة من جهة، وأن تمنع استنفاد مخزونها من الذهب من خلال الاستيراد من جهة أخرى. فعندما تحرص الدولة على دخول السيولة وعدم خروجها، تزيد السيولة في البلد، فيزيد الإنفاق، وزيادة الإنفاق تشجع على زيادة التصنيع، وزيادة التصنيع تولّد فرص العمل. باختصار، تدفق السيولة الذهبية إلى الداخل يؤدي إلى النمو والازدهار.[30] ولتحقيق ذلك لا يكفي دخول الذهب وحسب، بل ينبغي منع تسرّبه إلى الخارج، حتى لو استلزم الأمر اتخاذ إجراءات حادة من قبيل فرض عقوبات صارمة على من يثبُت عليه جُرم نقل الذهب خارج الحدود.

دأب الميركانتيليون على ابتداع أساليب قانونية تارةً و"ذكية" تارة أخرى لجذب الذهب الأجنبي واستبقاءه في السوق المحلية. فمن الأساليب القانونية تخفيض سعر الصرف ***devaluation*** ومن الأساليب الملتوية التلاعب بمقدار المعدن الثمين في المسكوكة ***debasement***. بالإضافة إلى ذلك، شجعوا المستوردين المحليين على سداد ثمن مستورداتهم عيناً لا نقداً. فقد يُطلب مثلاً من مستورد النبيذ أن يسدد ثمن مستورداته بمقدار مكافئ في القيمة من القما***a***. وهكذا يمكن تلبية احتياجات البلد من النبيذ بدون فقدان السيولة. بالتأكيد، لم تلجأ كافة البلدان والممالك الأوروبية إلى هذه الوسائل بنفس الالحاح، لكن اسبانيا كانت البلد الأوروبي الذي كان الأكثر تطرفاً في تطبيق هذه السياسات. فرضت إسبانيا رقابة دقيقة على تطبيق تدابير منع تسرّب الذهب، فأدى ذلك إلى تحولها إلى مثال شهير في تحقيق السياسات عكس أهدافها كما سنرى. في تلك الأيام انتشر الغش في النقد الذهبي. والغش يمكن أن يكون وراءه حكومة فاسدة أو صيرفي خبيث، وفوق ذلك كان هناك التزوير أيضاً. وانتشر الهَوَس بالتأكد من سلامة المسكوكات من العيب.

---

[30] اشتُهِرت هذه الفكرة باسم آلية تدفق الذهب النقدي ***the specie-flow mechanism***.

وظن الناس أن تقلبات سعر الصرف كانت نتيجة الغش والتزوير والفساد، ولم يكن ليخطر ببالهم تأثير حركة الميزان التجاري على سعر الصرف في ذلك. بل إن بعض الميركانتيليين الأوائل ظنوا لأن مراقبة سعر الصرف تمكنهم من ضبط حركة ميزان المدفوعات، أي بعكس الإدراك السائد اليوم في أن سعر الصرف هو نتيجة لحركة الميزان التجاري وليس سبباً، الأمر الذي انتبه إليه الميركانتيليون في مرحلة لاحقة. على أية حال، قادتهم هذه المعتقدات حول سعر الصرف إلى السعي لتحقيق استقرار معدلات الصرف من خلال التشديد على ضمان أن قيمة النقد تكافئ ما ينطوي عليه من معدن ثمين، بحيث يكون معدل الصرف مجرد انعكاس للتناسب بين العملتين المبني على ما تحتويانه من ذهب. ويرى الكثيرون أن الفضل يعود للميركانتيليين، من خلال اتباعهم لهذا النهج، للتمهيد إلى ظهور ما يسمى قاعدة الذهب التي سادت النظام النقدي الدولي خلال القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى.

من أهم الانتقادات التي تعرض لها الميركانتيليون أن تدفق الذهب سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ولكن الميركانتيليين كانوا على وعي بوجود نوع من علاقة بين كمية الذهب المتداولة وبين الأسعار، إلا أنهم اعتقدوا أنهم قادرين على تثبيت الأسعار أو دفعها باتجاه الاستقرار من خلال زيادة عرض النقد بما يؤدي إلى زيادة في عدد المبادلات، طمعاً في أن يرفع ذلك من مستويات التشغيل وفرص العمل لينطلق النمو في حلزون صاعد، ولعل افتتان بعض الميركانتيليين بالمعدن الأصفر أثّر في اتجاههم لتبرير التمسك به بهذه الطريقة، ولا يوجد لدينا ما يمنع من إساءة الظن بكبار المستفيدين من تدفق الذهب، لأن هؤلاء سيقدمون حجج ذات صبغة وطنية للحفاظ على تدفق الذهب إلى خزائنهم. سيأتي منهم لاحقاً من يطرح وجهة نظر مختلفة حول سعر الصرف. وإليه ننتقل مباشرة.

2-3-3. النموذج الإنـجليزي: توماس مُن (1571 – 1641) *Sir Thomas Mun*

حوّل توماس مُن، أحد أهم وأشهر زعماء الميركانتيلية، فكرة الميزان التجاري الرابح إلى شعار استمر رائجاً حتى حوالي منتصف القرن السابع عشر. هذا الرجل كتب كثيراً في الشأن الاقتصادي، ويعدّه مؤرخوا الفكر الاقتصادي آخر الميركانتيليين الأوائل. الرجل لم يكن عادياً، فقد كان مديراً لشركة الهند

الشرقية التي اتهمت بإرهاق المملكة البريطانية بمستورداتها في ظل كساد شديد عانت منه الأمة عام 1620، لكن مُن وقف بقوة كرجل ذو رؤية وإيمان بالدولة ونشر مؤلفه الشهير «حوار حول التجارة بين إنـچلترا وجزر الهند الشرقية» *A Discourse of Trade from England unto the East-Indies.* عام 1621 والذي تحدث فيه عن رؤيته حول «وسيلة إثراء الأمة» والتي تركزت وتمحورت حول ضمان أن تزيد الصادرات عن الواردات. فالسياسة الأهم هي ضمان ميزان تجاري رابح وأما باقي السياسات الاقتصادية التصحيحية فلا تعدو أن تكون ثانوية بأحسن الأحوال.

بيّن مُن خطأ فكرة أن حركة سعر الصرف هي التي تسبب الصعوبات للميزان التجاري، وبين خطأ الاعتقاد بأنها ناجمة عن التغيير والتزوير، كما ظن من سبقه من الميركانتيليين، وذهب إلى أن معالجة القلق الناجم عن عدم استقرار سعر الصرف يتم من خلال الحفاظ على ميزان رابح وليس العكس. ولتحقيق ذلك لا بد من فتح الأبواب للصادرات وإغلاقها أمام المستوردات بشتى الوسائل الممكنة. وبتعبير توماس مُن في مؤلفه ***England's treasure by forraign trade*:** «علينا أن نبيع الغرباء أكثر مما نستهلكه من قيمة منتجاتهم سنوياً»[31] قد لا يبدو الكثير من الفكر الجديد في هذا الكلام، لكن الذي ميّز مُن عن سابقيه كان التركيز على صافي التدفق وليس التدفق. ففي سياق دفاعه عن إدارته لشركة إيست إنديا، ردّ على منتقديه بوجوب عدم النظر بعين واحدة إلى التجارة الدولية، فالمهم ليس حجم الواردات، بل المهم أن تفوق الصادرات الواردات، ولا بأس أن يكون حجم الأخيرة في ازدياد ما تحقق ذلك. والحقيقة أن الشركة المذكورة تسببت بتسرّب مقادير هائلة من الذهب والفضة باتجاه الهند للحصول على المنتجات الأجنبية التي كانت في كثير من الأحوال منتجات رفاهية، فالدفع الدولي في تلك الأيام كان بالذهب وليس بالنقود الورقية، وتصدير الذهب بهذه الطريقة لشراء ما لدى الهند أمر لم يُسمع به من قبل، وهو على تضاد صارخ مع المعتقدات السائدة، فمن الطبيعي والحال هذه أن ينظر العديد باستياء لدور الشركة، واعتقدوا أن نشاط الشركة ساهم في تعميق الأزمة الاقتصادية التي جثمت لفترة مزعجة على صدر الاقتصاد البريطاني.

---

[31] *Mun, Thomas (1895). England's treasure by forraign trade. Macmillan and co. New York and London. E-book Retried from "https://en.wikisource.org/wiki/England%27s_treasure_by_forraign_trade"*

اقترح مُن مجموعة اجراءات عملية أهمها: حظر المستوردات التي يتوفر منها بديل محلي؛ التأثير على الذوق المحلي بحيث يستلطف الإنجليز منتجاتهم الكمالية أكثر من نظيرتها المستوردة؛ تخفيض ضرائب التصدير على المنتجات المحلية المعدة للتصدير؛ رفع أسعار المنتوجات الإنجليزية المصدرة إلى الجيران الذين لا غنى لهم عنها؛ العناية بالزراعة واستصلاح الأراضي الزراعية بهدف رفع الإنتاجية الزراعية وتخفيض الحاجة إلى المنتجات الزراعية الأجنبية؛ وأخيراً، حصر الشحن البحري بالسفن الإنجليزية.

2-3-4. النموذج الفرنسي: الكولبيرية وأصداؤها في أوروبا

قام وزير المالية الفرنسي ذائع الصيت، كولبير، في النصف الثاني من القرن السابع عشر باعتماد سلسلة من الإجراءات الحمائية، التي يمكن وصفها بالمتطرفة، لضمان الحفاظ على ميزان تجاري رابح. باختصار شديد تركّزت السياسات الكولبيرية، نسبة لاسم الوزير المذكور، على تشجيع الصناعة الوطنية ودعم تنافسيتها، مع حوافز من قبيل تسهيل استيراد المواد الأولية وإعفاءها من الرسوم مع منع إعادة تصديرها إلا إذا تم تصنيعها. كانت السياسات المذكورة عدائية تجاه الشركاء التجاريين. ولم يفت قطار الحمائية اي بلد أوروبي مهم، فقد اشترع البريطانيون قوانين جديدة للتجارة البحرية تكاد تكون نوعاً من "البلطجة" على التجارة البحرية، مانحين أساطيلهم التجارية وموانئهم وما يرتبط بها من خدمات مزايا خاصة. تلاها خلال عقدين من الزمن مزيد من القوانين العدائية، حيث ألزموا كل مستورد يرغب بجلب بضائع من وراء البحار إلى أوروبا أن يفرّغ الحمولة في ميناء بريطاني قبل شحنها إلى تجار الجملة، الأمر الذي أمّن للبريطانيين هوامش مربحة بلا مجهود في العديد من الخدمات المكمّلة للتجارة الدولية مثل خدمات التأمين والتفريغ والتحميل وما يتشابك معها من خدمات، وأصبح للموانئ الإنجليزية مكاناً متميزاً وشهرة واسعة.[32]

[32] مما لا شك فيه أن الامبراطورية البريطانية استفادت من مركزها العسكري الدولي في ردع تلك الدول التي تفكر باتخاذ اجراءات معاكسة على غرار ما نراه هذه الأيام من حروب تجارية يشنها ترامب أميركا على شركاءه التجاريين، سواء الضعفاء عسكرياً وسياسياً كاليابان أو المشاكسين كالصين.

ولم يكتف الميركانتيليون عموماً بالإجراءات المذكورة، بل عملوا على تشجيع استيراد العمالة الماهرة بحيث يتم الإنتاج محلياً تحاشياً لاستيراده من حيث يُنتَج. وهكذا نرى أن الميركانتيلية الفرنسية اتخذت لنفسها صبغةً أو مدخلاً صناعياً، فيما اتخذت الميركانتيلية البريطانية مساراً تجارياً.

2-3-5. الحمائية والمنافسة:

تعدى سلوك إنچلترا فكرة حماية الصناعة الوطنية إلى فكرة القضاء على المنافسة. فقوانين الإبحار والشحن التي ذكرناها آنفاً لم تكن مجرد وسيلة لتحقيق بعض الأرباح من السيطرة على هوامش النقل والتأمين وما يتصل بها من خدمات تفريغ وتحميل، بل كانت موجهة ضد الأسطول الهولندي، المنافس البحري الأكبر. ومن المؤكد أن الدافع من وراء ذلك كان وطنياً، ولكنه لم يكن وطنياً خالصاً، بل إن الغاية من وراءه كانت التضييق على المنافس الهولندي وترسيخ الهيمنة البحرية البريطانية، وقد نجحت بالفعل بتأسيس موقع تجاري متميز مع نهاية القرن السابع عشر. ولجأ الأوروبيون عموماً إلى تعزيز مراكزهم الدولية من خلال إنشاء شركات احتكارية للتجارة الدولية، إذ رأوا أن إعطاء مزايا خاصة للاحتكارات الوطنية سيمكن بلدانهم من مواجهة المنافسين الدوليين.

والاحتكار الأكثر شهرة في هذا السياق هو شركة إيست إنديا البريطانية التي تم تأسيسها في بداية القرن السابع عشر، والتي تم استنساخ نموذجها تباعاً في عدد من البلدان الأوروبية مثل فرنسا وهولندا. وكان ذلك من وجهة نظر الميركانتيليين أفضل وسيلة لعمل التجارة الدولية بما يضمن المصالح الوطنية. لم يتوقف الأمر عند ذلك بالتأكيد، فقد سعى الميركانتيليون عبر سياسات متنوعة إلى تسهيل استيراد التكنولوجيا والأيدي الماهرة.

لا يزال هذا السلوك مشاهداً في الدول الغربية حتى يومنا هذا، فقوانين مكافحة الاحتكار التي تهدف إلى صيانة المنافسة في السوق المحلية عادة ما يتم إعفاء بعض كبريات الشركات منها لتمكينها من منافسة نظيراتها الدولية. وكثيراً ما تستخدم حجج عدم التزام الشركات الأجنبية بالمعايير البيئية (منتج مخالف لمواصفات أو معايير بيئية وطنية) والأخلاقية (استخدام الأطفال دون سن محددة في عمليات الإنتاج) في استصدار ما يلزم من قوانين لحرمانها من إدخال منتجاتها إلى السوق المحلية،

على الرغم من أن المصلحة الوطنية، إذا جاز التعبير، تقتضي حصول المستهلك على سلع أرخص بدلاً من إلجائه لاستهلاك البديل المحلي الأغلى ثمناً. من الواضح بالتالي مدى وصول أصحاب هذه الاحتكارات إلى مراكز صنع القرار. من هذه الزاوية على الأقل، لم يتغير العالم كثيراً من الفترة الميركانتيلية.

2-3-6. موقف الميركانتيليين من الأجور

على الرغم من إدراك الميركانتيليين لأهمية اليد العاملة الماهرة في سياق تدعيم تنافسية وربحية الصناعة الوطنية، إلا أنهم رأوا أن من الأفضل ألا تزيد الأجور على حد الكفاف، وجاؤوا على ذلك بمبررات سخيفة من قبيل أن إعطاء العامل ما يزيد عن كفافه سيفسد هذا العامل الميّال بطبيعته إلى الكسل والتبذير! وبالتالي فمن الأفضل ألا يكون مع العامل فضلٌ من نقود لئلا يعمد إلى الإسراف في شراء الكحول والدخول في حالات الكسل والثمالة وما يجرّه ذلك من غياب عن العمل.

وهكذا، فإن عدم إعطاء العامل ما يزيد على الحاجة لتجديد قوة عمله هو مصلحة إنتاجية، وهو من مصلحة العمل بشكل أو بآخر، وبالتالي هو مصلحة وطنية! يعكس ذلك بوضوح النظرة الميركانتيلية الدونية للعمال وهيمنة ذهنية المنافسة التجارية. لكن من الطريف أن فكرتهم حول العلاقة بين مقدار الأجر ومقدار العمل قادتهم إلى إنتاج أول نسخة من منحنى عرض العمل المنعطف إلى الوراء، والذي لا يزال يدرس في كتب مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي حتى يومنا هذا.

تقول هذه النظرية التي لاقت رواجاً كبيراً في القرن الثامن عشر أنه بعد ارتفاع الأجور فوق حد معين يبدأ عرض العمل بالتراجع، فينعطف منحنى عرض العمل ويتحول من منحنى صاعد بالاتجاه الشمالي الشرقي تعبيراً عن ارتفاع عرض العمل مع ارتفاع الأجر، إلى منحنى صاعد بالاتجاه المعاكس – الجهة الشمالية الغربية، تعبيراً عن ميل العمال إلى التخفيف من عدد ساعات العمل مع ارتفاع أجر الساعة.

2-3-7. الميركانتيليون وديناميكيات السكان

هناك أسباب موضوعية لهذه النظرة للعمل والأجور، فأوروبا في ذلك الوقت ما زالت مجموعة من الاقتصادات الزراعية، والرأسمالية الصناعية التي بدأت بالنهوض على أكتاف الرأسمال التجاري كانت بحاجة للمزيد والمزيد من عنصر العمل لتحقيق أهدافها في التوسع في الإنتاج الصناعي والتجاري. فالمنافسة تحتاج المزيد من الإنتاج، وهذا الأخير يحتاج مزيداً من العمل، ولكن تشغيل المزيد والمزيد من العمال يحتاج إلى بناء المزيد والمزيد من رأس المال. الأمر الذي قاد الميركانتيليين إلى نظرية فريدة في ديناميكيات السكان. فقد رأوا أن هناك ضرورة لتشجيع طبقة العمال على الانجاب، بحيث لا يقل معدل الانجاب عن معدل نمو راس المال. فلا قيمة لنمو رأس المال بلا نمو مرافق في العمل.

بطريقة أخرى، نمو العمل هو مفتاح الازدهار ولكن الاستفادة منه مرهونة بنمو رأس المال (وعنصر الأرض أيضاً). فعلى سبيل المثال، لا يكفي أن نقوم بإنتاج ورشات أكثر وورشات أكبر لإنتاج المزيد من النسيج، اذ لا بد من توفر المزيد من العمال والمزيد من القطن، وهذا الأخير يستوجب مزيداً من الإنتاجية الزراعية.[33]

وِليام پيتي (1623 – 1687)William Petty

درس الطب والتشريح والموسيقا وشغل مناصب أستاذية في هذين المجالين في جامعتي أوكسفورد و«چريه شام». ثم تم تعيينه ضابطاً طبيباً برتبة عالية في جيش كروموِيل عام 1651 حيث تم تكليفه بمسح الأراضي الإيرلندية (1655 – 1658) التي ستستخدم في دفع تعويضات جنود «كروموِيل» ومموليه، ومع الخبرة التي كونها في هذا المجال تحوّل هو نفسه إلى واحد من كبار ملاكي الأرض! وقضى معظم ما بقي من حياته في إدارة ممتلكاته العقارية ومتابعة مشكلاتها القانونية.

[33] الرأسمالية الصاعدة ستكون لاحقاً بحاجة إلى الكثير من المواد الأولية، وإن لم يكن من التجارة فمن نهب المستعمرات.

ساهم پيتي في انتشار الجمعية الملكية لإغناء المعارف الطبيعية التي كان معظم مؤسسيها بمن فيهم پيتي من المولعين بمنهج التجربة المشاهدة *empirical approach* سواءً في العلوم الطبيعية أو الاجتماعية. يظهر تأثير هذا المنهج في كافة كتاباته لكن يظهر أكثر ما يظهر في القول المأثور عنه والمقتبس من مقدمة كتابه «الإحصاء السياسي» حيث يقول:

> «بدلاً من الاقتصار على عبارات المقارنة الانشائية والجدل الفكري، آثرت على نفسي أن أعبر عن فكرتي بلغة الرقم والوزن والقياس.... تاركاً الآراء والأهواء والعواطف والشهوات الشخصية لغيري من الناس»[34]

ولذلك فإنه يعتبر من قبل البعض مؤسس علم الإحصاء. وقد عُرف عنه في زمنه محاولات لتقدير الدخل القومي، ولكن بطريقة تقريبية عرضته لانتقادات واتهامات بالتحيز في التخمين لغرض سياسي. كتب پيتي في مجالات متنوعة منها الطب والدين ولكنه كتب أيضاً في الاقتصاد باحثاً في تقسيم العمل ونظريات القيمة والتوزيع. والحقيقة أنه كان ميركانتيلياً إمپريالياً. ناضل پيتي فكرياً من أجل حرية النشاط الاقتصادي والانعتاق من أثر التسلط الاقطاعي على الحياة العامة. وكان أهم ما يميّزه عن الميركانتيليين هو التركيز على الإنتاج بدلاً من التجارة.

رأى پيتي أن ثروة الأمة في إنتاجها وليس في ذهبها. وفرّق بين سعر السوق (أو ما يسميه السعر السياسي، يقصد الجاري) وبين السعر الطبيعي.[35] واعتبر پيتي أن العمل هو أبو الثروة والأرض أمها، وحدد قيمة السلعة بمقدار نفقات العمل في إنتاجها. واعتبر أن نفقات العمل قابلة للقياس بزمن العمل، وعلى أساس زمن العمل يجري عملياً تحديد القيمة عند التبادل، وسبق پيتي غيره إلى فكرة العلاقة العكسية بين القيمة وبين إنتاجية العمل. ولذلك فقد اعتبر ماركس أن پيتي مؤسس الاقتصاد السياسي الحديث. قاده منهجه الإحصائي إلى الربط بين متغيرات الريع والفائدة والزمن بدون فلسفة دقيقة لهذه العلاقة.

---

[34] Petty, William. (released 2014). Essays on Mankind and Political Arithmetic. Henry Morley. [eBook #5619]. *"Project Gutenberg" http://www.gutenberg.org.*

[35] على سبيل المثال، يعتبر پيتي أن ايصال كمية من الحبوب إلى لندن من مكان يبعد ثلاثين ميلاً، سيرفع سعر الحبوب فوق سعرها الطبيعي. بدلالة أن الحبوب المنتجة قريباً من لندن سيكون سعرها "السياسي" على حد تعبيره (السعر الجاري في السوق) أرخص.

ويرى الإنجليز أن مؤلفه المسمى «دراسة في الضرائب والمساهمات» هو أول دراسة في المالية العامة في أدبيات علم الاقتصاد. وعلى الرغم من أنه كتب هذا المؤلف في سياق كيفية قيام التاج بتمويل عملياته إلا أن مؤلفه انطوى على عدد من الأفكار المتقدمة في التحليل الاقتصادي. فقد ناقش فيه دور الدولة ونظامها الضريبي والتحليل الاقتصادي لمفهوم الريع الذي سيكون له أثر فيما بعد على الفيزيوقراطيين. ولا يختلف مفهومه لدور الدولة كثيراً عما سنشاهده عند الكلاسيكيين لاحقاً، ومن الجدير بالذكر أخيراً أنه دافع بقوة عن الربا ونقتبس هنا من كتابه المذكور آنفاً من فصله الخامس.

> «عندما يعطي رجلٌ نقوده بشرط ألا يطالب بها قبل وقت محدّد من المستقبل، بغض النظر عن حاجاته كيف ستكون في تلك الفترة، فإن له أن يتقاضى تعويضاً عن هذا العناء الذي رضي به لنفسه. وهذه العلاوة هي ما نسميه ربا»[36]

يقدّم پيتي تبريره للربا بطريقة تسخّف كل من لا يجد سبباً لقبول الربا، فالمسألة عنده بسيطة إلى درجة البداهة إذ يقول ويكرّر أنه:

> «لا يستطيع أن يرى أي سبب لعدم أخذ أو إعطاء الفائدة أو الربا»[37]

وهو يقابل بين مخاطرة الإقراض وبين مخاطرة نقل النقود من مكان إلى آخر، فكما يقبل المرء أن يدفع مئة ليرة إضافية للحصول على المبلغ في لندن بدلاً من الحصول عليه في منطقة تفصلها عن لندن طرق تعج باللصوص، فإن على المرء أن يقبل بدفع الربا للحصول على المبلغ الذي يشاء في الوقت الذي يشاء.

---

[36] *Petty, William. Ibid.*
[37] *Petty, William. Ibid.*

جون لوك (1632 – 1704) John Locke

احتاجت الرأسمالية الصاعدة في إنجلترا في القرن السابع عشر إلى أساس فلسفي للتخلص من هيمنة الأسس اللاهوتية على الحياة الاقتصادية في أوروبا لفترة طويلة، ولتبرير السياسات الميركانتيلية. قدم جون لوك تبريراً فلسفياً قوياً للملكية الخاصة والربا والحد من تدخل الدولة. وساهم بذلك في تأمين القبول العام للرأسمالية الجديدة. وكتب أيضاً في موضوعات أخرى ننتقل إليها مباشرة بعد إضاءة خاطفة على بداياته.

درس لوك في أوكسفورد وأصبح الطبيب الخاص لأنطوني آشلي كوبر وهو أحد النبلاء الذي شغل منصب وزير المالية للفترة من 1572 حتى 1574، حيث عمل مساعداً له ثم سكرتيراً لمجلس التجارة والمزارع (1673 – 1674) فمفوضاً للتجارة، ومن هنا بدأ اهتمامه بالشؤون الاقتصادية. كان لوك فيلسوفاً بالمعنى العام. له نظريات في الملكية والحكومة وله نظرية في «القيمة في الأرض» ويعود له شيء من الفضل في تطوير النظرية الكمية في النقود إلى صيغة أعلى مستوىً مما كان متداولاً قبله، حيث قدّم تحليلاً متقدماً عمن سبقه وخطا خطوة هامة عندما تطرّق إلى قضية سرعة دوران النقود، الأمر الذي لم يتم الاقتراب منه سابقاً بطريقة لوك. وأما موقفه من المالية العامة فيتلخص أن الضرائب في زمنه وزمن من سبقه آلت إلى الضريبة على الأرض بشكل أو بآخر. وقد اعتبر نفسه ممن يرون أن الضريبة الوحيدة على الأرض هي الأنسب. وقد كان داعماً صريحاً للسياسات الميركانتيلية.

موقف لوك من الرقابة على معدل الربا

دافع في مؤلفه «عن الحكومة المدنية» عن الملكية الخاصة على أساس تطبيق لمفهوم جهد العمل، ويرى البعض أن فكرته هذه مهدت الطريق مع عوامل أخرى لصياغة نظرية القيمة في العمل. وأما مؤلفه المسمى «بعض الاعتبارات المتعلقة بتخفيض الفائدة ورفع قيمة النقود» فقد تناول قضية ما إذا كان على الحكومة أن تضع تشريعات ناظمة لمعدل الفائدة واقترح ما يفيد بعدم امكانية ذلك، على أساس أن قوى السوق تفوق قوة القانون. يقول في كتابه «بعض الاعتبارات»:

«إن الرغبة في النقود هي ما يقود الناس لتحمّل عناء وتكاليف الاقتراض، وبمقدار هذه الرغبة سيسعى كل شخص إلى الحصول مهما كان الثمن. وذلك في حين أن الماهر من الناس سيسعى دوماً لإيجاد الوسيلة للتهرب من قانونكم ومن عقوباتكم، وسيطرق لأجل ذلك كل باب، فما هي النتائج الحتمية لقانونكم هذا؟» [38]

يقصد قانون وضع سقف على معدل الفائدة. يجيب لوك عن هذا السؤال بثلاث نتائج: أولاً، هذا القانون سيؤذي التجارة التي تعد أساس الغنى لأنه سيجعل عمل التاجر أكثر تعقيداً. ثانياً، أولئك الذين يمتلكون مهارة التعامل بالنقود سيحرصون على ألا يحصل الأيتام والأرامل إلا على أقل قدر ممكن قانونياً من الفائدة عن نقودهم بحجة تطبيق القانون. ثالثاً، مثل هذا القانون سيضع الصيارفة وخبراء المعاملات النقدية في موقف قوي أمام الغير، لأن هؤلاء سيجدون الوسيلة لاقتضاء أعلى الفوائد عند الاقتراض وبذل أقلها عند الاقراض. ويضيف سبباً رابعاً هو أن هذا القانون سيفتح الباب أمام الجريمة! فكما يبدي الناس أقصى استعداد لدفع أي ثمن مقابل الغذاء أيام المجاعة فسيكونون على أقصى استعداد لدفع ما يتوجب دفعه للحصول على النقود عند الحاجة إليها. وبالتالي فالوقوع في الجريمة أمر حتمي.

ويتوسع لوك في انتقاد التقييد الحكومي لمعدل الفائدة بحجج مبنية على منطق السوق وبحجج تستدر عاطفة المشرّع باليتامى والمساكين. وهكذا نصل إلى مرحلة لم يعد فيها المفكر الغربي يناقش أخلاقية الربا ولا يضطر لاستخدام تعبير "الربا أو الفائدة" بل أصبحنا نتحدث عن الفائدة وعن وجوب عدم التدخل في معدلها، نظرةٌ لا تزال موجودة في عالمنا المعاصر في المدارس "الليبرالية" المتطرفة. في الحقيقة، جاء دفاع لوك عن حرية سعر الفائدة رداً على تشايلد *Sir Josiah Child* الذي نشر كراساً عاد 1668 بعنوان «ملاحظات موجزة على التجارة والفائدة على النقود» تضمن ملحقاً يحتوي على

---

[38] Lock, John. (1691). Some Considerations of the Consequences of the Lowering of Interest and the Raising the Value of Money. https://en.wikisource.org/wiki/Author:John_Locke (Accessed 2019.03.12)

نسخة من مقالة كتبها سياسي يدعى كولبيبر *Culpepper* عام 1621 يهاجم فيها الربا. أراد تشايلد أن يتم تخفيض سعر الفائدة القانوني وساق لهذه الغاية مبررات ضعيفة وآراء لا تستند إلى أساس اقتصادي من قبيل أن هولندا ذات معدل الفائدة الأقل أكثر ازدهاراً وأن الاقتصاد المحلي كان يزدهر تاريخياً مع كل تخفيض في سعر الفائدة القانوني. لم يكن موضوع الكتاب عن الفائدة فقط لكنه تناول مسائل كثيرة إلا أنه ضعيف على المستوى العلمي.

لوك والنقود

استخدم لوك منطق العرض والطلب ليظهر أن سعر النقود (الفائدة) يتحدد في السوق على غرار أسعار بقية السلع، بحيث أن معدل الفائدة يصبح تابعاً لربحية الاستثمار وليس لمقتضيات قانونية. ويتابع لوك تحليله على هذه الأرضية ليجادل في أن قيمة النقود أو القوة الشرائية للنقود ما هي إلا تابع لكمية النقود في التداول، وهذا جانب مما سيعرف لاحقاً بالنظرية الكمية في النقود، وكان يرى أن هذه النظرية تنسحب في التطبيق على المستوى النقدي الدولي. ويجدر بالذكر أن لوك لم يرَ فرقاً بين تأجير الأرض وايجار النقود. ويتساءل كيف يحلّل عاقلٌ الأول ويحرّم الثاني!؟ انخرط لوك في خلاف مع لاوندز *Lawndes*، وهو أحد مؤسسي بنك إنجلترا، حول قضية المسلوكات الفضية. كان لاوندز قد نشر مقالةً عام 1695، وفي ذلك الوقت كانت النقود الفضية في إنجلترا قد وصلت إلى حالة مزرية، فقد كانت تعاني من اهتراء شديد ولم يعبر وزنها عن قيمتها الفعلية، أي أن ما تحمله من معدن ثمين يقلّ عن القيمة الممهورة عليها. وكانت مقصوصة الأطراف *Clipped*.[39] وأصبح وضع المسكوكات الفضية قضية رأي عام إن صحّ التعبير. وانقسم المعنيون بهذه القضية إلى فريقين. الأول، زعيمهم لوك، كان يرى وجوب إعادة السك بحيث يعكس الخاتم القيمة الفعلية أو الوزن الفعلي، والآخر يرى ترك الأمر على ما هو عليه كون الناس عرفت ذلك واعتادت عليه وأصبحت تتصرف

[39] النقود ي ذلك الزمان كانت تصنع من الذهب الخالص أو الفضة الخالصة، وكانت تتعرض للاهتراء مع الاستعمال، فلم يكن غريباً ألا تكون كاملة الاستواء والاستدارة. فإذا ما قام أحدهم بقص محيط المسكوكة قليلاً فإن أحداً لم يكن لينتبه على الأغلب. تستخدم الأجزاء المقصوصة من كميات كبيرة من النقد في سك نقود مزورة أو تباع للصائغ. وصلت عقوبة جريمة قص أطراف النقود في بريطانيا إلى حد الإعدام.

على أساسه. وكان لاوندِز صاحب الرأي الثاني. ويبدو أنه كان متخوّفاً من عواقب إعادة السك على صعيد الضجيج الاجتماعي الذي يرافق العملية والذي لا يمكن التنبؤ بنتائجه. أما موقف لوك فقد كان واضحاً. يجب أن تعبّر القيمة المعلنة بالخاتم الوزن الفعلي للفضة. في حين تمثل اقتراح لاوندِز بتغيير القيمة الممهورة (الخاتم) بتخفيضها حوالي عشرين بالمئة. الأمر الذي رأى فيه لوك حلاً عبثياً سخيفاً. وظلّ هذا الخلاف محل دراسة وتعليق حتى ما بعد منتصف القرن العشرين!

المراجع المستخدمة في الفصل

1- *Landreth, H and Colander, D, History of Economic Thought: 2002 (HET)*
2- *Medema and W. Samuels, The History of Economic Thought: A Reader, Routledge, 2003.*
3- *Pressman. Fifty Major Economists 2nd Ed. Routledge. 2006*
4- *Roncaglia. The Wealth of Ideas - A History of Economic Thought. Cambridge. 2005*
5- *Skousen. Making of Modern Economics. The Lives and Ideas of the Great Thinkers. ME SHARPE. 2001.*

مراجع إضافية

6- *Lock, John. (1691). Some Considerations of the Consequences of the Lowering of Interest and the Raising the Value of Money. https://en.wikisource.org/wiki/Author:John_Locke (Accessed 2019.03.12)*
7- *Mun, Thomas (1895). England's treasure by forraign trade. Macmillan and co. New York and London. E-book Retried from "https://en.wikisource.org/wiki/England%27s_treasure_by_forraign_trade"*
8- *Oersme, Nicholas. (1956). (Translated from the Latin with Introduction and Notes by Charles Johnson). The De Moneta of Nicholas Oresme and English Mint Documents. Oxford. THOMAS NELSON AND SONS LTD.*
9- *Petty, William. (released 2014). Essays on Mankind and Political Arithmetic. Henry Morley. [eBook #5619]. "Project Gutenberg" http://www.gutenberg.org.*

أسئلة الفصل

أسئلة للنقاش

أ. لماذا تغيّر الموقف من الربا في الفترة الميركانتيلية؟

ب. إلى رأي من تميل في الخلاف بين جون لوك ولاوندز حول إصلاح النقد؟

ج. ما رأيك بالنظرة الميركانتيلية لأجر العامل؟

أسئلة مقالية

أ. اشرح الملامح العامي للفكر الميركانتيلي.

ب. قارن بين الميركانتيلية الفرنسية الميركانتيلية البريطانية.

أجب بـ صح أو خطأ

أ. ظهرت كتابات أصحاب الكراريس في بدايات القرون الوسطى.

ب. يعتبر بودان أول من نادى بفرض ضريبة واحدة على الزراعة.

ت. يعتبر بودان من أوائل من ربطوا بين الأسعار وبين كمية النقود.

ث. القمريون أو أصحاب الكراريس هم كبار التجّار في عصرهم.

ج. يعد الاسكولائيون أول من تحدّث عن منحنى عرض العمل المنعطف إلى الوراء.

اختر الإجابة الصحيحة

1. القمريون أو أصحاب الكراريس كانوا:
   أ. علماء لاهوتيين
   ب. أساتذة جامعيين
   ج. خليط متنوع من البيروقراطيين ورجال الدين وغيرهم
   د. غير ذلك
2. ولد نيكول أوريم حوالي:
   أ. 152 قبل الميلاد
   ب. 273 ميلادي
   ج. 320 ميلادي
   د. 1320 ميلادي

3. تعود شهرة نيكول أوريم لكونه أول من كتب أطروحة في:
   أ. النقود
   ب. الضرائب
   ج. المالية العامة
   د. آثار المبادلات

4. عند الغربيين، أول من تحدّث عن علاقة كمية النقود بالأسعار هو:
   أ. كوبيرنيكوس
   ب. نيكول أوريم
   ج. بودان
   د. هيوم

5. يتلخص موقف نيكول أوريم من غش النقد أنه:
   أ. يتسبّب في خروج الذهب من البلد
   ب. يتسبّب في تراجع دور الدولة في الاقتصاد
   ج. غير أخلاقي وغير عادل
   د. يؤدي إلى إقبال الناس على المقايضة بدل استخدام النقود

6. يرى بودان أن ارتفاع الأسعار:
   أ. يتعلق بمقدار ما يتوفر من نقود
   ب. يتعلق بغش المسلوكات الذهبية
   ج. يعود إلى البذخ والإسراف
   د. ظاهرة طبيعية لا علاقة لها بالنقود

7. رأى توماس الأكويني عموماً أن انتشار النقود في أيدي الناس يؤدي إلى:
   أ. ارتفاع الأسعار
   ب. انخفاض الأسعار
   ج. مفسدة اجتماعية عظيمة
   د. الازدهار الاقتصادي

8. اتّسمت علاقة التجّار بالدولة في المرحلة الميركانتيلية بـ:
   أ. التحالف ضد الإقطاعية
   ب. التحالف ضد الكنيسة
   ج. العداء المتبادل
   د. الاحترام المتبادل

9. امتدت الميركانتيلية على وجه التقريب خلال الفترة:
   أ. 1500 – 1550م
   ب. 1500 – 1750م
   ج. 1600 – 1850م
   د. 800 – 1100م

10. آمن الميركانتيليون بأن الشكل الوحيد للثروة:
   أ. الأرض الزراعية
   ب. المعدن الثمين
   ج. السلع والبضائع
   د. الأخلاق العالية

11. شجّع الميركانتيليون المستوردين على سداد ثمن مستورداتهم على شكل:
   أ. ذهب
   ب. فضة
   ج. عين
   د. نقود ورقية من فئة الاسترليني

12. شاع بين الناس في المرحلة الميركانتيلية أن السبب في تقلّب سعر الصرف هو:
   أ. غش النقود
   ب. الافراط في إصدار النقود
   ج. الحروب والمجاعات
   د. غير ذلك

13. تعد الميركانتيلية مذهباً:

أ. وطنياً

ب. عالمياً

ج. أوروبياً

د. اشتراكياً

14. يقول توماس مُن أن المشكلة ليست في زيادة المستوردات بل في:

أ. نقص الصادرات

ب. نقص المستوردات

ج. عجز الميزان التجاري

د. فائض الميزان التجاري

15. العبارة «علينا أن نبيع الغرباء أكثر مما نستهلكه من قيمة منتجاتهم سنوياً» هي لـ:

أ. توماس مُن في كتابه «الأخلاق»

ب. توماس مُن في كتابه «خزانة إنچلترا من التجارة الخارجية»

ج. توماس الأكويني

د. نيكول أوريم في كتابه «الجمهورية»

16. شعر البيروقراطيون البريطانيون أن نشاط شركة ايست انديا أدى إلى:

أ. فقدان الذهب

ب. تدفّق الذهب

ج. تعميق الأزمة الاقتصادية

د. (أ) و (ج)

17. الكولبيرية هي:

أ. مذهب ألماني في دراسة التاريخ

ب. مذهب نمساوي في الإصلاح

ج. مذهب ميركانتيلي فرنسي

د. مذهب هولندي معادي للميركانتيلية.

الفصل الثالث

بدايات نشوء الأنظمة الفكرية الاقتصادية

Emergence of Economic Systems

كلمات مفتاحية:

كانتيّون؛ الفيزيوقراطية؛ فرانسوا كينيه؛ المذهب الطبيعي؛ الغلة الصافية أو الناتج الصافي؛ ديڤيد هيوم؛ النظرية الكمية في النقود، آلية تدفق الذهب النقدي.

ملخص الفصل:

يتناول هذا الفصل بعض المساهمات التاريخية في الفكر الاقتصادي التي اتخذت منهجاً يتعامل مع الاقتصاد بوصفه نظاماً متكاملاً من العلاقات بين مكوناته. يغطي الفصل المدرسة الفيزيوقراطية مع التركيز على مؤسسها فرانسوا كينيه، مع إلقاء الضوء على أعمال كانتيّون وهيوم الذين يعدان من أهم المفكرين الذين شكلت أعمالهم انعطافاً قوياً باتجاه ترسيخ الاقتصاد بوصفه علماً مستقلاً.

المخرجات والأهداف التعليمية:

1. يفهم الظروف التاريخية التي قادت لنشوء الأنظمة الاقتصادية الفكرية.
2. يفهم معنى الانتقال من الفكر الاقتصادي المبعثر إلى الفكر الاقتصادي المنظم.
3. يعرف كانتيّون والمكانة التاريخية لفكره.
4. يفهم مبادئ المدرسة الفيزيوقراطية وخصائصها العامة.
5. يدرك تأثير المبادئ الفيزيوقراطية على موقفها من دور الدولة.
6. يعرف موقف ديڤيد هيوم من عدد من القضايا الاقتصادية.
7. يدرك مكانة هيوم في تاريخ الفكر الاقتصادي.
8. يدرك فضل مفكري هذه المرحلة في نشوء الفكر الاقتصادي الأكثر تطوراً.

مخطط الفصل:

1.3. تمهيد تاريخي

2.3. كانتيّون أو كانتيلِن (1680-1734) *Cantillon*

3.3. المدرسة الفيزيوقراطية

1.3.3. تمهيد تاريخي:

2.3.3. فرانسوا كينيه (1694–1774) *François Quesnay*

-الفيزيوقراطية والربح

-الفيزيوقراطية والمالية العامة ودور الدولة

-ملاحظات ختامية:

4.3. ديڤيد هيوم (1711-1776) *David Hume*

1.4.3. نظرية هيوم في معدل الفائدة

2.4.3. هيوم والنظرية الكمية في النقود

3.4.3. هيوم والنقود في إطار التجارة الدولية

4.4.3. مكانة هيوم من تطور الفكر الاقتصادي

المراجع المستخدمة في الفصل

3-1. تمهيد تاريخي

كل المفكرين الذين أتينا على ذكرهم حتى الآن لم يتعاملوا مع علم الاقتصاد بوصفه وحدة موضوعية متميزة، بل جاءت كتاباتهم كما رأينا إما في سياق أخلاقي فلسفي أو في سياق جدال أثارته قضية خلافية، أو بالمصادفة في سياق تأملي. وأما في هذا الفصل، فسنتناول أهم المساهمات الفكرية في علم الاقتصاد والتي تناولت الاقتصاد بوصفه نظاماً يستلزم نظرة شاملة. المساهمات التي نتحدث عنها ستأتي أيضاً في سياق منعكسات صعود الفكر الميركانتيلي والسياسة الميركانتيلية على الحياة في أوروبا، لا سيما في فرنسا وبريطانيا. إذ من الواضح أننا لا نستطيع أن نضع خطوطاً زمنية فاصلة بشكل حاسم بين مرحلة ومرحلة تليها من تطور الفكر، بل سيكون هناك مناطق رمادية، والمنطقة التي سندخلها اليوم هي المنطقة الممتدة من آواخر هيمنة الفكر الميركانتيلي إلى بداية ظهور الفكر الكلاسيكي. من رموزها من كان متميزاً عمن من قبله وعمن جاء بعده (فرانسوا كينيه) ومنهم من مثّل شخصية انتقالية بين الميركانتيليين وبين الكلاسيك (ديڤيد هيوم) ومنهم من يعد أول من كتب أطروحة حقيقية في علم الاقتصاد تصف العلاقات التي تربط مكونات النظام الاقتصادي وآلية عمله (كانتيّون)، وبهذا الأخير نبدأ.

3-2. كانتِيّون أو كانتيلِن (1680-1734) *Cantillon*

يعد كانتِيّون الأسبق إلى الكتابة عن الاقتصاد بوصفه مجالاً بحثياً، وثمة من يرى أنه يستحق لقب مؤسس علم الاقتصاد، لأنه سبق آدم سميث في تأليف كتاب لا يقل مستوىً من الناحية العلمية عن كتاب سميث الشهير "ثروة الأمم" وثمة من يدّعي أن سميث كان قد اطلع على مؤلف كانتِيّون «مقالة حول طبيعة التجارة بشكل عام» *Essay On The Nature Of Commerce In General*[40]

[40] "الليبراليون" المعاصرون شديدو الاحتفاء بريتشارد كانتِيّون، فقد أنفقوا الكثير على ترجمة مؤلفه من الفرنسية القديمة إلى الانكليزية المعاصرة واستغرقت العملية ست سنوات على زعمهم وقد نشروا هذا المؤلف بالمجان على مواقعهم على الانترنت، بل ونشروه على شكل كتاب سمعي. ويعتبرون أنه أب علم الاقتصاد الحقيقي.

ينحدر كانتِيّون من أصل إيرلندي، ولكنه استقرّ في باريس ليعمل مصرفياً في سن مبكرة. اشتهر كانتِيّون بتحقيقه لثروة هائلة من خلال المضاربة على سندات الميسيسبي الشهيرة حيث خرج من هذه الفقاعة المالية قبل انفجارها بقليل. عاش ثرياً في فرنسا وتتضارب الروايات حول مقتله فمنه من يقول أنه تمكّن بذكائه من الهروب بثروته إلى أميركا اللاتينية، وثمة من يقول أنه قتل على يد خادمه الذي أحرق بيته بما فيه من نفائس وأوراق ثمينة. والرواية الثانية هي الأكثر شيوعاً. وروى عنه ميرابو *Mirabeau* طرائف تنبئ عن شخصية فريدة من حيث السعي الدؤوب لجمع المشاهدات وتجميع الاحصاءات والمعلومات الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، كان ينزل من عربته بشكل متكرر لجمع عينات من التربة لدراسة خصائصها، وكان يحرص على توثيق الكثير من مشاهداته في جداول بيانات. وكثيراً ما يشير كانتِيّون في كتابه إلى ملحق احصائي لكن للأسف هذا الملحق مفقود حتى اليوم.[41]

نُشِرَ كتاب كانتِيّون بعد اغتياله (أو هربه) بعشرين عاماً لكنه لم يلق الاهتمام لمدة طويلة من الزمن حتى اكتشافه من قبل شخصيات من وزن ماركس وجيڤنز.

خصّص كانتِيّون القسم الأول من كتابه للحديث عن طريقة عمل الاقتصاد بشكل عام، وتناول في الفصل الأول القضية السكانية ووقف فيها مع مالثس على صعيد واحد واشتهر فيها بقوله أن "الناس إذا امتلكوا ما يزيد على كفافهم سيتكاثرون كالفئران في الزريبة". وأما القسم الثاني فكرّسه للنقود ومعدل الفائدة. وأما القسم الثالث فكتبه في اختصاصه الأول، التجارة والصيرفة فأجاد أيّما إجادة. والحقيقة أن قراءة كتابه، بالترجمة الحديثة، تعد قراءة سهلة وممتعة بالمقارنة مع كتابات من عاصره، حتى عندما تنقل لإنچليزية حديثة.

يقوم كانتِيّون في الفصل الثاني من كتابه، ولأول مرة في تاريخ الفكر الاقتصادي الغربي بمعالجة مسألة كيفية تشكل الأسعار مُرجعاً إياها لحركات العرض والطلب ضارباً مثالاً افتراضياً بالأرقام عن سوق البسلى. يظهر من خلاله كيف يؤدي فائض الطلب إلى الحفاظ على سعر مرتفع

[41] ميرابو المقصود هنا هو والد خطيب الثورة الفرنسية الشهير وليس الخطيب نفسه. للمزيد راجع *Medema and Samule* وإلى *Pressman* في قائمة مراجع الفصل.

فيما يؤدي فائض العرض إلى هبوط السعر. في الفصل الثالث يتحدّث عن الريع مقسّماً إياه إلى ثلاثة أقسام، فالمزارع يجب أن يجني ما يكفي لدفع جزء من الريع للمالك يمثل جزءً من قيمة الإنتاج وجزء لتكاليف تشغيل المزرعة وجزء ليكون الاستثمار رابحاً. ثم يتناول في الفصل الرابع تداول النقود ويتطرّق إلى دوافع طلب النقود عند شرائح مختلفة. وفي الفصل الخامس يدرس العلاقة بين السعر والمكان ويضع ما يشبه موجزاً في نظرية الموقع الأمثل للمنشأة. وفي الفصل السادس يعلّق كانتِيّون على فكرة لوك حول العلاقة بين كمية النقود والأسعار فيذكر أن لوك توقف عند مقولة العلاقة بين الغلاء وبين كمية النقود لكنه لم يبين كيفيتها و«الصعوبة الجمة في هذه المسألة تتمثل في معرفة الكيفية التي تؤدي من خلالها زيادة النقود إلى ارتفاع الأسعار وبأي تناسب» ويتابع كانتِيّون بسرد ما يستطيع جمعه من أسباب تؤدي إلى زيادة كمية النقود (تدفق المعدن الثمين إلى الداخل، تحسّن الميزان التجاري...الخ) ويصل إلى استنتاج خطير في تاريخ النظرية الكمية للنقود حين يقول «عندما تتضاعف كمية النقود في دولة، فإن أسعار السلع والبضائع لن تتضاعف بالضرورة» مفسراً ذلك بما نسميه اليوم سرعة دوران النقود، حيث قال كانتِيّون أن المسألة تعتمد على اليد التي ستستلم النقود، فإذا وصلت إلى من طلبه على النقود قليل فإنها تتحرك بسرعة إلى يد أخرى، وأما إذا استلمها شخص طلبه على النقود مرتفع فإن هذا الأخير سيكتنزها ويمنع تأثيرها على الأسعار.

انتهينا من بيان موقف كانتيّون من أثر تغير كمية النقود على الأسعار، فما كان موقفه من تأثيرها على معدل الفائدة؟ موقفه واضح وحاسم، فبالنسبة إليه أن الاعتقاد الشائع بأن ازدياد كمية النقود يؤدي مباشرة إلى انخفاض سعر الفائدة هو اعتقاد خاطئ ويسوق على ذلك شواهد تاريخية تفيد بأن العكس ممكن على أرض الواقع ثم يغوص في تصنيف الأموال المعدّة للإقراض ومصادر الطلب عليها ويصل إلى نتيجة أن أهم طلب على الاقتراض يأتي من الأعمال المربحة، مشيراً إلى أن معدل الفائدة الطبيعي يختلف باختلاف طبيعة القروض، وأن تباين معدلات الفائدة السائدة مسألة غاية في التعقيد. ولكنه يتوقف عند هذا الحد، ولا يضع نظرية في معدل الفائدة على الرغم من أنه كان من سادة عالم المصارف في حينه، أو ربما لأنه كان كذلك.

3-3. المدرسة الفيزيوقراطية

المدرسة الفيزيوقراطية هي أول مدرسة بالمعنى الحقيقي للكلمة في التاريخ الغربي لتطور علم الاقتصاد. ستقتصر تغطيتنا لهذه المدرسة، بعد تمهيد تاريخي لنشوئها، على زعيمها كينيه على الرغم من أهمية عدد من روادها، لا سيما تورچوه، مع ملاحظات على خصائصها العامة.

3-3-1. تمهيد تاريخي:

تعد الفيزيوقراطية أول نظام منهجي في التحليل الاقتصادي. ولكن قبل الدخول في النظام الفيزيوقراطي الفرنسي من الأفضل أن نبدأ بمقدمة عن الأحوال التي كانت سائدة في فرنسا في أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر. اتسم عهد لويس الرابع عشر بانتشار البؤس والفقر بشكل مخيف، وأصبح فيما بعد مادة غنية للأدب الفرنسي. فحرب لويس الخامس عشر كانت قد موّلت من الضرائب التي تم تحصيلها من الفقراء في حين أن الأغنياء كانوا يعيشون في عالم آخر بعيداً عن الضرائب والفقر. والغريب أن الفنون على اختلاف أنواعها كانت في أوج تألقها في ذات الفترة. في هذه الفترة أيضاً كان كولبير الذي ذكرناه آنفاً في مبحث الميركانتيلية مسؤولاً عن السياسة التجارية. برزت في تلك الفترة العديد من الشخصيات التي ضاقت ذرعاً بالوضع المتردي الذي آلت إليه فرنسا، لكنهم لم يلقوا آذاناً صاغية. على أن التاريخ سجّل لهم موقفهم من السياسة التي أودت بفرنسا إلى الفقر ومن الكولبيرية التي حابت أصحاب الصناعة على أبناء الريف الزراعي الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من الفرنسيين. ومما زاد الطين بلّة في تلك الفترة انفجار فقاعة المسيسيبي التي أثرى منها كانتيّون والتي أعطت صورة سيئة جداً في فرنسا عن النشاط المالي. ومع ذلك، لم يكن الرأسمال التجاري والصناعي في فرنسا على ذات المقدار والقوة التي عرفتها إنچلترا، ولم تكن الميركانتيلية تتمتع فيها بذات الزخم، وظلت الزراعة في فرنسا رغم تردي الأوضاع تتمتع بوضع خاص بالمقارنة مع أجزاء أوروبا التي اجتاحتها حمى التجارة. ولم يرُقْ للطبقة المفكرة فيها ما جاءت به النزعة الميركانتيلية من تمجيد لدور التجارة في صناعة ثروة الأمة، ومن تسخير الدولة لخدمة رأس المال التجاري وتشريعاتها المقيدة للحرية الاقتصادية، لا سيما أن الاقتصاد الفرنسي كان اقتصاداً زراعياً بامتياز.

من الناحية الفكرية العامة، كانت فرنسا، وأوروبا بشكل عام، تعيش في ظل دعوات الحرية والخلاص من تسلّط الكنيسة واستئثار الأغنياء بثروة الأمة على حساب الفقراء. وفي منتصف القرن الثامن عشر حدث ما يشبه الثورة الفكرية في فرنسا على يد فرانسوا كينيه ورفاقه الذين سيشكلون معاً مجموعة نشيطة في عقد اللقاءات ونشر الكتب وكان لهم مجلتهم الخاصة بهم، واتسعت شهرتهم في فرنسا وتجاوزتها إلى البلدان المجاورة وحازوا احتراماً وتعاطفاً مع قضيتهم. وبدت الفيزيوقراطية للكثيرين «هي الحل» من الشقاء وتردّي الأوضاع الاقتصادية. فالحركة الفكرية التي التفّ رموزها حول فرانسوا كينيه، قامت بالمحصلة ببناء مذهب أو مدرسة في الفكر الاقتصادي يسعى لاستدراك الكارثة الآتية عن طريق بناء منهج فلسفي يعيد الاعتبار للزراعة ويؤسس طريقاً لإصلاح الحياة الاقتصادية، لا سيما بعد هزيمة لويس الرابع عشر أمام إنچلترا وما رافقها من ارهاق شديد للزراعة التي شكلت مصدر الضريبة التي موّلت حرب الملك أمام إنچلترا، مركز الانفتاح التجاري.

آمن الفيزيوقراطيون بأن الحياة يحكمها نظام من قوانين طبيعية عفوية، ويقع على كاهل الفيلسوف اكتشاف معالم هذا النظام الذي تشوّه نتيجة الممارسات الميركانتيلية. فبإتاحة الفرصة لقوانين الطبيعة للعمل بعفوية ينمو الاقتصاد وتزدهر الحياة وتزيد ثروة الأمة. وعلى الرغم من أن هذه الحركة الفكرية لم تستمر لأكثر من ثلاثة عقود (1750 – 1780) إلا أنها أثرت في المدرسة الكلاسيكية التي ستنهض لاحقاً، تارةً من خلال الاتفاق معها، وتارة من خلال معارضتها. أهم رموز هذه المدرسة هم فرانسوا كينيه وتورچوه.

3-3-2. فرانسوا كينيه (1694-1774) *François Quesnay*

ولد كينيه في ميري بالقرب من ڤيرساي وكان أبوه محامياً ومن صغار الملاكين. بدأ طبيباً لامعاً، وظهر نبوغه المبكر. وباختصار، انتهى به الأمر في قصر ڤيرساي مقرباً من الملك لويس الخامس عشر الذي أعجب بعلمه وفكره. انشغل بعد ذلك عن الطب بدراسة الاقتصاد، وأبدع أول نموذج اقتصادي للتدفق الدوراني سمّاه اللوحة الاقتصادية (1756) *Tableau Economique*.

صوّر كينيه في مخطط واحد تدفق الإنتاج والتوزيع واستخدام الثروة الاجتماعية للأمة بأسرها، واستنسب أن يأخذ هذا النموذج شكل الساعة الميكانيكية القديمة التي كانت تمثل تحفة تكنولوجية في زمنه. كان كينيه يبحث عن النظام الطبيعي الذي يحكم النشاط الاقتصادي، أو القوانين الاقتصادية الحتمية التي تفعل فعلها في الحياة الاقتصادية. ولأنه كان طبيباً، فيبدو أنه تأثر باختصاصه حيث رأى في الاقتصاد جسماً له قلب نابض وشرايين تتدفق فيها الدماء منه وإليه. وكان قد نشر كتاباً بعنوان «تدفق الدم» عندما كان طبيباً. فكيف شرَّح كينيه الاقتصاد؟

يتم الإنتاج بحسب كينيه في قطاعين هما الزراعة والصناعة. وهذان يعتمدان على بعضهما البعض. فالزراعة تقدم للصناعة ما تحتاجه من مواد أولية وما يحتاجه العاملون في الصناعة من أسباب المعيشة مقابل ما تقدمه الصناعة من نقود. وأما الصناعة فتقدم للزراعة معدات الإنتاج من محاريث ومعاول وأدوات إنتاجية أخرى. ورأى كينيه أن أولئك الذين يعملون في الزراعة يمثلون الطبقة المنتجة، واما نظراؤهم من العاملين في الصناعة فما هم إلا طبقة عقيمة.

ويبرر هذا التصنيف بأن الطبيعة تعمل مع الإنسان جنباً إلى جنب في الزراعة إلا أنها تقدم خدماتها بلا مقابل.[42] فالبذرة تتحول إلى سنبلة والحبة إلى كيس من الحب. وأما من يعمل في الصناعة فعمله عقيم لأنه يقتصر على تحويل المنتج الزراعي من صورة إلى صورة أخرى دون إضافة حقيقية، مثل تحويل العنب إلى نبيذ. وأما الملك وأتباعه من إقطاعيين نبلاء وأشياعه من الاكليروس فهم يمثلون طبقة الملاكين. ومالك الأرض يحصل على ريع أرضه الذي يكافئ قيمة صافي الناتج الزراعي، أو الغلّة الصافية. وهذا الريع ينتفع منه المالك في إشباع حاجاته المعيشية وما يلزمه من خدم وحشم وموظفين وجنود، وما يفيض بعد ذلك من الريع فينتفع منه في شراء منتجات الصناعة بدءً من سلع الرفاهية وانتهاء بالأسلحة. ولتكتمل الصورة، فإن أسعار المنتجات تغطي التكاليف بأجمعها بما فيها ريع الأرض.[43]

---

[42] ومن هنا جاءت كلمة *الفيزيوقراطية* التي تعني "حكم الطبيعة" أو "نظام الطبيعة".

[43] سيظهر بعد حين بطلان فكرة الطبقة العقيمة من خلال النمو الاقتصادي الهائل الذي سيتحقق في أوروبا من خلال الثورة الصناعية، ولكن الفيزيوقراطيين سيحتفظون بسمعتهم بوصفهم أول من تحدث عن الاعتماد المتبادل أو الدوراني بين الأنشطة الاقتصادية في إطار كلي.

- الفيزيوقراطية والربح

إذا كان السعر يغطي التكلفة بما فيها الريع، فأين الربح؟ في الحقيقة لا تظهر الأرباح في لوحة كينيه الاقتصادية بشكل صريح، ولكنها تتسلل إلى خطوط اللوحة من خلال الدخول التي يحققها المنتجون من أقنان وحرفيين، وبالتالي فإن صافي الدخل سيكون عبارة عن مجموع إجمالي الريوع المدفوعة لملاكي الأرض. ومن الواضح أن هذا التعريف لصافي الدخل لا يمكن قبوله بعيون معاصرة، إذ أين دخول بقية عناصر الإنتاج!؟

من الواضح أن مذهب كينيه في قصر النشاط المنتج على الناتج الزراعي قاده لهذه النتيجة فناتج الأرض من العمل الفلاحي هو، بل هو لوحده، القيمة المضافة الحقيقية. وعليه، ليس من الغريب أن ينظر إلى الدخل القومي «الحقيقي» بوصفه الدخل من الزراعة حصراً.

- الفيزيوقراطية والمالية العامة ودور الدولة

ألزم كينيه نفسه باعتبار الزراعة النشاط الوحيد المنتج، وبالتالي فقد اعتبر أن الدخل "القومي" هو الدخل من الزراعة (الغلة الصافية التي تشكل إضافة حقيقية إلى الإنتاج)، وسار كينيه على هذا المسار ليأخذه مذهبه إلى استنتاج ملفت، وهو أن الضرائب يجب ألا تقتطع إلا من الدخل الحقيقي، أي من الدخل من الزراعة. وذلك على أساس أن بقية الدخول هي في الواقع عند مستوى الكفاف. بوسعنا أن نتخيل أن لويس الخامس عشر واتباعه من النبلاء وحلفاؤه من رجال الدين لم يكونوا من المعجبين بكينيه،[44] على الأقل فيما يخص هذه النقطة.[45] وأما من حيث دور الدولة، فقد كان الفيزيوقراطيين ميالين بوضوح لمزيد من الحريات بشكل عام، منسجمين بذلك مع الفلسفات المعاصرة لزمنهم.

---

[44] يُروى أن الآنسة پومپادور محظية لويس الخامس عشر ساعدت فرانسوا كينيه على نشر كتابه، اللوحة الاقتصادية، فقد كان طبيبها الخاص. ومن المؤكد أن كينيه استفاد من وجوده في ڤيرساي في الترويج لمذهبه لدى علية القوم، ومع ذلك فإن مذهبه لم يكن يصب في السياق الذي ترغب به الارستقراطية بشكل عام.

[45] ظهر في القرن العشرين من نادى بمبدأ الضريبة الواحدة، لا سيما في الولايات المتحدة، ولكن على أساس مختلف.

- ملاحظات ختامية:

- آمن الفيزيوقراطيون بوجود نظام طبيعي *natural order* يحكم الحياة الاجتماعية بقوانين أزلية، وشابههم في ذلك معاصرون متنوعون في أوروبا أهمهم چالياني في إيطاليا وسميث في اسكتلندا.[46] ويأتي ذلك في ظل دعوات للحرية بدأت تظهر في الفكر الأوروبي الذي بدا راغباً بالانعتاق من إرث التسلط، سواءً بصورته الدينية المشوّهة على يد الممارسات الكنسية أو بصورته السياسية على أيدي الطبقة الحاكمة التي عاشت لفترة مدعومة بفلسفات تنظّر لضرورة تخلي الفرد عن حريته بشكل كامل للدولة إذا ما أراد حياة آمنة.
- تكمن أهمية الفيزيوقراطيين أنهم قاموا بتحليل الاقتصاد بوصفه نظاماً من العلاقات المتشابكة. لقد نظروا إلى الصورة العامة. وإذا كان تصويرهم لهذه الصورة العامة غريباً أو قاصراً فيحسب لهم على الأقل أنهم أدركوا وجود صورة عامة للاقتصاد بوصفه نظاماً. بالتأكيد يمكن القول إن كانتِيّون سبقهم إلى ذلك وأنه من الناحية التحليلية قدّم عملاً أرقى بكثير، لكنه لم يقدم نموذجاً ينطوي على تدفق متكامل للمتغيرات الاقتصادية على غرار الفيزيوقراطيين، ولذلك فإن تأثيرهم كان كبيراً وسيظل كذلك إلى أن يتراجع بسرعة تحت وطأة تفوق النظام الكلاسيكي.
- قولهم "طبقة عقيمة" لا يعني أنها لا تنتج شيئاً أو أن إنتاجها لا قيمة له بل يعني فقط أن الفائض لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الأرض.
- نظروا نظرة حركية للاقتصاد ككل، فلم يقفوا عند مخزون الثروة بل حلّلوا تدفقها وهذا وإن لم يكن جديداً تماماً إلا أنه ساهم في تطور الفكر الاقتصادي.

[46] وضع چالياني في كتابه ***Della Moneta*** «عن النقود»، 1750، بداية نظرية متقدمة في القيمة، تعزو القيمة إلى عدة عوامل أهمها المنفعة والندرة، ولن يظهر تحليل مشابه قبل مرور قرن من الزمن تقريباً. وفي مؤلف آخر عن التجارة، طالب بتنظيم التجارة، متميزاً بذلك عن الفكر الفيزيوقراطي وعن سميث الذين كانوا ميالين بوضوح تام إلى الحرية الاقتصادية في التجارة والمبادلات.

3-4. ديڤيد هيوم (1711-1776) *David Hume*

وصلنا إلى هيوم صديق آدم سميث وسلفه الفكري الذي توفي في نفس السنة التي نشر فيها آدم سميث كتابه الشهير ثروة الأمم. ديڤيد هيوم فيلسوف صاحب مذهب في الفلسفة يقول أن العلم لا يمكن أن ينشأ إلا من التجربة (بمعنى الخبرة). وأهم ما يذكر به هو مساهماته في مواضيع تأثير النقود على الاقتصاد وفي التجارة الدولية. ويقول عنه بول كروچمان أنه «بنى ما أَعتبرهُ أول نموذج اقتصادي حقيقي».[47] ولد هيوم في إيدنبيرچ في اسكوتلندا عام 1711. دخل هيوم جامعة إيدنبيرچ لكنه ملّ منها وسافر إلى فرنسا ليصبح فيلسوفاً ذا شهرة عالمية. لكن الفلسفة لم تطعمه خبزاً، ولأنه لم يستطع أن يصبح أستاذاً جامعياً فقد عمل مدرساً خاصاً لدى أحد النبلاء ثم سكرتيراً لضابط كبير في الجيش، فكان له من أسباب العيش ما كفاه للتفرغ لطلب العلم. في عام 1763 أصبح سكرتير السفارة البريطانية في باريس، ثم في الخارجية، وفي عام 1769 عاد إلى مسقط رأسه ليبقى هناك حتى وفاته.[48] وأخيراً، كان هيوم، كما ذكرنا، صديقاً مقرّباً لأدم سميث، ولم يكن أقل مستوىً من آدم سميث كفيلسوف وكاتب، لكنه لم يضع نظاماً متكاملاً في النظرية الاقتصادية على غرار ما فعل سميث في «ثروة الأمم». وقد شكلت كتاباته الاقتصادية جزءً محدوداً من نتاجه العلمي، وضعها في «حوارات سياسية» ضمن «مقالات، أخلاقية وسياسية» الذي نشره عام 1741.

3-4-1. نظرية هيوم في معدل الفائدة

في منتصف القرن الثامن عشر كما رأينا عمل الميركانتيليون على الدفع باتجاه سياسات حكومية تجارية ولكنهم لم يقدموا مبررات كافية للبرامج المقترحة. فجاء هيوم ليقدم خدمة جليلة للميركانتيليين من خلال بيان وظائف رجل الأعمال. كان رجال الأعمال محل إعجاب هيوم الذي أثنى على نزعتهم للادخار ومراكمة رأس المال. لأن ذلك يساهم من وجهة نظره في تخفيض معدل الفائدة، الأمر الذي يشجع

---

[47] بول كروچمان اقتصادي معاصر حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد. لا يزال كروچمان على قيد الحياة ويظهر بشكل متكرر على الشاشات العالمية بوصفه معلق اقتصادي ذو علم وخبرة. تعليق كروچمان على أولية هيوم في بناء نموذج اقتصادي حقيقي هي إشارة لمقالته الشهيرة «عن ميزان التجارة» *Of the Balance of Trade*.

[48] خُصِّصَ مكان لتمثال هيوم في الميل الملكي، الشارع التاريخي الشهير في إيدنبيرچ، اسكتلندا، والذي يبلغ طوله ميل واحد تقريباً.

المزيد من رجال الأعمال على الاقتراض، ما يفضي إلى التوسع في الإنتاج وإذكاء المنافسة التي ستقود إلى انخفاض معدل الربح.

بالمقابل، لم يكون هيوم معجباً بمالكي الأراضي لنفس السبب. فهم يقترضون للاستهلاك والمتعة، فينافسون رجال الأعمال المنتجين على رأس المال ويساهمون في ارتفاع معدل الفائدة وبالتالي يتسببون بانخفاض مخزون رأس المال الضروري للإنتاج. هذا التحليل لم يكن مجرد تلميع لصورة رجل الأعمال، بل انطوى على نظرية في معدل الفائدة عرفت بنظرية الأموال المعدة للإقراض « *loanable funds theory*».

فبالنسبة لهيوم، معدل الفائدة هو حصيلة تفاعل عرض المدخرات والطلب على المدخرات. بموجب هذه النظرية تؤدي زيادة المدخرات إلى انخفاض معدل الفائدة وتسمح بالتوسع في الاقتراض. فيما يؤدي تراجع عرض المدخرات إلى ارتفاع معدل الفائدة وتراجع الحافز على الاقتراض. وهذا التحليل يضفي شيئاً من صفات الفضيلة على الادخار كونه مهم للاستثمارات الجديدة التي يعوّل عليها في تعظيم ثروة الأمة. [49]

3-4-2. هيوم والنظرية الكمية في النقود

حلل هيوم الآثار الاقتصادية للتبدل في عرض النقد. رأى هيوم أن لزيادة النقود آثار إيجابية ومنافع على الاقتصاد، وبين أن تأثير النقود على الأمد الطويل يتمثل في ارتفاع الأسعار دون تأثير على الناتج والاستخدام. وهذه النتيجة أدت إلى تصنيف هيوم من قبل مؤرخي الفكر الاقتصادي بوصفه سلفاً من اسلاف المدرسة النقدية في هذه الجزئية تحديداً. [50]

---

[49] هذه خلاصة النظرية الكلاسيكية في معدل الفائدة بوصفه ظاهرة اقتصادية حقيقية، بمعنى أن مستواه يتحدد في إطار الاقتصاد الحقيقي. ومع ذلك فإن هيوم لا يمكن اعتباره كلاسيكياً صرفاً.

[50] ذكرنا أن هيوم لم يكن كلاسيكياً صرفاً والان نشير إلى أنه لم يكن "نقدياً" لأن له أفكار لا نقدية، مثل موقفه من الدين الحكومي ومن الضرائب. باختصار، كانت لدى هذا الفيلسوف مناطق رمادية بين عدد من التيارات التي تحولت لاحقاً إلى مدارس متميزة عن بعضها البعض.

رأى هيوم أن الأسعار غير مرنة *sticky* على الأمد الطويل. فعند استخراج الذهب والفضة ووضعها في التداول عن طريق انفاقها فإنها ستتركز بالمحصلة في أيدي عدد محدود من التجار. وعندما ينفق هؤلاء النقود الإضافية على التوسع في الاستثمار، تبدأ الصناعة في التوسع وترتفع مستويات التشغيل. وحتى إن ارتفعت الأسعار قليلاً فإن ذلك يعتبر جيداً لأنها تزيد الأرباح وتشجع على المزيد من التوسع الاقتصادي. ولكن إذا ما استمر ذلك سنصل إلى نقطة يؤدي فيها ارتفاع مستوى التشغيل إلى ارتفاع في الأجور، كما يمكن الوصول إلى نقطة يصبح فيها إنفاق النقود من الزيادة بحيث لا تستطيع الأعمال تلبية الطلب ما يؤدي إلى انخفاض مخزونها من البضائع. هذان الأثران سيؤديان إلى تبدل في آلية انتقال تأثير النقود*money transmission mechanism* فبدلاً من ان تؤدي زيادة النقود حينها للمزيد من الناتج والتشغيل فإن المزيد منها سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار. ومع مرور الزمن فإن كل زيادة ستترجم على شكل ارتفاع في الأسعار دون مزيد من الإنتاج والتشغيل.

3-4-3. هيوم والنقود في إطار التجارة الدولية

ناقش هيوم تأثير حركة النقود عبر الحدود على الاقتصاد، ووصل من خلال تحليله إلى ما يسمى آلية تدفق الذهب النقدي *specie flow mechanism*.[51] شرح هيوم من خلال هذه الآلية كيف أن القوى الاقتصادية تؤدي تلقائياً إلى مركز محدد لميزان التجارة من أجل كل البلدان. رأينا كيف وصل هيوم إلى أن المزيد من الذهب سيقود بالمحصلة إلى ارتفاع في الأسعار. لكن الأمر لن يتوقف هناك، فارتفاع الأسعار سيجعل منتجات البلد أقل جاذبية في الخارج، وبالتالي فإن هذا البلد سيصدّر كمية أقل. وأما المنتجات الأجنبية فستكون أرخص بالنسبة للبلد الذي ارتفعت أسعاره المحلية فيزيد استيراده من الخارج. ومع تراجع التصدير وازدياد الاستيراد سيتدهور الميزان التجاري الوطني. الأمر الذي

[51] بالطبع لم يكن هيوم أول من تحدث عن ذلك، فالسبق كان لكانتيّون كما رأينا، لكن هيوم نشر تحليله في وقت لم يُعرف فيه الكثير عن أعمال كانتيّون. يعد تحليل هيوم لآلية تدفق الذهب خطوة واسعة تجاوزت الميركانتيلية، ومهدت بعض الشيء للتحليل الاقتصادي الكلي في صورته بنهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر.

سيؤدي إلى تسرّب النقود إلى الخارج.

وعلى الأمد الطويل، ومع تراجع النقود وتراجع الإنفاق في الداخل، سيؤدي ذلك بشكل أو بآخر إلى انخفاض الأسعار. ومن أهم نتائج هذا التحليل أن الاختلالات في الميزان التجاري لا يمكن أن تدوم طويلاً. فالبلدان التي تتمتع بفائض تجاري ستشهد زيادة في عرض النقد وستعاني من التضخم، وهذا سيؤدي إلى تراجع الفائض التجاري. وأما بلدان العجز التجاري سيؤدي تراجع عرض النقد فيها إلى انخفاض الأسعار وستؤول عجوزها التجارية إلى الانخفاض، وأما النتيجة الثانية فمختصرها ان كمية الذهب في بلد ما ستبقى بلا تغيّر عند الحفاظ على ميزان تجاري متوازن. أي أن الذهب سيستقر عند مستوى توازني.

3-4-4. مكانة هيوم من تطور الفكر الاقتصادي

على الرغم من اعتبار هيوم ميركانتيلياً من قبل الكثيرين، إلا أن تحليله لآلية تدفق الذهب النقدي يعد بمعنى من المعاني انقلاباً على الميركانتيلية التي دأبت على وضع المزيد من الذهب نصب عينها، فضلاً عن أن هيوم لم يدفع باتجاه سياسات مصممة لتوليد فوائض تجارية. ولكن، بما أن الأدبيات الميركانتيلية لم تتمتع بقدر كبير من التجانس فيمكن للبعض أن يقول إن آراء هيوم وتحليلاته تعد جزءً من سياق تطور الفكر الميركانتيلي. يمكننا أن نختلف على ذلك لكن هناك اتفاق على أن هيوم شكل رمزاً للفكر الاقتصادي الانتقالي من الميركانتيلية إلى الاقتصاد الكلاسيكي، والاقتصاد الكلاسيكي البريطاني على وجه التحديد. والذي آن لنا أن ننتقل إليه مباشرةً.

المراجع المستخدمة في الفصل

1- *Landreth, H and Colander, D, History of Economic Thought: 2002 (HET)*
2- *Medema and W. Samuels, The History of Economic Thought: A Reader, Routledge, 2003.*
3- *Pressman. Fifty Major Economists 2nd Ed. Routledge. 2006*
4- *Roncaglia. The Wealth of Ideas - A History of Economic Thought. Cambridge. 2005*
5- *Skousen. Making of Modern Economics. The Lives and Ideas of the Great Thinkers. ME SHARPE. 2001.*

أسئلة الفصل

أسئلة للنقاش

أ. كان كانتِيّون يعتقد أن ارتفاع الأسعار غير مضر بالتجارة الدولية للبلد الذي ارتفعت فيه الأسعار، بل يمكن أن يكون مفيداً. فيما كان هيوم يرى أن ذلك مضر بالتجارة الدولية. ما رأيك؟

ب. كيف يمكن للفيزيوقراطيين أن ينكروا الدور المنتج للقطاع الصناعي؟ هل يعقل ذلك؟

ت. ما رأيك بتطبيق نوع من الضريبة الواحدة في زمننا المعاصر؟

أسئلة مقالية

أ. كيف نظر هيوم إلى العلاقة بين كمية النقود وبين الأسعار؟

ب. تحدث عن نظرة هيوم إلى معدل الفائدة؟

ت. اشرح المبادئ العامة للمدرسة الفيزيوقراطية.

ث. هل كان هيوم فيزيوقراطياً أم ميركانتيلياً؟

أجب بـ صح أو خطأ

أ. يعد كانتيّون أول من كتب أطروحة في علم الاقتصاد تصف العلاقات التي تربط بين مكوناته.

ب. تتلمذ هيوم على يد فرانسوا كينيه عندما كان يدرس في جامعة باريس.

ت. العمل هو مصدر إنتاج الثروة عند الفيزيوقراطيين.

ث. امتدت المدرسة الفيزيوقراطية على مدى قرن من الزمان.

ج. نادى الفيزيوقراطيين بضريبة واحدة على الأرض.

اختر الإجابة الصحيحة

1. صاحب مؤلف «مقال حول طبيعة التجارة بشكل عام» هو:
   أ. آدم سميث
   ب. ديڤيد ريكاردو
   ت. كانتيّون

ث. وليام بيتي

2. ينحدر كانتيّون من أصل:
   أ. فرنسي
   ب. إيرلندي
   ج. إسكتلندي
   د. ألماني

3. صاحب القول الشهير «إن الناس إذا ما امتلكوا ما يزيد عن كفافهم سيتكاثرون كالجرذان في الزريبة» هو:
   أ. ديڤيد هيوم
   ب. ميرابو
   ج. جيڤنز
   د. كانتيّون

4. من القائل تعليقاً على ربط جون لوك للغلاء بكمية النقود: «إن الصعوبة في هذه المسألة تتمثّل بمعرفة الكيفية التي تؤدي من خلالها زيادة النقود إلى ارتفاع الأسعار وبأي تناسب»:
   أ. ديڤيد هيوم
   ب. جون لوك
   ج. كانتيّون
   د. ماركس

5. من ترجّح أنه قال «عندما تتضاعف كمية النقود في الدولة، فإن أسعار السلع والبضائع لن تتضاعف بالضرورة»:
   أ. أرسطو
   ب. توماس الأكويني
   ج. أفلاطون
   د. كانتيّون

6. بالنسبة للغربيين، أول من استخدم مفهوم سرعة تداول النقود في تفسير حركة الأسعار بالتناسب مع كمية النقود هو:
   أ. اكسينوفون

ب. نيكول أوريم

ج. توماس مُن

د. كانتيّون

7. إن أول مدرسة اقتصادية درست الاقتصاد بوصفه نظاماً من العلاقات المتبادلة بين مختلف القطاعات هي:

أ. الكلاسيكية

ب. الكينزية

ج. النيوكلاسيكية

د. الفيزيوقراطية

8. نشأت المدرسة الفيزيوقراطية في فرنسا عندما كانت الأخيرة في حالة:

أ. ازدهار القطاع الاقتصادي

ب. انتصار على بريطانيا

ج. تدهور اقتصادي وانتشار للبؤس والفقر

د. حرب مع هولندا

9. نشأت المدرسة الفيزيوقراطية في:

أ. منتصف القرن الثامن عشر

ب. الربع الأخير من القرن التاسع عشر

ج. بدايات القرن العشرين

د. أواخر القرون الوسطى

10. آمن الفيزيوقراطيين أن الحياة يحكمها:

أ. نظام من القوانين الطبيعية

ب. نظام من القوانين الوضعية

ج. تحالف الملك والكنيسة

د. تحالف الملك والإقطاع

11. النموذج الاقتصادي المسمّى «اللوحة الاقتصادية» كان من إبداع:

أ. كانتيّون

ب. ديڤيد هيوم

ج. كينيه

د. تورچوه

12. بالنسبة للفيزيوقراطيين، القطاع الوحيد المنتج هو:

أ. الصناعة

ب. الزراعة

ج. التجارة

د. كافة القطاعات والصناعات الاقتصادية

13. بالنسبة للفيزيوقراطيين، الغلّة الصافية (صافي الدخل) هو:

أ. مجموع ما يُدفع لمالكي الأرض من ريوع.

ب. مجموع ما يُدفع لمالكي الأرض من ريوع باستثناء الأراضي ضعيفة الخصوبة

ج. الريع زائداً الفائدة

د. الريع والفائدة والأجور والأرباح

14. نادى الفيزيوقراطيين بنظام ضريبي مبني على فكرة:

أ. الضرائب النوعية

ب. الضرائب على الاستهلاك

ج. الضريبة الوحيدة

د. ضريبة القيمة المضافة

15. الطبقة العقيمة عند الفيزيوقراط هي:

أ. طبقة الصناعيين

ب. طبقة الحرفيين

ج. طبقة الفلاحين بالمعنى العام

د. كل الطبقات باستثناء العاملين في الزراعة

16. من يقصد صاحب جائزة نوبل في الاقتصاد، پول كروچمان بقوله «لقد بنى ما أعتبره أول نموذج اقتصادي حقيقي»:

أ. كينيه

ب. تورچوه

ج. كينز

د. هيوم

17. كان ديڤيد هيوم بالدرجة الأولى:

أ. اقتصادياً كلاسيكياً

ب. اسكولائياً

ج. فيلسوفاً بالمعنى العام

د. رياضياً ذا شغف بالنماذج الاقتصادية

18. نشر ديڤيد هيوم أهم كتاباته الاقتصادية حوالي عام:

أ. 1417 م

ب. 1924 م

ج. 110 ق. م

د. 1741 م

19. يتلخص موقف ديڤيد هيوم من رجال الأعمال بـ:

أ. احتقارهم وازدراءهم

ب. الإعجاب بهم وتقدير دورهم في التقدّم

ج. الاستياء من لهثهم وراء مراكمة رأس المال

د. اللامبالاة بهم كونهم على هامش النشاط الحقيقي

20. يتلخص موقف ديڤيد هيوم من مالكي الأراضي بـ:

أ. التقدير الزائد بوصفهم نبلاء المجتمع

ب. العرفان بالجميل بوصفهم المحوّل الرئيسي لخزينة الدولة

ج. عدم الإعجاب بنزعتهم للدعة والترف

د. الازدراء الشديد لنزعتهم لاستغلال الفلاحين الفقراء

21. أول من جاء بنظرية «الأموال المعدّة للإقراض» *loanable funds theory* هو:

أ. وليام پيتي

ب. توماس مُن

ج. جون ستيوارت مِلْ

د. ديڤيد هيوم

الفصل الرابع

الاقتصاد الكلاسيكي (المدرسة الاقتصادية التقليدية)

(*Classical School*) *Classical Economics*

كلمات مفتاحية:

الاقتصاد الكلاسيكي؛ المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية أو التقليدية؛ آدم سميث؛ اليد الخفية؛ تقسيم العمل؛ الأجر؛ الربح؛ الفائدة؛ الريع؛ تناقص معدل الربح؛ ديفيد ريكاردو؛ الريع التفاضلي؛ نظرية المزايا المطلقة في التجارة الدولية؛ نظرية المزايا النسبية في التجارة الدولية؛ مالثس؛ المالثوزية؛ ديناميكيات السكان؛ جون ستيوارت مِل.

ملخص الفصل:

يلقي هذا الفصل بعض الضوء على مختارات من اهم إسهامات رواد المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية بدءً من آدم سميث، مروراً بريكاردو ومالثس، وانتهاء بمِل. بعد ذلك، يتناول الفصل الخصائص العامة للفكر الاقتصادي الكلاسيكي في مجموعة من النقاط.

المخرجات والأهداف التعليمية:

1. يعرف آدم سميث ومكانته بالنسبة لعلم الاقتصاد.
2. يفهم المقصود باليد الخفية.
3. يفهم نظرة سميث إلى القضايا الاقتصادية الأساسية.
4. يعرف ريكاردو وأهم إسهاماته.
5. يفهم مبادئ المنهج التجريدي لريكاردو.
6. يميز نظرة ريكاردو عن نظرة سميث إلى بعض القضايا.
7. يفهم اساسيات نظرية القيمة والتوزيع الكلاسيكية.
8. يدرك المكانة الاقتصادية لجون ستيوارت مِل ودوره في الفكر الكلاسيكي.
9. يلخّص المبادئ أو الخصائص العامة للفكر الكلاسيكي.

مخطط الفصل:

1.4. تمهيد تاريخي

2.4. آدم سميث (1726- 1790)*Adam Smith*

1.2.4. اليد الخفية

2.2.4. سميث وتقسيم العمل

3.2.4. نظرية سميث في الأجر

4.2.4. نظرة سميث الربح والفائدة

5.2.4. تناقص معدل الربح عند سميث

6.2.4. نظرة سميث إلى دور الدولة والمالية العامة:

3.4. ديفيد ريكاردو (1772- 1823) *David Ricardo*

1.3.4. نظريته ريكاردو القيمة

2.3.4. نظرية ريكاردو في الريع:

3.3.4. تفسير ريكاردو لتناقص معدل الربح:

4.3.4. نظرية ريكاردو حول الميزة النسبية من التجارة الدولية:

4.4. توماس روبيرت مالثس (1766 – 1834) *Thomas Robert Malthus*

1.4.4. نظرية مالثس في السكان

2.4.4. الإسهامات النظرية لمالثس في الفكر الاقتصادي

3.4.4. مكان مالثس من تطور الفكر الاقتصادي

1.5.4. النمو الاقتصادي المستقبلي

2.5.4. مَل والتجارة الدولية

3.5.4. مِلْ أول من يتحدث منهجياً عن جداول العرض والطلب وتكلفة الفرصة البديلة

4.5.4. مِل حول الأجور

5.5.4. مذهب مِل في الحرية الاقتصادية ودور الدولة

6.5.4. مكانة مِلْ في تاريخ الفكر الاقتصادي

6.4. الخصائص العامة للمدرسة الكلاسيكية

1.6.4. الاقتصاد يسير وفقاً لقوانين اجتماعية ينبغي فهمها

2.6.4. الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أساس النشاط الاقتصادي

3.6.4. المجتمع مقسّم بطبيعة الحال إلى طبقات لها أدوار اقتصادية مختلفة

4.6.4. دور الدولة هو توفير البيئة المناسبة لعمل الاقتصاد وليس إدراته

5.6.4. التاريخ من إنتاج الإنسان لكنه ليس من تصميمه

6.6.4. المنتج الحقيقي للثروة هو العمل وتعظيمها بزيادة إنتاجية العمل عبر تقسيم العمل

7.6.4. الدور المحوري للمنافسة

8.6.4. عندما تسود المنافسة التامة تميل عوائد عوامل الإنتاج إلى مستوى طبيعي

9.6.4. مفهوم السعر الطبيعي

4-1. تمهيد تاريخي

مع بداية القرن الثامن عشر ظهر على الساحة نموذج متفوق في الاقتصاد الرأسمالي هو النموذج الإنجليزي. وتطورت الرأسمالية الصناعية في إنجلترا أسرع من أي بلد آخر في أوروبا وحققت اتساعاً معتبراً في حجم السوق الداخلية ومركزاً متميزاً في التجارة الدولية. وبدأت الورشات الإنتاجية التي حلّت تدريجياً محل دكاكين الحرفيين بالانتقال من العمل اليدوي إلى استخدام الآلة. وفي الثلث الأخير من القرن الثامن عشر تشهد إنجلترا نهضة صناعية قوية تعطيها صفة الثورة الصناعية.

ترافقت التطورات الصناعية مع تطور في القطاع الزراعي وبدأت التكنولوجيا الحديثة والأساليب المتقدمة في الإنتاج الزراعي والحيواني تتسلل إلى الزراعة. ترافقت هذه التطورات مع انتصارات مذلة للفرنسيين في العالم الجديد وفي الهند وكانت موارد المستعمرات (ومعها حصيلة نهب المستعمرات) تتدفق إلى لندن وتساهم بشكل كبير في التراكم الرأسمالي. ولأن بريطانيا كانت البلد الأسرع تطوراً والأكثر ديناميكية من غيرها فقد كان من الطبيعي إلى حدّ ما أن يكون علم الاقتصاد الكلاسيكي ذا صبغة بريطانية أكثر منها أوروبية، لا سيّما أن نشأة علم الاقتصاد التي اعتبرت بدايتها الفعلية بصدور كتاب آدم سميث «ثروة الأمم» تعود إلى اسكتلندا.

يعد الاقتصاديون الكلاسيكيون أول من قام بدراسة شاملة للنظام الاقتصادي خلال عصر التنوير في أوروبا. ويرى عديدون أن بذور هذا الفكر زرعت في النصف الثاني من القرن السابع عشر على أيدي مفكرين في فرنسا وإيطاليا وبريطانيا أولهم وليم بيتي وأهمهم كينيه وتورچوه الفرنسيين وكانتيّون البريطاني الذي عاش في فرنسا، وهيوم من بريطانيا وغالياني من بين آخرين في إيطاليا. وقد مررنا بأغلب هؤلاء في الفصول السابقة.

تم اختيار أهم أربع شخصيات كلاسيكية لعرض مساهمات كل منها بشكل منفرد، على أن يتم إعطاء صورة عامة لاحقاً. نبدأ مع آدم سميث، ثم ديفيد ريكاردو، فتوماس مالثس، ونختتم بجون ستيوارت مِل.

4-2. آدم سميث (1726- 1790) *Adam Smith*

نشر الفيلسوف الإسكتلندي آدم سميث عام 1776 كتابه «بحث في طبيعة وأسباب نشوء ثروة الأمم» *An Inquiry into The Nature and Causes of The Wealth of Nations* واعتبر الغربيون هذا التاريخ تاريخ ولادة لعلم الاقتصاد، وظلت دراسة علم الاقتصاد بعده إلى حد كبير عبارة عن دراسة كتابه الذي انتشر فيما بعد وظهرت منه عدة طبعات متوالية وبات يعرف اختصاراً بعنوان « ثروة الأمم».[52] والحقيقة عند الأغلبية أن آدم سميث أعاد تشكيل علم الاقتصاد ليس في المضمون فقط بل وفي المنهج، وأسس لنشوء العلم الجديد وعلم الاقتصاد السياسي. وإن كانت أوليته محلّ خلاف قلّة ممن يرون أن كانتيون هو الأحق بلقب "أب الاقتصاد"

4-2-1. اليد الخفية

رأى آدم سميث أن مهمة المشرّع (الدولة) هي توفير البيئة المناسبة للأفراد لممارسة نشاطهم بحرية وذهب إلى أن الفرد "من خلال سعيه وراء مصلحته الذاتية فإنه غالباً ما يحقق مصلحة المجتمع بشكل أكثر فعالية منه عندما يسعى واعياً إلى تحقيقها" لم يقل آدم سميث، كما يشاع عنه، أن تحقيق المصلحة الجماعية يتم من خلال سعي الأفراد إلى تحقيق مصالحهم الذاتية الأنانية بل قال أنهم عندما يسعون وراء مصالحهم الذاتية فإن ذلك غالباً يكون أكثر فعالية في تحقيق المصلحة الجماعية بالمقارنة مع قيامهم بمحاولة تحقيق المصلحة الجماعية من خلال سياسات مخصصة لهذا الغرض. وأما دور الدولة فيكمن بالترتيب المؤسساتي الذي يجعل التوافق بين المصالح الفردية والمصلحة الجماعية أمراً ممكناً. فالمشرّع الحاذق يضع القوانين ويرتّب المؤسسات بطريقة تجعل حتى الأفراد السيئين أصحاب مصلحة في انتهاج ممارسات تتقاطع مع المصلحة الجماعية. وهكذا، وخلافاً للسائد لم ير آدم سميث أن الحيلة خير من الفضيلة، ولا يعقل من فيلسوف أخلاق أن يتبنى مثل هذه الفكرة.[53]

---

52 من أساتذة العلوم السياسية من يعتبر أن هذا الكتاب هو كتاب في السياسة قبل أن يكون كتاباً في الاقتصاد. على أية حال لن يمر زمن طويل جداً قبل أن يدعى هذا العلم باسم «الاقتصاد السياسي» كما سنرى.

53 ينسب هذا المذهب إلى بيرنارد ماندفيل (1670 – 1733)، طبيب ومفكر أنغلوهولندي آمن بأن الاخلاق والفضيلة لا يمكن أن تبني مجتمعاً مزدهراً، بل إن حب الذات والرغبة في الحياة الفارهة هو المحرّض الحقيقي للتطور الاجتماعي والازدهار الاقتصادي. تعرض ماندفيل عموماً لنقد لاذع في زمانه. بالنسبة ل ماندفيل ليس هناك أفعال إنسانية عليا وأخرى دنيا، فالحياة العليا للإنسان على ما تنطوي عليه بصفات

4-2-2. سميث وتقسيم العمل

نظر آدم سميث إلى تقسيم العمل على مستويات تبدأ داخل المنشأة الواحدة، ثم بين المنشآت في الاقتصاد الواحد، ثم بين الاقتصادات على المستوى الدولي. وارتبط عنده تقسيم العمل الدولي بحرية التجارة التي تغنى بمنافعها، لا على الطريقة الميركانتيلية، بل على الطريقة التي تحقق المكاسب لكافة أطراف التجارة الدولية.

بالنسبة لآدم سميث تقسيم العمل هو أهم مصادر نمو إنتاجية العمل وزيادة دخل الفرد فمن جهة يساعد تقسيم العمل على جني منافع التخصص. ومن جهة ثانية يساعد في توفير الوقت الضائع في انتقال العامل الواحد من مهمة إلى مهمة أخرى مختلفة، ومن جهة ثالثة يؤدي تقسيم العمل إلى تطوير الآلات ومكننة الإنتاج. وإذا كانت وفورات التخصص والانتقال بين المهمات محدودة بمقدار إمكانية تقسيم وتبسيط مراحل الإنتاج فإن تطوير مكننة الإنتاج وإحلال رأس المال المتزايد محل العمل لا يحدها إلا مقدار التطور التكنولوجي الذي وصل إليه المجتمع. ولذلك فقد تحدث آدم سميث عما سماه «كمية العلم» الذي اعتبره أساس تطور القوى الإنتاجية في المجتمع. وهذه نظرة معاصرة بامتياز، فالنماذج الحديثة للتحليل الكلي تركّز على دور التكنولوجيا في النمو الاقتصادي والكثير من الدراسات تسعى لعزل تأثير الاتفاق على البحث والتطوير في النمو الاقتصادي، وأما ما نتحدث عنه اليوم عندما نقول "اقتصاد المعرفة" و"مجتمع المعرفة" ما هو إلا تسميات حديثة لما سمّاه سميث "كمية العلم".

وعلى أية حال فإن آدم سميث لم يتوقف كثيراً عند هذه النقطة ورأى أن قاطرة نمو ثروة الأمة ما هي إلا تراكم رأس المال. فتراكم رأس المال يسهّل تقسيم العمل وهذا يرفع الإنتاجية وهذه تزيد العوائد، وبالذات الأرباح التي سيؤدي تضاعفها إلى المزيد من التراكم الرأسمالي. وبذلك فإن هذه الدورة التي تغذي ذاتها بذاتها ترتقي على شكل حلزون صاعد من التراكم الرأسمالي الذي يقود إلى المزيد من التراكم الرأسمالي. بالنسبة لآدم سميث إذاً رأس المال هو السبب وهو النتيجة وهذا الدوران هو محرّك إنتاج ثروة الأمة. وهذا السعي الدؤوب لرأس المال نحو التراكم هو ما يخلق فرص العمل ويؤدي إلى

الفضيلة والخيرية ما هي إلا خيال ابتدعته الحكومات ورجال الدين لتسهل السيطرة على الناس.

زيادة الدخول على الرغم من أن ذلك ليس بالضرورة الحافز الذي يدفع المستثمر لمراكمة رأس المال، فهذا الأخير "تقوده يد خفية إلى تحقيق غاية لم تكن له نية في تحقيقها".

4-2-3. نظرية سميث في الأجر

رأى سميث أن المجتمع لا يمكن أن يكون سعيداً في ظل شقاء أغلبية أفراده، ورأى أن العمال غير قادرين على تنظيم أنفسهم للمطالبة برفع الأجور في ظل عدم وجود قوانين تمكنهم من ذلك. وهكذا فإن العمال البسطاء محكوم عليهم – بحكم كثرة أعدادهم– بالأجر المتدني الذي يكاد لا يسدّ رمقهم. وأما الخروج من هذه الحالة فغير ممكن إلا إذا أصبح طلب أرباب العمل على قوة العمل أكبر من عرضها وهذا غير ممكن بدون تراكم سريع في رأس المال يفوق سرعة نمو عدد العمال. فقط في هذه الحالة سيضطر أرباب العمل إلى التنافس على العدد المتوفر من العمال من خلال عرض أجور أعلى. ومع ذلك فقد انتبه سميث إلى أن ارتفاع الأجور وتحسن مستوى معيشة العاملين سيرفع المستوى الصحي للعائلات بحيث تتراجع معدلات الوفيات ويعود معدل النمو السكاني للتزايد، لتعود الأجور بدورها للتراجع. وسميث بهذا الاستنتاج يساند مالثس ومذهبه المتشائم الذي اضفى صفة الكآبة على علم الاقتصاديين ورجاله في ذلك الزمان.

4-2-4. نظرة سميث إلى الربح والفائدة

بخلاف النظرة المعاصرة للربح بوصفه العائد الذي يستحقه رائد الأعمال عما يقوم به من مخاطرة فإن سميث كان يرى أن الربح هو مجرد اقتطاع من دخل العمل، وهذا يتفق مع نظرته للقيمة التي يرى أنها تتمثل بكمية العمل المبذول في عملية الإنتاج. وعلى الرغم من هذه النظرة للربح فإن آدم سميث لم يقلل من الشأن الأخلاقي لرجل الأعمال. وعلى الرغم من نظرته إلى الفائدة بوصفها اقتطاعاً من دخل العمل فإنه لم يقلل من الشأن الأخلاقي للصيرفي، بل اعتبر الفائدة مقبولة اجتماعياً. لم ينكر آدم سميث جشع رأس المال الصاعد ولم يخالف الموقف الأخلاقي من الجشع والأنانية، لكنه، بنفس الوقت، لم ير في ذلك سبباً كافياً للتعميم. بل رأى أن الحكم على الناس يجب أن يبنى لا على نواياهم بل على أفعالهم، فعند توفر البيئة المناسبة يمكن لأولئك المدفوعين بالنوايا الأنانية أن يعملوا لصالح الخير

الجماعي، على غير وعي منهم بذلك.

وهذا الموقف الواضح من الربا عندما يصدر عن فيلسوف أخلاق بحجم آدم سميث فإنه يعد تغيراً جوهرياً في النظرة إلى الربا، فالربا وإن بدا مقبولاً بين رجال الأعمال والصيارفة قبل سميث بزمن إلا أن آدم سميث لم يكن صيرفياً مثل كانتِيّون بل كان فيلسوف أخلاق قبل كل شيء، وها هو ينظر إلى الربا على أنه اقتطاع من الدخل الذي يولّده العمل ومع ذلك يعتبره مقبولاً اجتماعياً. وهذا انحراف عن تاريخ طويل لفلاسفة الأخلاق في الموقف من ربا بدءً من أرسطو. وبالنسبة لماركس، يأتي موقفه من الربا والربح في سياق الفكر التبريري للاستغلال الذي مارسته الطبقة الصاعدة.

4-2-5. تناقص معدل الربح عند سميث

رأى سميث أن معدل الربح سيتناقص على الأمد الطويل بسبب المنافسة، ورأى أن المنافسة داخل القطاع الواحد تقود إلى انخفاض الربح في هذا القطاع بحكم حرية الدخول إلى السوق، وظنّ أن تدفق رأس المال من قطاع تراجع فيه معدل الربح إلى قطاع آخر سيقود إلى تراجع معدل الربح في ذلك الأخير بنفس الطريقة. وقد استخدم سميث ذات المنطق في تفسير اختلاف معدل الربح من قطاع إلى قطاع آخر، منوهاً لعوامل مرتبطة بشدّة المشقة التي تختلف من عمل لآخر، لكن هذا التحليل يعاني من فجوات نتحدث عنها لاحقاً عندما نصل إلى ديفيد ريكاردو.

4-2-6. نظرة سميث إلى دور الدولة والمالية العامة:

من الشائع عن آدم سميث، وعن الكلاسيكيين عموماً، أنه أراد من الدولة أن تكون مجرد حارس ليلي يسهر على أمن الأمة الداخلي والخارجي. لكن اختصار فكرة آدم سميث عن دور الدولة بهذه الطريقة أمر يفتقر إلى الدقة. في الحقيقة انشغل آدم سميث بتقسيم الأنشطة الاقتصادية إلى تلك التي يتعين على الدولة القيام بها من جهة، وتلك التي يجب أن تترك للقطاع الخاص من جهة أخرى. المعيار لدى آدم سميث واضح. توزيع الأدوار يجب أن يستند إلى القدرة والكفاءة، أو هكذا يبدو من نظرته لدور الدولة. فبالنسبة إليه، على الدولة أن تنهض بأعباء المهام التي يحجم القطاع الخاص عن أداءها

إما لعدم توفّر القدرة أو لانعدام إمكانية قيامه بها أو لقدرة الدولة على انجازها بتكاليف أقل من تلك التي سيتكبدها القطاع الخاص. فإذا ما اتفق المشرّعون على ما يتعين على الدولة القيام بها، يبدأ البحث عن سبل تمويلها ويشترط آدم سميث ألا يؤدي ذلك إلى ارهاق القطاع الخاص بالضرائب. وهذه يجب أن تكون عادلة، تفرض على الجميع بالتساوي، ويرتد صداها على الجميع على شكل منافع متنوعة. من الواضح إذاً أن سميث لم يروّج لتقزيم الدولة، بل إن كتابه انطوى على مقترحات عديدة للمهام التشريعية للدولة، ومن المؤكد أن سميث كان يرمي إلى الخلاص من إرث الدولة المتسلّطة بدولة تحكم من خلال التشريع وتتمتع بالمرونة اللازمة للتكيّف مع تبدلات الحياة. فعلى سبيل المثال، اقترح سميث أن يكون للدولة دور في تمويل التعليم الابتدائي رغبةً منه في التخفيف من آثار تقسيم العمل الذي من شأنه أن يؤدي إلى تراجع المهارات الحرفية في السوق وحلول الأطفال محل البالغين في الأعمال البسيطة. وعلى سبيل المثال أيضاً، دعا سميث إلى الرقابة على النظام المصرفي الذي يتصف بعدم الاستقرار. وبالتالي لا يمكن ربط آدم سميث بفكرة الاقتصاد الحرّ من كل قيد.

من الواضح إذاً أن آدم سميث بقدر ما كان يؤمن بأهمية المبادرة الفردية في صناعة ثروة الأمة، وبقدر ما كان يؤمن بدور اليد الخفيّة في السوق، بقدر ما كان يرى الحرية الاقتصادية تحتاج إلى إطار مؤسساتي تشريعي يصحّح الانحرافات دون المساس بقواعد اللعبة. وهذا التوصيف ينطوي على عناصر أولية لوصفة الاقتصاد الموجّه المعاصرة، لا الاقتصاد الحرّ على النمط الذي نادت به المدرسة النمساوية بزعامة فون ميزس وفريدريك فون هاييك من بعده.

4-3. ديفيد ريكاردو (1772- 1823) *David Ricardo*

ولد في لندن لعائلة من أصول يهودية، وكان كأبيه، مضارب أسهم من الطراز الأول. صبأ عن ديانته واعتنق مذهب الموحدين فنبذته عائلته. فبدأ بالعمل لحسابه، وحقّق ثروة هائلة من عمله بالبورصة من خلال المضاربة على نتائج معركة واترلو الشهيرة. واستخدم ثروته بذكاء في شراء الأراضي وأصبح من أغنى المالكين في بلده. كان ريكاردو يتمتع بمزيج نادر من القدرة على بناء النماذج النظرية المفيدة ومن القدرة على التحليل المبني على المشاهدة والمحاكمة العقلية بذات الوقت. لاقت كتاباته صدىً

واسعاً. وحصلت على ثناء كبار الاقتصاديين الذين جاؤوا من بعده، وإن بشيء من المبالغة أحياناً. يكفيه أننا حتى اليوم لا يمكننا أن نقرأ كتاباً في مبادئ الاقتصاد أو التجارة الدولية دون المرور بالنموذج المبسط لريكاردو في التجارة الدولية.

تعرّف ريكاردو على عالم الاقتصاد السياسي من خلال قراءته لآدم سميث (ثروة الأمم) وأولع بهذا العلم. وكان على صداقة واتصال بكبار الاقتصاديين الكلاسيكيين في عصره. انشغل في بدايات اهتمامه بعلم الاقتصاد بمسائل النقد والتضخم، وكان من أنصار العودة إلى قاعدة الذهب لما رأى من مساوئ الافراط في الإصدار النقدي، ورغبة بالاستفادة من دور قاعدة الذهب في الحفاظ على تعادل القوة الشرائية بين العملات في الداخل والخارج. وفي عام (1817) نشر ريكاردو كتابه الشهير «مبادئ الاقتصاد السياسي والضريبة» *Principles of Political Economy and Taxation* ثم نشر لاحقاً طبعتين إضافيتين جاء فيهما شيء من الإضافة والتنقيح، وأحياناً تعديلات جوهرية في التحليل. يعتبر ريكاردو مع سميث الأكثر تأثيراً في الاقتصاد السياسي.

1-3-4. نظرية ريكاردو في القيمة

على الرغم من انبهار ريكاردو بفكر سميث إلا أنه عارض سميث في عدّة قضايا، بل "صحّحه" في أكثر من مناسبة. ففي قضية الأسعار النسبية، ظنّ سميث أن نظرية القيمة في العمل تتضاءل أهميتها كلما ارتقت الدولة في معارج التراكم الرأسمالي واستغلال الموارد، فمع انتشار الآلات والتطور التقني يتراجع نصيب العمل في الانتاج ويصبح من غير الممكن تفسير اختلاف الأسعار النسبية لمنتجين باختلاف العمل الداخلتين في انتاجهما. أما ريكاردو فلاحظ بفطنة أن استعانة العامل بمزيد من الأدوات لا يعني انخفاض مساهمة العمل. فعمل العامل اليدوي يمثّل العمل المباشر وأما الأدوات فتختزن داخلها عملاً غير مباشر هو المشقة المبذولة في صناعة تلك الأدوات. فمع تطوّر الأدوات التي يستخدمها العامل يصبح العمل أسهل أو أقلّ مشقّة، ولأن العمل أصبح أسهل فإن قيمة العمل المبذول في انتاج السلعة تصبح أقل. ولذلك فإن السلع تصبح أرخص مقدّرةً بكمية العمل اللازمة لإنتاجها.

رأى ريكاردو أن تغيراً في توزيع الدخل، في الحالة العامة، من شأنه أن يُؤثر على العلاقة بين أسعار السلع المختلفة. أي أن التبدل الذي يطرأ على توزيع الدخل يؤدي إلى تغير في الأسعار النسبية. وذلك لأن الإطار الزمني لمراحل الإنتاج يختلف من سلعة إلى أخرى، بمعنى أن النسب اللازمة لإنتاج السلعة من العمل المباشر والعمل غير المباشر يختلف من سلعة إلى أخرى. فالسلع التي يتم إنتاجها باستخدام مدخلات عمل كبيرة نسبياً من المراحل الأولى من الإنتاج ستكون أسعارها أعلى من تلك التي تطلبت مقدار أقل نسبياً من مدخلات العمل في المراحل المبكرة من الإنتاج. ففي الحالة الأولى سيكون معدل الأجر مرتفعاً ومعدل الربح منخفضاً، وأما في الحالة الثانية ففي المراحل المبكرة من الإنتاج سيكون معدل الربح مرتفعاً مع انخفاض معدل الأجر. وعلى مبدأ الفائدة المركبة، تكون القيمة الحالية للأجور أعلى بقدر ما تكون الأجور المدفوعة سابقاً في مراحل الإنتاج الأسبق أعلى.

لكن ريكاردو توقف هنا ولم يتمكن من إعطاء تحليل كامل للعلاقة بين الأسعار النسبية وتوزيع الدخل، واكتفى بالقول أن نظرية القيمة في العمل تظل صحيحة على وجه التقريب "*approximately correct*" من اجل مستوى محدد من التكنولوجيا السائدة.

4-3-2. نظرية ريكاردو في الريع:

في حين اتبع آدم سميث طريقته في الاستنتاج المبني على الملاحظة والتحليل للوصول إلى أن ريع الأرض ما هو إلا تعبير عن مدى خصوبتها، فإن المنهج التجريدي لريكاردو قاده للاستنتاج بأن ريع الأرض ما هو إلا تعبير عن مدى ندرتها. فلو كانت الأرض الخصبة في أعلى درجات الخصوبة متوفرة بمساحات غير محددة فإن المزارعين يستطيعون تلبية حاجة المجتمع من الحبوب وعند كل مستوى ممكن، وبدون ريع. ولأن مثل هذه الأرض ستكون محدودة المساحة نسبياً، فإن التوسع في زراعة الحبوب المدفوع بازدياد الحاجات الغذائية للمجتمع يضطر المنتجين لزراعة الأراضي الأقل خصوبة، وهذه الأخيرة ستصبح يوماً ما نادرة مع التوسع في الانتاج، ما يقتضي اللجوء لمساحات

إضافية من أراضٍ أقل خصوبة، وهكذا. وهذا المسار ينطوي على ارتفاع متزايد في تكلفة الكيس الواحد من الحبوب (متوسط تكلفة انتاج الوحدة الواحدة من الناتج).

لا يمكن للمنتجين ان يتوسعوا في الإنتاج بدون تكاليف إضافية، ولن يتوسعوا في الإنتاج ما لم تستجيب الأسعار لهذا الارتفاع في التكاليف. وعليه، سيكون لدينا مالك أرض خصبة تكاليف إنتاجه منخفضة ومالك أرض أقل خصوبة تكاليف إنتاجه مرتفعة. وهذا الأمر سيمكن مالك الأرض الأكثر خصوبة من الحصول على ريع أكبر من المُحاصص أو المستأجر، وسيكون هذا الريع أكبر إلى الحد الذي يجعل من تكلفة الإنتاج متساوية بين النوعين من الأراضي. وهذا يفسر عدم الحصول المالك على أي ريع عن الأراضي التي تعتبر هامشية وغير نادرة في زمن محدد أو حالة محددة. باختصار، ريع الأرض هو عبارة عن ريع تفاضلي ينسب إلى فروق تكلفة انتاج كيس الحبوب. وللوصول إلى علاقة بين سعر الأرض وبين ريعها، طبّق ريكاردو أسلوب تسعير السند المالي الذي يعرفه جيداً والذي يعتمد على أخذ القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية من أجل معدل فائدة محددة. وبالنسبة إليه، سعر الأرض ما هو إلا القيمة الحالية (أو القيمة الرأسمالية أو المرسملة) لمجموع الريوع السنوية المستقبلية مخصومة عند معدل الفائدة السائد.

4-3-3. تفسير ريكاردو لتناقص معدل الربح:

وجد ريكاردو أن تزايد عدد السكان يؤدي إلى تزايد الحاجة للغذاء، الأمر الذي يؤدي في ظل مستوى تكنولوجيا ثابت إلى ارتفاع تكلفة إنتاج كيس الحبوب، مع ارتفاع ريع الأرض كما رأينا آنفاً. وبالتالي، ومن أجل مستوى محدد من الأجر، فإن أرباح المنتجين في القطاع الزراعي وفي الاقتصاد ككل ستؤول إلى التناقص. إذاً ليس سميث ومالثس فقط، بل وريكاردو أيضاً، يساهم من استنتاجه الخاص في تعزيز سمعة علم الاقتصاد بوصفه العلم الكئيب، في ذلك الزمن. لكن الحقيقة أن ريكاردو لم يقل بحتمية تناقص معدل الربح بل اعتبره استنتاجاً في ظل ظرف محدد هو ثبات مستوى التطور التكنولوجي، وبما أن التكنولوجيا دائمة التطور فإنه لا يوجد حدود معروفة لإمكانيات تطورها، وبالتالي فإن ثروة المجتمع

قابلة دائمة للزيادة ولا يوجد حدود لتعظيمها وجني الأرباح من استغلالها.

4-3-4. نظرية ريكاردو حول الميزة النسبية من التجارة الدولية:

كان آدم سميث قد فسّر نزعة البلدان للتخصص بإنتاج منتجات محددة إلى المزايا المطلقة *absolute advantage* في إنتاج تلك المنتجات، فالبلد (أ) يمتلك ميزة مطلقة على البلد (ب) في إنتاج منتَج محدد عندما يكون المنتج في البلد (أ) قادراً على إنتاج الوحدة الواحدة من ذلك المنتَج بتكلفة أقل (عدد ساعات عمل أقل لوحدة العمل). اعتبر ريكاردو أن هذا التفسير قاصر، ولجأ إلى أسلوبه التجريدي المفضل في بيان قصوره. فانطلق من حالة افتراضية افترض فيها أن البلد محل الدراسة إذا كان يمتلك ميّزة مطلقة على بقية البلدان (الشركاء التجاريين المحتملين) في إنتاج كافة منتجاته فإنه سيكون البلد الوحيد المصدّر لهذه المنتجات، وبقية البلدان ستكون مستوردة لمنتجاته.[54] في هذه الحالة، سيتدفق الذهب بوصفه السلعة المستخدمة في المبادلة الدولية من بقية البلدان (الخارج) إلى هذا البلد (الداخل). يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار المنتجات في الداخل، وبعض المنتجات على الأقل سترتفع أسعارها في الداخل إلى حد يرتفع عن أسعارها في الخارج، فيتوقف الأخير عن استيرادها وتنقلب الآية.[55]

وبالتالي لن يتخصص هذا البلد بإنتاج هذه المنتجات لأنه فقد الميزة المطلقة في إنتاجها. وهكذا فإن توفر الميزة المطلقة سيطلق آلية تؤدي إلى فقدانها! اكتفى ريكاردو بهذا القدر وأهمل بقية التفاصيل التي يمكن أن تخطر على البال في سياق مثاله العجيب، واعتبره كافياً لإظهار قصور مبدأ الميزة المطلقة في تفسير التخصص الدولي. وطرح مبدأً بديلاً سمّاه مبدأ الميّزة المقارنة (النسبية) *comparative advantage*.[56]

---

[54] لاحظ الاهمال الضمني لتكاليف النقل بحجة "التبسيط" المعتادة في النماذج المشابهة.

[55] لاحظ استخدامه لتحليل هيوم حول تدفق الذهب النقدي *specie flow* (النظرية الكمية في النقود).

[56] وهو المبدأ الشهير الذي لا يخلو كتاب معاصر في مبادئ الاقتصاد من ذكره، والذي أصبح نقطة الانطلاق في

ضرب ريكاردو لشرح مبدأ الميزة النسبية مثالاً يقوم المثال على حالة مبسطة من التجارة الدولية بين بلدين هما إنجلترا والبرتغال، وأما السلعتان محل التبادل فهما القماش والنبيذ. افترض أن البرتغالي يحتاج إلى تسعين ساعة عمل لإنتاج بالة من القماش وإلى ثمانين ساعة عمل لإنتاج برميل من النبيذ، فيما يَحتاج الإنجليزي إلى مئة ساعة للقماش ومئة وعشرين ساعة للنبيذ. وهكذا فإن البرتغالي يمتلك ميزة مطلقة على الإنجليزي في إنتاج كلا المنتجين.

والآن، لدى البرتغالي الخيار إما في إنفاق تسعين ساعة عمل لإنتاج بالة قماش أو إنتاج $\frac{9}{8}$ برميلاً من النبيذ. وأما الإنجليزي فلديه الخيار إما في إنفاق مئة ساعة إنتاج بالة قماش أو $\frac{5}{6}$ برميلاً من النبيذ. وبالتالي فإن الإنجليزي يتمتع بميزة مقارنة في إنتاج القماش لأن تكلفة الفرصة البديلة (التكلفة النسبية) لديه أقل من نظيره البرتغالي. بكلمة أخرى، على البرتغالي أن يتخلى عن $\frac{9}{8}$ برميلاً من النبيذ للحصول على بالة قماش واحدة، بينما يتخلى الإنجليزي عن $\frac{5}{6}$ برميلاً فقط من النبيذ فقط للحصول على بالة قماش واحدة. وأما في غياب التجارة بين البلدين، يتعين على إنجلترا أن تنفق ما مجموعة 220 ساعة لإنتاج وحدة واحدة من كل منتج بهدف استهلاكها في إنجلترا بدون تبادل مع البرتغال، وأما البرتغال فتحتاج إلى ما مجموعه 170 ساعة عمل فقط لفعل ذات الشيء. داخلياً، تتمتع إنجلترا بكفاءة أعلى في إنتاجها للقماش مقارنة مع إنتاجها للنبيذ، وأما البرتغال فبالعكس. فإذا ما قرر البلدان أن يتخصصا في إنتاج السلعة التي تتمتع بكفاءة نسبية أعلى في إنتاجها، أي التي تمتلك ميزة نسبية أو مقارنة في إنتاجها فإن الناتج الكلي للبدين (أي للعالم عند التعميم) من السلعتين سيكون أعلى.

ففي حال التخصص الدولي، ستنفق إنجلترا 220 ساعة عمل لإنتاج 2.2 بالة قماش فيما تنفق البرتغال 170 ساعة عمل لإنتاج 2.125 برميلاً من النبيذ. تبيع حينها إنجلترا بالة قماش إنجليزية إلى البرتغال مقابل ما يتراوح بين $\frac{5}{6}$ و $\frac{9}{8}$ برميلاً من النبيذ البرتغالي، وسيفيض عند إنجلترا ما يتراوح

كل مؤلفات نظريات التجارة الدولية.

بين صفر و0.2 بالة قماش فيما يفيض لدى البرتغال ما يتراوح بين صفر و0.125 برميلاً من النبيذ، وبالتالي يصبح بإمكان البلدين أن يتمتعا باستهلاك كمية إضافية من السلعتين.

4-4. توماس روبيرت مالثس (1766 – 1834) *Thomas Robert Malthus*

ولد توماس مالثس في الريف الإنجليزي حيث اعتنى والده بتعليمه بشكل جيد. درس في مدارس خاصة ممتازة قبل أن يدخل جامعة كيمبردج، حيث درس الفلسفة والرياضيات. ولكنه قرر أن يدخل الكنيسة، وأصبح قسيساً. بدأت قصته من جدال حامٍ دار بينه وبين والده حول إمكانية تحسين حياة الإنسان العادي، وكان ابوه متفائلاً بذلك بخلاف مالثس الذي شكّك في إمكانية ذلك، الأمر الذي استثار لديه الرغبة عن القراءة في الموضوع، وكانت النتيجة كتابه «مقالة في السكان» *An Essay on Population* الذي نشره عام 1798. والذي حقق شهرة واسعة من وراءه، وقد وارتبط اسمه بالمذهب السكاني من وقتها. عمل بعدها استاذاً في التاريخ والسياسة والتجارة والتمويل في كلية مخصصة لتدريب العاملين في شركة إيست إنديا، وأتاح له ذلك الوقت للقراءة والاتصال بمعاصريه ومراسلتهم، لا سيما صديقه ديفيد ريكاردو. أشعل مالثس خلافاً، بل خلافات مع معاصريه: فعلى صعيد المنهج البحثي، كان على قناعة أن دراسة الاقتصاد يجب أن تكون مبنية على المشاهدة لا على الاستنتاج؛ وعلى صعيد النظرية الاقتصادية كان يؤمن بإمكانية وقوع أزمات طويلة الأمد من الكساد، وأما على صعيد السياسة العامة فكان ضد حرية التجارة وضد مساعدة الفقراء. لقد أشعل خلافاً حاداً في كل مكان وصل إليه قلمه على ما يبدو.

4-4-1. نظرية مالثس في السكان

في زمن مالثس كما نعرف، لم تكن أحوال الطبقة العاملة في أحسن مستوياتها. انتشر البؤس والفقر في أوساط العمال. أذلتهم الساعة الكبيرة في المعمل، واصابهم خط الإنتاج الرتيب بالملل الشديد واليأس. ساعات عمل طويلة وأجر زهيد يضطر كل العائلة للعمل، رجالاً ونساءً وأطفالاً مقابل شبه لا شيء. وسيؤدي هذا التردي الشديد في أحوال الطبقة العاملة كما سنرى لظهور أبطال الطبقة العاملة الإصلاحيين، وأبطأها الفوضويين، لكنه سيجعل من مالثس بطل التشاؤم. فكتابه حول السكان كان بالدرجة الأولى محاولة لدحض الأفكار الإصلاحية والاشتراكية. رأى مالثس من جهة، أن عدد السكان يتزايد وفق متوالية هندسية إذا وجدت الظروف الملائمة للتكاثر، ذلك أن سعي الناس وراء إشباع

حاجاتهم الجنسية لا حدود له. ورأى من جهة أخرى، أن إمكانية إطعام الأعداد المتزايدة من السكان تصبح أقل فأقل مع تناقص العائد من التوسع باتجاه الأراضي الزراعية الأقل خصوبة، الأمر الذي يعني أن الغذاء ينمو وفقاً لمتوالية حسابية لا حظ لها في أن تغلب المتوالية الهندسية لنمو السكان.

تحدث مالثس عن عوائق طبيعية لنمو السكان، كالكوارث الطبيعية من زلازل وفيضانات، وموجات الطاعون والمجاعة التي لم تكن غريبة على أوروبا والتي كانت تحصد أرواح بنسبة مخيفة من السكان. واقترح مالثس دعم هذه العوائق الطبيعية للتخفيف من حدة النمو السكاني من خلال الدعوة إلى العفة وتحديد النسل وتأخير الزواج. فالعوائق الطبيعية تزيد معدلات الموت، وتلك المصطنعة تقلل معدل الولادة، ومع ذلك فقد رأى أن النتيجة لن تتغير. وخالف الإصلاحيين الذين دعوا لسياسات لتحسين أوضاع الفقراء لأن تحسن أوضاعهم المعيشية سيدفعهم لإنجاب عدد كبير من الأطفال، وهذا سيؤدي إلى المزيد من الفقراء! وفي كتاباته اللاحقة وصلت المسألة مع مالثس إلى الدعوة لعدم مساعدة الفقراء لأن ذلك سوف يؤذيهم، لأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الحبوب!

4-4-2. الإسهامات النظرية لمالثس في الفكر الاقتصادي

على صعيد النظرية، وجدنا أن آدم سميث لم يقدم نظرية في الربح أو محدداته. وأما بالنسبة لمالثس فالربح كان العائد الذي يستحقه الرأسمالي عن دوره في الإنتاج. فالعمال مع أدوات وآلات أكثر إنتاجيةً من العمال بدونها. وكان له مساهمة في نظرية الريع تربطه بمعدلات الخصوبة وبالتحسينات التي يقوم بها المالك على الأرض. والريع عنده، عائد يستحقه مالك الأرض لمنح الامتياز لاستخدام قطع أرض أفضل. ومع ازدياد الطلب على الإنتاج الزراعي يزيد الطلب على الأراضي الأقل خصوبة فترتفع فروقات الخصوبة فيرتفع الريع. وله ايضاً مساهمة ملفتة على صعيد السياسة الاقتصادية. فقد رأى أن فترات الكساد تنجم عن تراجع الطلب أو تراجع الإنفاق، فيما يعود التضخم إلى تزايد الإنفاق.[57]

عندما كان مالثس منكباً على كتابة مؤلفه «مبادئ الاقتصاد السياسي» الذي نشره عام 1820 عانت بريطانيا من كساد حاد. رأى مالثس أن السبب في الأزمة هو أن النمو الاقتصادي الذي تحقّق

[57] يقول كينز أن مالثس يعتبر سلفه في نظريته في دورة الأعمال.

في بريطانيا نجم عنه ميل متزايد للرأسماليين للحصول على دخول متزايدة أكثر من اللازم. بل إن الرأسماليين من وجهة نظره كانوا يحصلون على قدر من الدخول تفوق إمكانياتهم على إعادة استثماره بشكل مربح. وقد وجد سببين لذلك. الأول هو أن إدخال آلات جديدة إلى العملية الإنتاجية سيتطلب استخدام مزيد من العمال. وفي حين أنه من السهل بناء مصنع جديد في فترة قصيرة من الزمن، فإن الحصول على العدد الإضافي اللازم من العمال سيحتاج إلى الانتظار لخمس عشرة سنة أو أكثر. خلال هذه الفترة سيكون هناك نقص في كمية العمل المطلوبة. فترتفع الأجور وتنخفض الأرباح، الأمر الذي يدفع الرأسماليين لتفضيل السيولة على الاستثمار. السبب الثاني هو أن التوسّع في استخدام الآلات سيؤدي إلى ارتفاع إنتاجية العامل، الأمر الذي سيخفض الحاجة إلى العمال. ولأن الرأسماليين يحصلون على دخل أكثر من اللازم، أي أكثر مما يستطيعون استثماره بشكل مربح فقد انتهى بهم الأمر إلى الادخار أكثر مما يجب. وبالتالي فإن قلة الإنفاق تقود إلى فائض من السلع وإلى إنقاص الحاجة إلى العمال.

اقترح مالثس حلاً لمشكلة الكساد (التي كان يسميها مالثس مشكلة الإفراط أو التخمة *gluts*) مبنياً على تحليله لأسبابها. أراد مالثس من الدولة أن تتدخل مباشرةً وتقوم بإعادة توزيع الدخل بحيث يحصل الرأسماليون على دخل أقل ومالكو الأرض على دخل أعلى. فقد اعتقد مالثس أن مالكي الأرض لديهم نزعة قوية للإنفاق وأنهم يميلون إلى إنفاق كامل دخلهم تقريباً. فإذا ما حصلوا على دخل إضافي فإنهم سيسارعون إلى استخدام المزيد من الخدم وإلى استهلاك المزيد من الكماليات. لهذا السبب، ساند مالثس قوانين الحرب البريطانية *British Corn Laws* التي سنّت عام 1815 وألغيت عام 1846. حظرت هذه القوانين استيراد الحبوب إلى بريطانيا إلى أن تصل الأسعار إلى مستوىً محدد. مع انخفاض المستوردات من الحبوب، استنتج مالثس أن مزيداً من الأراضي البريطانية ستتم زراعتها، الأمر الذي سيسبب ارتفاعاً في الريوع التفاضلية بفضل تناقص العوائد في الزراعة، الأمر الذي سيوفر المزيد من الدخل النقدي لمالكي الأراضي. واعتقد مالثس أيضاً أن الأجور سترتفع بالتناسب مع ارتفاع أسعار الحبوب الناجم عن القيود التجارية. والخاسرون من ذلك هم الرأسماليون الذين ستنقص مدخراتهم وتتراجع دخولهم.

4-4-3. مكان مالثس من تطور الفكر الاقتصادي

على الرغم من المساهمات الهامة لمالثس في النظرية الاقتصادية وعلى الرغم من إتيانه بأفكار متقدمة عن زمنه وإثارته لحوارات اقتصادية هامة، فقد ظل اسمه مرتبطاً بمذهبه السكاني المتشائم. وسيستمر ذلك إلى يومنا حيث يسمّى أولئك الذيم يطرحون القضية السكانية مجدداً بالمالثوزيين الجدد. في حين أن مالثس قبل كل شيء واحد من أبرز رموز المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية.

4-5. جون ستيوارت مِل (1806 - 1873) *John Stewart Mil*

مِل اسم كبير في تاريخ الفكر الاقتصادي ويعتبر عند المؤرخين الاقتصاديين بمثابة العربة الأخيرة في القطار الكلاسيكي. شغلَ مِل بشكل أو بآخر حيّزاً بين المدرسة الكلاسيكية وبين المدرسة الحدّية فقد أسهم في كليهما.[58] ولد مِلْ في لندن عام 1806 وهو ابن الفيلسوف والمؤرخ البارز جيمس مِلْ. بذل والده في تنشئته العلمية عناية استثنائية تضافرت مع نبوغه المبكّر. بدأ منذ نعومة أظفاره بتعلم اليونانية ثم اللاتينية فالرياضيات والجبر والتحليل التفاضلي ثم الرياضيات العالية. وعندما بلغ الثانية عشرة بدأ بدراسة الفلسفة والمنطق وبعدها بعام بدأ بدراسة الاقتصاد السياسي لمدة عام كامل تخلّلها حضور نقاشات بين والده وبين ديفيد ريكاردو. لكن صديق العائلة بينثم كان له الأثر الأكبر على مِلْ. قرأهُ وحاوره وأراد أن يتبع خطاه ويصبح مصلحاً اجتماعياً. بعد عمله لسنوات محرراً لمجلة فكرية مرموقة في بريطانيا، بدأ بنشر كتاباته في الاقتصاد والفلسفة والاجتماع. وحازت كتاباته على قبول واسع وأصبح من أهم الشخصيات المعروفة والمحترمة في القرن التاسع عشر في إنجلترا.

نشر مِلْ كتابه الشهير «مبادئ الاقتصاد السياسي»*The Principles of Political Economy* عام 1848 والذي كان عبارة عن كتاب تعليمي يتضمن خلاصة الحكمة الاقتصادية السائدة في عصره. توالت طبعات هذا الكتاب وهيمن على تدريس الاقتصاد في إنجلترا لحوالي نصف قرن أي حتى ظهور كتاب آلفرد مارشال، الذي سنصل إليه لاحقاً.

لمِلْ مساهمات جليلة في الاقتصاد، منها ما كان امتداداً واستكمالاً للفكر الكلاسيكي؛ ومنها ما فتح مجالات جديدة في دراسة الظواهر الاقتصادية باعتبارها علاقات ومفاضلات بين بدائل. وقدّم أيضاً مساهمات في مواضيع عامة تتداخل فيها الفلسفة مع علم الاقتصاد، تناولت الأسس الفلسفية للتحليل الاقتصادي، وقدّمت تبريرات لحرية الفرد وحدود تدخّل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

[58] لم يكن مِل آخر مفكر كلاسيكي، بل كان هناك آخرون، إلا أنهم عاشوا في الظل.

1-5-4. النمو الاقتصادي المستقبلي

حاول مِلْ أن يجد طريقاً وسطاً بين سميث ومالثس، ففي حين أعاد سميث نمو الثروة إلى تنامي حرية التجارة والتطور التكنولوجي وتقسيم العمل والتراكم الرأسمالي. فإن مالثس ركّز على قيد الموارد على التطور الاقتصادي. وأما مِلْ، فقد رأى أن هذه القوى تعمل مجتمعةً في آنٍ معاً. وبدلاً من الانشغال بالتنبؤ بالناتج النهائي لحصيلة تضارب هذه القوى، قام بدراسة الاحتمالات والسيناريوهات الممكنة للمستقبل. وهذا جدير بالإعجاب بكل معنى الكلمة ليس فقط لتميّزه عن معاصريه بل لأنه أيقن أن المستقبل غير قابل للتنبؤ على وجه التأكيد، فالنتائج المستقبلية تعتمد قوى متنوعة تفعل فعلها باتجاهات يمكن أن تأخذ احتمالات مختلفة، وأسلوب السيناريوهات الذي يعد ممارسة اعتيادية في الدراسات المعاصرة كان مِلْ أول من وضعه بشكل منهجي.

في السيناريو الأول، ينطلق مِلْ من فرضيات أقرب ما تكون إلى مالثس، حيث ينمو عدد السكان بصورة أسرع مما يستطيع معدل نمو رأس المال والتكنولوجيا مجاراته. في هذه الحالة تنخفض الأجور وترتفع الأرباح. ويتراجع مستوى معيشة العاملين. أما السيناريو الثاني فيسير فيه على خطا سميث، حيث ينمو رأس المال بوتيرة أسرع من نمو السكان، فيصبح العاملون العاديون بوضع أفضل. وفي السيناريو الثالث ينمو المعدلان المذكوران بوتيرة متكافئة مع ثبات في مستوى التكنولوجيا السائد. في هذه الحالة لن تتغير الأجور الحقيقية، ولكن بسبب عدم تطور التكنولوجيا سيكون هناك اضطرار للتوسع في الزراعة إلى ما وراء الأراضي الخصبة الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الغذاء وارتفاع الريوع فتنخفض الأرباح. وهذا السيناريو أقرب ما يكون إلى ريكاردو. أخيراً، هناك سيناريو رابع ينطوي على تطور تكنولوجي يتم بوتيرة أسرع من وتائر نمو السكان ورأس المال، الأمر الذي سيجعل من إنتاج الغذاء أمراً أسهل وأقل تكلفة، فتنخفض الأجور والريوع ويزدهر الاقتصاد. على أية حال، رجّح مِلْ السيناريو الثالث على بقية السيناريوهات. إذ يبدو أن المرحلة التي عاشها مِلْ من الثورة الصناعية جعلته على قناعة بأن التطور التكنولوجي له حدود سيتوقف عندها. لم يتوفر لدى مِلْ بيانات كما لدينا اليوم عن التغير التكنولوجي على أمد طويل، ولذلك لا يمكن اتهامه بقصر النظر. وقد توقّع على أية حال أن التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي سيصل إلى نهايته، وهنا يبدو تأثير ريكاردو على مِلْ

أقوى من بقية الكلاسيكيين. ومع ذلك فإن مِلْ لم ير في وصول النمو الاقتصادي إلى خط نهاية، فقد رأى في الحالة المستقرّة أمراً ايجابياً، لأن الحياة العادية لا يجب أن تكون ملحمة من الكفاح للبقاء عبر التطاحن والتصارع إلى ما لا نهاية، «ليست هذه الحياة المنشودة لبني الإنسان».

4-5-2. مَل والتجارة الدولية

أكمل مِلْ حيث توقّف ريكاردو، فنظريات التجارة الدولية كما مرّ معنا أظهرت أن المكاسب من التجارة الدولية في ظل المزايا المقارنة تكون أكبر من مكاسب الانغلاق. ولكن السؤال الذي بقي معلقاً هو كيف سيتم توزيع هذه المكاسب بين الأطراف المتبادلة. بَيّنَ مِلْ أن المكاسب ستكون من نصيب البلد ذي الطلب الأقل ومرونة الطلب الأعلى.

4-5-3. مِلْ أول من يتحدث منهجياً عن جداول العرض والطلب وتكلفة الفرصة البديلة

الأثر الأطول عمراً من آثار مِلْ لم يكن في جهوده لاستكمال النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، بل كان في فتوحاته خارج الأراضي الكلاسيكية. فمِلْ هو أول من تحدّث عما بات يسمى جداول العرض والطلب التي تملأ كتب مبادئ الاقتصاد المعاصرة. على خلاف الكلاسيكيين، لم ينظر مِلْ إلى العرض والطلب بوصفها كميات من الإنتاج وكميات من الاستهلاك، بل رآها من خلال علاقة بين هذه الكميات وبين الأسعار الموافقة لكل منها. فمع ارتفاع السعر يطرح الرأسماليون المزيد من الإنتاج في السوق ومع انخفاضه يشتري المستهلكون كميات أكبر. وهذه البنى الاقتصادية النظرية ستكون من أهم أدوات مارشال كما سنرى.[59]

يعد مِلْ أيضاً أول من صاغ مفهوم تكلفة الفرصة البديلة. رأى مِلْ أن كل فعل إنساني ينطوي على التضحية بإمكانية فعل بديل آخر. فالفرصة البديلة هي القياس الحقيقي لتكلفة الفعل. فعلى سبيل المثال، تكلفة القارئ الذي يقرأ هذه السطور الآن لا تتمثل فقط في نصيب محدد من القسط الدراسي

[59] لم يقم مِل بتوصيف جبري أو تمثيل هندسي لتوابع العرض والطلب.

المدفوع، بل أيضاً بالأشياء التي يمكن للقارئ القيام بها في الوقت المخصّص لهذه القراءة. والبديل الضائع يمكن أن يكون الحصول على قسط من الراحة أو عمل يدرّ عائداً.

4-5-4. مِل حول الأجور

يرى البعض أن أهم إسهام اقتصادي لمِلْ كان في رفضه للمذهب الكلاسيكي في الأجور المسمى *wage fund*. خلاصة هذا المذهب هو أن أجور العاملين هي في الأساس عبارة عن رأس مال تم دفعه من "صندوق" راكمه الرأسماليون قبل البدء بالإنتاج. وعلى هذا الأساس فإن الطريقة الوحيدة لزيادة الأجور والتشغيل بآنٍ معاً هي أن يتمكن الرأسمالي من مراكمة المزيد من الربح. لكن مِلْ ببساطة رفض فكرة المبلغ الثابت الذي تعيّن على الرأسماليين دفعه. فمبلغ النقود الذي يمكن للمنشآت أن تدفعه للعمال على شكل أجور مبلغ مرن يحدّده مقدار رغبة أرباب العمل بدفع المزيد للعمال. وقد لاحظ مِلْ أيضاً أن أصحاب العمل قادرين دائماً على التقليل من استهلاكهم للسلع، وهذا سيجعل زيادة الأجر أمراً متاحاً. وبالتالي لا يوجد شيء اسمه صندوق ثابت للأجر، بل سيكون هنالك دائماً ما يكفي من النقود لزيادة الأجور وتشغيل المزيد من العمال، ويمكن للعمال وأرباب العمل أن يقوموا متى شاؤوا بالمفاوضات اللازمة لتحديد الأجر.

4-5-5. مذهب مِل في الحرية الاقتصادية ودور الدولة

كتب مِلْ عن الحرية ودور الدولة كتابات هامة، ولعل أهم ما قاله فيها هو أن الدولة والمجتمع يحق لهما تقييد حرية الفرد فقط لمنعه من إيذاء أفراد آخرين. وهذه وجهة نظر مختصرة وواضحة حول حرية الفرد، وسيكون لها اثر كبير في الكتابات اللاحقة حول دور الدولة والمالية العامة. وإذا كانت الحرية التي نادى بها آدم سميث موجّهة بشكل رئيسي لتحقيق الرفاه المادي، فإن حرية مِلْ تعنى بالدرجة الأولى بتطور الفرد.

وأخيراً، فإن شهرة مِلْ تتجاوز علم الاقتصاد إلى عالم السياسة ومناهج البحث العلمي. فقد كان

فيلسوفاً يوتيليتارياً على خطا أبيه وصديقه بينثم، وكان لمذهبه هذا تأثيراً أساسياً في فكره الاقتصادي. وكان له موقف واضح من عدم إمكانية إخضاع البحث في علم الاقتصاد إلى شروط البحث في العلوم الطبيعية.

4-5-6. مكانة مِلْ في تاريخ الفكر الاقتصادي

كان مِلْ من أبرز اقتصاديي عصره لكنه اليوم خامل الذكر. ويعزو مؤرخو الفكر الاقتصادي ذلك لعدم قيام مِلْ بتأسيس مدرسة متميزة لها أنصارها وأتباعها الخواص. بل وزّع مواهبه على مجالات متنوعة. وكأنه موسيقي ألّف مقطوعات صغيرة في ألوان مختلفة من الموسيقا دون أن يترك وراءه سيمفونية كاملة. ولكنه كان شخصية انتقالية بارزة في الفكر الاقتصادي.

4-6. الخصائص العامة للمدرسة الكلاسيكية

نلاحظ مما قدمناه عن رواد المدرسة الكلاسيكية هيمنة الاقتصاد السياسي الكلاسيكي البريطاني تحديداً من أواخر القرن الثامن عشر إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وقد ساهمت بعض مذاهبهم، وتحديداً القانون السكاني لمالثس وقانون العوائد المتناقصة لريكاردو، في تصوير علم الاقتصاد بوصفه علماً متشائماً. ولعل ذلك لم يكن آنذاك بعيداً كثيراً عن الحقيقة. وعلى أية حال فإن صياغة هذه المذاهب لهذه القوانين وكأنها قوانين طبيعية أو سماوية حتمية لا فضل للكلاسيكيين إلا في كشفها وتوضيحها كان له الأثر الأهم. ومع ذلك، لم يكن التشاؤم مسيطراً على الفكر الكلاسيكي بل اعتبر قانون السكان المالثوزي وقانون ريكاردو في العوائد المتناقضة وقانون تناقص معدل الربح عبارة عن عوائق ينبغي العمل في ظلها في سبيل بناء المجتمع الرأسمالي الحر الذي يمثّل المستقبل المشرق للحضارة الغربية. على الرغم من أن الكلاسيكيين لم يتحدثوا دائماً بصوت واحد إلا أنهم شكلوا نظاماً متكاملاً لفهم الاقتصاد ولهم الفضل بتأسيس علم الاقتصاد السياسي. يمكننا أن نلخص في عدد من النقاط ما يمكن اعتبارها خصائص مشتركة بين جميعهم أو سمات عامة لهذه المدرسة. ولكي نحيط بالصورة الصورة الكاملة، يمكن تلخيص السمات العامة للفكر الاقتصادي الكلاسيكي في نقاط بارزة ننتقل إليها مباشرة فيما يأتي:

4-6-1. الاقتصاد يسير وفقاً لقوانين اجتماعية ينبغي فهمها

في الوقت الذي كان يتسابق فيه علماء الطبيعة في أوروبا لاستكشاف القوانين الفيزيائية التي تحكم العالم المادي، ظهر مفكرون آمنوا بأن العالم الاجتماعي أيضاً يطيع قوانينه الخاصة التي ينبغي استكشافها ودراستها وفهمها، ومن ثم تسخيرها على غرار العلوم الفيزيائية. فعلى سبيل المثال، كتب وليم بيتي كتاباً سماه الحساب السياسي *Political Arithmetic* في عام 1860، صرّح فيه أن التعبير عن الفكرة يجب أن يكون مبنياً على أرقام وأوزان وقياس، وأن دراسة السبب والأثر يجب أن تبنى على حجج ذات معنى وذات أساس مرئي في الطبيعة، وأما تلك الآراء المبينة بلا عاطفة أو هوى أو ذهنية الإنسان فلا شأن له فيها. وأما فرانسوا كينيه فقد رأى أن هذا العلم الجديد يجب أن يكون مبنياً على

الرياضيات والإحصاء. وسادت نظرة عامة إلى علم الاقتصاد تجعله أقرب ما يكون إلى العلم الكمي *quantitative*الاستدلالي المبني على المشاهدة التاريخية *empirical*. وأما الغاية النهائية من وراء هذا العلم فهي صنع السياسات الإيجابية الحكيمة التي تؤدي إلى تحسين الاقتصاد وأوضاع المعيشة. ولذلك فقد رأوا في هذا العلم أشرف العلوم السياسية وأهمها على الإطلاق. واعتبروا (سميث وكينيه وآخرون) ألا غنى للمشرّع عن هذا العلم.

4-6-2. الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أساس النشاط الاقتصادي

شهد الكلاسيكيون اقتصاداً يتجه نحو المزيد والمزيد من تقسيم العمل المبني على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج من أرض وقوة عمل ورأس مال. ورأوا أن التناغم بين الأفراد لا يحتاج إلى "مايسترو" ذلك أن الأفراد، منتجين ومستهلكين، يتفاعلون مع بعضهم البعض عفوياً من خلال أسواق مترابطة تتدفق عبرها السلع والخدمات بسهولة بفضل النقود التي تلعب الدور المحوري في تسهيل المبادلات. وأما الموجّه الذي يأتمر الأفراد بأمره فما هو إلا مصالحهم الشخصية وأهدافهم الخاصة، ولا داعي لسلطة مركزية عليا لتوجيه النشاط الاقتصادي الذي يخضع لقانون اجتماعي كفيل بتسييره، ينبغي فهمه وتوفير الشروط الملائمة لعمله.

4-6-3. المجتمع مقسّم بطبيعة الحال إلى طبقات لها أدوار اقتصادية مختلفة

رأى الكلاسيكيون أن الطبقات الاجتماعية تختلف عن بعضها البعض بشكل واضح سواء من حيث مقدار التمتع بالملكية الخاصة أو التعليم أو الوزن السياسي. وكما تختلف الطبقات عن بعضها البعض يختلف الأفراد عن بعضهم البعض من حيث المواهب والإمكانات والدوافع، الخ. لكنهم لم ينظروا إلى المجتمع بنظرة سكونية، بل رأوا أن الفرد وإن كان حصيلة خلفيته الاجتماعية فإن المجتمع أيضاً هو حصيلة الأفراد، أي أن المجتمع يغيّر الفرد والفرد يغيّر المجتمع.

وفي حين تأمل الكلاسيكيون في بريطانيا – وعلى رأسهم سميث – من طبقة الرأسماليين النهوض بالواقع الاقتصادي، كونها الطبقة التي تتمتع بالإمكانات المادية وبخصال الريادة والطموح،

فإن الكلاسيكيين في فرنسا كانوا في سعي لإصلاح الواقع الزراعي المطبوع بطبقة ملاكين ريعية وطبقة فلاحين (محاصصين وأقنان) فقيرة. لكن نجاحهم في ذلك لم يتجاوز نجاح أرسطو وأصحابه في إنقاذ أثينا.

رأى آدم سميث أن طبقة العمال لا تتمتع بالقوة المادية ولا تملك شيئاً فيما طبقة ملّاكي الأراضي تحصد ما لا تزرع وتنفق بلا حساب، فلم يتأمل شيئاً لا من هذه ولا من تلك، لأنه كان يرى أن التراكم الرأسمالي هو السبيل للنهوض وبالتالي فإن طبقة الرأسماليين هي القادرة بحكم ما تملكه من طموح ورأسمال ونقود وموهبة على النهوض بالواقع الاقتصادي باتجاه النمو والازدهار.

4-6-4. دور الدولة هو توفير البيئة المناسبة لعمل الاقتصاد وليس إدارته

فالاقتصاد، المكوّن من أسواق متشابكة تعتمد على بعضها البعض في جوّ من حرية التبادل والتجارة في الداخل والخارج، قادر، إذا ما توفرت الشروط المناسبة، على إدارة نفسه ذاتياً دونما حاجة لسلطة مركزية. رأى الكلاسيكيون أن هذا النظام هو الأقدر على إنتاج الثروة والأسرع في تحقيق الازدهار، لأنه يدفع الأفراد لبذل أقصى طاقاتهم ويولّد لديهم الحاجة للابتكار ويشحن لديهم الحوافز للإنتاج والتطوير. تأتي هذه الطريقة في التفكير رداً على الفكرة السائدة حينذاك حول دور الدولة في المجتمع، والقائلة بأن الدولة التي تتمتع بسلطة دكتاتورية قوية تستطيع توجيه الدفة في الاتجاه السليم، وأما الدولة الضعيفة فيتشتت أفرادها وتحدث فيها الاضطرابات وتوقع المجتمع في حروب مع الجوار.[60] كانت هذه النظرة تقتضي أن يكون كل شيء بيد الملك. فليس لأحد أن يبادر إلى عمل ذي شأن بدون إذن من الملك الذي سيعمل على التأكد من أن المشروع المقترح هو في "صالح الأمة" أما النظرية الكلاسيكية فقد قلبت الطاولة بحيث أن دور السلطة المركزية أصبح يتمثل في تأمين البيئة المناسبة لازدهار الاقتصاد لا أكثر لا أقل. فإذا ما أرادت التدخّل في الشأن الاقتصادي من خلال فرض ضريبة مثلاً، كان عليها أن تبرهن على الحكمة من وراء فرض الضريبة وعلى الحاجة إليها. وهكذا بات على "صاحب السعادة" أن يقدّم "دراسة جدوى" لتبرير مشروع الضريبة، بعد أن كان الرأسمالي الناشئ يحتاج

[60] عانت أوروبا من مئتي عام من الحروب الدينية العبثية.

لتبرير أمام الملك.

4-6-5. التاريخ من إنتاج الإنسان لكنه ليس من تصميمه

إن دراسة الاقتصاد قضية معقّدة إلى حد بعيد لسبب بسيط، هو أن الأفراد المدفوعين بحوافز المصلحة غالباً ما تقود أفعالهم إلى نتائج لا يتوقعونها هم أنفسهم. وهذه النتائج يمكن أن تصب في مصلحة المجتمع، ولكن العكس وارد أيضاً. فالفرد الساعي لتعظيم العوائد أو لتصغير التكاليف يتخذ قراراته بناءً على فهمه للعالم من حوله، وهنا الفهم لا يمكن أن يكون كاملاً أو واسعاً بما يكفي للتنبؤ بالنتائج وارتكاساتها. ولذلك يصبح للتشابك بين الأسواق والاعتماد المتبادل بينها قضية تحليلية أساسية بالنسبة للاقتصاد الكلاسيكي. وبالتالي، أصبح عالِم الاقتصادي السياسي مهتماً بالعمل على تحديد تلك الأفعال الإنسانية التي تفيد الفرد المسؤول عنها والمجتمع من حوله، وفرزها عن تلك التي يمكن أن تفيد الفرد على حساب المجتمع. فإذا ما تم ذلك، يمكن سن التشريعات والقوانين المناسبة لتلك الأفعال الفردية ذات الأثر الاجتماعي المرغوب، ويمكن دور الدولة كما رأينا سابقاً في توفير البيئة المؤسساتية المناسبة لذلك.

4-6-6. المنتج الحقيقي للثروة هو العمل وتعظيمها بزيادة إنتاجية العمل عبر تقسيم العمل

إذاً، بالنسبة للاقتصادي الكلاسيكي، لا يتم إنتاج ثروة الأمة من خلال جلب الذهب من العالم الجديد أو من خلال التجارة مع الهند بل من خلال زيادة ناتج الفرد. وإذا كنا في أيامنا هذه نتحدث عن النمو الاقتصادي فإن الكلاسيكيين كانوا يتحدثون عن الناتج الفائض، فبعد احتساب ما تحتاجه الآلات من طاقة والحيوانات من علف والعمال من أجور وكل ما نحتاجه لإنتاج مستوى محدّد من الناتج، نصل إلى فائض الإنتاج الاجتماعي. ولتعظيم هذا الأخير يجب أن يتمتع الاقتصاد بمزيد من الكفاءة والمزيد من إنتاجية العمل. فهذا الفائض يمكن استعماله في تحسين مستوى المعيشة أو في إعادة استخدامه في الإنتاج، بما يحقّق التراكم الرأسمالي اللازم للتوسع في الإنتاج. فالتوسع في الإنتاج يعني أسواق أكبر وفرص أكبر لتعميق تقسيم العمل اللازم لرفع وتائر إنتاجية العمل. ولذلك، وكما ننشغل اليوم بسبل رفع معدلات النمو الاقتصادي انشغل الكلاسيكيون بسبل قياس فائض الناتج الاجتماعي وتنميته

عبر التراكم الرأسمالي.

4-6-7. الدور المحوري للمنافسة

بالنسبة للاقتصادي الكلاسيكي، المنافسة الحقيقية هي كل شيء. فمن خلال المنافسة بحرية تامة في السوق، حيث يسعى كل لاعب وراء مصلحته الذاتية، نصل إلى عالم تحكمه الكفاءة، إذ تمتلئ الأسواق بالخيرات وتميل الأسعار والأرباح للاستقرار عن حدود «طبيعية» مبنية على تكاليف الإنتاج. وينبعث النشاط في الأسواق بطريقة منظّمة بشكل عفوي ويتحقق الانسجام في النظام الاقتصادي بلا تدخّل. ويشبه البعض ذلك بعملية يتم من خلالها تحويل الرصاص إلى ذهب، حيث يتم تحويل الأنانية الفردية إلى خير للجماعة. على أية حال، هذا النظام الذي بات يسمى نظام السعر، أو جهاز الثمن، مبني أساساً على نظرية القيمة.

4-6-8. عندما تسود المنافسة التامة تميل عوائد عوامل الإنتاج إلى مستوى طبيعي

أي أنه في ظل توفر شروط المنافسة يميل الربح إلى مستوىً عام وكذلك كافة عوائد عناصر الإنتاج من أرض وعمل مع امكانية لتمايزها (تبعاً لمستوى خصوبة الأرض أو مهارة العامل): رأى الكلاسيكيون وعلى رأسهم آدم سميث أن حرية الدخول إلى السوق وحرية انتقال عوامل الإنتاج من مكان إلى آخر شرط أساسي من شروط المنافسة الحقيقية. وهذه النظرة تخالف بوضوح الممارسات الإقطاعية في الريف الأوروبي والممارسات الميركانتيلية في الممالك التجارية. فالممارسات الإقطاعية كانت تنطوي على إعاقة انتقال العمل من إقطاعية إلى أخرى وكانت تنطوي على احتكارات زراعية تمكّن المستفيدون منها من تحقيق دخول عالية لم تكن لتتحقق لو امتلكت الرساميل وقوى العمل حرية الحركة. وكذلك الامتيازات التي منحتها الممالك للتجار مكّنتهم من حصاد مكاسب تجارية لم تكن لتتحقق في ظل حرية التجارة وانتقال السلع والرساميل والأفراد. إذاً الاحتكارات والامتيازات والقيود تشكّل فوائد لقوم ومصائب لآخرين.

أما في ظل المنافسة الحرة، حيث تزول كافة العوائق أمام الدخول والخروج، فإن يداً خفية

ستفعل فعلها في تحقيق التناغم والنظام في الأسواق. في ظل المنافسة الحقيقية يتم كل شيء بشكل عفوي حتى المكافآت والعقوبات، فالسوق تكافئ الكفء وتعاقب قليل الكفاءة بدون حاجة لسلطة فوقية تقوم بذلك. والشيء الوحيد الذي يحتاجه المجتمع هو أن يلتفت كل شخص إلى عمله ليرعى مصالحه الخاصة. فإذا ما عانت السوق من عجز في توفر سلعة مرغوبة سيتسابق الرأسماليون على الاستثمار في إنتاجها وسيأتون برساميلهم من هنا وهناك وسيستقطبون العمال من القطاعات الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عرض هذه السلعة وانخفاض سعرها. وسيستمر بحث الرأسماليين عن فرص الربح في كافة الأسواق، وسيستمر بحث الأفراد عن أجور أعلى من سوق إلى آخر، بحيث يؤدي استمرار هذا المنطق وهذه الألية إلى استقرار معدلات الربح ومعدلات الأجور عند مستويات "طبيعية" أو عادية. وهذا ينقلنا إلى السمة الأخيرة من سمات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.

4-6-9. مفهوم السعر الطبيعي

الاقتصادي الكلاسيكي يعتبر أن قيمة الأشياء تتحدد في السوق من خلال المشقّة المبذولة في إنتاجها، بمعنى أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المبذولة في إنتاجها. وهذه عبارة مبسطة لنظرية القيمة في العمل. ونجدها عند الكلاسيكيين بدرجات متفاوتة في الدقة والتعقيد. وعلى أية حال فقد استقر الأمر على اعتبار زمن العمل اللازم للإنتاج – وليكن عدد ساعات العمل – مقياساً لقيمة السلعة، وذلك على أن يؤخذ الإطار الزمني للعمل بالاعتبار. فعلى سبيل المثال، إذا جاءت أغلب نفقات العمل (أجور العمال) المتضمنة في السلعة في بداية المراحل المبكرة من الإنتاج، فهذا يعني وجود فاصل زمني معتبر بين زمن النفقة وزمن اكتمال المنتج النهائي. يقتضي ذلك في حالة الربح الموجب أن يغطي السعر القيمة الحالية لتلك النفقات، أي بعد تركيبها عبر الزمن. وبالتالي لابد من أخذ تدفقات نفقات العمل زمنياً في حساب التكلفة، الأمر الذي يعني أن سلعتين تتضمنان نفس المقدار من كمية العمل قد تختلفان في السعر. لكن "السعر الطبيعي" للسلعة لا يعتمد فقط على نفقات العمل في اطارها الزمني بل يعتمد بذات الوقت على المستوى السائد للأجور الحقيقية، وبالتالي المستوى السائد للربح. وهذه الأخيرة يتم دراستها في سياق نظرية التوزيع.

كان الاقتصاديون الكلاسيكيون على قناعة بأن معدل الربح في ظل المنافسة يتجه إلى مستوى عام، وعلى التوازي يتحدد ما يمكن تسميته السعر "الطبيعي" بالنسبة للكلاسيكيين هنا سعر الإنتاج يعكس عوامل محددة ناشئة عن قوى السوق. وأما أسعار "السوق" فتنطوي على ضجيج ناجم عن أحداث مؤقتة لا يمكن التنبؤ بها، مثل تغيّر مفاجئ في الطقس. بمعنى أن سعر السوق يمكن أن ينحرف صعوداً أو هبوطاً عن سعر "الإنتاج" أو عن السعر "الطبيعي" لكنه بفعل المنافسة يؤول بالمحصلة إلى هذا المستوى على ما يشهده من تقلبات. انشغل الكلاسيكيون كثيراً بفهم السعر، إذ بدون فهم السعر لا يمكن الوصول من أي تحليل إلى نتيجة ذات معنى أو نتيجة قابلة للتعميم. ومما يزيد التحليل تعقيداً أن الأسعار تتغير مع الزمن. ومعها أيضاً، يتغير المعدل العام للأرباح والريع والأجور الحقيقية، أي أن توزيع الثروة أيضاً يتغير مع الزمن. والزمن بالتعريف هو التبدّل والحركة، فبمرور الزمن تطرأ تبدلات على معدلات التراكم الرأسمالي وعلى معدلات النمو السكاني ومعدلات استنزاف الموارد الطبيعية وكذلك على المعارف والفنون التي تجد طريقها للتأثير في النظام الاقتصادي. وهذه الطريقة في التفكير قادت الكلاسيكيين إلى دراسة المتغيرات الاقتصادية على الأمد الطويل.

المراجع المستخدمة في الفصل

1- *Kurz, H. D. Economic Thought: A Brief History. Columbia University Press. 2016*
2- *Landreth, H and Colander, D, History of Economic Thought: 2002 (HET)*
3- *Medema and W. Samuels, The History of Economic Thought: A Reader, Routledge, 2003.*
4- *Pressman. Fifty Major Economists 2nd Ed. Routledge. 2006*
5- *Roncaglia. The Wealth of Ideas - A History of Economic Thought. Cambridge. 2005*
6- *Skousen. Making of Modern Economics. The Lives and Ideas of the Great Thinkers. ME SHARPE. 2001.*

مراجع إضافية

7- *Backhaus, J.G. ed. The History of Economic Thought - Insights on the Founders of Modern Economics. Springer Science+Business Media, LLC 2012*
8- *Di Vittorio. An Economic History of Europe - From Expansion to Development. Routledge. 2006.*
9- *Zanden. The Long Road to the Industrial Revolution. BRILL. 2009.*
10- *O'Brien D.P.O. The Classical Economists Revisited, Oxford Univ. Press, 2004.*
11- *Smith, Adam. An Inquiry into the Nature and Causes of The Wealth of Nations. University of Chicago Press, 1976.*

أسئلة الفصل

أسئلة للنقاش

أ. لماذا سمى آدم سميث كتابه «ثروة الأمم» بدلاً من «ثروة الأمة» أو «ثروة بريطانيا»؟

ب. هل تعتقد أن الرأي الشائع بأن آدم سميث يقول إن الأنانية تقود إلى الخير الجماعي هو رأي صائب؟

ج. من الشائع عن آدم سميث أنه حصر دور الدولة بالسهر على الأمن. ما رأيك؟

د. قارن بين نظريات الأجر الكلاسيكية بين مِلْ من جهة وبين سميث ومالثس من جهة أخرى.

أسئلة مقالية

أ. اشرح وجهة نظر ريكاردو في دور نظرية القيمة في العمل في تفسير الأسعار النسبية بالمقارنة مع آدم سميث.

ب. اشرح تفسير ريكاردو للعلاقة بين توزيع الدخل وبين الأسعار النسبية.

ج. اشرح الفرق بين سميث وريكاردو في النظرة لريع الأرض.

د. ما هي المساهمات النظرية التي منحت علم الاقتصاد صفة الكآبة والتشاؤم ومن هم أصحابها؟

هـ. قارن بين سميث وبين ريكاردو في تفسير التقسيم الدولي للعمل.

و. اشرح العبارة التالية بالتفصيل: كانت توقعات مِلْ لمستقبل النمو الاقتصادي أعمق وأكثر تطوراً وشمولية مما جاء به سميث ومالثس معاً.

ز. ما المقصود بالعبارة التالية: «أكمل مِلْ حيث توقّف ريكاردو في نظرية المزايا المقارنة في التجارة الدولية».

أجب بـ صح أو خطأ

أ. كان مالثس إصلاحياً رؤوفاً بالفقراء.

ب. كان مالثس متفائلا بالمستقبل.

ج. يعد مالثس أول من تحدّث عن المزايا النسبية المقارنة.

د. طالب ريكاردو بحض الشباب على العفة وتأخير الزواج لضبط الزيادة السكانية.

هـ. دعا مالثس إلى عدم مساعدة الفقراء لأن ذلك سيؤذيهم بالمحصّلة.

و. رأى مالثس أن الإحسان إلى الفقراء سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الحبوب.

ز. يعد آدم سميث مؤسس علم الاقتصاد السياسي.

ح. صحّح ريكاردو آدم سميث في عدة نقاط.

اختر الإجابة الصحيحة

1. تطورت الرأسمالية الصناعية في _____ أسرع من أي بلد آخر في أوروبا:
   أ. إنچلترا
   ب. فرنسا
   ج. ألمانيا
   د. هولندا

2. تطلّبت الثورة الصناعية في أوروبا تراكماً متسارعاً في الرساميل، كان مصدره الأساسي:
   أ. تطور النشاط الزراعي في أوروبا
   ب. التجارة الدولية ونهب المستعمرات
   ج. تطور النشاط الحرفي
   د. المساعدات الخارجية

3. حدّد مجموعة الشخصيات التي تمثّل أسلاف أو بذور المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية من بين الآتي:
   a) پيتي وكينيه وتورچوه
   b) كانتيّون وديڤيد هيوم وغالياني
   c) توماس الأكويني ونيكول أوريم
   d) أرسطو وأفلاطون واكسينوفون
   أ. (*d*) + (*a*)
   ب. (*c*) + (*a*)
   ت. (*c*) + (*b*)
   ث. (*b*) + (*a*)

4. ولد آدم سميث في:
   أ. اسكتلندا
   ب. باريس
   ج. روما
   د. لندن

الفصل الخامس

الفكر الاقتصادي المعارض للكلاسيكية

(المدارس التاريخية والإصلاحية والماركسية)

Anti-Classic Economic Thought
(Historical School, Reformists, and Marxists)

كلمات مفتاحية:

المدرسة التاريخية؛ التيارات الإصلاحية؛ الاشتراكية الخيالية أو المثالية؛ سيسموندي؛ پرودون؛ روبرت أوين؛ شارل فوريه؛ الماركسية؛ ماركس؛ انچلز؛ الفوضوية؛ نظرية القيمة في العمل؛ القيمة الفائضة أو القيمة الزائدة؛ التركيب العضوي لرأس امال؛ معدل الاستغلال أو معدل القيمة الزائدة؛ قانون تناقص معدل الربح.

ملخص الفصل:

يتناول هذا الفصل التيارات الفكرية المناوئة للفكر الاقتصادي الكلاسيكي. كافة المدارس والتيارات التي يدرسها هذا الفصل شنت هجوماً حاداً إما على الكلاسيكيين أو على الواقع الاقتصادي المتردي للطبقة العاملة إبان صعود الرأسمالية الصناعية او على كليهما. يغطي هذا الفصل المدارس الإصلاحية التي يعرّفها البعض بتيارات الاشتراكية الخيالية، والمدرسة الألمانية التاريخية، والمدرسة الماركسية، مع إعطاء مساحة أكبر للأخيرة، كونها الأهم والأعمق تأثيراً.

المخرجات والأهداف التعليمية:

1. يعرف الظروف التاريخية المرافقة لنشوء المدرسة التاريخية.
2. يعدد المبادئ العامة للمدرسة التاريخية.
3. يميز الاشتراكية الخيالية عن الاشتراكية العلمية.
4. يعرف أهم رموز وأعلام التيارات الإصلاحية التي نشأت في ظل صعود الرأسمالية.
5. يقارن بين المناهج الإصلاحية لأعلام الاشتراكية الخيالية والفوضوية.
6. يفهم النظرية الماركسية في القيمة، ويميزها عن نظرية القيمة الكلاسيكية.
7. يدرك المكانة التاريخية لماركس وتأثيره على تطور الفكر الاقتصادي وعلى الواقع.

مخطط الفصل:

1.5. تمهيد

2.5. المدرسة التاريخية

جورج فريدريك لِسْت (*George Freidrich List* (*1789–1846*

1.2.5. ظروف نشوء المدرسة التاريخية

2.2.5. نقد المدرسة التاريخية للفكر الكلاسيكي

3.2.5. الملامح العامة لمنهج المدرسة الألمانية

4.2.5. تأثير المدرسة الألمانية خارج حدود ألمانيا

3.5. الاشتراكية الخيالية

1.3.5. سيسموندي (1773–1842) *Jean Charles Léonard de Sismondi*

2.3.5. پيير جوزيف پرودون (1809–1865) *Pierre–Joseph Proudhon*

1.4.5. سان سيمون (1760–1825) *Claude Henri de Rouvroy, comte de Saint–Simon*

2.4.5. شارل فورييه (1772 – 1837) *Charles Fourier*

3.4.5. روبرت أوين (1771 – 1858) *Robert Owen*

5.5. ماركس

1.5.5. لمحة عن الفلسفة الماركسية

2.5.5. النظرية الماركسية في القيمة

3.5.5. القيمة الزائدة (القيمة الفائضة):

4.5.5. مفهوم رأس المال:

5.5.5. التركيب العضوي لرأس المال وأزمات الكساد:

6.5.5. قانون تناقص معدل الربح:

7.5.5. المكانة التاريخية لماركس في الفكر الاقتصادي

المراجع المستخدمة في الفصل

مراجع إضافية

5-1. تمهيد

ترافقت تطورات الثورة الصناعية بتدهور شديد في وضع العمال الذين لم يكن لديهم بطبيعة الحال إطار مؤسساتي وتشريعي لحماية حقوقهم على غرار ما نشاهده في دولة الرفاه المعاصرة. ومع نشوء موجات، بل جيوش من العاطلين عن العمل مع كل أزمة اقتصادية رأسمالية، يتأجج في وسط الفقراء لهيب البؤس، الأمر الذي أفرز طبقة من المفكرين التي بدأت تعيد النظر بالدور الاقتصادي الاجتماعي للرأسمالية الصاعدة. وبدأت التيارات الإصلاحية بالظهور مع منتصف القرن التاسع عشر. وظهرت المدرسة التاريخية التي لم يكن روادها معجبون كثيراً بالمنهج الكلاسيكي في دراسة الاقتصاد، ولا معجبين بحقيقة سيطرة النكهة الإنجليزية على هذا العلم. وأما التحدي الفكري الأكثر جدّية للاقتصاد الكلاسيكي فسيكون على يدي ماركس الذي ظهر ليبشّر بسقوط الرأسمالية. يسمي البعض التيارات الإصلاحية بالاشتراكية الخيالية فيما يعطي النظرية الماركسية تسمية الاشتراكية العلمية. الأولى أخلاقية بشكل رئيسي وإن انطوت أعمال بعض رموزها على تحليل علمي مادي، وأما الثانية فمادية بامتياز. فحتى ظهور ماركس ظلت كلمة الاشتراكية مرادفة بشكل أو بآخر للمساواة والعدالة الاجتماعية، ولذلك نجد أن أصحابها يشيرون إلى وجود بذور للفكر الاشتراكي في الديانات والثقافات القديمة، وبالتالي لم تحمل الاشتراكية المعنى المعاصر المرتبط بالملكية العامة والتأميم والتخطيط المركزي.

ومما لا شك فيه أن ماركس من أهم علماء الاقتصاد في زمانه، لكن الحقيقة ان كتاباته وأبحاثه لم تكن اشتراكية بل كانت أبحاث عميقة في الرأسمالية، ولذلك فالأصح أن يتم تصنيفه على أنه مفكر كلاسيكي انقلب على جوانب من الكلاسيكية أو مفكر ضد-كلاسيكي إن جاز التعبير. على أية حال، سنستخدم التصنيف السائد عند الماركسيين في هذا الفصل. وعليه يمكن القول بأن المؤرخين انشغلوا بنوعين من التيارات الاشتراكية. الأول هو الاشتراكية المثالية التي تناولت الناحية الأخلاقية للنظام الاقتصادي، والقضية الأهم بالنسبة لهذا التيار هي العدالة الاجتماعية. أما التيار الثاني فهو ما يسمى الاشتراكية العلمية، والقضية المحورية بالنسبة لهذه هي الناحية المادية من النظام الاقتصادي، وتنطلق من أن النظام لا يمكن اصلاحه بإصلاح الأخلاق، بل لا بد من اساس مادي لبناء العدالة.

5-2. المدرسة التاريخية

ونبدأ قبل تلخيص معالمها بالحديث عن مؤسسها المشهور، فريدريك لِست.

جورج فريدريك لِسْت (*George Fredrich List* (*1789-1846*)

هو جد المدرسة الاقتصادية الألمانية في التاريخ، المعروفة بالمدرسة التاريخية *historical school*. ولد في ألمانيا، وآثر العمل موظفاً حكومياً على المتابعة في مجال عمل أبيه الناجح في الدباغة. شغل منصب أستاذ جامعي في الإدارة والسياسة. وعمل أيضاً نائباً لغرفة تجارة فوتمبرج وكان ناشطاً في الدعوة للإصلاح الإداري، في وقت لم تكن فيه ألمانيا، بل الولايات الألمانية، موئلاً لحرية الرأي، الأمر الذي تسبب له بالمحصلة بحكم بالسجن لمدة عشرة أشهر مع الأشغال الشاقة. لكنه هرب وزار فرنسا وإنجلترا قبل أن يعود إلى ألمانيا لاستكمال حكمه، ليطلق سراحه بعدها على أن يهاجر إلى الولايات المتحدة. وصل الناشط والأستاذ «لِست» إلى العالم الجديد عام 1825 واستقر في بِنسِلڤينيا. تحول «لِست» إلى مالك أرض مهم واستفاد من اكتشافات الفحم، فاستقر وضعه المالي. تواصل مع مهاجرين ألمان آخرين من بينهم أساتذة جامعيون، وعمل في الصحافة واستثمر في السكك الحديدية. ثم عاد إلى أوروبا ليتنقل في أرجاءها صحفياً وناشطاً. في سنواته الأخيرة، تدهورت أموره بشكل متسارع، إذ فقد جزءً كبيراً من ثروته في أميركا وساءت صحته كثيراً، وانتهى به الأمر للانتحار.

تأثر لِسْت بالمدرسة الأميركية وبالاقتصادي هاملتن تحديداً، وكانت اتجاهاته الاقتصادية على نقيض الاقتصاد الكلاسيكي البريطاني الذي نادى بحرية التجارة الدولية. رأى لِسْت ألا مصلحة وطنية لألمانية بحرية التجارة لأنها ليست بوضع متميز يمكنها من جني ثمارها، وبدلاً من ذلك اتخذ منحى الاقتصاد الوطني أو النظام الوطني الذي عُرِفَ به *national system*. وطرح فكرة حماية «الصناعة الوليدة» *infant industry* التي يخشى عليها من المنافسة غير العادلة مع الصناعات الأجنبية الناضجة. كان يصر على أن لكل بلد إمكانياته وظروفه الخاصة ولكل بلد مستوى محدد من التطور، وعليه فإن لكل بلد وصفة اقتصادية خاصة به، لا تناسب بالضرورة بقية البلدان كما يوحي الفكر الكلاسيكي المجرّد عن السياق التاريخي.

سخر لِست من الدعوات البريطانية لحرية التجارة التي توحي بأن بريطانيا بعد تاريخها الحمائي الطويل عادت إلى رشدها واعترفت بأخطائها ووصلت إلى الحقيقة التي مفادها أن الطريق إلى الازدهار يمر من باب التجارة الدولية الحرة. وهي الآن تعظ الآخرين من عدم الوقوع "بالأخطاء" الحمائية السابقة! ورأى ألا بد من الاستعداد الداخلي قبل الانفتاح التجاري على العالم.[61] على نقيض سابقيه، لم يكن لِست من أنصار الاقتصاد الذي ينطلق من الفرد، ولم يكن كذلك من أنصار علم الاقتصاد ذي الصفة العالمية، بل كان يسعى وراء علم اقتصاد ينطلق من الوطن. فالفرد يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة أما الدولة فتعمل على تحقيق الرفاه لكل مواطنيها. وأما على المستوى العالمي «فمصائب قوم عند قوم فوائد». فتجارة العبيد مثلاً تثري أمة وتذل أمة. وهكذا فالمنطلق يجب ألا يكون الفرد أو العالم بل النظام الوطني. ففي ظل النظام الوطني تقوم الدولة ببناء جسر أو طريق وهذا سيؤذي بعض الأفراد لكن البركة ستحل على الجميع. ومع ذلك فلم يكن لِست من أنصار الحكومة ذات الحجم الكبير، بل أدخل عنصر الكفاءة في تحديد حدود حجم الحكومة. فرأى أن الحكومة عندما تكون أنشط مما يجب فإنها ممكن أن تتسبب بأذى يفوق الأذى الناجم عن عدم التدخل. ففي بعض الحالات من المستحسن «ترك الأمور لتنظم نفسها بنفسها بجهود خاصة». على أية حال، مهمة تطوير الأمة هي مهمة الدولة. فالمجتمع من وجهة نظر لِست يمر بمراحل من التطور، تبدأ بالمرحلة الرعوية، فالزراعية، فالزراعية–الصناعية، ثم أخيراً المرحلة الزراعية–الصناعية–التجارية. والدولة هي المسؤولة عن تأمين شروط الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أرقى. في البداية على كل دولة أن تسمح بالتجارة الحرة مع البلدان الغنية بهدف الحصول على التكنولوجيا وتطوير الزراعة مقابل المواد الأولية. وعندما يرتفع مستوى التكنولوجيا والمعرفة الفنية إلى مرحلة تسمح للصناعات الوطنية بالبدء بالإنتاج بنفسها، لا بد من تأمين الحماية الوطنية لهذه الصناعات الناشئة أو الوليدة، أي لا بد من فترة حضانة لهذه الصناعات ريثما يشتد عودها وتصبح قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية.

وفقط عند الوصول إلى هذه المرحلة برعاية الدولة، على الدولة أن تعود مجدداً للعبة حرية

---

[61] لا زالت هذه الفكرة قائمة إلى اليوم، وتشكل الحجة التي تستخدمها الكثير من البلاد النامية في إعطاء امتيازات خاصة لمنتجين محليين بحجة حماية الصناعة الوطنية والاقتصاد الوطني.

التجارة والاندماج بالاتحاد الصناعي الدولي لجني ثمار التبادل الدولي مع مكونات هذا الاتحاد. فما تخسره الدولة من مكاسب محتملة اثناء فترة تطبيق الحماية سيتم تعويضه لاحقاً. ويشبه ذلك، تكاليف الإنفاق على التعليم التي تعوّض جميعها في المستقبل بعد الحصول على شهادة التعليم الصناعي. رأى لِست أن على ألمانيا ان تتبع النموذج الإنچليزي لا على الطريقة الكلاسيكية التجريدية لآدم سميث، بل على غرار ما قامت به إنچلترا عملياً. فقال أن إنچلترا لو اتبعت منهج آدم سميث «دعه يعمل دعه يمر» لاستمر تجار المانيا في متابعة أعمالهم في لندن حتى اليوم، ولبقيت بلجيكا تبيع القطن للإنچليز، ولظل الإنكليز يعملون في مزارع الخراف لصالح مستثمريها الأوروبيين، تماماً كما هي البرتغال اليوم، حقل عنب لإنچلترا. بكل تأكيد، لولا السياسة التجارية الحمائية الإنچليزية السابقة لما وصل الانجليز إلى هذا القدر الهائل من الحرية التي تتمتع بها اليوم. فالحرية هي ابنة الصناعة والثروة. وأخيراً، يرى البعض أن طروحات لِست هذه ساهمت لاحقاً في نشوء السوق الأوروبية المشتركة والتي أصبحت الاتحاد الأوروبي، ولعل الحماس الألماني لفكرة الاتحاد الأوربي والدور المحوري لألمانيا فيه هو من الآثار البعيدة لأفكار لِست. وننتقل مباشرة إلى المدرسة التي يعترف الجميع بفضل هذا الرجل في نشوئها.

1-2-5. ظروف نشوء المدرسة التاريخية

المدرسة التاريخية هي في الحقيقة مدرسة ألمانية، هي مدرسة قومية بامتياز وروّادها ورموزها جميعهم من الألمان. إلا أن تأثيرها اللاحق تجاوز حدود ألمانيا كما رأينا مع لِست. بدأت هذه المدرسة بالتشكّل في أربعينات القرن التاسع عشر في الفترة 1843 – 1853، وبلغت أوجها بوصفها تيار فكري هام بعد 1870. ولكن ما دمنا نتحدث عن المدرسة التاريخية فليس من المناسب أن نبدأ مباشرة بدون العودة إلى شيء من التاريخ الذي يعتقد أنه مهد لنشوء هذه المدرسة.

ترك نابليون لألمانيا، في معاهدة السلام التي اختتمت حروبه معها، إرثاً ثقيلاً على شكل ألمانيا مقسّمة إلى عشرات الولايات الضعيفة عموماً. وكان من مصلحة القوى الأوروبية المحيطة بألمانيا أن تحافظ على ألمانيا ضعيفة ومجزأة. كانت المشاعر القومية للألمان في أوج لهيبها عندما كانت الحرب ضد نابليون ولكن لهيبها استمر عندما أصبحت الحرب الحقيقية لألمانيا عبارة عن نضال لا ينتهي ضد الفرقة والاستبداد.

عرفت ألمانيا عدداً من الثورات في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر لكن القوى الإقليمية والداخلية سحقتها الواحدة تلو الأخرى. وسيمر وقت طويل قبل أن يتمكن الألمان من الالتفاف حول القائد التاريخي بسمارك لبناء ألمانيا قوية. هذا السياق التاريخي يبدو تربة خصبة لنشوء التيار القومي وتعاظم قوته، كما يظهر تأثيره في الفلسفة الألمانية لعدد من المفكّرين الذين دعوا لألمانيا من أجل ألمانيا، والذين لم يروا رابطاً بين الألمان إلا أنهم ألمان يسكنون الوطن الألماني ويشّكلون «الجماعة الألمانية» الوفية للوطن.

وتطبيقاً لمبادئ هذا المدرسة التي تعتبر أن التاريخ هو مفتاح المعرفة الاقتصادية، يمكننا أن نقول أنه في ظل هذا الجو وهذه الايديولوجيا، من الصعب أن تنشأ مدارس فكرية على غرار النموذج البريطاني، فالفرق كبير في الوضع الاقتصادي والسياسي والمؤسساتي بين الدولتين. البيروقراطية الألمانية كانت كبيرة الحجم وتتدخل في سائر شؤون الحياة، والاقتصاد كان زراعياً ومستوى التطور التقني كان متخلفاً بشكل واضح عن بريطانيا. ولذلك، وجد روّاد المدرسة التاريخية مبرّراً لاستمرار التدخّل الحكومي الأبوي لمساعدة الاقتصاد الألماني على اللحاق بركب الدول الأكثر تقدّماً. يقسم البعض تاريخ تطور هذه المدرسة التي لم تعش طويلاً إلى ثلاثة أجيال: الشيوخ (روشِر وكنيس وهيلدربراند) والشباب (بزعامة شمولر) واليافعين (بزعامة سومبارات وعضوية عالم الاجتماع الشهير ماكس فيبر). ويبقى الجد الأكبر لِست الذي تحدثنا عنه آنفاً.

5-2-2. نقد المدرسة التاريخية للفكر الكلاسيكي

وجّهت المدرسة الألمانية نقداً حادّاً للمدرسة الكلاسيكية، وكان أشبه بنقب الأساسات. فالمدرسة التاريخية لم ترَ أن هناك قوانين أزلية تحكم الحياة الاجتماعية بل رأت أن القوانين الاقتصادية إن وجدت فوجودها مؤقت ومشروط بتوفر الظروف المناسبة لفعل فعلها. وبالتالي لكل مرحلة قوانينها وشروطها وظروفها، ولابد من إعادة النظر فيما يحدث تبعاً للتطور والحركة في الأحداث والوقائع. من جهة ثانية، أخذت المدرسة التاريخية على الكلاسيكيين اغراقهم في محاولة الاستفادة من منهج التجريد ورأت أن التحليل المبني على المشاهدة هو المنهج الأصح في دراسة الاقتصاد والمجتمع. وأخيراً، فقد انتقدت المدرسة التاريخية تصوير الشخص الاقتصادي على شكل كينونة تسعى وراء المصلحة الذاتية، في حين أن الدوافع الإنسانية التي يمكن أن تبنى عليها دراسة السلوك الإنساني متنوعة. وللحقيقة فإن المدرسة الألمانية تتمتع بنزعة لتفضيل الواقع بأبعاده الاقتصادية والتاريخية والسياسية على النموذج الرياضي الأصم.

5-2-3. الملامح العامة لمنهج المدرسة الألمانية

اتفق أصحاب المدرسة التاريخية على مفتاحية التاريخ في فهم الاقتصاد وعلى اعتبار علم الاقتصاد علماً وثيق الصلة بالبيئة الاجتماعية والثقافة السائدة، ولكنهم تباينوا في فهم الوقائع التاريخية، والدخول في مقارنات بين كتّابهم سيستغرق مساحة تفوق ما يمكن تخصيصه. على أية حال، يمكننا إيراد عدد النقاط التي تلخص المذهب التاريخي:

1- المنهج الداروينى:

لا يمكن دراسة الظاهرة الاقتصادية بمعزل عن المحيط المكاني والسياق الزماني. وبالتالي، فإن التحليل الكلاسيكي للحياة الاقتصادية ناقص وقاصر عن فهمها لأنه تجرّد عن السياق التاريخي لتطور الظاهرة الاقتصادية. فالمجتمع مثل الكائن الداروينى ينشأ ويتطور من طور إلى طور ولا ينفكّ يتغير بحكم ارتباطه العضوي بالواقع المتبدل. وكما رأينا فقد استند لِست إلى هذا المبدأ عندما قال بأن ما ينطبق على بريطانيا لا ينطبق بالضرورة على

غيرها. فتاريخ ألمانيا مختلف عن تاريخ بريطانيا. وإذا كان من المناسب لبريطانيا أن تكون عالمية لتحصد منافع التجارة التي نادى بها سميث ريكاردو، فإن الأنسب لألمانيا أن تكون قومية. وهذا يفسّر عندهم الحمائية البريطانية في فترة صعود الرأسمالية والليبرالية في فترة قوتها.

2- المنهج الاستقرائي:

نبذت المدرسة التاريخية المدرسة الكلاسيكية في التنظير المبني على التجريد والاستنتاج، ورأت أن الأدوات التحليلية الكلاسيكية منفصلة عن الواقع. فكل تحليل عندهم ينبغي أن ينطلق من الوقائع والبيانات التاريخية. وللحقيقة، فإن تأثير هذه النظرة كان بعيداً جداً وقوياً، وما الانتشار المعاصر والكثيف لنماذج الاستدلال القياسي المبني على البيانات التاريخية إلا تطبيق لهذا المبدأ، على أن التطبيق المعاصر للمنهج التاريخي غالباً ما يظل ضمن إطار نموذج نظري.

3- المنهج التدخلي:

إذا كان محور الاهتمام في الاقتصاد الكلاسيكي الفرد «المحتاج» الساعي وراء مصلحته الذاتية، فإن محور الاهتمام عند المدرسة التاريخية هو الأمة، والأمة أهم من الفرد. ولا يمكن الاعتماد على الفرد في تحقيق مصلحة الأمة تلقائياً، لأنه لا يعقل أن تتفق مصلحة الفرد الأنانية مع المصلحة العامة.

وبالتالي لابد من أن تتدخل الدولة لتحقيق المصلحة العامة. ومن الواضح أن النظام السياسي القائم في ألمانيا كان يرحّب بذلك.

4- المنهج الإصلاحي:

لم تدعُ المدرسة التاريخية إلى انتفاضة على الواقع ولم تبشّر بتغييرٍ قادمٍ إلى الأفضل بشكلٍ حتمي. بل طالبت بأن تقوم الدولة، من خلال «مؤسساتها الحكيمة» على حد تعبير روشر، بالعمل على الإصلاح بصورة مستمرة. فالحاجة إلى الإصلاح دائمة، والتغيير الأمثل هو التغيير الأبوي البطيء المتدرّج والمدروس. أما الثورة فهي كارثة مهما كان

الواقع صعباً. ومن الواضح أيضاً أن هذا المنهج كان مناسباً جداً للطبقة الحاكمة في ألمانيا ولأثريائها.

4-2-5. تأثير المدرسة الألمانية خارج حدود ألمانيا

هناك مدرسة تاريخية إنكليزية خاملة الذكر، يمكن اعتبارها تيار فكري منشق. فالمدرسة التاريخية الانكليزية اشتهرت بنقدها الحاد للمذهب الاستنتاجي *deduction* في تحليل الظاهرة الاقتصادية، وكان ديفيد ريكاردو محلاً لانتقادات لاذعة من رموز هذه المدرسة، وقد نادت بتطبيق منهج الاستقراء *induction* على مزيج الوقائع التاريخية والمعاصرة. وأما تأثيرها الأكبر فكان في الولايات المتحدة، حيث سيطر حملة شهادة الدكتوراه الألمانية على كراسي أساتذة الاقتصاد في الولايات المتحدة، وكان لها تأثير على الفكر الاقتصادي المؤسساتي. وثمة من يرى أن تأثيرها امتد إلى بلدان أخرى مثل كندا وغيرها.

على أية حال، تضاءل وجود المدرسة التاريخية في كليات الاقتصاد بدءً من ثلاثينات القرن العشرين، وأما اليوم فقد يتخرج طالب الاقتصاد من الكلية دون ان يذكر شيئاً عن المدرسة الألمانية، لكنها لا تزال بالتأكيد تمتلك بقية من اهتمام في أقسام التاريخ والفلسفة وعلم الاجتماع. ويرى البعض أن أعمال شومبيتر تعد، على الرغم من نقده للمدرسة التاريخية، امتداداً لهذه المدرسة لما انطوت عليه أعماله من تأثر بالمنهج التاريخي لا سيما في مجال دور الابتكار وريادة الأعمال في التطور الاقتصادي.

وأخيراً، وكما ذكرنا آنفاً، تعتبر دراسات الاستدلال القياسية المعاصرة *empirical approach* التي تستند من جهة إلى النظرية الاقتصادية، ومن جهة إلى البيانات التاريخية بمثابة اعتراف عام بحكمة المدرسة التاريخية وضرورتها دون التخلي عن النموذج الرياضي التجريدي للنظرية الاقتصادية بغض النظر عن مذهبها. فكافة المدارس الاقتصادية اليوم تحاول اختبار نماذجها باستخدام البيانات التاريخية وترفض رفضاً عاماً للأساليب الإحصائية الصرفة في تنقيب البيانات *data mining* كونها لا تستند إلى أساس نظر متين. ونكتفي بهذا القدر من المدرسة التاريخية.

5-3. الاشتراكية الخيالية

5-3-1. سيسموندي (1773-1842) *Jean Charles Léonard de Sismondi*

سيسموندي ارستقراطي ينحدر من أصل إيطالي. اهتم بالتاريخ والدراسات الاجتماعية ودرس الاقتصاد الكلاسيكي لآدم سميث وديفيد ريكاردو، ولكنه فيما بعد أصبح من أشد النقاد للفكر الكلاسيكي. فبخلاف الكلاسيكية التي ترى في التطور التكنولوجي شرطاً للتقدم والازدهار نظر سيسموندي بريبة إلى دور التطور التكنولوجي ودعا إلى عدم المبالغة في توسيع الانتاج من خلال احلال الآلة محل العامل ما دام الإنتاج كافياً، وبالنسبة إليه فإن كل ما يضر بالعامل وعائلته مرفوض، ومن ذلك زيادة عدد ساعات العمل فوق حد معين أو تشغيل الأطفال دون سن معين وهكذا. ومن الواضح أنه ينطلق من منظور أخلاقي بحت، لكنه أيضاً يضفي شيئاً من التحليل على حججه عندما يربط بين الأزمات الاقتصادية وبين تدهور الأجور. فالمسألة عنده واضحة، فأزمات الكساد والبطالة لم تكن معروفة قبل الثورة الصناعية وسببها هو أن العاملين غير قادرين على شراء ما شاركوا بعملهم في إنتاجه، فتتراكم البضائع ويحدث الكساد.

يرى سيسموندي أن العامل لا يحصل على كامل أجره، فإذا كان من حق الرأسمالي أن يحصل على تعويض على شكل ربح عن العمل الذي قدمه سابقاً لتوفير رأس المال، فإن العامل يجب أن يحصل على أجر بتناسب مع مساهمته في العملية الإنتاجية. بالشكل العام، لا يخرج سيسموندي عن الارث الفيزيوقراطي – الكلاسيكي لنظرية القيمة والتوزيع (الأجر للعامل، والربح للرأسمالي، والريع لمالك الأرض وكل هؤلاء يتشاركون في إنتاج الدخل القومي) ولكنه يرى أن الرأسمالي ينهب العامل وأن النظام الليبرالي القائم يسهل ذلك بما يفضي إلى تركز الثروة في أيدي قلّة. لم يكن سيسموندي يحلم بمجتمع تتحسن فيه أوضاع العمال من خلال تعظيم ثروة المجتمع عبر عملية تراكم رأسمالي حلزوني صاعد بدفع التطور التقني المساعد على تقسيم العمل وزيادة الانتاجية، على غرار ما أراد الكلاسيكيون، بل كان يحلم بنظام اقتصادي يضع نصب عينيه إشباع حاجات الناس وزيادة رفاهيتهم. ولذلك فإنه أراد من الدولة أن تكبح جماح الصعود الرأسمالي القائم على الاحلال المتزايد لرأس المال

محل العمل، وأن تضطلع بدور مباشر في حماية حقوق العمال ورعاية الضعفاء لا سيما صغار الحرفيين، الأمر الذي دفع ماركس لتسمية مذهب سيسموندي باشتراكية البورجوازية الصغيرة. لم يرغب سيسموندي بقلب الطاولة فوق رأس الرأسماليين ولكن أراد ارغامهم على تغيير سلوكهم بقوة القانون. فتدني الأجور مثلاً يمكن معالجته بإرغام الدولة للرأسمالي على رفع الأجر.. من الواضح أن سيسموندي لم يكن يرغب بإطلاق ثورة ضد النظام القائم بل كان يسعى إلى الاصلاح الذي يرى أن تطبيقه هو مهمة الدولة. لم يكن لسيسموندي بطبيعته أن ينادي بثورة لا يمكن التنبؤ بنتائجها. وهو إن كان ينظر بعين السخط إلى الرأسمالي الثري الذي لا يرحم العامل، فإنه ينظر بعين الرضا إلى المنتج الحرفي الصغير. فسيسموندي لم يكن اشتراكياً بالمعنى المادي للكلمة الذي يقتضي نفي الملكية الخاصة، بل هو مؤيد للملكية الخاصة ما لم تصبح أكبر مما يجب. هو ببساطة إنسان وسطي سعى للإصلاح من الداخل، من خلال تكليف الدولة بإدارة توزيع الدخل نحو انتاج رأسمالي متوسط الحجم، إن جاز التعبير، ومجتمع تسيطر عليه الطبقة الوسطى التي تشكل المكون الأهم في تركيبته.[62]

5-3-2. پيير جوزيف پرودون (1809-1865) *Pierre-Joseph Proudhon*

پرودون فرنسي من أصل متواضع، فقد كان عاملاً وابناً لعامل. وعندما تجاوز العشرين من عمره كانت الرأسمالية الصناعية قد سيطرت على السلطة في فرنسا. قاده تأثره بالفلسفة الهيچلية مع ما شاهده من تفشي الظلم والبؤس في أوساط الطبقة العاملة إلى الحلم بعالم مناقض للعالم من حوله. عالم تسوده العدالة المطلقة والمساواة المطلقة. بالنسبة إليه للملكية الخاصة وجهان متناقضان، فهي من جهة اساس الحرية ولكنها من جهة أخرى وسيلة للسرقة. وللتوفيق بين الفكرة ونقيضها على الطريقة الديالكتيكية الهيچلية فقد هاجم الملكية الخاصة بشكلها السائد دون الدعوة إلى إلغائها، بل بالدعوة إلى نمط فريد منها يمتلك بموجبها الفرد حق الانتفاع لا حق التصرف بيعاً وشراء وتوريثاً. والحرية كذلك انحرفت من

[62] ليست هذه الدعوة غريبة على الآذان في العالم المعاصر في الدول التي يسيطر فيها أصحاب الامتيازات الاحتكارية على الجزء الأكبر من الثروة، وتأتي على النمط المعاصر في صيغة تشجيع لما يسمى المشروعات الصغيرة.

وجهة نظره عن معناها الحقيقي بسبب السلطة القائمة، فلو تركت المسألة للأفراد لقاموا عفوياً بإنشاء مؤسسات لا تعاني من انحرافات المؤسسات القائمة، فوصل به الأمر للقول بضرورة الغاء العملة الصادرة عن الدولة، كونها تستخدم في الائتمان الربوي أحد أهم أدوات الاستغلال. وسعى لإنشاء مصرف يصدر عملة ورقية مضمونة تماماً بإنتاج حقيقي، يتم تداولها بين المشتركين في البنك ولا يتم إقراضها بفائدة. فقد كان يرغب أن يحصل العمال على ما يلزمهم من رأسمال لإطلاق طاقاتهم الإنتاجية دون الوقوع في مصائد الاستغلال المصرفية والرأسمالية. كان نمطاً فريداً من المصارف التعاونية التي لم يقدر لها النجاح ولو قليلاً في التقدم كبديل لنظام التداول النقدي القائم والذي تعب پرودون في محاولة تغييره. المهم عند پرودون هو تجريد الدولة من أسلحتها التي تستخدمها لإخضاع الفقراء بدلاً من الانتصار لحقوقهم. فالدولة يجب ألا يكون لديها سلطة ويجب ألا يكون لديها حق اصدار النقود، رمز السيادة، وأداة الاستغلال بأيدي الرأسماليين. وهكذا فهو يناقض سيسموندي تماماً في منهجه الإصلاحي، اذ بينما يسعى الأول لتسخير الدولة في عملية الإصلاح، فإن الثاني يرغب بإلغاء الدولة التي لا يرى لها أية وظيفة سوى السهر على ضمان العدالة. لكنهما يشتركان في عدم النفي التام للملكية الخاصة، وفي الإيمان بإمكانية اصلاح النظام القائم، لا بضرورة الانتقال منه إلى نظام آخر مختلف جذرياً.

ربما فشل پرودون في مساعيه لإصلاح نظام التداول أو تغيير طبيعة الملكية الخاصة لكن أفكاره انتقلت للأيدي "الخطأ" وانتشر، من خلال المتأثرين بفكره من جهة وبالأوضاع السائدة في أوروبا آنذاك من جهة أخرى، مذهب جديد في أوروبا سمّي بالپرودونية أو الفوضوية. ووصل رواد هذا المذهب إلى أماكن بعيدة في الدفاع عن الحرية وصلت إلى الكفر بكل المؤسسات المدنية والروحية التي يرون أنها تمس بالحرية بما فيها الكنيسة والبرلمان. لم يرد أولئك أي نوع من أنواع السلطة المقيدة لحرية الفرد حتى ولو كانت عقد زواج. وللوصول إلى دولتهم الفوضوية لا يمانعون باستخدام وسائل العنف. وتجلى تأثير هؤلاء في الحركات النقابية الثورية التي برزت لاحقاً. والتي سيبقى تأثيرها حتى يومنا هذا، وإن في صورة أكثر سلمية، على هيئة حركات سلمية من النضال النقابي والإضرابات النقابية.

5-4. الاشتراكية التعاونية

في حين حاول سيسموندي وبرودون وغيرهم نقد النظام الرأسمالي ومحاول إصلاحه بشكل بآخر من الداخل، نشط اتجاه مختلف في نقد الرأسمالية امتد تياره من فرنسا إلى إنجلترا إلى الولايات المتحدة على الجانب الآخر من الأطلسي.

5-4-1. سان سيمون (1760-1825) *Claude Henri de Rouvroy, comte de Saint-Simon*

فرنسي من طبقة النبلاء التي ذهبت الثورة الفرنسية بثروتها إلى غير رجعة. كان سيمون يحلم بما يمكن تسميته بالمدينة الصناعية الفاضلة. لا على أساس فلسفي أخلاقي محض كأفلاطون، بل على أساس دراسة عميقة للعالم من حوله. اذ على الرغم من رومانسيته، بل وسذاجته في بعض أفكاره، إلا أنه امتلك منهجاً علمياً في دراسة التاريخ. أراد سان سيمون إعادة ترتيب النظام الاقتصادي بأسره وفق أسس جديدة قائمة على الخيرية والاحترام المتبادل بين بني البشر. وكان يحلم بمجتمع مبني على الكفاءة أو الجدارة. اعتبر سيمون أن الاقطاع إلى زوال وأن الصناعة هي المستقبل واقترح تنظيماً اجتماعياً تقوده حكومة تكنوقراطية ويكون فيه برلمان مكون من عدة مجالس تتخصص بأنشطة الابتكار والرقابة والتنفيذ. أي أنه أنشئ برنامجاً متكاملاً لإدارة الاقتصاد بطريقة مبنية على العلم والتخطيط والتكنولوجيا. في هذا النظام تنتقل الثروة من جيل إلى جيل لا عن طريق الإرث بل عن طريق الإدارة الحكومية. وبفضل التخطيط والإدارة المبنيين على المعرفة، يتخلص المجتمع من مشكلات المنافسة وفوضى الإنتاج وتستقيم العلاقة بين العامل وبين الصناعي. وهذا إن لم يرق للجيل اللاحق من الاشتراكيين الماركسيين إلا أنهم استفادوا منه لاحقاً في فكرة التخطيط والتوزيع المركزي.

اجتمعت حول سيمون شخصيات بارزة يشبهها البعض باجتماع الحواريين على المسيح. وانتشرت فلسفته حول العالم على جانبي الأطلسي. ربما لم يتمكن أولئك من تطبيق هذه الفلسفة، لكنهم نشروها وحولوها إلى «سانسيمونية» ألهمت الكثيرين للنضال من أجل مجتمع متطور وعادل في أماكن

عديدة من العالم.

5-4-2. شارل فوريه (1772 – 1837)*Charles Fourier*

خاب أمل فوريه في الثورة الفرنسية التي رأى أنها فشلت في تحقيق العدالة. فالصناعيون الجدد حلوا محل النبلاء القدامى، ولم تتخلص فرنسا من سوء توزيع الثروة وما يتصل به من مظالم تطال أغلبية الناس. ومن ثم فلم يرى الحل بثورة جديدة، وإنما بتغيير تدريجي يبدأ من بناء مستعمرات تعاونية تشكل مدخلاً لعالم جديد. انتقد فوريه النظام الرأسمالي بحده في إطار نظرة ديناميكية تاريخية للتطور الاجتماعي، وارتأى أن الاصلاح ينبغي أن يتم عن طريق الحد من الطغيان الصناعي على الحياة الاقتصادية. كان يرغب على سبيل المثال ألا تتركز المصانع في مناطق حضرية بل أن تنتشر في الريف، بما يسمح للعمال بالتمتع بجودة حياة أفضل. وعلى النقيض من الكلاسيكيين، لم يرَ فوريه امكانية للاتساق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع في إطار حرية السوق، بل وجد أن نظام المنافسة يقود إلى الفوضى وإلى اختلال حاد في المساواة والعدالة الاجتماعية. ورأى أن النظام الرأسمالي لا يمكن أن يكون في مصلحة الفقراء، لأن النظام بحد ذاته مصمم لتسهيل استغلال الطبقة المالكة الطفيلية للطبقة المنتجة من خلال صيرورة المنافسة إلى الاحتكار. فالنظام الرأسمالي، أو «المدني» كما يسميه، مركّب بطريقة تجعل مصير الأنشطة الإنتاجية إلى التركز في احتكارات ترعى مصالحها الأنانية على حساب مصالح الأكثرية. على عكس سان سيمون الذي آمن بإمكانية الإصلاح من فوق، آمن شارل فوريه بالإصلاح من "تحت" بطريقة سلمية مبنية على بناء مجتمعات تعاونية صغيرة يسميها مستعمرات، على أمل أن تنضج وتنتشر وتتسع باتجاه تحقيق بناء المجتمع الجديد.

5-4-3. روبرت أوين (1771 – 1858) *Robert Owen*

كان نموذجاً رائعاً للصناعي الخيّر. كغيره من الاشتراكيين المثاليين، انتقد أوين الرأسمالية الصناعية بحدة، ورأى أن الجشع الرأسمالي واللهث وراء الربح هو أصل كل الشرور في النظام القائم، وعلى الرغم من الدور السلبي للملكية الخاصة في الظلم الاجتماعي من وجهة نظره إلا أنه لم يخطر بباله

معالجة قضية الملكية على غرار غيره من الاشتراكيين، بل فكر في ملكية جماعية ضمن نطاقات محددة هي التعاونيات، التي تشبه قرى صغيرة مكتفية ذاتياً من انتاجها المحلي الزراعي والصناعي. أجرى أوين ضمن أعماله إصلاحات سابقة لعصره على صعيد ظروف العمل وعدد ساعات العمل ووسائل تحسين جودة بيئة العمل. وقام بعدة تجارب التعاونية حقق بعضها نجاحاً لكن آلت جميعها بالمحصلة إلى الفشل، ولم يتمكن من تحويل مذهبه التعاوني إلى تيار يجتذب رجال الصناعة. تعد تجارب أوين التعاونية على الرغم من فشلها مصدر الهام للعمل التعاوني والتعاونيات المعاصرة، وتشغل تجاربه جزءً هاماً من أي كتاب معاصر في الاقتصاد التعاوني.

واخيراً، وعلى الرغم من وصفنا لرموز التيارات الاشتراكية بالسذاجة حيناً وبالخيالية حيناً آخر، إلا أن أغلبهم إن لم يكن جميعهم كانوا رجالاً جادين، ومنهم من لم يتردد في بذل المال والثروة ليرى أفكاره تتحقق وإن على سبيل التجربة، وهذا يدل على الإنسانية البارزة لهؤلاء الإصلاحيين. نكتفي بهذا القدر من الاشتراكية الفوضوية والخيالية التي لم يكن لها دور هام على تطور الفكر الاقتصادي، بقدر ما كان لها تأثير على ماركس الذي سيطال تأثيره كل أرجاء الكرة الأرضية منذ نشره للبيان الشيوعي وحتى يومنا هذا.

5-5. ماركس

ولد ماركس في ألمانيا لعائلة يهودية بورجوازية عام 1818 وتزوج ابنة بارون ألماني معتنقاً المسيحية البروتسنتية. اشتغل بالصحافة وعمل في الكتابة والتحرير في أكثر من جريدة وفي أكثر من بلد متنقلاً في أوروبا من مدينة إلى أخرى كلما ضاقت بأفكاره الأرض، في وقت لم تكن فيه الحكومات الأوروبية عموماً على ذات القدر من رحابة الصدر في قبول النقد العلني. وأما انجلز فكان من عائلة رأسمالية ألمانية تمتلك استثمارات في إنجلترا. ولكنه بدلاً من أن يستنفد جهده في الاشراف على أعمال أبيه في إنجلترا أنفق وقته في المطالعة وفي دراسة أوضاع العمال. نشر في نقد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي وفي أوضاع الطبقة العاملة قبل أن يلتقي بماركس. وأدى لقاءٌ بينه وبين ماركس في باريس إلى توطّد الصلة بينهما وكان سنداً قوياً ووفياً لماركس. لم يبخل على ماركس بالدعم المالي والمادي وساعده في

الكتابة والتحرير. ولولا انچلز لما تم نشر الجزأين الثاني والثالث بعد وفاة ماركس تباعاً والجزء الثالث فكان من انجاز انچلز.

كان ماركس في بداية الأمر مثالياً وكان على صلة بپرودون آنف الذكر وغيره من الفوضويين البارزين، لكنه بعد دراسة الاقتصاد الكلاسيكي والاطلاع على مواد تاريخية متنوعة سيبدأ بانتقاد مثالية ما سمّاه اشتراكية البورجوازية الصغيرة، وسيتحول من مثالي إلى مادي وإلى ناشط شيوعي لا يتوقف عن نشر آراءه الثورية أينما حل، في فرنسا وبلجيكا وألمانيا. ولكن نشاطه الثوري في باريس وبلجيكا وغيرها لم يتكلل بالنجاح. ومن المفارقات أن البلد الذي احتضن الناشط الشيوعي حتى وفاته كان إنچلترا، أهم معاقل الرأسمالية في زمن ماركس. وأهم مؤلفات ماركس كانت تلك التي أنجزها خلال حياته في لندن. وكانت أهم مؤلفاته كتاب "نقد الاقتصاد السياسي" الذي نشره عام 1859 والكتاب الشهير «رأس المال» الذي نشر الجزء الأول منه عام 1867، تاركاً لرفيق دربه انچلز مهمة استكمال ونشر بقية أجزاء الكتاب، اذ توفي قبل أن يكمل مؤلفه التاريخي. [63]

من المشهود لماركس سعة الاطلاع الاستثنائية، وهذا ظاهر بشكل واضح من مؤلفاته. استفاد ماركس من هيجل ولكنه أعاد إنتاج هيجل، واستفاد من فكر المصلحين الاجتماعيين، اشتراكيي البورجوازية الصغيرة كما يسميهم، ولكنه هاجمهم أكثر مما هاجم الرأسمالية. واستفاد من الفكر الاقتصاد الكلاسيكي، أو لنقل إن شئت الآن، الاقتصاد البورجوازي، ريكاردو بالذات، ولكنه قام بتحليله وإعادة تركيبه من جديد. لم يكن أول من استخدم المادية الجدلية أو الديالكتيكية ولكنه أعاد بناءها على طريقته، ولم يكن أول من صاغ نظرية القيمة في العمل، لكنه أعاد بناءها على طريقته، وإن كان هناك من يرى، مخطئاً، أنه لم يكن الأول في أي شيء، إلا أنه بالتأكيد قَلَب كل شيء. وسيطال تأثيره الفكري كل أصقاع الأرض وسيمتد حتى يومنا هذا.

[63] ترجم فيما بعد إلى عدد يصعب حصره من لغات العالم بفضل دور النشر السوفييتية.

1-5-5. لمحة عن الفلسفة الماركسية

لا يمكن ضمن المساحة المتاحة إيفاء الفلسفة الماركسية حقها من الشرح. ولا يمكن أن يزيد ما يمكن عرضه عن رؤوس أقلام. في الحقيقة، إن القراءة الأولى لماركس تترك المرء متعباً من التناقضات والصراع الطبقي. ولن يسير القارئ في مؤلف ماركسي أية مسافة معقولة دون المرور بتعابير التناقض والصراع الطبقي التي تقفز من كل مكان. فلماذا؟ لقد أعمل ماركس المادية الجدلية (الديالكتيكية) *dialectical materialism* في دراسة التاريخ الاجتماعي فأسس ما يسمى المادية التاريخية *historical materialism*. بالنسبة لماركس الفكر انعكاس للمادة وليس العكس. وحركة التاريخ تحكمها تناقضات المادة وليس الفكر. وما الفكر إلا انعكاس للواقع. يقول أصحاب الجدلية هذه في تبسيط الفكرة أن الإنسان عندما ينظر إلى تفاحة معلقة بأمها الشجرة، تنطبع في فكره على شكل جسم شبه كروي أحمر اللون، أما إذا أغمض الإنسان عينيه وتخيل فاكهة مكعبة الشكل بيضاء اللون فإنه لن يراها على الشجرة عندما يفتح عينيه! لنطبق ذلك على النظام الرأسمالي: بموجب هذا التشبيه، الأفكار السائدة حول العلاقة بين العامل ورب العمل، والطريقة التي يفكر فيها العامل، والطريقة التي يفكر فيها رب العمل، جميعها، ما هي إلا انعكاس لشيء موجود في الواقع المادي. وبالتالي لا يمكن تغيير الأفكار السائدة من خلال اصلاح الأخلاق بل لا بد للواقع أن يتغير. وللتعبير عن هذا الواقع يستخدم ماركس تعبير قوى الإنتاج *production forces* أي وسائل الإنتاج والعمل الماهر القادر على استخدامها، وعلاقات الإنتاج *production relations* وهذه يمكن أن تكون علاقة استغلال وتبعية مبنية على ملكية خاصة أو علاقة تعاون مبنية على ملكية عامة. وقوى الإنتاج من علاقات الإنتاج كالجسم من القميص. ولا بد للقميص أن يليق بالجسم وليس العكس. فمع تطور الرأسمالية تتطور قوى الإنتاج بشكل مستمر ويصبح القميص مع الوقت ضيقاً، إلى الحد الذي يضيق به الجسم ذرعاً، ويصبح حتمياً على الجسم التحرك بطريقة ما (ثورة) لتمزيق القميص والخلاص من علاقات الإنتاج البالية. وهكذا، فإن الانتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية حتمية تاريخية، وإن أكثر البلدان تأهيلاً لهذا الانتقال هي تلك التي تطورت فيها الرأسمالية إلى أقصى مراحلها الممكنة. نعم، كان ماركس يتوقع أن الشيوعية ستنهض من لندن. وكان يرى أنها المرحلة الأرقى من تاريخ صراع الطبقات. فماركس ينظر إلى التاريخ على

شكل سلسلة من التشكيلات الاجتماعية المتتالية، وكل تشكيلة تحمل داخلها علاقات إنتاج خاصة تميزها وتكون هي ذاتها السبب في إنتاج لاحقتها. ولننظر بشكل سريع إلى هذه الطبقات:

1) المشاعية: نظام بدائي يقوم على التعاون في انجاز الأعمال، ويتطلب بالتالي، أن تكون ملكية وسائل الإنتاج ملكية عامة. ولكن مع تطور الإنسان من صياد إلى راعي ومزارع تظهر الملكية الخاصة وينفتح الباب لعلاقات الاستغلال والصراع الطبقي.
2) العبودية: نظام قائم على الإكراه المادي والمعنوي. ولكن تطور مهارات وذكاء العبد سيؤدي إلى انتفاضه على السيد، وبعد التخلص من طغيان الرق، ينفتح الباب أمام أشكال أخرى من الإكراه.
3) الإقطاعية: سيصبح العبد قنّاً أو محاصصاً يتمتع بشيء من الحرية لكنه يظل مستغلاً من قبل السيد الإقطاعي. وفي حين أن الإقطاعي لن يتطور كثيراً وسيظل شخصية ريعية، فإن تطور وسائل الزراعة سيفتح الباب أمام علاقات إنتاج جديدة، فالأقنان سيتحول جزء منهم إلى حرفيين وتجار صغار.
4) الرأسمالية: سيصبح القميص الإقطاعي ضيقاً ومقيداً لتطور وسائل الزراعة وقوى الإنتاج الحرفي الأمر الذي سيؤدي إلى نشوء علاقات إنتاجية جديدة، رأسمالية.
5) الشيوعية: التناقض الطبقي بين البروليتاريا وبين البورجوازية سيفضي إلى انهيار الرأسمالية وانتصار الشيوعية.
6) < لم يتحدث ماركس عن تشكيلة أرقى وتوقف عند الشيوعية!>

لننتقل الآن إلى أهم المكونات الماركسية فيما يتصل بتطور الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، فماركس ببساطة هو واحد من الاقتصاديين الكلاسيكيين، وكما صحح ريكاردو سميث، فإن ماركس سيصحح لكليهما على طريقته. ننتقل الآن إلى عرض موجز للنظرية الماركسية في القيمة والتوزيع.

2-5-5. النظرية الماركسية في القيمة

بالنسبة لماركس، قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل الوسطى اللازمة اجتماعياً لإنتاجها. ويقصد بقوله "وسطى" أي في الظروف الوسطى للعمل. ويقصد بقوله "اجتماعيا" أن المجتمع بكامله يساهم في إنتاجها وليس العامل الفرد لوحده. فالعمل عنده له وجهان: عمل ملموس يخلق القيمة الاستعمالية، وعمل غير ملموس يظهر عند التبادل ويعطي السلعة قيمتها التبادلية. فعند قيام العامل بعمله فإنه يقوم بذات الوقت بشيئين: الأول هو إضافة قيمة جديدة، والثاني هو نقل قيمة قديمة (من وسائل الإنتاج) إلى سلعة جديدة.

يقتضي تعريف ماركس أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل الوسطية اللازمة اجتماعياً لإنتاجها. أي أن سلعتين اثنتين سيكون لهما قيمة واحدة عندما تنطويان على كميتين متساويتين من العمل الإنساني. لكن لماركس وجهة نظر خاصة في العمل الإنساني، فهو يرى أن له وجهان: وجه العمل الملموس الذي يخلق القيمة الاستعمالية، ووجه العمل المجرّد الذي يخلق القيمة. ولا يظهر الوجه الثاني للعمل إلا في مرحلة تاريخية محدّدة هي مرحلة الإنتاج البضاعي. إذ يرى ماركس أن مبادلة سلعة بسلعة بتناسب محدّد يقتضي أن تكون السلعتان متساويتان في شيءٍ ما (عامل مشترك)، وهذا الشيء لابد أن يكون سمة مشتركة بين جميع المنتجات. وهذه السمة المشتركة، بحسب ماركس، هي العمل الإنساني المجرّد من كل أشكاله. أي أن مبادلة السلع بعضها ببعض تتم وفقاً لكميات العمل الإنساني المتضمنة فيها. وبالنسبة للماركسيين، فإن هذه الطبيعة المزدوجة للعمل ليست من استنتاجاته بل من مكتشفاته. هي حقيقة أو قانون تمكن ماركس من الكشف عنها. ولأن الكلاسيكيين لم يكتشفوا هذه الازدواجية فإن سائر مذاهبهم وما يستتبعها من استنتاجات بخصوص القيمة والتوزيع تعد إما فشلاً في كشف «الحقيقة» أو تجاهلاً للحقيقة أو طمساً متعمداً للحقيقة.

وصلنا إذاً إلى أن العمل الملموس يخلق القيمة الاستعمالية، وأما العمل المجرّد يخلق القيمة التبادلية، أو القيمة. وهذه القيمة في جوهرها الاجتماعي، أو في حقيقتها المجرّدة هي عبارة عن علاقة بين الناس محجوبة بعلاقات بين الأشياء في إطار التبادل السلعي. وبالتالي، القيمة ليست مجموعة

من الدخول على النمط الكلاسيكي. والقيمة لا يمكن أن تقاس بعدد ساعات العمل المبذولة في إنتاج السلعة، بل هي مفهوم مجرّد يعبّر عن نفسه في لحظة محدّدة هي لحظة مبادلة سلعتين ببعضهما في إطار نظام من التبادل السلعي، وتعبّر عن نفسها – عند مبادلة سلعتين متساويتين في القيمة، على شكل كمية من القيمة الاستعمالية. والعمل بشكله الملموس يخلق القيمة الاستعمالية ويعبّر في لحظة التبادل عن طابعه المجرّد. وهكذا، فإن إمكانية قياس قيمة سلعة مرهونة بمبادلتها بكمية معينة من قيمة استعمالية لسلعة أخرى، فماذا إذاً عن النقود؟

النقود عند ماركس سلعة شأنها شأن سائر السلع، لها قيمة استعمالية ولها قيمة تبادلية. أي أن الوحدة الواحدة من النقود، أياً كانت، تنطوي على كمية محدّدة من العمل الإنساني الذي تم بذله اجتماعياً في إنتاجها. وهذا يعطيها القدرة على لعب دور «المعادل العام» الذي يمكن استخدامه في قياس قيمة أي سلعة أخرى. وبالتالي فإن سعر السلعة في السوق محدداً بعدد من وحدات النقود ما هو إلا تعبير نقدي عن القيمة.

3-5-5. القيمة الزائدة (القيمة الفائضة):

يميّز ماركس بين العمل وبين قوة العمل، فالعامل إنما يبيع قوة عمله، وهذه عبارة عن قيمة استعمالية تتميز عن سائر القيم الاستعمالية للسلع الأخرى بقدرتها على خلق قيمة تفوق قيمتها. فالسلع الأخرى عند استعمالها في عملية الإنتاج تنتقل من مرحلة إنتاجية إلى مرحلة إنتاجية تليها بذات القيمة. أما عند استعمال او استهلاك القيمة الاستعمالية لقوة العمل، فإن الناتج يكون أكبر قيمةً. والفرق بينهما هو ما يسميه ماركس القيمة الفائضة أو القيمة الزائدة. وبكلمة أخرى فإن العامل يبيع قوة عمله كما تباع أية سلعة أخرى، ويحصل على قيمتها معبّراً عنها بسعر قوة العمل، أي الأجر. تماماً مثل أية مبادلة أخرى تتم بين سلعتين متساويتين في القيمة. لكن المميّز في هذه الحالة بالذات دون أي نوع آخر من أنواع المبادلات السلعية، هو أن قوة العمل عند استخدامها في الإنتاج تعطي الرأسمالي قيمةً أكبر منها، وهذا الفائض يحصل عليه الرأسمالي بلا مقابل لأنه المالك الخاص لوسائل الإنتاج. يبنى على ذلك أن استغلال الرأسمالي للعامل هي طبيعة أصيلة في النظام الرأسمالي لا يمكن تبديلها لأنه

ببساطة قائم عليها.

5-5-4. مفهوم رأس المال:

بالنسبة لماركس، رأس المال ليس شيئاً من الأشياء (نقد، آلة، الخ) بل هو في جوهره علاقة استغلال لا تظهر إلا في المجتمع الرأسمالي. علاقة قائمة على استئثار الرأسمالي بالقيمة الزائدة التي يخلقها العامل الذي يقوم بالإنتاج. وهذه العلاقة الاستغلالية لم تكن ممكنة لولا الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. أي أن امتلاك الرأسمالي لوسائل الإنتاج وحرمان العامل منها هو قِوام هذه العلاقة. والعامل إن لم يكن مجبراً بالقوة على العمل لدى الرأسمالي فهو مكره اقتصادياً على ذلك. وعلى أية حال، اعتقد ماركس، بناءً على ماديته التاريخية أن قوى الإنتاج ستتطور عاجلاً أم آجلاً إلى الحد الذي تضيق معه بهذه العلاقة. وستمزقها تمهيداً للانتقال إلى نظام اقتصادي اجتماعي أرقى.. نظام بلا طبقات.

5-5-5. التركيب العضوي لرأس المال وأزمات الكساد:

رأينا كيف أن قيمة السلعة تتكون من عمل جديد تم بذله في آخر مرحلة من مراحل الإنتاج ومن عمل قديم متضمّن في وسائل الإنتاج التي استخدمت في المراحل الإنتاجية السابقة. أما الأول فيسميه ماركس رأس المال المتغير، فيما يسمي الثاني رأس المال الثابت. وهذا يكافئ القول بأن رأس المال يتكون من قيمة المستلزمات المادية للإنتاج (رأس المال الثابت) ومن قيمة قوة العمل (رأس المال المتغير). الأول ليس ثابتاً بالمعنى المعاصر للكلمة بل ثابت لأن قيمته لا تتغير عند انتقاله من مرحلة إنتاجية إلى مرحلة إنتاجية لاحقة بفضل العمل الجديد الملموس. والثاني متغير لأن قيمة قوة العمل (الأجر) لا تمثل كامل القيمة التي تخلقها قوة عمل العامل بل تخلق قيمة تفوق قوتها. ونظراً لأن الرأسمالي لن يستهلك إلا جزءً من القيمة الزائدة فإنه سيميل إلى استخدام ما يتراكم لديه في إنتاج المزيد من وسائل الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال المتغير، أي إلى ارتفاع التركيب العضوي لرأس المال. ومع ارتفاع التركيب العضوي لرأس المال وحلول الآلة محل العامل تزداد البطالة وتتراجع القوة الشرائية، الضعيفة أصلاً، للطبقة العاملة، وتتفاقم مشكلة نقص الاستهلاك، وتظهر على شكل حالات حادة من الكساد.

6-5-5. قانون تناقص معدل الربح:

مع ارتفاع التركيب العضوي لرأس المال، يميل معدل الربح إلى الانخفاض تلقائياً. ويمكن توضيح هذه العلاقة الكمية بين معدل الربح وبين التركيب العضوي لرأس المال، من خلال صيغ رياضية بسيطة. ليكن رأس المال المتغير (v) ورأس المال الثابت (c) والقيمة الزائدة (s) ومعدلها (e) والتركيب العضوي لرأس المال (y). يمكننا وفقاً لتعريف ماركس للربح أن نكتب:

$$e = \frac{s}{c+v}$$

أي أن الربح هو نسبة القيمة الزائدة إلى مجموع رأس المال الثابت ورأس المال المتغير. هذا هو تعريف ماركس للربح.

وأما ما يسميه ماركس معدل القيمة الفائضة أو معدل الاستغلال فيكتب ($e = s/v$). أي أن معدل القيمة الزائدة هو عبارة عن نسبة القيمة الزائدة إلى رأس المال المتغير[64]. وأما التركيب العضوي لرأس المال فهو عبارة عن نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال المتغير ($y = c/v$). فإذا قسّمت البسط والمقام في معادلة تعريف الربح على (v) نصل إلى العلاقة التالية:

$$\rho = \frac{e}{1+y}$$

الأمر الذي يظهر أن معدل الربح (ρ) يرتبط بعلاقة عكسية مع التركيب العضوي لرأس المال. فمع ازدياد النزعة الرأسمالية لإحلال الآلات محل العمال يرتفع (y) فينخفض (ρ) في ظل ثبات بقية العوامل أو في ظل ارتفاع (y) بوتيرة أسرع من وتيرة ارتفاع (e). أي أن معدل الربح يؤول إلى الانخفاض. لاحظ أن المعادلة أعلاه لا تنفي من الناحية النظرية أن يرتفع معدل الربح، لكن ذلك يقتضي أن تكون الزيادة في (e) أسرع من الزيادة في (y) ومن الواضح أن ماركس استبعد هذه الإمكانية. فبالنسبة لماركس لا يمكن لرأس المال الثابت إلا أن يزيد على حساب رأس المال المتغير، أي أن التطور التكنولوجي عند ماركس يؤدي إلى تآكل حصة الأجور من رأس المال، وهذا يقود إلى

[64] رأى ماركس أنه في ظل شروط محددة سيكون هذا المعدل سائداً في كافة فروع الاقتصاد.

مزيد من البطالة وتدهور القوة الشرائية والفقر. ووفقاً لمبدأ "التراكم الكمي يؤدي إلى تغيير نوعي" فإن بؤس الطبقة العاملة المتزايد سيتفاقم إلى درجة الغليان، وسيتحول إلى انتفاضة مدويّة تودي بالنظام الرأسمالي ورموزه تمهيداً للانتقال منه إلى المجتمع الاشتراكي. وإذا كان الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية قضية حتمية فإن تطور الأخيرة إلى مرحلة الشيوعية قضية حتمية أيضاً. لكن الانتقال من الاشتراكية إلى الشيوعية يمرّ بمراحل وله شروط تحدّث عنها ماركس وانجلز وفصّل فيها لاحقاً.

5-5-7. المكانة التاريخية لماركس في الفكر الاقتصادي

صحيح أن نبوءات ماركس لم تصدق فيما يخص زوال الرأسمالية والانتقال إلى مجتمع بلا طبقات، وصحيح أن ماركس قلل على ما يبدو من مرونة النظام الرأسمالي وقدرته على إنقاذ نفسه مرّة بعد مرّة، لكن ذلك ليس المعيار المناسب لتقييم الفكر الماركسي. وقد يقول قائل أيضاً أن ماركس استهان بقدرة الحكومات الديمقراطية على تخفيف التوتر بين رب العامل والعامل من خلال سن وإنفاذ تشريعات تحسن من أوضاع الطبقة العاملة، إلا أن الحقيقة هي أن الغالبية من المفكرين الاقتصاديين والمؤرخين لا تنكر أن ماركس كان أكثر من فهم ديناميكيات النظام الرأسمالي، وأن تأثيره في التاريخ كان عميقاً أكثر من أي مفكر اقتصادي آخر من الذين تم تناولهم في هذا النص، ولعل التحدي الذي فرضه ماركس على الرأسمالية ساعدها في تلطيف الطبيعة الاستغلالية للنظام الذي تقوم عليه. وأخيراً، وبغض النظر عن مدى الاتفاق مع الاتجاهات الماركسية في الفكر والممارسة، فلا يمكن أيضاً إنكار السمة الإنسانية البارزة التي تمتع بها ماركس بالمقارنة من أسلافه الكلاسيكيين مثل ريكاردو ومالثس.

المراجع المستخدمة في الفصل

1- دليلة، عارف. تاريخ الأفكار الاقتصادية. الطبعة 11. منشورات جامعة دمشق.*2000-2001*

2- *Foley, Duncan. Understanding Capital: Marx.s Economic Theory, Harvard Univ. Press, 1986.*

3- *Landreth, H and Colander, D, History of Economic Thought: 2002 (HET)*

4- *Medema and W. Samuels, The History of Economic Thought: A Reader, Routledge, 2003.*

5- *Roncaglia. The Wealth of Ideas - A History of Economic Thought. Cambridge. 2005*

مراجع إضافية

6- ماركس، كارل. رأس المال. ترجمة فهد كم نقش (1985). دار التقدم. موسكو.

أسئلة الفصل

أسئلة للنقاش

أ. ما هو الفرق بين المنهج الإصلاحي لپرودون والمنهج الإصلاحي لسيسموندي؟ أيّ المنهجين ينطوي على فرصة أكبر في النجاح إذا طبّقناه اليوم في البلدان النامية التي تعاني من هيمنة أصحاب الامتيازات على قطاع الأعمال على حساب الغالبية؟

ب. لماذا لم تصدُق نبوءة ماركس في الانتقال الحتمي من الرأسمالية إلى الشيوعية في إنچلترا؟

ج. بم يختلف النظام الرأسمالي اليوم عنه في زمن ماركس؟

أسئلة مقالية

أ. تحدّث عن وجهة نظر سيسموندي في النزعة لإحلال الآلة محل العمال.

ب. ما المقصود بالعبارة التالية: يرى سيسموندي أن أزمات الكساد خاصة بالنظام الرأسمالي تحديداً.

ج. لماذا سمى ماركس مذهب سيسموندي باسم «اشتراكية البورجوازية الصغيرة».

د. لخّص بلغتك الخاصة موقف سيسموندي من التغيير الثوري.

هـ. اشرح سبب بأس شارل فوريه من إمكانية أن تصلح الرأسمالية نفسها.

و. ماذا يقصد ماركس بكلٍّ مما يأتي:

1) أسلوب الإنتاج
2) علاقات الإنتاج
3) القيمة الزائدة
4) آلية الانتقال الحتمي من الرأسمالية إلى الشيوعية
5) مفهوم رأس المال
6) مفهوم رأس المال الثابت
7) مفهوم رأس المال المتغير
8) العمل المجرّد
9) العمل الملموس

ز. اشرح القانون الماركسي لتناقص معدل الربح.

ح. اشرح طبيعة النقود من وجهة نظر ماركس.

ط. ماذا يقصد ماركس بجوهر القيمة.

ي. كيف برهن ماركس كمياً عن تناقص معدل الربح؟ اشرح بشكل مفصّل.

أجب بـ صح أو خطأ وصحح العبارة الخاطئة

أ. شهدت فترة الثورة الصناعية تحسّناً في وضع العمال.

ب. اتّسمت فترة الثورة الصناعية بظهور قوانين للحد الأدنى من الأجور.

ج. انتقدت المدرسة التاريخية المدرسة الكلاسيكية بشكل حاد.

د. تسمّى التيارات الإصلاحية التي انتشرت في القرن التاسع عشر بالاشتراكية المثالية أو الخيالية.

هـ. انتقد ماركس الفكر الإصلاحي وسخر منه.

و. القضية الأهم بالنسبة للاشتراكية المثالية هي التراكم الرأسمالي.

ز. القضية الجوهرية للنظرية الماركسية هي في إصلاح "الأخلاق الرأسمالية".

ح. سخر لِسْت من ترويج بريطانيا لمزايا حرية التجارة.

ط. ينطلق لِسْت في دراسة الاقتصاد من مستوى الفرد لا من مستوى الأمة.

ي. يرى لِسْت أن مهمة تطوير الاقتصاد هي مهمة روّاد الأعمال الأحرار.

ك. كان لِسْت ضد حرية التجارة بالمطلق وعلى مدى كافة مراحل التطور الاقتصادي.

ل. رفض لِسْت اتبّاع ألمانيا للنموذج البريطاني في السياسة الاقتصادية.

م. يعد سيسموندي من أشدّ أنصار الاقتصاد الكلاسيكي في القرن التاسع عشر.

ن. ينحدر برودون من عائلة بورجوازية.

س. هاجم برودون الملكية الخاصة بشكلها السائد في عصره دون العودة إلى إلغاءها.

ع. نجحت فكرة المصرف التعاوني لسيسموندي نجاحاً باهراً.

ف. كان سان سيمون «نبيلاً» فرنسياً أطاحت الثورة الفرنسية بثروته.

ص.القاسم المشترك بين التيارات الإصلاحية هو النزعة السلمية في التغيير.

ق. يعد روبرت أوين من أهم أنصار كارل ماركس بعد فريدريك انجلز.

ر. آلت تجارب روبرت أوين جميعها إلى الفشل على الرغم من تحقيقه لنجاحات محدودة.

ش. تحّول ماركس من فوضوي إلى كلاسيكي.

ت. تحوّل ماركس من مثالي إلى مادي.

اختر الإجابة الصحيحة

1. إن أهم ما يميّز منهج سان سيمون في الإصلاح هو:

أ. الدور المحوري للتخطيط المركزي

ب. «دعه يعمل دعه يمر»

ج. الدور المحوري للمنافسة

د. تقديس الملكية الخاصة

2. عاش ماركس في سنواته الأخيرة:

أ. حياة ناعمة في إنچلترا

ب. حياة فقيرة في قريته بألمانيا

ج. حياة كفاح في مصنع من مصانع إنچلترا جنوب لندن

د. صحفياً في باريس

الفصل السادس

نشوء الاقتصاد النِيوكلاسيكي

(المدرسة الحدية ومدرسة التوازن العام)

Emergence of Neoclassic Economics
(*Marginal School and the School of General Equilibrium*)

كلمات مفتاحية:

المدرسة الحدية؛ مدرسة لوزان؛ مدرسة التوازن العام: المنفعة الحدية للدخل (المنفعة الحدية للنقود)؛ قانون تناقص المنفعة الحدية؛ ڤالراس؛ مِنچر؛ جيڤنز.

ملخص الفصل:

يتناول هذا مدرستين هامتين من المدارس التي شكلت نقطة انعطاف في إعادة تشكيل علم الاقتصاد بالاتجاه التحليلي الحديث، وهما مدرسة التوازن العام (مدرسة لوزان) التي امتد تأثيرها إلى اليوم والمدرسة الحدية في جيلها الأول (المدرسة النمساوية) التي يرى كثيرون أنها شكلت ثورة في علم الاقتصاد.

المخرجات والأهداف التعليمية:

1. يعرف مفهوم التوازن العام بشكل مبسط.
2. يدرك تأثير فكرة ڤالراس في نظام التوازن العام على تطور الفكر الاقتصادي.
3. يفهم معنى المنفعة الحدية والإنتاجية الحدية.
4. يدرك الرابط بين فكرة المنفعة الحدية وبين نظرية القيمة.
5. يعدد السمات العامة للمدرسة الحدية.
6. يعرف أعلام المدرسة الحدية وأهم مساهماتهم.

مخطط الفصل:

الفصل السادس

1.6 تمهيد

2.6. مدرسة لوزان (مدرسة التوازن العام *General Equlibrium*)

1.2.6. ليون ڤالراس (1834 – 1910) *Léon Warlas*

3.6. المدرسة الحدية (الهامشية) *Marginal School*

1.3.6. السمات العامة للمدرسة الحدّية بالمقارنة مع المدرسة الكلاسيكية:

2.3.6. بواكير المدرسة الحدية

1.2.3.6. يوهان هاينريتش فون ثونن (1783 – 1850) *Johann Heinrich Von Thünen*

2.2.3.6. هيرمان هاينريش چوصن *Herman Heinrich Gossen*

3.3.6. أعلام المدرسة الحدية

1.3.3.6. وِليام ستانلي جيڤنز

2.3.3.6. باڤيرك وڤيكسل والمدرسة النمساوية

3.3.3.6. كارل مِنچر (1840–1921) *Carl Meuger*

4.3.3.6. فريدريك فون ڤيزر *Friedrich Von Wieser (1926-1851)*

5.3.3.6. لودڤِچ فون ميزس *Ludwig Von Mises*

المراجع المستخدمة في الفصل

6-1. تمهيد

نتناول في هذا الفصل مدرستين اقتصاديتين شهيرتين، نشأتا في نفس الفترة تقريباً، في أمكنة مختلفة وبشكل مستقل عن بعضهما البعض بنسبة كبيرة، ولكن كان بينهما قاسم مشترك، هو دخول فكرة المنفعة الحدية في صلب المنهجين. لكننا لن نتطرق إلى الجدل الدائر بين رموز المدرستين حول السبق والأصالة، وسنكتفي بإلقاء الضوء على دور الرواد والمفاهيم التي أدخلوها في جسم النظرية الاقتصادية والتي تعد أساساً للنظرية الاقتصادية المعاصرة.

6-2. مدرسة لوزان – مدرسة التوازن العام *General Equilibrium*

أسس هذه المدرسة ليون ڤالراس في جامعة لوزان التي استقبلت الأخير ومنحته الفرصة لتأسيس مذهب جديد في علم الاقتصاد، ثم حل محله تلميذه پاريتو الذي سنفرد له مساحة معتبرة في الفصل السابع حين نتحدث عن التطورات اللاحقة للثورة الحدية.

6-2-1. ليون ڤالراس (1834 - 1910) *Léon Walras*

ولد في فرنسا ودرس في جامعة باريس. بدأ بدراسة الهندسة وعمل في الصحافة ثم في السكك الحديدية وفي القطاع المصرفي، وبدا فاشلاً في كل شيء حتى اتجه إلى دراسة الفلسفة وانتهى به الأمر أستاذاً للاقتصاد في جامعة لوزان. لم يكن ڤالراس أحد المؤسسين للمدرسة الحدّية وحسب، ولكنه كان أول اقتصادي تمكّن بشكل هادف من بناء نموذج رياضي للتوازن العام، نشره على جزأين في عامي 1874 و1877 تحت عنوان «عناصر الاقتصاد البحت» *Elements of Pure Economics*.

نظر ڤالراس إلى الاقتصاد بوصفه نظاماً متشابكاً من العلاقات المتبادلة بين مكوناته الجزئية، ومن هذه الزاوية يمكن القول أن نظرته العامة تحمل قاسماً مشتركاً مع سلفه الفيزيوقراطي وتمهد الطريق أمام خلفه الكينزي. بخلاف جيڤنز ومِنچر، لم يلقَ عمل ڤالراس الكثير من الاستحسان أو حتى الاهتمام من معاصريه على رغم ما بذله من جهد في الترويج لكتابه. ويبدو أن السبب في ذلك هو أن معاصريه

وجدوا الكتاب عصيّاً على الفهم بسبب الاستخدام المكثف للرياضيات. وعلى الرغم من أنه حاول تبسيط عرض نموذجه من خلال الانطلاق من الحالة الأبسط إلى الحالة الأكثر تعقيداً إلا أن تقليب صفحات الكتاب ولغة الكتاب تجعله يظهر بمظهر كتاب تخصصي في الرياضيات وليس في الاقتصاد السياسي. مئات من المعادلات ومن جمل المعادلات يفصل بينها عبارات موجزة مليئة بإشارات مقتضبة إلى المقادير المدروسة برموزها لا بأسمائها. ولكن هذه البلاغة الرياضية وقفت عائقاً أمام وصول القارئ للمضمون. قال الاقتصادي الشهير جورج جوزيف ستچلر *Stigler* عام 1941 «لا يوجد في التاريخ العام للفكر الاقتصادي باللغة الإنچليزية ما يكرّس أكثر من لمحة بسيطة تشير إلى أعماله، والسبب في ضعف الشهرة هذا في العالم الناطق بالإنچليزية يعود، إلى حد كبير بالطبع، إلى استخدام ڤالراس للغته الأم ولكثرة معادلاته الرياضية المحبطة».[65] على أية حال، ترجم كتاب ڤالراس إلى اللغة الإنچليزية بعد نصف قرن، في وقت راج فيه الاستخدام المكثف للرياضيات في علم الاقتصاد. فنهض نموذج ڤالراس للتوازن العام من رقاده وحاز على ثناء واسع من الجمهور الذي كان على استعداد للتعامل مع نماذج رياضية مصممة لفهم عمليات الأسواق في ظل شروط مثالية. واعتبر شومپِتر أن نظام معادلات ڤالراس للتوازن العام النموذج الاقتصادي الوحيد الذي يمكن أن يرقى ليكون انجازاً اقتصادياً على نفس المستوى مع إنجازات نماذج الفيزياء النظرية! وهذا الكلام من شومپِتر لا يخلو من المبالغة. قام ڤالراس ببناء الهيكلية التحليلية لنموذج التوازن العام بشكل متدرج، بادئاً من أكثر الحالات بساطة تمهيداً للحالات الأكثر تعقيداً. يبدأ تحليله من حالة مبادلة بين طرفين اثنين وسلعتين اثنتين في ظل نظام مقايضة، وهنا يشتق ذات المعادلات التوازنية للتبادل بين المستهلكين التي نجدها عند جيڤنز. ولكنه ينتقل بعد ذلك إلى اشتقاق منحنيات طلب هابطة. ويعبر عن أفكاره جبرياً وهندساً. ومن هذه الحالة البسيطة ينتقل إلى حالة نموذج متعدد الأطراف والسلع. ثم يضيف نظام الإنتاج إلى نظام المبادلات وأخيراً يدخل النقود والائتمان إلى النموذج. والنتيجة هي نظام تحليلي تستجيب فيه الأسعار لفوائض العرض والطلب بطريقة تتكفل بالتخلص من هذه الفجوات لتتوازن جميع الأسواق في النظام آنياً.

[65] *Stigler, George*. (*1994*). Production and Distribution Theories*, New Brunswick, N.J.: Transaction Publishers.*

يحتسب لڤالراس ما يحتسب لفرانسوا كينيه من حيث امتلاكه لنظرة شاملة متكاملة للاقتصاد بوصفه نظام من العلاقات المتشابكة. في نظام ڤالراس هناك ثلاث أسواق: سوق المخرجات (سوق المنتج) وسوق العوامل وسوق رأس المال. في ظل المنافسة التامة، يكون سعر السوق سعراً توازنياً عند تساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة. في سوق المخرجات يتحدد السعر التوازني للسلعة، وفي سوق العمل يتحدد الأجر التوازني وفي سوق رأس المال يتحدد معدل الفائدة التوازني. وفي حين أن المستهلك ينخرط في سوق المخرجات فقط فإن المنتج متواجد في كل الأسواق، ولذلك فإن هذه الأسواق مترابطة مع بعضها البعض. فالأجر على سبيل المثال يرتفع بارتفاع سعر المنتجات ويتأثر معدل الأجر بمعدل الفائدة لأن العمال في حالة تنافس مع الآلات وهكذا. عند التوازن العام تتلاشى الأرباح الاستثنائية ولا يحقق الرأسمالي إلا عائداً عادياً هو المعدل السائد في السوق (معدل الربح العادي) الذي يمثل أتعاب الرأسمالي عند نهوضه بالمزج بين العمل ورأس المال بطريقة مفيدة. وأما معدل الربح الاقتصادي أو الاستثنائي فهو صفر في ظل المنافسة التامة. فيا له من عالم جميل. على أية حال، من الواضح أن المسألة بالنسبة لڤالراس لم تكن متعلقة بماهية القيمة أو السعر أو ماهية أية كمية أخرى في النموذج، بل المهم هو طبيعة العلاقة بين المتغيرات وآلية انتقال التأثير. يقول في خاتمة "الدرس 11" من كتابه (الفقرة 131)

> «... لكي يكون السوق في حالة توازن، أو ليكون سعر كل واحدة من كافة السلع ... مستقراً، فإن الشرط اللازم والكافي لذلك عند أسعار معينة هو أن يكون الطلب الفعال على كل سلعة مساوياً للعرض الفعال. وأما عندما تغيب هذه المساواة فإن الوصول إلى الأسعار التوازنية يستلزم ارتفاعاً في أسعار تلك السلع التي يفوق الطلب الفعال عليها العرض الفعال منها، وانخفاضاً في أسعار تلك السلع التي يكون العرض الفعال منها أكبر من الطلب الفعال عليها»

تباينت ردود أفعال الاقتصاديين على نموذج التوازن العام لڤالراس، فمنهم من اعتبره أهم أعمال النظرية الاقتصادية كما ذكرنا آنفاً ومنهم من اعتبره خطيئة لا تغتفر بحق المنطق العلمي جملةً وتفصيلاً. من الواضح أن العمق الرياضي للنموذج والنظرة الشمولية الكامنة في خلفيته هي العوامل التي تثير الإعجاب. ولكن ابتعاده عن المنهج السائد، والدرجة العالية من التجريد (لا زمان ولا مكان)،

والفرضيات المقيّدة التي ينطوي عليها لم تلقَ الاستحسان. فضلاً عن ذلك، هناك مسائل فنية في النموذج لا يمكن تجاهلها، فالنموذج على سبيل المثال يسمح للأسعار بأن تكون سالبة ويسمح للأجر أن يهبط إلى الصفر في ظل شروط معينة. ويعامل النموذج أيضاً رأس المال بوصفه كتلة واحدة أو كمية واحدة لا يمكن النظر في تركيبه. والنموذج كذلك ينطوي ضمناً على فكرة الاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية، وبعد ذلك كله، بالنظر إلى واقع الدول الرأسمالية المعاصرة لڤالراس، فلا يمكن القول بأي حال أن الأرباح كانت تتجه نحو الصفر! على أية حال وظيفة النماذج الاقتصادية الأساسية هي فتح البصيرة بخصوص العلاقة بين متغيراتها من خلال أدوات تحليلية مثل السكونيات المقارنة على سبيل المثال، ولكن يبدو أن الجدل بخصوص توظيف الرياضيات في التحليل الاقتصادي سيظل محلّاً للصد والرد، والأمر كذلك إلى يومنا هذا.

6-3. المدرسة الحدية (الهامشية) *Marginal School*

يرى عدد مهم من المؤرخين الاقتصاديين أن الثلث الأخير من القرن التاسع عشر شهد ثورة في تاريخ الفكر الاقتصادي هي الثورة الحدّية التي قادت إلى رفض لمنهج الاقتصاد الكلاسيكي وإلى إعادة توجيه هذا المجال من العلوم باتجاه جديد. ولكن لا يوجد اتفاق على ذلك، ونؤجل الحديث عن هذا الخلاف إلى ما بعد عرض المنهج الحدّي في التحليل الاقتصادي. لا شك في أن الأكثر تأثيراً في علم الاقتصاد من رواد المدرسة الحدّية هم ثلاثة: وِليام ستانلي جيڤنز (1882-1835) من بريطانيا وكارل مِنچر من النمسا (1921-1840)، والفرنسي ليون ڤالراس (1910-1834). حاول كبير أستاذة كيمبردج آلفريد مارشال التوفيق بين النظريات الكلاسيكية وبين الفكر الحدّي، فنشأ عن ذلك تيار جديد سيسمى النظرية النيوكلاسيكية تمييزاً لها عن الاقتصاد الكلاسيكي وبما يعطي الإيحاء بأنها امتداد كلاسيكي بنفس الوقت. وأصبحت نظرية العرض والطلب محور الفكر الاقتصادي للمدرسة الجديدة. آلفريد مارشال سيكون معنا في فصل لاحق. أما هذا الفصل فنبدأه بالسمات العامة للفكر الحدي، ثم نتدرج في الحديث عن رواده وأبرز أعلامه ومساهماتهم بشكل مختصر.

6-3-1. السمات العامة للمدرسة الحدّية بالمقارنة مع المدرسة الكلاسيكية:

على الرغم من تعدد الكتابات واتجاهاتها في إطار المدرسة الحدّية إلا أن هناك قدر لا يُستهان به من نقاط الاجماع. نتناول أهمها فيما يأتي في ضوء الفكر الكلاسيكي.

1) المقدار الحدي هو أساس التحليل

في التحليل الحدّي، ينصب الاهتمام على التغيرات التي تطرأ على المقادير المدروسة لا على قيمتها الكلية. فالاهتمام ينصب على الزيادة التي تطرأ على المتغير المدروس عند حدوث تغير محدد في متغير آخر. فعلى سبيل المثال، نهتم بمقدار الزيادة في الاستهلاك عند ارتفاع الدخل بمقدار وحدة واحدة في ظل ثبات بقية العوامل. أي أن التحليل يصبح منصباً على الوحدة الأخيرة أو الوحدة على الهامش أو الحد. ومن هنا جاءت تسمية "الحدّية" أو "الهامشية". وهذا تطور مهم عن التحليل الكلاسيكي. فالاقتصاديون الكلاسيكيون اجتهدوا في محاولة فهم الواقع كما هو، أما الاقتصاديون الحدّيون فيقومون ببناء واقع "افتراضي" قريب جداً من الواقع (أو هكذا يرجون) ليتمكنوا من مواجهة هذا بذاك، فمن خلال نظام مبسط محاكي للواقع، يمكن تحليل تغير مفترض يمكن أن يطرأ على هذا النظام. هذا الابتعاد عن المنهج الكلاسيكي كان له تأثيراً كبيراً على علم الاقتصاد إلى يومنا هذا، حيث المدرسة الحدّية هي السائدة. فمن خلال التحليل الحدّي دخلت الرياضيات بقوة إلى التحليل الاقتصادي. ومع التدفق المتزايد للبيانات الاقتصادية، وجد هذا المنهج تطبيقات رياضية وقياسية لا حصر لها ولا يمكن إنكار الانتفاع الذي حصل منها في التحليل الاقتصادي وتحليل صناعة القرار.

2) نقطة الانطلاق في التحليل الاقتصادي هي الفرد "المحتاج" وليس المجتمع.

علم الاقتصاد أصبح علماً يعنى بدراسة سلوك الانسان في إطار سعيه لإشباع حاجاته المتزايدة من خلال موارده النادرة. فالفرد أو الشخص الاقتصادي بوصفه مستهلك أو منتج هو كينونة مفطورة على السعي للمستوى الأمثل من هدفها. فالفرد (أو العائلة ممثلة برب الأسرة) يسعى لتعظيم إشباع حاجاته إلى أقصى حد ضمن القيود المفروضة عليه، والمنتج (أو المنشأة) يسعى لتحقيق أعظم ربح ممكن ضمن القيود المفروضة عليه. وهكذا أصبح الشخص الاقتصادي أو الإنسان الاقتصادي محور التحليل

وحجر الأساس في بناء النظرية وتوجيه النماذج التحليلية. بالمقابل، كانت نقطة الانطلاق عند الكلاسيكيين هي النظرة إلى المجتمع بوصفه كلٌّ مكون من أجزاء (طبقات)، وأما الفرد عندهم فكان، إن صح التعميم، عبارة عن «كومة من المتناقضات» على حد تعبير هيوم. أما المجتمع عند الحداثيين فيتكون من أفراد، ولذلك فالبناء النظري لتحليل المجتمع يبدأ من تحليل سلوك الفرد بوصفه المجرّد ككائن له حاجات ورغبات تدفعه للتفاعل مع بقية الأفراد في إطار أسواق متشابكة، وهكذا، فالاقتصاد والمجتمع هما مستقر التحليل وليس منطلقه.

ولذلك فإن الكتب الجامعية المعاصرة، في التحليل الاقتصادي، ستجدها غالباً ما تبتدئ شرح النظرية بمجموعة من الفرضيات عن اقتصاد مبسط مكوّن من شخصين يتم الوصول من خلال تحليل سلوكهما التفاعلي في ظل الفرضيات الموضوعة إلى استنتاجات سلوكية. وهذا التحليل لن يكون ممكناً بدون فرضية الدافع أو الحافز السلوكي الذي يحرك الفرد (المصلحة الذاتية).

3) السلعة الاقتصادية:

هي السلعة المرغوبة لإشباع حاجة والتي تزيد الكمية المطلوبة منها على ما يتوفر منها. وهكذا فنفس السلعة يمكن أن تكون اقتصادية هنا وغير اقتصادية هناك.

4) نظرية القيمة: موضوعية أم ذاتية.

ليس صحيحاً أن المدرسة الحدّية تبنّت مدخلاً ذاتياً بحتاً لنظرية القيمة. بالتأكيد سنجد فيها من قال بأن القيمة إنما هي نتيجة للتقييم الذاتي للأفراد (مِنجر وميزس على سبيل المثال). لكن هذه النظرة ليست الطابع العام لرواد المدرسة الحدّية، بل، على العكس، فمارشال كما سنرى لاحقاً رأى أن عناية الكلاسيكيين بدراسة إنتاج الثروة (العرض) كانوا قد قصّروا على جانب الطلب، الأمر الذي كرّس مارشال نفسه لإنجازه. وهكذا فإن القيمة لم تعد في العمل الذي يحدّد جانب العرض، بل أصبحت أيضاً متعلقة بالطلب، أي بالحاجات الذاتية للمستهلك. يظهر مارشال وكأنه استكمل الجزء الناقص من النظرية الكلاسيكية في القيمة. لكن ثمة من يرى أن الأمر ليس كذلك. فمن جهة يرى البعض أن نظام الإنتاج كما وضعه سميث بأخذ بالاعتبار الطلب على السلع وان لم يكن ذلك صريحاً على

الطريقة الحدّية. ومن جهة أخرى، فإن النماذج الحدّية التجريدية لسلوك المستهلك تتركه في حالة انعزال عن بقية النظام الاقتصادي، أما في النظام الكلاسيكي فالأفراد يتأثرون بوصفهم مستهلكين ببعضهم البعض، الأمر الذي لن تجده في نظرية الطلب.

5) تناظر العرض والطلب.

من الناحية البنائية التحليلية، يكاد يخضع جانب العرض والطلب إلى قوانين متناظرة بشكل تام. فإذا كان منحنى عرض السوق تعبير عن تزايد التكلفة الحدّية للإنتاج، فإن منحنى طلب السوق تعبير عن تناقص الرغبة الحدية بالدفع؛ الأول صاعد، والثاني هابط؛ المستهلك يعظم رضاه (منفعته) والمنتج يصغر ربحه. وهكذا. وأما أساس هذا الأسلوب الذي سحبه الحدّيون على كل شيء تقريباً فإنه يعود إلى فكرة كلاسيكية هي قانون تناقص العوائد الحدّية. فمن أحد تطبيقات هذا القانون على سبيل المثال، تناقص الناتج الحدّي للعمل، ففي ظل ثبات رأس المال تكون الزيادات المتلاحقة في الناتج الناجمة عن زيادات متلاحقة في عدد العمال. أصغر فأصغر حتى يصبح الناتج الحدّي للعامل صفراً، ومن ثم سالباً، ونفس هذا المبدأ الذي وضع أو اكتشف في مجال الإنتاج، طبّقه الحدّيون في مجال الاستهلاك. فكلما زاد استهلاك المستهلك ازداد رضاه (منفعته) الكلي ولكن بمعدل متناقص، بمعنى أن المنفعة الإضافية التي يحققها المستهلك من استهلاك وحدة إضافية ستكون أصغر فأصغر مع زيادة الاستهلاك. وهكذا نصل إلى حالة من التناظر بين القانون الذي يحكم الإنتاج (عمل عامل في ورشة) وبين القانون الذي يحكم الاستهلاك (مستهلك توّاق لإشباع حاجته من سلعة أو خدمة). فالأول هو قانون تناقص العوائد الحدّية والثاني هو قانون تناقص المنفعة الحدّية.

لقد شكل مبدأ الإنتاجية الحدّية الأساس اللازم للمدرسة الحدّية لتفسير توزيع الدخل. فقد رأى الحدّيون أن مكافأة عوامل الإنتاج في ظل المنافسة التامة ستحدد بناء على إنتاجيتها الحدّية. لأن هذا المستوى سيكون المستوى الأمثل. فالمنشأة تزيد عدد العمال مادام الناتج الحدّي للعامل أكبر من أجره، وتنقص عدد العمال إذا ما رأت أن الناتج الحدّي للعامل أقل أجره، وبالتالي فإن الأجر سيستقر عند الناتج

الحدي للعمل.[66]

6) المشكلة الاقتصادية هي عبارة عن «مسألة أمثلية مقيّدة» *Constrained optimality*.

اعتبر الحدّيون أن كافة المشكلات الاقتصادية يمكن النظر إليها بوصفها مسائل أمثلية مقيدة. فالمستهلك يقرر عدد الوحدات الأمثل من السلع المتوفرة في فضاءه الاستهلاكي بحيث يعظم رضاه في ظل قيد دخله وأسعار السلع التي يواجهها في السوق (قيد الميزانية). والمنتج في سوق المنافسة التامة يحدد الكمية التي سينتجها من السلعة التي يبيعها بحيث يعظم ربحه في ظل قيد المستوى التكنولوجي السائد والموارد الإنتاجية المتوفرة.

في حل مشكلة الأمثلية ينطلق الحدّيون من مجموعة معطاة سلفاً من البيانات عن:

- تكنولوجيا الإنتاج.
- تفضيلات المستهلكين.
- كمية مبدئية من الموارد الإنتاجية.
- توزيع محدد لحقوق الملكية على الموارد (هبات مبدئية *initial endowment*).

وباستخدام هذه البيانات والفرضيات تتحدد الكمية المنتجة من كافة السلع وأسعار ومعدلات مكافآت عوامل الإنتاج من أجور وأرباح وريوع، كما تتحدد الكميات المستخدمة من عوامل الإنتاج في مختلف القطاعات. وفي هذه النماذج فإن الأسعار تعكس الندرة النسبية لمختلف السلع والعوامل. وهكذا، فإن الحدّيون ينطلقون من فرضية الاستخدام الكامل لكافة عوامل الإنتاج. فعلى سبيل المثال، إذا كان استخدام عنصر العمل دون مستوى الاستخدام الكامل، فإن تنافس العاملين على فرص العمل سيدفع بالأجور هبوطاً إلى المستوى الذي يحقق الاستخدام الكامل.

يركّز الهامشيون على توازن الأسواق وعلى توازن الوحدات الجزئية من مستهلكين ومنتجين. في وضع التوازن يكون المجتمع في حالة استقرار لأن الجميع كما رأينا يحقق أعظم مستوى ممكن من مصلحته

---

66 هذا المنهج في تفسير توزيع الدخل سيواجه تحدياً جدياً من قبل ڤيكسل لكننا لن نتوقف عنده.

الذاتية. وأي انحراف عن التوازن سيؤدي تلقائياً إلى تشغيل آلية تصحيحية تعيد السوق إلى التوازن.

7) فرضية بقاء العوامل الأخرى ثابتة فرضية أساسية ومحورية.

ينطلق الحدّيون من سوق متوازنة عند مستوى معين، ويقومون بتجربة تغيير قيمة أحد البارامترات لرصد تغير التوازن من مستوى إلى آخر، فيتمكنون بذلك من رصد تأثير التغير في قيمة المتغير المدروس على النظام من خلال مقارنة التوازن المبدئي مع التوازن الجديد في ظل ثبات بقية العوامل. وهذا ما يسمى بالتحليل السكوني المقارن. وهذا التحليل السكوني لا يُعبّر عن الزمن بشكل صريح، فالتغير يحدث لحظياً. أي أن الزمن يأخذ حقه كاملاً لكن دون أن يظهر بشكل صريح في النموذج. أما المسار الذي يأخذه المتغير محل الاهتمام فلم يكن مسالة للبحث لأن تحويل هذه النماذج السكونية إلى نماذج حركية اعتبرت مسالة معقدة. باختصار ينتقل التوازن من مستوى إلى مستوى آخر خلال فترة زمنية قصيرة قدر ما نشاء أو طويلة قدر ما نشاء، فالمهم أنه سينتقل من هنا إلى هناك، وكفى. فتحديد مواصفات التوازن الجديد قضية يمكن حلّها بشكل مستقل عن طبيعة المسار من التوازن المبدئي إلى التوازن الجديد.

على الرغم من قوة مبدأ ثبات بقية العوامل في التحليل النظري إلا أنه يثير مشكلات عندما يطبق في السياق الاقتصادي. فعندما نرغب بعزل تأثير أحد العوامل من خلال إبقاء العوامل الأخرى ثابتة فإننا سنقوم بتحريك متغير واحد فقط. فإذا كان هذا المتغير هو رأس المال على سبيل المثال، فماذا سيكون المقصود بتغير رأس المال؟ إذا عاملنا رأس المال كمتغير واحد فماذا عن مكونات رأس المال؟ هل المقصود أنها ستتحرك جميعاً بنفس الاتجاه أو تتغير جميعاً بنفس النسبة؟ يرى ڤيكسل أن التحليل لا يستقيم إلا إذا عومل رأس المال بوصفة كمية واحدة ذات خصائص مجهولة، وهذا ليس بحلٍّ مرضٍ على حد تعبيره. على أية حال، في الممارسة المعاصرة للنماذج الكلية ليس من الغريب أن يعامل رأس المال بوصفه كمية ممثلة لكل ما هو رأسمال. ولا يوجد حل بسيط لهذه المشكلة.

8) أهمية القابلية للإبدال.

لا يمكن تحليل سلوك المستهلك على سبيل المثال بدون افتراض امكانية قيام المستهلك بإبدال كمية

من سلعة محل كمية من سلعة أخرى عندما تتغير الأسعار النسبية. كما لا يمكن تحليل سلوك المنشأة بدون افتراض امكانية قدرتها على إحلال رأس المال محل العمل أو العكس عندما تتغير الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج. فعلى سبيل المثال، إذا كان المستهلك معتاداً على شراء التفاح والبرتقال بتناسب معين بالمتوسط في وحدة الزمن، فإن ارتفاع سعر التفاح، في ظل ثبات بقية العوامل (دخل المستهلك وأسعار بقية السلع) سيدفع المستهلك إلى التقليل من التفاح والإكثار من البرتقال، والتناسب الجديد سيعتمد على طبيعة تفضيلات المستهلك. يفترض هذا التحليل أن المستهلك على دراية تامة ولحظية بالتغييرات في الأسعار ويستجيب لهذه التغيرات فوراً وهذه الاستجابة ستنتقل إلى سوقي التفاح والبرتقال بحيث تتواءم هذه الأسواق مع التغير في الكميات المطلوبة. وليتمكن الحدّيون من تحليل هذه التشابكات بين الأسواق طوروا نظرية "التوازن العام". ففي المثال الذي نحن بصدده، كل من مستهلك التفاح والبرتقال ومنتجي التفاح والبرتقال سيستجيبون للتغيرات بحيث يحقق كل منهم توازنه في إطار توازن عام.

في مثل هذه النماذج تتم بنفس الوقت دراسة الآثار على الكميات والدخول والأرباح في مختلف الأسواق. فارتفاع سعر التفاح قد يؤدي إلى انتفاع منتجي التفاح على حساب منتجي البرتقال، وكل مستهلك سيعمد إلى تغيير تركيبته الاستهلاكية استجابة للتغيير في السعر الذي ينجم عنه أثر دخل أيضاً.[67] وأما عندما نتحدث عن سوق واحدة فقط فإننا نكون في إطار ما يسمى "التوازن المجتزئ" كما سمّاه مبتدعه مارشال. في حالة التوازن المجتزئ نركّز على سوق واحدة ونضع بقية الأسواق جانباً مفترضين ثبات بقية العوامل مرةً أخرى. لكن استخدام فرضية ثبات بقية العوامل في هذه الحالة يثير إشكالاً نؤجل الحديث عنه.

[67] نكتفي هنا بالفكرة العامة، على أن هذه النقطة ستتم دراستها بالتفصيل في مقرر التحليل الاقتصادي الجزئي.

6-3-2. بواكير المدرسة الحدية

6-3-2-1. يوهان هاينريتش فون ثونن (1783 – 1850) Johann Heinrich Von Thünen

ثونن مالك أرض من شمال ألمانيا، واقتصادي متميز، وكان معروفاً في زمانه في القرن التاسع عشر. وإليه يرجع مفهوم الإنتاجية الحدية. في الجزء الثاني من كتابه «الولاية المنعزلة» أو «الدولة المغلقة» *the isolated state* الذي نشر عام 1850. لا شك أن فكرة المبدأ الحدي خطرت على بال كثيرين، فأي شخص قد يجد نفسه مستفسراً عن نتيجة خطوة إضافية سيقوم بها. لكن ثونن بالنسبة للغربيين هو أول من قام بصياغة هذا المبدأ صياغة رياضية دقيقة في سياق دراسته للعلاقة بين ريع الأرض والجغرافية الاقتصادية، الأمر الذي جعله أيضاً من رواد علم اقتصاديات المكان. لكن الاهتمام اللاحق بأعماله كان بسبب منهجه التحليلي لا بسبب النتائج التي توصل إليها. قام ثونن باختبار مبدأ الإنتاجية الحدية عن طريق زراعة عدة قطع متجاورة من الأراضي الزراعية بدرجات مختلفة من الشدّة، أي باستخدام كميات مختلفة من عنصر العمل في الهكتار الواحد ثم قارن النتائج. والإنتاجية الحدية هذه ستكون مهمة جداً لآلفريد مارشال أستاذ كيمبردج الكبير الذي سيجعلها من أهم المفاهيم المستخدمة في التحليل الاقتصادي.[68] . وفي الجزء الأول من كتابه آنف الذكر (1826) وضع ثونن الشرط العام لتعظيم الربح في المنشأة: من أجل كمية معينة من المنتج المطروح للبيع في السوق، لابد أن تتساوى التكلفة الحدية (تكلفة اخر وحدة منتجة) مع الايراد الحدي (الزيادة في الايراد الناجمة عن بيع آخر وحدة). وأما مفهوم منحنى الطلب على سلعة والذي يربط الكميات المطلوبة من السلعة بسعرها فيعود إلى الرياضي الفرنسي كورنوه.[69] ويقال أن ذات المفهوم تم بناؤه أيضاً، بشكل مستقل عن كورنوه من قبل الألماني راو.[70] وكان له مساهمة مبكرة في تقديم فكرة المنفعة الحدية *marginal utility*. يُحتسب لكورنوه نجاحه في معالجة مسألة الاحتكار واستخدامها في تأكيد شرط الربح الأعظم المشار إليها آنفاً.

---

[68] سنصل لعرض موجز عن مساهمة آلفريد مارشال قريباً.

[69] انطوان أوغسطين كورنوه (1801 –1877) *Antoine–Augustin Cournot*

[70] كارل هاينريتش راو (1792 – 1870) *Karl Heinrich Rau*

6-3-2-2. هيرمان هاينريش چوصن Herman Heinrich Gossen

يعد من رواد نظرية المنفعة الحدية التي صاغها بإلهام من «راو» آنف الذكر في كتابه اليتيم «قوانين العلاقات الانسانية وقواعد الفعل الانساني المشتقة منها» الذي نشره عام 1854 والذي بقي طي الاهمال لمدة ربع قرن. اعتقد چوصن أنه اكتشف الغاية من حياة الانسان كما أرادها خالقه، وكان مقتنعاً بأنه مقامه من علم الاقتصاد بمقام نيوتن لعلم الفيزياء وكوبرنيكوس من علم الفلك. ولأن الخالق لديه حسابات دقيقة لهذا الكون فإن فك الشفرة للخطة الكونية يستلزم دراسة الرياضيات. رأى چوصن أن الكنيسة مخطئة بدعوتها للزهد في الحياة الدنيا، فالإنسان خلق لكي يسعى للوصول إلى أعظم درجات السعادة. ولكن چوصن المسكين لم يتمكن من بيع أكثر من عشر نسخ من كتابه خلال حياته. لم يعمّر كثيراً ولا شك أن رسول السعادة هذا مات كمداً.

يقول المؤرخّون أن معظم الكتابات عن چوصن لا تعكس تأكيده على تخصيص الوقت النادر على الأنشطة البديلة. وكان يرى أن تناقص المتعة الحدية من استهلاك سلعة ما يقتضي الانتقال إلى استهلاك سلعة أخرى، وهذا الانتقال يحدث بالضبط عند تساوي المتعة الحدية من السلعة ذات المرتبة الأولى من الأهمية مع المتعة الحدية من السلعة ذات المرتبة الثانية من الأهمية وهكذا.[71] والمشكلة تكمن في تخصيص الوقت بين الأنشطة (استهلاك الوقت في الترفيه عن النفس، استهلاك الوقت في العمل). وحتى إذا كان المستهلك يعيش في وفرة تامة لا تقتضي منه أن يقوم بأي عمل فإنه يظل أمام مشكلة أمثلية تحتاج إلى حل، ذلك أن عملية الاستهلاك نفسها تنطوي على "سرقة" للزمن! كل الناس مقيدون بقيد الزمن، وكثير منهم مقيد بقيد الدخل. وفكرة چوصن في الحقيقة تفسّر أحد أجمل استنتاجات أبحاث السعادة: فمع ارتفاع دخل العائلة تزيد سعادتها (أي يزيد الإدراك الذاتي بحصول زيادة في السعادة) ولكن هذه الزيادة لن تستمر في الارتقاء الى مستويات أعلى مع كل زيادة في الدخل، بل ستصل إلى مستوى أقصى لن تزيد بعده مهما زاد الدخل، ثم تبدأ السعادة بالتراجع. فالمزيد والمزيد من الارتفاعات في الدخل لا تجعل الناس أكثر سعادة. نعم سيمتلك الناس قدرة متزايدة على شراء ما يريدون ولكنهم لن يكون لديهم الوقت للاستمتاع بذلك.

---

[71] التعبير المعاصر للمتعة الحدية هو المنفعة الحدية، وكثيراً ما تستخدم كلمة «الرضى» عوضاً عن «المنفعة»

حاول چوصن إجراء توفيق ساذج بين فكرته وبين فكرة آدم سميث عن تحقيق المصلحة الاجتماعية من خلال ترك الحرية للأفراد لتحقيق مصالحهم الذاتية. يرى چوصن أن قيد الزمن يكبح الجشع، وبسبب تزايد الانتاجية وتعمق تقسيم العمل ومنافع التخصص والتجارة الدولية، فإن الناس سيميلون إلى التعاون وسيميلون إلى الاعتماد على بعضهم البعض. وبالتالي فإن سعي الناس لتحقيق رفاههم الذاتي (الأنا) سيساهم بذات الوقت في تحقيق الرفاه للجنس البشري – كل البشر!

انطلق چوصن في طرحه هذا من شيئين: أن شدة السعادة أو مقدار المتعة يتناقص باستمرار إذا استمر الفرد باستهلاك ذات المتعة بدون توقف حتى الوصول للإشباع الكامل ***satiation***.

وهذا ما أصبح يسمى قانون چوصن الأول، والذي يمثل في الواقع قانون تناقص المنفعة الحدية.

وأما قانون چوصن الثاني فينص على أنه لتعظيم المقدار الاجمالي للسعادة، للفرد الحرية في أن يختار بين متع متعددة لا يسمح وقته للحصول عليها جميعاً حتى الإشباع. ولتعظيم السعادة الاجمالية يقوم الفرد بالبدء باستهلاك السلعة التي يراها الأَولى من حيث الأهمية ويستمر في استهلاكها إلى أن تصبح منفعتها الحدية مكافئة لمنفعة الوحدة الأولى من السلعة التي يراها في المرتبة الثانية من الأهمية، كما ذكرنا قبل قليل.[72]

6-3-3. أعلام المدرسة الحدية

6-3-3-1. وِليام ستانلي جيڤنز

سطع نجم جيڤنز مع نشره كتاب (مشكلة الفحم) ***the coal question*** عام (1865)، والفحم ذلك الزمان بمثابة النفط في زماننا، ويمكن القول إن جيڤنز يعد بذلك من أول من كتب في اقتصاديات الطاقة، الفرع الحديث نسبياً من علوم الاقتصاد.

ويبدو من النكهة المالثوزية لكتاب جيڤنز أنه لم يتخيل بديلاً للفحم تماماً كما لا نتخيل اليوم بديلاً عن

[72] نذكر أخيراً أن چوصن كان من أوائل الاقتصاديين الذين أبدوا عدم قناعة مطلقة بإمكانية نجاح التخطيط المركزي، فوعيه لشدة تعقيد عملية التوزيع ولد لديه قناعة بأن تخطيط وتنفيذ هذه العملية بشكل واعي «تفوق قدرات الإنسان» ولعل انهيار الاتحاد السوفييتي بعد معاناة هائلة في تخطيط آلاف المؤشرات يشكل دليلاً على نفاذ بصيرة هذا الرجل.

النفط، إلا المتفائلين بيننا بإمكانيات التطور التكنولوجي وابتكارات الطاقة البديلة. على أية حال، فإن شهرة جيڤنز على مر الزمن تعود إلى كتاب أخر نشره عام (1871) بعنوان نظرية الاقتصاد السياسي *theory of political economy*. دعا في كتابه هذا إلى الانعتاق من إرث الاقتصاد الكلاسيكي المؤسس على فرضيات أشبه بالمتاهات. أراد جيڤنز أن يجعل من علم الاقتصاد علماً ذا أسس راسخة شبيهة بتلك التي تقوم عليها الفيزياء. ولذلك فإنه كان مصراً على أننا «لتأهيل علم الاقتصاد إلى علم محترم لابد لنا من التوجه إلى الرياضيات والفيزياء».[73]

صبّ جيڤنز هجومه الرئيس على النظرية الكلاسيكية في القيمة. باختصار، يرى جيڤنز أن قيمة السلعة ليست بكمية العمل المبذولة في إنتاجها، بل بالدرجة الأخيرة من المنفعة – يقصد المنفعة الحدية للسلعة. وهذه المنفعة الحدية هي في الواقع مقدار ذاتي يختلف من مستهلك إلى آخر ويتحدد بناء على خصائص المستهلك الفرد (حاجاته وتفضيلاته). وهذا مفهوم بعيد جداً من المفهوم الموضوعي للقيمة في الاقتصاد الكلاسيكي.

على أية حال، فإن طرح جيڤنز ينطوي على مكافئ لقانون چوصن الأول، لكنه لم يقدم ما يوازي القانون الثاني لچوصن. فعند جيڤنز تتحدد المنفعة الحدية للسلعة بمعزل من منافع بقية السلع. وهذا اختلاف مهم بين جيڤنز وچوصن.

6-3-3-2. باڤيرك وڤيكسل والمدرسة النمساوية

مهد جيڤنز الطريق للنظرية النمساوية في رأس المال والفائدة التي عرضها أويچن بوم باڤيرك في كتابه (رأس المال والفائدة) *capital and interest (1884-1889)* والتي تابع ڤيكسل تطويرها في كتابه (القيمة ورأس المال والريع) *value, capital and rent (1893)*. بالنسبة للمدرسة النمساوية، رأس المال هو عبارة عن كمية، تزيد وتنقص، من وسائل الكفاف للطبقة العاملة. ووسائل الكفاف هذه تتيح للعمال الانخراط بكمية، تزيد أو تقل، من عمليات الانتاج المتوالية. أي أن هذه الوسائل توفر ما يلزم لامتداد طول الفترة الانتاجية المحددة بالزمن المحسوب من لحظة بدء استخدام العمال، والذي يمر

[73] على ذمة أصحاب التراجم، لم يكن جيڤنز رياضياً وكانت امكانياته الرياضية عادية، لكنه كان ماهراً في الترويج للتحليل الرياضي!

بمراحل لاحقة تنطوي على إنتاج سلع وسيطة، والذي يستمر حتى إكمال المرحلة الأخيرة من الانتاج.

فعلى سبيل المثال، يمكن للمرء أن يحرث الأرض بقوته البشرية أو باستخدام محراث أو باستخدام محراث حديث، وهكذا. مثل هذه الامتدادات في عملية الانتاج تسمح بإنتاج كمية أكبر من الإنتاج من وحدة العمل، أي أنها تفضي إلى إنتاجية عمل أعلى. إن الزيادة في الناتج الناجمة عن ذلك تعد مفتاحاً رئيسياً لفهم التفسير النمساوي لمعدل الفائدة الموجب (ويقصدون فيه معدل الربح أيضاً) ولتراكم رأس المال. المكون المفتاحي الثاني في فهم النظرية النمساوية هو مفهوم المعدل الموجب لتفضيل الزمن: أي أن الفرد يفضل حزمة من السلع اليوم على ذات الحزمة بعد أسبوع، ويفضل ذات الحزمة بعد أسبوع على ذاتها بعد أسبوعين، وهكذا. بمعنى أن المستهلك لا يملك صبراً على الاستهلاك.

وبالتالي لا يمكن اقناع المستهلك بالصبر على تأجيل الاستهلاك، أي على الادخار، إلا بمعدل فائدة على مدخراته يفوق المعدل الفردي لتفضيل الزمن. يؤدي الادخار إلى امتداد فترة الانتاج الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج من أجل الوحدة الواحدة من وسائل الكفاف (اللازمة لاستخدام العمال). ومادامت الزيادة في هذا الأخير أكبر من معدل تفضيل الزمن فسيكون هناك ادخار.

نظرية بوم باڤيرك اذاً تختلف عن كافة سابقاتها الكلاسيكية، فالفائدة عنده قائمة على كامل الزمن. فمن ناحية، يفضل المستهلك نقوده الآن على نقوده غداً، ويفضل المنتج البدء بالإنتاج الآن على البدء بالإنتاج غداً، والإنتاج برأس المال أفضل من الإنتاج بدونه، وبذلك يكون معدل الفائدة بالنسبة للمستهلك عبارة عن معدل يرضيه عند صبره وعند تأجيل استهلاكه للمستقبل، ويكون معدل الفائدة بالنسبة للرأسمالي عبارة عن تعويض لرأس المال الذي يؤدي لرفع الإنتاجية وهي كذلك مقابل ثمن للزمن الذي تستلزمه عملية الانتاج والتي تمتد بفضل دخول رأس المال فيها.[74]

6-3-3-3. كارل مِنـچر (1840-1921) Carl Menger

يعد كتاب مِنچر (مبادئ الاقتصاد) العمل الأبرز للمدرسة النمساوية وقد تم نشره في نفس السنة التي

[74] انتقد ڤيزر نظرية باڤيرك في معدل الفائدة واعتبرها تبسيطاً زائداً عن الحد، فالفائدة لا تنتج كما توهّم باڤيرك عند فرق القيمة بين الحاضر والمستقبل، بل أن علّة وجود الفائدة على رأس المال هو أن رأس المال هذا يخلق إنتاجية.

نشر فيها كتاب جيفنز آنف الذكر، أي عام 1871. تأثر مِنچر بالمدارس الألمانية في التاريخ وفي القيمة الاستعمالية وتأثر بالمدرسة السلمنكية، وكان هؤلاء يعطون أهمية عالية للتقويم الذاتي الذي يقوم به الأفراد للأشياء في تفسير أسعار السلع. أخذ مِنچر منهم هذا الاتجاه وحاول استكماله إلى نظرية عامة في السلوك الإنساني واضعاً نصب عينه إعادة بناء علم الاقتصاد على أساس نظري متين، فما هو الجديد لدى مِنچر؟

انطلق مِنچر من منطق مفاده أن كافة السلع يمكن ترتيبها إلى طبقات: سلع المرتبة الأولى هي السلع القابلة لإشباع الحاجات الإنسانية مباشرةً؛ سلع المرتبة الثانية وهي السلع التي تحتاجها لإنتاج سلع الطبقة الأولى، وهكذا. ومفهوم السلع عند مِنچر لا يقتصر على المنتجات بل يشمل خدمات العمل والأرض. ودرجت العادة عند الاقتصاديين النمساويين لاحقاً إطلاق تسمية (سلع التكلفة) على سلع المراتب العليا. وبالنسبة للاقتصاديين النمساويين عموماً فإن تفضيل الفرد وتقويمه الذاتي هو ما يحدد قيمة سلع الطبقة الأولى. ومن هذه القيمة يمكن تقويم سلع المراتب الأعلى بحسب قناعة مِنچر. ولكن كيف؟

كان على مِنچر أن يجيب على السؤال التالي: كيف يمكن تقسيم القيمة التي تمّ تحديدها للسلع النهائية إلى قيم موزعة على عناصر الانتاج التي ساهمت في تصنيعها من خلال عدة مراحل؟ أصبح التحدي الذي يطرح السؤال تحت اسم ***"imputation problem"*** حاول مِنچر حل هذه المشكلة من خلال مبدأ الفاقد ***loss principle***. ينطلق هذا المبدأ من سؤال بسيط: بكم سينخفض ناتج السلعة إذا ما تم إنقاص أحد مدخلات إنتاجها بمقدار وحدة واحدة؟ من الواضح أن جداء الفرق النسبي في الناتج بالقيمة المحددة سلفاً للناتج يساوي قيمة المدخل محل السؤال. ولكن هذا الحل لا يمكن تطبيقه لعدة أسباب، أقلها مشكلة الاحتساب المضاعف.

افترض على سبيل المثال، أن شفرة محراث زراعي انكسرت، الأمر الذي أدى إلى توقف عملية الحراثة. هل يمكن القول إن الانخفاض في الناتج الحاصل عن فقدان الشفرة يكافئ قيمة الشفرة؟ ماذا عن العامل على المحراث؟ وماذا عن بقية المدخلات التي تعطلت؟ من الواضح أن منهج مِنچر بأسره

متوقف على حل هذه المشكلة. ومِنچر لم يتمكن من الإتيان بحلٍّ مرضٍ لهذه المشكلة.

6-3-3-4. فريدريك (فريدرِش) فون ڤيزَر (1926-1851) Friedrich Von Wieser

تقدّم ڤيزر، الاقتصادي الذي أطلق تسمية «المنفعة الحدية» *marginal utility* ليواجه المشكلة التي علق عندها مِنچر، وبدأ بنقد المدخل النمساوي. بداية، لفت ڤيزر الانتباه إلى أن الإنتاج في ظل النظام الصناعي الحديث هو عبارة عن نشاط دائري تدخل فيه المنتجات في إنتاج بعضها البعض دورانياً، وليس هرمياً كما افترض مِنچر. بل حتى في الزراعة سنجد أن البطاطا مثلاً تستهلك في إنتاج البطاطا وتربية الماشية الحية وإكثارها يحتاج إلى استخدام الماشية الحية. وبالتالي ستكون السلعة الواحدة من المرتبة الأولى ومن المرتبة العليا بنفس الوقت، الأمر الذي يعني انعدام إمكانية الانطلاق من رتبة محددة في التقويم. ولابد لأي نظرية مرضية أن تأخذ ذلك بالاعتبار. فضلاً عن ذلك، لندع مشكلة الدائرية جانباً. ماذا لو كان عدد سلع المرتبة الأولى مختلفاً عن عدد سلع المرتبة الثانية؟ من المعلوم من الناحية الرياضية أن حل نظام من المعادلات يقتضي أن يتساوى عدد المعادلات المستقلة مع عدد المجاهيل. وبالتالي فإن الحل غير ممكن إلا إذا كان عدد المعادلات الآنية (سعر = تكلفة) يساوي عدد سلع التكلفة أو مدخلات الإنتاج التي يتعين تحديد أسعارها. في حالة التدفق الدائري يجب تحديد قيم كافة السلع آنياً، وهذا غير ممكن التحقيق على مدخل مِنچر الذي يفترض إمكانية الحل على مشكلة سلسلة تراتبية من الخطوات ذات بداية ونهاية.

بالإضافة إلى ذلك كان هناك مشكلة أخرى لم تخف على مِنچر. وهي أننا قبل أن نتمكن من استهلاك الشيء لابد لنا من إنتاجه! كيف يتأتّى للمنتجين تحديد المنتجات التي سيقومون بإنتاجها والكميات التي سينتجونها من كل منتج؟ لابد لهم من الاعتماد على شيء من التوقعات والتوقعات تخطئ وتصيب. ولذلك فإن التوقعات سيكون لها تأثير على الكميات والأسعار. وهذه ناحية لم يأخذها مدخل مِنچر الفيزيائي بالاعتبار.

وصل ڤيزر في سياق تناوله لمبدأ "الفاقد" أو "الخسارة" الذي اقترحه مِنچر إلى ما نسميه اليوم "

تكلفة الفرصة البديلة" فعلى سبيل المثال، إذا ما أرادت منشأة متعددة المنتجات (تعمل في ظل قيد كميات محددة من الموارد الإنتاجية ومستوى محدد من المعرفة الفنية) أن تنتج المزيد من منتج محدد، فكم سيتعين على المنشأة أن تخفض من إنتاج منتج آخر أو منتجات أخرى من منتجاتها؟ إن تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج وحدة إضافية من المنتج الأول هي عبارة عن كمية من منتج أو منتجات أخرى اضطرت المنشأة للتخلي عن إنتاجها.

6-3-3-5. لودفِج فون ميزس (1881 - 1973) Ludwig Von Mises

هاجر ميزس عام 1940 من فيينا إلى الولايات المتحدة، وحقق هناك شهرة وأصبح أستاذاً في جامعة نيويورك. تزعم الفرع الذاتي المتطرف من المدرسة النمساوية. كان ميزس ليبرتارياً صلباً وترك هذا الإرث لجماعة من المتطرفين لا تزال لهم حتى اليوم معاهدهم ونواديهم ومحاضراتهم منتشرة بالصوت والصورة على الانترنت.[75] على أية حال، بدأ ميزس أعماله المبكرة بالتركيز على النقود والقطاع المصرفي، حيث اعتبر أن التوسع في الائتمان مسؤول عن التضخم وعن دورات الأعمال. النقود بالنسبة إليه لم تكن حيادية كما كانت عند الكلاسيك، ولم تكن مجرد غطاء للأشياء الحقيقية كما عند ماركس، بالنسبة إليه، النقود تتدخل مباشرةً في القطاع الحقيقي وتؤثر على الناتج والتشغيل وعلى تحصيص الموارد.

هاجم ميزس النظرية النيوكلاسيكية بشراسة وعارض بشدة " اقحام" الرياضيات في علم الاقتصاد ورأى أن علم الاقتصاد لا يتوجب عليه أن يحاكي علم الفيزياء. كما رفض فكرة أن النظرية الجيدة هي النظرية المفيدة في التنبؤ. على صعيد آخر، رأى ميزس أن الاشتراكية مستحيلة، هكذا ببساطة. بمعنى أن من المستحيل تنظيم مجتمعات غاية في التعقيد على طريقة التخطيط المركزي. وأما مذهبه فهو أكثر مذاهب الحرية تطرفاً وقد صاغه في إطار ما يمكن تسميته بنظرية دومينو. بحسب هذه النظرية يتعين على الدولة ألا تتدخل بالنظام الاقتصادي مطلقاً، لأن تدخلها سيولّد تشوهات تستلزم مزيداً من التدخل، وكل تدخل جديد سيكون أشدّ من سابقه وبالمحصلة سيندفع

[75] لكن حجمهم اليوم على الانترنت لا يعكس حجمهم في مجتمع علم الاقتصاد على ما يظهر.

النظام الرأسمالي باتجاه الاشتراكية. ومن الواضح أنه كان مخطئاً بقدر ما كان ماركس مخطئاً. فالدول الرأسمالية لم تنتقل إلى المرحلة الاشتراكية لا تلقائياً بفضل تناقضاتها الذاتية ولا بشكل مخطط على الرغم من التدخل المتزايد للدولة الرأسمالية في النظام الاقتصادي.

المراجع المستخدمة في الفصل

1- *Landreth, H and Colander, D, History of Economic Thought: 2002 (HET)*
2- *Medema and W. Samuels, The History of Economic Thought: A Reader, Routledge, 2003.*
3- *Pressman. Fifty Major Economists 2nd Ed. Routledge. 2006*
4- *Roncaglia. The Wealth of Ideas - A History of Economic Thought. Cambridge. 2005*
5- *Skousen. Making of Modern Economics. The Lives and Ideas of the Great Thinkers. ME SHARPE. 2001.*

أسئلة الفصل

أسئلة للنقاش

أ. ما هو المقصود بالعبارة التالية وما رأيك بمضمونها: يتّصف نموذج ڤالراس بالدرجة العالية من التجريد، إذ يتجرّد هذا النموذج عن كل ما يخص الزمان والمكان.

ب. وردت في أملية تاريخ الفكر الاقتصادي العبارة التالية: «حاول چوصن إجراء توفيق ساذج بين فكرته وبين فكرة آدم سميث عن تحقيق المصلحة الاجتماعية». ما هو التوفيق الذي حاول چوصن اجراءه بالتحديد، ولم عساه يكون ساذجاً؟

ج. ما هو تقويمك لموقف لودڤچ فون فيرس من النظرية النيوكلاسيكية.

أسئلة مقالية

أ. ينطوي نموذج ڤالراس للتوازن العام على ثلاث أسواق. عدّدها وحدّد السعر التوازني الناتج من كل سوق.

ب. عرّف ما يلي:

1) مقياس القيمة من وجهة نظر چيفنز
2) قانون چوصن الأول
3) قانون چوصن الثاني

ج. اشرح بلغتك الخاصة نظرية باڤيرك في معدل الفائدة.

د. اشرح العبارة التالية: رأى ڤيزر، على خلاف منچر أن مراحل الإنتاج الصناعي تتصف بالدائرية وليس بالهرمية.

أجب بـ صح أو خطأ وصحح العبارة الخاطئة

أ. نشأت مدرسة التوازن العام وتطورت في جامعة لوزان.

ب. ڤالراس هو تلميذ پاريتو.

ج. يعد ڤالراس من أهم مؤسسي المدرسة الحدّية.

د. قام پاريتو ببناء أول نموذج للتوازن العام.

هـ. القاسم المشترك بين ڤالراس والفيزيوقراط هو النظر إلى الاقتصاد بوصفه نظاماً من العلاقات.

و. لاقى كتاب «عناصر الاقتصاد البحت» لڤالراس رواجاً منقطع النظير فور نشره.

ز. في نظام ڤالراس للتوازن العام، يتحقق التوازن في كل سوق بمعزل عن بقية الأسواق.

اختر الإجابة الصحيحة

1. نشأت المدرسة الحدّية في:
   أ. الثلث الأخير من القرن التاسع عشر
   ب. الربع الأول من القرن الثامن عشر
   ج. منتصف القرن السادس عشر
   د. منتصف القرن العشرين

2. أهم روّاد المدرسة الحدّية هم:
   أ. چيفنز البريطاني ومِنچر النمساوي وڤالراس الفرنسي
   ب. چيفنز الفرنسي ومِنچر البريطاني وڤالراس الإيطالي
   ج. كينز ومارشال البريطانيين
   د. چيفنز وريكاردو ومِلْ

3. من أهم مبادئ المدرسة الحدّية:
   أ. الانطلاق في التحليل من الفرد بدلاً من المجتمع
   ب. المقدار الحدّي هو أساس التحليل
   ج. المشكلة الاقتصادية قابلة للقولبة في إطار مشكلة أمثلية مقيدة
   د. كل ما سبق

4. يعد _____ أول من قام بصياغة رياضية دقيقة ومجرّبة بالأرقام لمبدأ الإنتاجية الحدّية:
   أ. هاينريتش فون ثونن
   ب. آلفريد مارشال
   ج. جيڤنز
   د. چوصن

5. يعد كتاب مِنچر «مبادئ الاقتصاد» العمل الأبرز للمدرسة:
   أ. النمساوية
   ب. الألمانية

ج. التاريخية

د. السلمنكية

6. نشر مِنچر كتابه المشهور «مبادئ الاقتصاد» عام:

أ. 1929 م

ب. 1936 م

ج. 1871 م

د. 1715 م

7. تأثّر مِنچر بـ:

أ. آدم سميث

ب. المدرسة الكلاسيكية

ج. المدرسة الفيزيوقراطية

د. المدارس التي تؤكد على التقويم الذاتي للقيمة

الفصل السابع

الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي (مارشال، باريتو، وفيشر)

Neoclassical Economics Thought (Marshal, Pareto, and Fisher)

كلمات مفتاحية:

التوازن المجتزئ، مارشال، مذهب النفعية؛ بينثَم؛ ادجويرث؛ المنفعة كاملة القياس؛ المنفعة الرتبية؛ منحنى السواء؛ باريتو؛ أمثلية باريتو؛ نظرية اقتصاد الرفاه؛ معامل جيني؛ منحنى لورنتس. المبرهنة الأساسية في نظرية الرفاه.

ملخص الفصل:

يتناول هذا الفصل كيف قام زعيم مدرسة كيمبردج، آلفرد مارشال؛ باعتماد المبدأ الحدي في إطار جديد هو نموذج التوازن المجتزئ الذي بدا نوعاً من الابتعاد عن نظرية التوازن العام. ثم يتم الانتقال لأعمال باريتو، المبنية في الأساس على المذهب النفعي، والتي قادت لتطوير نظرية الرفاه وإلى إعادة إدخال مبدأ التوازن العام إلى دائرة الاهتمام مجدداً، الأمر الذي سيجعل الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي أكثر تعقيداً.

المخرجات والأهداف التعليمية:

1. يميز التوازن العام عن التوازن المجتزئ.
2. يفهم المبادئ الأساسية لاقتصاد مارشال.
3. يلم قليلاً بالمبدأ الأساسي للمذهب النفعي.
4. يدرك أن استفادة النيوكلاسيكيين من المذهب النفعي لا تعني تبني النيوكلاسيكيين لمجمل المذهب.
5. يميز المنفعة كاملة القياس عن المنفعة الترتيبية أو الرتبية.
6. يلم بمبادئ (رؤوس أقلام) نظرية الرفاه.

مخطط الفصل:

1.7. تمهيد:

2.7. مدرسة التوازن المجتزئ (مدرسة كيمبردج)

1.2.7. آلفريد مارشال (1842 – 1924) *Alfred Marshal*

2.2.7. نظام مارشال في توازن السوق *Marshallian System of Market Equilibrium*

منحنى الطلب

قانون الطلب:

التغير في الطلب والتغير في الكمية المطلوبة

محددات الطلب الأخرى *demand determinants*

منحنى العرض:

محددات العرض *supply determinants*

توازن السوق:

3.7. المذاهب النفعية ونظرية الرفاه *Utilitarianism and Welfare Theory*

1.3.7. جيريمي بينثَم (1748 – 1832) *Jeremy Bentham*

2.3.7. فرانسيس إيسيدرو ادجويرث (1845 – 1926) *Francis Ysidro Edgeworth*

3.3.7. ڤيلفريدو پاريتو (1848 – 1923) *Vilfredo Pareto*

4.7. ارڤِنج فيشر (1867–1947) *Irving Fisher* والنظرية الكمية في النقود

المراجع المستخدمة في الفصل

مراجع إضافية

7-1. تمهيد:

وصلنا الآن إلى نهاية القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين. هذه الفترة في الغرب هي فترة صعود الرأسمالية الاحتكارية إذا أردنا استخدام التعبير الماركسي، فهي فترة انتشار مصانع الإنتاج الكبير الجبارة *mass production*، وفترة الابتكارات الاستهلاكية مثل الغسالة الكهربائية ومكيف الهواء. هي فترة مختلفة عن فترة صعود الرأسمالية التي عاشها الآباء الكلاسيكيون. وهي بنفس الوقت فترة الحرب العالمية الأولى والاقتتال الغربي الشرس على الحفاظ على المكتسبات الاستعمارية وتوسيعها ما أمكن. وهي أيضاً فترة الثورة البلشفية وبروز النهج الاشتراكي بقوة تجعله مرشحاً بديلاً عن النظام الرأسمالي. وقد دار في تلك الفترة جدل يمكن وصفه بالإيديولوجي حول الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية (رأسمالية أم اشتراكية أم طريق ثالث) ويتجدد هذا الجدل حتى يومنا بصورة أو بأخرى ويشتد مع كل أزمة تعيشها الرأسمالية أو الأنظمة "البديلة".

أما على صعيد تطور الفكر الاقتصادي فهذه الفترة ستشهد تحولاً واضحاً عن الاقتصاد الكلاسيكي. وهو تحول نظري يصعب ربطه بالأحداث والوقائع آنفة الذكر. وعلى التوازي مع التطور الأكاديمي للنظرية الاقتصادية. ويجدر بالذكر من البداية أن ما يسمّى اليوم بمبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي الحديث ما هو إلا نتاج الأبحاث النظرية لهذه الفترة. فتحليل النشاط الاقتصادي من زاوية الرؤية الفردية، أي الانطلاق في تحليل النظام الاقتصادي من دراسة سلوك الشخص الاقتصادي (الفرد أو المنشأة) سيظل حتى نهاية العقد الثالث من القرن العشرين السمة العامة السائدة على الطريقة الاقتصادية في التفكير.

نتناول في هذا الفصل أبرز أعمال مدرستين من المدارس الاقتصادية "الحديثة" ونقول حديثة بمعنى أنها لا تزال أساس المدارس السائدة إلى يومنا. ضمن المساحة المتاحة سنتحدث عن إسهامات آلفريد مارشال أستاذ كيمبردج الكبير، وسنخصص مساحة مناسبة لعرض نظام مارشال للعرض والطلب الذي يدرّس عادة في كتب مبادئ الاقتصاد. القسم الثاني من هذا الفصل مخصص لإلقاء الضوء على المدرسة اليوتيليتارية مع بعض التركيز على پاريتو الذي ابتكر عناصر نظرية الرفاه الحديثة.

7-2. مدرسة التوازن المجتزئ (مدرسة كيمبردج)

7-2-1. آلفريد مارشال (1842 – 1924) *Alfred Marshal*

قبل أن ندخل في عرض أهم مساهمات مارشال وما يمثله في رحلة تاريخ الفكر الاقتصادي، لنلقِ إضاءات بسيطة على الفترة التي انكب فيها مارشال على دراسة الاقتصاد. في زمن مارشال، سقطت نظرية مالثس بحكم المشاهدات التي بينت ارتفاع المستوى العام للأجر الحقيقي على الرغم من تزايد عدد السكان، وتناولها جون ستيوارت مِل بالرفض (1869) وخلال نفس الفترة تقريباً تعرّض الاقتصاد الكلاسيكي لتحدٍّ جدي على يدي ماركس ومذهبه المختلف تماماً في تحليل المجتمع. وفي عام 1871 تعرضت النظرية الكلاسيكية إلى هجوم على أيدي الرواد الأوائل للمدرسة الحدية (جيڤنز ومنچر) الذين وصفوا النظرية الكلاسيكية بأنها نظرية من جانب العرض، فيما جاؤوا كما رأينا بنظرية من جانب الطلب مبنية على المنهج الحدي. وقد ظن حينها جيڤنز أنه أعلن نهاية الاقتصاد الكلاسيكي.

جاء مارشال بمنهج استفاد فيه من أدوات المدرسة الحدية دون أن ينبذ الإرث الكلاسيكي. ولذا يعد ألفريد مارشال، مع ڤالراس بالطبع على ما بينهما من اختلاف، أهم رواد النظرية النِيوكلاسيكية. فمارشال كان امتداداً للمدرسة الكلاسيكية، وبنفس الوقت كان يمثل مرحلة أعلى من مراحل تطور المدرسة الحدية. ولعل ذلك يفسر السبب في العنوان الذي أعطاه لكتابه الشهير «مبادئ الاقتصاد» *Principles of Economics* والذي نشره عام 1890. أعيدت طباعة كتابة مرات ومرات، وقد رأى ثماني طبعات من كتابة خلال حياته، وأصبح كتابه يدرس على نطاق واسع. وبدأت تسمية الاقتصاد السياسي تتراجع لحساب تسمية «الاقتصاد» ببساطة.

نأى مارشال بنفسه عن التحدي الماركسي وتجاهل الانتقادات الحادة من المدرسة التاريخية سواء الألمانية أو فروعها الأقل شهرة في بريطانيا. بذات الوقت لم ينفصل عن ميراثه من الكلاسيكيين، واعتبر أن المنهج الكلاسيكي في التركيز على العرض من جهة، والمنهج الحدي في التركيز على الطلب، من جهة أخرى، كلاهما وقعا في نظرة جزئية للاقتصاد، ورأى أن العرض والطلب هما «شفرتا

المقص» بمعنى أن التحليل العام أو المتكامل للمجتمع يجب أن يضم كليهما. والحقيقة أن مجال علم الاقتصاد تغير بشكل كبير على يدي مارشال.

عرّف مارشال علم الاقتصاد تعريفاً واسعاً جداً بقوله:

> «علم الاقتصاد السياسي أو علم الاقتصاد هو عبارة عن دراسة الإنسان في إطار شغله الاعتيادي في الحياة: حيث يبحث في ذلك الجزء من الفرد والمجتمع المتعلق بالدرجة الأولى بالحصول على المستلزمات المادية للرفاه»

ولا بد أن أستاذ كيمبردج الكبير كان يعي مدى اتساع تعريفه هذا للاقتصاد الذي يكاد لا يميزه عن بعض العلوم الاجتماعية الأخرى. وأغلب الظن أنه أراد لعلم الاقتصاد أن يكون مجالاً لاهتمام شريحة أوسع من الدراسين. ويؤيد هذا الرأي موقفه السلبي من الاستخدام المكثف للرياضيات المتقدمة في التحليل الاقتصادي.

تأثر مارشال بالمنهج التجريدي لريكاردو واستفاد من مهاراته الرياضية، دون أن يقع بخطأ ڤالراس. فقد كان له موقف واضح من المغالاة في التجريد المترافق مع التعمق باستخدام الرياضيات في التحليل الاقتصادي. بل رأى أن الرياضيات وسيلة للاختصار، وأنها يجب أن تكون قابلة للتمثيل الهندسي، وأن تظل قابلة للترجمة "للانجليزية"، يقصد لكلام مفهوم. تعرض مارشال لنقد شديد من أتباع ڤالراس (مدرسة لوزان) الذي اعتبروا أن ماركة التوازن العام هي ماركة لوزانية ومارشال لم يكن بالنسبة إليهم ڤالراسياً بما يكفي ومن الاقتصاديين الألمان ذوي التوجهات المعروفة عن المدرسة التاريخية. فمارشال كان تجريدياً ورياضياً أقل مما يجب للبعض وأكثر كثير مما يجب بالنسبة للبعض الآخر. ولكنه شق طريقه بين الجميع بصمت وتواضع، حتى عندما كان منتقدوه على "خطأ" أو سوء فهم على حد تعبير محبّيه، وذلك على خلاف المعروف عن الاقتصاديين، بالذات في ذلك العهد، من ميل للاعتداد بالذات وتبادل الانتقادات الحادة والردود المتحاملة.

وصل مارشال إلى نتيجة مفادها أن تحليل الاقتصاد، لا سيما في سياق محاولة تناول العلاقات السببية، يواجه صعوبتين أساسيتين. الأولى هي أن كل شيء يعتمد على كل شيء آخر، والثانية هي

أن الزمن لا يتوقف، الأمر الذي يعني أن كثيراً من المتغيرات محل الدراسة يمكن أن تتغير آنياً بشكل مستمر. فكيف حاول مارشال تجاوز هذين التحديين الذَين يفرضهما واقع الحياة الاجتماعية؟ لجأ مارشال إلى ما سماه التوازن المجتزئ *partial equilibrium* مستخدماً فرضية «بقاء العوامل الأخرى ثابتة» *ceteris paribus*.

يتيح استخدام فرضية «بقاء العوامل الأخرى ثابتة» نظرياً على الأقل تغيير عامل واحد دون الانشغال ببقية العوامل التي يفترض أنها لن تتغير.[76] فعلى سبيل المثال، افترض حدوث تطور تكنولوجي أدى لرفع إنتاجية مزارع القمح في منطقة ما، الأمر الذي أدى إلى انزياح (ازدياد) في عرض القمح، فهل سيتوقف الأثر عند هذا الانزياح؟ أم أن هذا التغير سيطلق سلسلة من الانعكاسات في الأسواق المرتبطة بسوق القمح، والتي يمكن أن ترتد على سوق القمح مجدداً؟[77]

هذه التعقيدات تؤخذ بالاعتبار في نموذج التوازن العام، وأما في حالة التوازن المجتزئ فيتم عزل التعقيدات الإضافية بعيداً لإتاحة الفرصة للتركيز على ما يحدث في سوق القمح، أي على الأثر المترتب على سعر القمح أو الكمية المستهلكة أو المنتجة من القمح تحديداً. وأما مشكلة عامل الزمن، فإن مارشال لجأ لنفس الأسلوب من خلال خدعة ذكية، فقد عمد إلى تقسيم الزمن إلى أمد قصير جداً، حيث يستحيل أن يتغير حجم العرض فلا يؤدي تغير الطلب إلا لتغير في السعر. ثم إلى أمد قصير، وهذا يسمح للعرض بالتغير لكنه لا يسمح لمتغيرات أخرى بالتغير. ثم إلى أمد طويل، حيث يصبح

---

[76] استخدمنا كلمة «المجتزئ» بدلاً من «الجزئي» تأكيداً على فكرة بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وتأكيداً على أن «جزئي» تقابل «كلي» فيما «مجتزئ» تقابل «عام» فضلاً عن أن التعبير باللغة الأصلية يستخدم *partial* وليس *micro-* كما توحي الكلمة باللغة العربية. من المهم أن نذكر أن التوازن المجتزئ عند ڤالراس كان اسمه توازن الفترة، وبالتالي فإن أصل الفكرة موجود عند ڤالراس لكن أوغسطين وكورنوه ومارشال هم الذين وصّفوا هذه الفكرة وصاغوها بزعامة مارشال على شكل منهج متكامل، فصار مارشال يعرف بها، ويشار إلى التقليد المبني على السوق المجتزئ بتقليد مارشال أو اقتصاديات مارشال أو الاقتصاد المارشالي.

[77] مثلاً: ازدياد عرض القمح ممكن أن يؤدي إلى انخفاض سعره، فينخفض سعر الطحين والبرغل والفريكه والمعكرونة والمخبوزات، فتنخفض أسعارها جميعاً، فتزداد الكميات المطلوبة منها جميعاً، فتنخفض الكمية المطلوبة من البدائل مثل الرز، فتتراجع المساحة المزروعة بالرز وتزيد المساحة المزروعة بالقمح، الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من الإنتاج، وهكذا. لاحظ الزمن اللازم لتأخذ هذه الانعكاسات الافتراضية مجراها.

ممكناً مثلاً زيادة رأس المال الثابت، لكن المستوى التكنولوجي السائد يظل ثابتاً. ثم إلى أمد طويل جداً حيث يصبح تغيير كل شيء ممكناً بما فيه تكنولوجيا الإنتاج.

وهكذا، فإن الذي يحدد السعر في عالم مارشال، بشكل عام، ليس العرض (المدرسة الكلاسيكية) وليس الطلب (جيڤنز، مِنچر، ڤالراس)؟ بل كلاهما. ولذلك اعتُبِر أن مارشال وفّق بين المدرستين، ومع أن ذلك صحيح إلى حد ما إلا أن المسألة ليست بهذه البساطة.

7-2-2. نظام مارشال في توازن السوق *Marshallian System of Market Equilibrium*

نظراً لأهمية هذا الموضوع للمقررات اللاحقة التي سيدرسها الطالب، سنقوم بعرضه بشيء من التفصيل. نبدأ بجانب الطلب، ثم نتجه إلى العرض، تمهيداً لعرض مفهوم توازن السوق، والآلية التلقائية لاستعادة التوازن.

منحنى الطلب

الطلب بالمعنى الاقتصادي ليس مجرد أمنية، بل رغبة بالاستهلاك مدعومة بقدرة على الشراء. إذ أن مجرّد توفر الرغبة لا يكفي إن لم تتوفر القدرة المادية، تماماً كما أن توفر الدخل، مهما كان مرتفعاً، لا يكفي في حال عدم توفر الرغبة. الطلب هو عبارة عن بنية نظرية يفترض وجودها في ذهن المستهلك، ويبدأ بناؤها بالسؤال التالي: عند سعر محدد لسلعة ما، ولتكن نوعاً من السمك، ما هي الكمية التي سيطلبها المستهلكون؟ نحن نسأل سؤالاً افتراضياً يبدأ بـ "إذا"، فنقول مثلاً: إذا كان سعر الكيلو 800 و.ن./كغ، كم طناً سيطلب المستهلكون من السمك في الشهر؟ لعلهم سيستهلكون ثلاثة أو أربعة عشر طناً في الشهر الواحد مثلاً، أو ما شئت. ثم نسأل: إذا كان السعر 1000 و.ن./كغ، كم طناً سيطلب المستهلكون من السمك في الشهر؟ لعلّهم سيستهلكون تسعة أطنان فقط عند هذا السعر. ثم نسأل: إذا كان السعر 1200 و.ن./كغ ... هذه الأسئلة والأجوبة افتراضية ولكنها تقودنا لنتيجة معقولة مفادها أن السعر المرتفع ينفّر المستهلك وربما يدفعه باتجاه البدائل الأرخص، كلحم الدجاج، أما السعر الأقل فيجذب مزيداً من المستهلكين بعيداً عن البدائل الأغلى نسبياً. يمكن تلخيص ذلك في جدول بسيط يسمى جدول الطلب *demand schedule* وهو يعرّف بأنه قائمة بالكميات

المطلوبة من السلعة عند مختلف الأسعار الممكنة.

جدول الطلب على السمك

الكمية (طن/يوم)	السعر (و.ن.)
800	14
600	16
400	22

منحنى الطلب على السمك

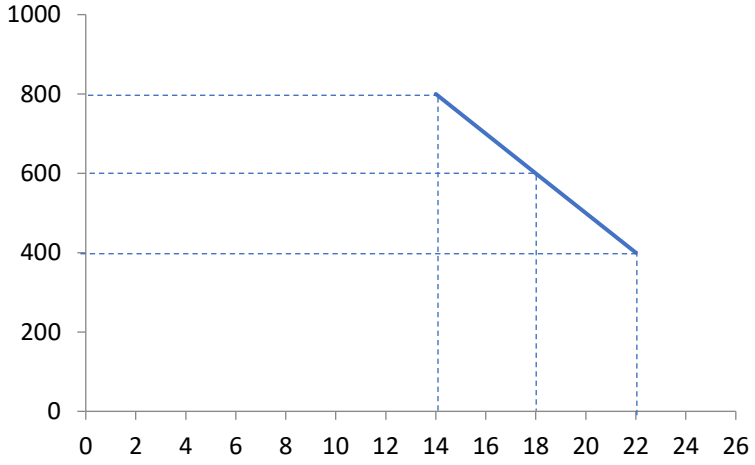

لاحظ استخدام كلمة *الممكنة*، فالسلعة المفردة يكون لها عادة سعر محدد في لحظة محددة، وليس مجموعة من الأسعار. لكن ذلك لا ينفي فرضية أن لكل مستهلك كمية محددة**سمك** أن يستهلكها عند سعر محدد. الجدول يسرد الكميات المطلوبة عند بعض الأسعار الممكنة، وبالتالي فإنه يمثل جدول الطلب على السمك. باستطاعتنا الآن تمثيل هذا الجدول بيانياً لنحصل على منحنى الطلب ***demand curve***. إذا أردنا أن نكون متشددين نظرياً فسيتعين علينا أن نمثل الطلب بيانياً بمجموعة من النقاط المنفصلة ولكن من المناسب أن نصل بين هذه النقاط بحيث يكون المنحنى على شكل خط متصل يصلح لأن يكون تابعاً مستمراً كما هو ظاهر في الشكل، ويمكن تبرير ذلك بأن النقطة التي

تقع بين نقطة وأخرى من النقاط "الأصلية" ليست إلا متوسطات معقولة.

قانون الطلب:

نلاحظ من مثال السمك أن منحنى الطلب هابط. وهذا يعكس قانون منحنى الطلب الهابط *law of downward-sloping demand curve.* بالطبع، إذا نظرنا إلى منحنى الطلب من اليمين إلى اليسار فسنجد أنه صاعد! ولكن المقصود بكون المنحنى هابطاً هو ارتباط الأسعار العالية بكميات مشتراة أقل، وارتباط الأسعار المتدنية بكميات أكبر. يعود هبوط منحنى الطلب إلى تناقص الرغبة الحدية بالدفع *marginal willingness to pay* فالفرد يحصل على منفعة حدية أقل من كل وحدة إضافية ولذلك فإن مقدار الرغبة بالدفع للحصول على الوحدة الإضافية يكون أقل.

وهكذا فإن منحنى الطلب يمكن تفسيره أيضاً بأنه منحنى رغبة حدية بالدفع، أو بحسب تعبير هيكس *Hicks* منحنى تقويم حدي *marginal valuation curve*. ومنحنى طلب السوق هو عبارة عن مجموع منحنيات الطلب الفردية.

التغير في الطلب والتغير في الكمية المطلوبة

يميز مارشال بين التغير في الكمية المطلوبة *change in quantity demanded* وبين التغير في الطلب *change in demand*. إن التغير في الكمية المطلوبة يشير إلى التغير في الكمية المشتراة والناتج عن، وفقط عن، تغير السعر الذي يحدث في ظل ثبات العوامل الأخرى، كالدخل والثروة وتوقعات المستهلك أو ثقة السوق وخلافه. وأما التغير في الطلب فيحدث في ظل ثبات السعر ونتيجة للتغير في أحد المحددات الأخرى المذكورة. هندسياً، يتم تمثيل التغير في الكمية المطلوبة بحركة من نقطة إلى أخرى على طول ذات منحنى الطلب. وأما الثاني فيتم تمثيله بيانياً بانتقال منحنى الطلب من موضع إلى آخر. ومن الواضح أن هذا الفصل هو لأغراض التحليل النظري، إذ لا يوجد ما يمنع أن يترافق التغير بالسعر مع تغير في عوامل أخرى، كأن يترافق ارتفاع الراتب الشهري مع ارتفاع سعر السلعة.

محددات الطلب الأخرى *demand determinants*

غني عن البيان أن السعر لا ينفرد بالتأثير على السلوك الشرائي للمستهلك، حيث يوجد عوامل ومتغيرات لا سبيل لحصرها من شأنها أن تؤثر على الطلب. بل إن أحداثاً عابرة يعيشها المستهلك قد تؤثر بشكل جوهري على استهلاكه لسلعة أو خدمة ما، كأن يقاطع منتجاً معيناً على خلفية حدث عام، أو أن يعزف عن استهلاك منتج ما استجابة لتحذير صحي، ولكن ثمة هنالك بعض العوامل التي يظهر تأثيرها أكثر من غيرها على الطلب نوجز بعضها فيما يلي:

الدخل *income*

يمكن أن يزداد الاستهلاك الشهري من السمك إذا ما انخفض سعره بما يكفي بالنسبة للمستهلكين في ظل ثبات العوامل الأخرى، كما يمكن أن يزداد الاستهلاك الشهري من السمك دونما انخفاض في السعر إذا ما ازدادت الرواتب والأجور أو الدخل النقدي عموماً بدون ارتفاع السعر. تتلخص الحالة الأولى بتغير في الكمية المطلوبة من السمك، وأما الثانية فتنطوي على تغير في الطلب على السمك. هذان التعبيران لغوياً متكافئان، والنتيجة من حيث الكمية المستهلكة قد تكون واحدة. لكن الآلية مختلفة. لاحظ من الشكل امكانية أن تزيد الكميات المستهلكة من 13 إلى 15 طناً في اليوم إما من خلال انزياح منحنى الطلب إلى اليمين أو بسبب انخفاض السعر من 700 و.ن. إلى 500 و.ن.

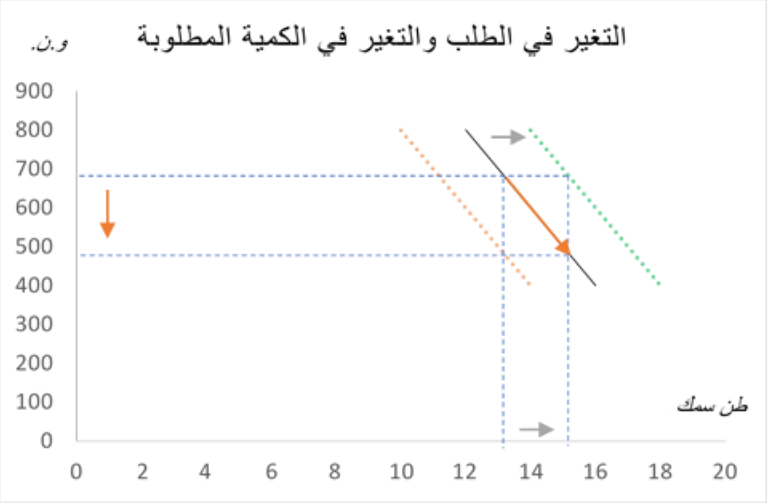

في الحالة الأولى لم يتغير السعر ولكن انزاح منحنى الطلب، أما في الحالة الثانية فلم يحدث انزياح بل حدثت حركة على طول منحنى الطلب من النقطة (13 طن، 700 و.ن.) إلى النقطة (15 طن، 500 و.ن.) وهذا هو التمثيل الهندسي لما يقصده مارشال بالفرق بين التغير في الطلب وبين التغير في الكمية المطلوبة

- *أسعار السلع المكملة والبديلة substitutes and compliments*

تكاد لا تستهلك سلعة بمعزل عن استهلاك غيرها. فبعض السلع تستهلك معاً، كالزبدة والمربى والزيت والزعتر، وبعضها الآخر يمكن أن يحل استهلاكه محل الآخر، كالموبيليا الخشبية والموبيليا المعدنية. تؤدي التغيرات في أسعار السلع التي يرتبط استهلاكها بالسلعة محل الاهتمام إلى انزياح منحنى الطلب على السلعة. فعلى سبيل المثال، يؤدي ارتفاع سعر حزمة المعكرونة من ماركة شهيرة إلى زيادة الطلب على المعكرونة الأقل شهرة. ونفس الأمر ينطبق على العلاقة بين الزبدة المستوردة والزبدة المحلية، حيث يؤدي ارتفاع سعر الأولى إلى ارتفاع الطلب على الثانية، ممثلاً بانزياح منحنى الطلب على الزبدة المحلية إلى اليمين، ما يترافق مع حركة شمالية غربية على طول منحنى الطلب على الزبدة المستوردة. وأمثال هذه السلع تسمى بالسلع البديلة ***substitutes***.

يلاحظ هنا أن السلع التي يمكن أن تكون بديلة بالنسبة لمستهلك قد لا تكون كذلك بالنسبة لآخر من حيث المبدأ. فالشاي يمكن أن يكون بديلاً عن القهوة بالنسبة للبعض، ولكن ليس بالضرورة بالنسبة للجميع. من جهة أخرى، هناك سلع قد لا يخطر في البال أن تكون سلع بديلة عن بعضها البعض ولكنها تكون كذلك. خذ مثلاً الحاسب المحمول والهاتف الذكي. قد يؤدي ارتفاع سعر الهاتف الذكي إلى دفع مستهلك إلى اتخاذ قرار بشراء حاسب بدلاً من الهاتف مع الإبقاء على هاتفه الحالي. من جهة أخرى، هناك سلع يتبع استهلاكها للكمية المستهلكة من سلعة أخرى. فعلى سبيل المثال، يتبع استهلاك السكر لدى الكثير من العائلات السورية إلى الكمية المستهلكة من الشاي. فإذا ارتفع سعر الشاي يمكن أن ينخفض استهلاك الشاي الأمر الذي يؤدي تلقائياً إلى انخفاض الكمية المستهلكة من السكر. وأمثال هذه السلع تسمى بالسلع المكملة ***complimentary goods***.

- *عدد السكان وتركيب السكان population number and structure*

مع الزمن، يزداد عدد السكّان في معظم بلدان العالم ويزيد معه الطلب على السلع والخدمات بشكلٍ عام، ولكن طبيعة الزيادة في الطلب تختلف باختلاف طبيعة أو تركيب الزيادة في السكّان. فإذا كان التركيب السكّاني يميل باتجاه تعاظم نسبة الشريحة الأكبر سنّاً فمن الطبيعي أن يزيد الطلب على خدمات الرعاية الصحية وخدمات دور المسنين ووسائل الراحة اللازمة. وفي حال تركّزت الزيادة السكّانية النسبية في الشريحة المتوسطة عمرياً فإن الطلب غالباً ما يزيد على العقارات والسلع المعمّرة. وأما إذا تركّزت الزيادة في شريحة اليافعين كما هو الحال في معظم الدول النامية، فإن الطلب على خدمات التربية والتعليم لا بد أن يزيد. وبغض النظر عن تركيب الزيادة السكّانية، فإن ازدياد عدد السكّان يؤدي إلى ازدياد الطلب على سلع كالغذاء والمواصلات وما إلى ذلك من سلع وخدمات أساسية. ومن الواضح أن الانزياح في منحنى الطلب الناجم عن الزيادة السكّانية يكون تدريجياً وبطيئاً بالمقارنة مع الانزياح الناجم عن المؤثرات الأخرى، ولكنه يكون أكثر ثباتاً. ويستثنى من ذلك حالة الزيادة السكانية الناجمة عن موجات هجرة سكانية مفاجئة.

- *توقّعات المستهلكين:*

من شأن التغيرات في توقعات المستهلكين أن تؤدي إلى تغيّر في موقع منحنى الطلب. فإذا توقع المستهلكون حصول ارتفاع في أسعار المواد الغذائية مثلاً فإنهم سيندفعون إلى تموين ما يستطيعون منها وهو أمر مشاهد في البلدان النامية التي لديها تاريخ طويل من القلاقل السياسية. وتؤدي التوقعات الإيجابية في قطاع العقارات إلى تسريع قرارات الشراء والعكس بالعكس. فالتوقعات بانخفاض أسعار العقارات ستدفع المشترين المحتملين إلى التريث، أملاً بالحصول على أسعار أفضل في الأمد المنظور. الأمر الذي يؤدي إلى انزياح منحنى الطلب على العقارات إلى اليسار. ونفس الظاهرة تشاهد في الأسواق الأخرى بما فيها أسواق رأس المال عندما تنتشر توقعات معينة بخصوص أسعار الفائدة، وأسواق الحبوب والسلع الرئيسية كالقطن عندما تنتشر توقعات سلبية بخصوص أثر الظروف الطبيعية على المحاصيل، وهكذا.

الأذواق والإعلانات التجارية tastes and advertisements:

من المعروف أن الإعلان التجاري الناجح يمكن أن يقنع المستهلك بشراء كمية أكبر من السلعة محل الدعاية. وهذا من شأنه أن يدفع بمنحنى الطلب على السلعة إلى اليمين.

حالة خاصة: السلع الدنيا *inferior goods*

تسمى السلعة التي يزداد الطلب عليها مع ارتفاع الدخل عند أي مستوى محدّد للسعر بالسلعة العادية *normal good*، ويؤدي ارتفاع الدخل إلى انزياح منحنى الطلب على السلعة العادية إلى اليمين. كما يحدث عند انخفاض سعر نوع من الفاكهة أو الملابس مثلاً. في حالات خاصة، يؤدي ارتفاع دخل المستهلك إلى تراجع استهلاكه من سلع معينة تسمى السلع الدنيا ***inferior goods***. المقصود بالسلع الدنيا هو أنها أدنى نسبياً من غيرها في نظر شريحة من المستهلكين. وليس بالضرورة أن تكون رديئة أو دنيا بذاتها. فالبطاطا غير الطازجة تعد سلعة دنيا بالنسبة للموسر ولكنها قد تكون سلعة عادية لفقير الحال. فالفقير عندما تتحسن أحواله المادية سيرغب ببطاطا غير طازجة أقل لحساب بطاطا طازجة كتلك التي يشتريها الأفضل حالاً والذين يرغب الفقير أن يعيش مثلهم.

منحنى العرض:

ننتقل الآن إلى بناء منحنى العرض باتباع ذات الأسلوب الذي لجأنا إليه في البناء النظري لمنحنى الطلب. كم سيعرض الصيادون من السمك عند كل سعر من الأسعار الممكنة؟ لنستخدم ذات الأسعار التي استخدمناها في بناء منحنى الطلب، وافترض أننا حصلنا على تلك الممثلة بيانياً بالشكل أدناه. لاحظ أن بيانات العرض التي بين أيدينا تم توليدها من سؤال افتراضي عن الكمية التي يمكن لصيادي السمك أن يأتوا بها إلى السوق إذا ضمنوا الحصول على سعر محدّد. من الواضح أن منحنى العرض – بعكس منحنى الطلب – هو منحنى صاعد، وعلى الرغم من أن ذلك يعود إلى طبيعة سلوك تكلفة الإنتاج، إلا أننا نستطيع أن نفسر صعود منحنى العرض من خلال مقاربة معقولة بالقول بأن السعر الأعلى يعني، في ظل ثبات بقية العوامل، أرباحاً أعلى، الأمر الذي يدفع الصيادين إلى الاجتهاد في الصيد والبقاء لفترة أطول في المياه بحثاً عن كمية أكبر من السمك.

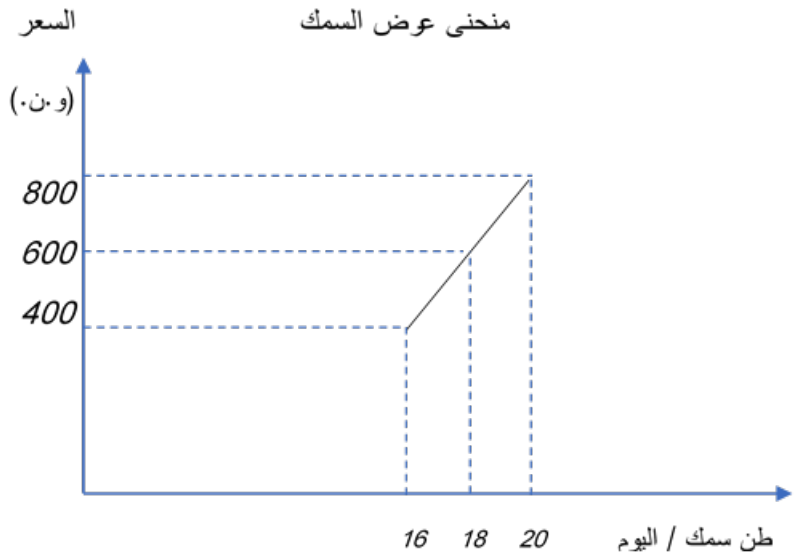

وأما الأسعار المتدنية فقد تقود الصيادين إلى العزوف عن الصيد والبحث عن عمل أكثر مردوداً أو تقلّل الحافز لبذل الجهد في عمل قليل المردود. هذا هو مضمون قانون العرض الذي يقول بالتناسب الطردي بين السعر وبين الكمية المعروضة. على أية حال، منحنى العرض في الحقيقة هو عبارة عن منحنى تكلفة حدية، حيث أن تكلفة إنتاج وحدة إضافية في، ظل ثبات بقية العوامل، ستكون على من سابقتها بسبب الضغط المتزايد على الموارد الإنتاجية المتاحة على الأمد القصير (زراعة أراضي أقل خصوبة، أو استخدام المزيد والمزيد من العمال في ظل ثبات رأس المال). وهكذا، فإن أية نقطة على منحنى العرض تمثل أدنى سعر يقبل به المنتج ثمناً للوحدة الإضافية المنتجة وهذا الحد الأدنى لا يمكن أن يقل عن التكلفة. فمنحنى عرض المنتج المفرد هو بالتالي عبارة عن منحنى التكلفة الحدية للإنتاج، ومنحنى عرض السوق هو عبارة عن مجموع منحنيات العرض المفردة.

محددات العرض *supply determinants*

كما هي الحال مع منحنى الطلب، نميّز في الحديث عن منحنى العرض بين التغيّر في العرض *change in supply* وبين التغيّر في الكمية المعروضة *change in quantity supplied*. فالتغيّر في الكمية المعروضة ينجم حصراً عن التغيّر في السعر مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، أما التغيّر في العرض فينشأ عن تغيّر في مؤثِر آخر يفعل فعله في ظروف الإنتاج سلباً أو إيجاباً.

وهذا الأخير يتم تمثيله بيانياً على شكل انزياح في منحنى العرض، فيما يتم تمثيل تغيّر الكمية المعروضة بحركة على طول منحنى العرض. بكلمة أخرى، يأتي التغير في الكمية المعروضة استجابة من المنتج لتغير في سعر منتجه في السوق، وأما التغير في العرض فينجم عن استجابة المنتج لتغير في ظرف ما لا علاقة له بالحافز السعري.

- *أثر تغيّر تكاليف الإنتاج production costs*

تخيّل حدوث ارتفاع في أجرة قوارب الصيد، أو في الوقود المستخدم لتشغيل محركاتها. كيف سيؤثر ذلك على سلوك الصياد؟ من الواضح أن الصياد سيتأثر سلباً بارتفاع تكلفة الوقود، أو إيجاباً بانخفاضها. فانخفاض تكلفة الوقود يعني هامش ربح أوسع، الأمر الذي سيشجع على التوسع في أنشطة صيد السمك، ويمكن تمثيل ذلك بيانياً بانزياح منحنى عرض السمك إلى اليمين (أو الأعلى)، والعكس بالعكس (إلى اليسار أو الأسفل). يمكن أن تتغير تكاليف الإنتاج أيضاً بسبب ظرف طبيعي. فعلى سبيل المثال، من شأن الريح العاصفة أن تدفع منحنى عرض السمك إلى الأسفل، لأنها ترفع الأمواج وتمنع الصيادين من خوض البحر، فيتراجع عرض السمك في السوق، وأما رياح الرحمن فتأتي بالخير الوافر وتكافئ الصياد من حيث لا يدري وتعيده إلى الشاطئ بصيد وفير وتسحب معها منحنى عرض السمك إلى الأعلى.

- *التغيّر التكنولوجي technological change*

إن ابتكار أدوات صيد حديثة أو أجهزة لرصد تيارات السمك أو ما شابه من شأنه أن يوفّر الجهد والتكلفة التي يبذلها الصيادون، الأمر الذي سيؤدي إلى انزياح منحنى العرض إلى اليمين.

لاحظ، أننا برغم التصاقنا بحالة السمك، لا زلنا قادرين على سحب ذات النقاش على كافة السلع والخدمات الأخرى. فالظروف الطبيعية السيئة مثلاً تؤدي إلى انزياح إلى اليسار في عرض الناتج الزراعي، وفي خدمات النقل البري والشحن الجوي وما شابه. ويؤدي تطوّر تقنيات الإنتاج إلى انزياح يميني في منحنى عرض الحواسب والهواتف الذكية والسيارات وما شئت من أمثلة أخرى.

توازن السوق:

آن الآوان لنموذج مارشال في العرض والطلب أن يخبرنا أين سيكون السعر بعد كل تلك الأسئلة الافتراضية من نمط "إذا كان السعر.. كم ستكون الكمية؟". لدينا إذاً منحنى طلب هابط، ومنحنى عرض صاعد بشكل عام. وبالنظر إلى الشكل، حيث نضعهما معاً سنلاحظ مباشرة أنهما يتقاطعان في نقطة محددة. هذه النقطة مهمّة بلا شك، وعادة ما نسعى جميعنا إلى ايجاد الحل بأقصى سرعة، وتبدو هذه النقطة جاهزة للإعلان عن أنها الحل المشترك لمعادلتي العرض والطلب. ولكن الأهم هو العملية التي أدت إلى الوصول إلى هذه النقطة. من الواضح أن السعر عند نقطة التوازن هو 600 و.ن.، ولكن ماذا لو كان السعر 400 و.ن.؟ إذا كان السعر 400 و.ن. فإن الصيادين سيرغبون بعرض 16 طناً فقط وأما المستهلكين فستنفتح شهيتهم على شراء 22 طناً عند هذا السعر المنخفض. فما الذي سيحدث؟ نحن نعلم أن السعر لا يمكن أن يكون كذلك، ففي الواقع هناك سعر محدّد يباع به السمك، ولكن السؤال مشروع.

في الحقيقة، كما يبدو من الشكل، إذا كان السعر 400 و.ن. فإن الكمية التي سيتم تبادلها في السوق لن تزيد عن 16 طناً. لماذا؟ لأن الكمية التي ستتوفر في السوق لن تزيد عن ذلك، إذ لا يوجد حافز سعري لدى الصيادين للعمل أكثر في ظل هذا السعر! هذه الكمية كافية لسد حاجة جزء من المستهلكين فقط، حيث سيكون لدينا فجوة أو عجز مقدار 6 أطنان من السمك المرغوب شراؤه عند هذا السعر (22 ناقصاً 16). أين سيذهب هذا العجز؟ هل سيعود المستهلكون من السوق إلى بيوتهم وكأن شيئاً لم يكن؟ وهل سيتجاهل المنتجون حقيقة وجود فائض من الطلب على أسماكهم؟

إن أي عجز في أي سوق لابد من أن يفضي إلى ارتفاع في السعر. ومن المشاهد عموماً أن المستهلكين القادرين على الشراء والراغبين به أكثر من غيرهم يميلون إلى دفع أسعار أعلى مع تزايد شعورهم بالقلق من عدم امكانية الحصول على ما يريدون نتيجة شحّ السلعة. وإن ميلهم لدفع أسعار أعلى سينبّه المنتجين إلى امكانية تحقيق مكاسب أعلى عن طريق الإتيان بمزيد من السلعة إلى السوق للاستفادة من استعداد المستهلكين لدفع سعر أعلى.

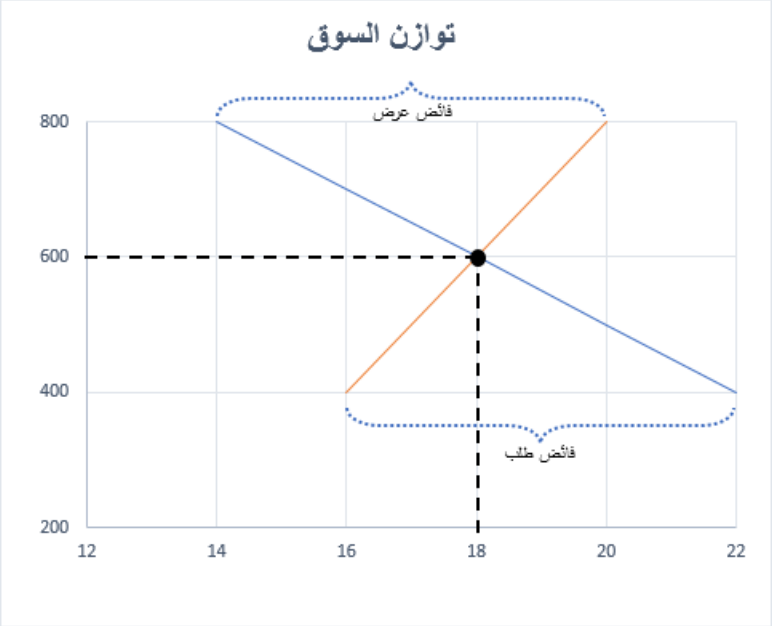

ستستمر هذه العملية حتى انعدام مبرّرها أو السبب من وراءها وهو وجود عجز في العرض. إن تخلّص السوق ذاتياً من هذا العجز يتحقق تدريجياً مع وصول الضغوط الصعودية بالسعر إلى مستوى سعر التوازن الذي تحدده نقطة التقاطع بين العرض والطلب. بوسعك أن تنظر إلى هذه الآلية من جانب آخر، فالمنتِج يعلم بالخبرة أن العجز يتيح له فرصة رفع السعر، بحيث يخيّر المستهلك بين دفع السعر الأعلى وبين العودة إلى المنزل خالي الوفاض، على ثقةٍ من المنتِج بموقعه التفاوضي وبأن بضاعته لن تكسد بسبب وجود فائض مهم من المستهلكين، سيقبل جزء منهم على الأقل بالسعر الأعلى. وكلما ازدادت أهمية السلعة بالنسبة للمستهلك كلما كان الموقف التفاوضي للعارض أقوى. وما دام هناك عجز، سيظل هنالك حافز للمنتج لطرح كمية أكبر وحافز للمستهلك لدفع سعر أعلى، ويستمر الضغط الصعودي على السعر فيزيد عدد من يعرض ويقل عدد من يطلب حتى القضاء نهائياً على عجز العرض. والآن، لنأخذ الحالة المعاكسة، لنفترض أن السعر حصل وأنه بلغ 800 و.ن./كغ لسبب من الأسباب لا يهم ما هو. هذا السعر سيعجب المنتجين بكل تأكيد، لأن أرباحهم ستكون عالية جداً، وسيجذب بالتالي العديد من المنتجين إلى السوق. عند هذا السعر سيرغب المنتجون بعرض 20 طناً من السمك ولكن السعر المرتفع سيؤدي إلى عزوف الكثير من المستهلكين عن الشراء، الأمر الذي سيخلق فائضاً في العرض مقداه ستة أطنان (20 ناقصاً 14).

من الواضح أن السيناريو الأخير سيسير بعكس سيناريو العجز، فمن جهة، سيلجأ الصيادون القلقون من كساد السمك إلى إغراء المستهلكين بالشراء عن طريق تخفيض السعر، الأمر الذي سيجذب بعض المستهلكين، ومن جهة أخرى، سيلاحظ المستهلكون فائض العرض ويستغلون قوة موقعهم التفاوضي في المطالبة بأسعار أقل، حيث يسارع المنتجون إلى الرضوخ للأسعار الأقل قبل منافسيهم. وهكذا، تستمر هذه الآلية بفعل فعلها ما دام هناك فائض عرض ولا تتوقف قبل الوصول بالسعر إلى مستوى التوازن. بالتالي، فإن شرط تحقق التوازن في السوق هو أن تتساوى الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة، وأي اختلال بين الكميتين سيولّد آلية تصحيح تعيد السعر إلى التوازن. هذا هو شرط التوازن. أما التوازن بحد ذاته فيعرّف بشكل أعمّ بأنه حالة من الاستقرار في السوق لا يميل فيها السعر إلى التغيّر. بكلمة أخرى، إن انعدام وجود الفائض أو العجز ليس هو التوازن بل هو أحد سماته، والتساوي بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة ليس هو التوازن بل أحد شروط تحققه، وأما التوازن فهو حالة تنعدم فيها مسببات تغيّر السعر.

عندما تكون السوق في حالة التوازن يستقر السعر، فإذا ما تعرضت السوق لتغير ما، مثل إقبال مفاجئ على سلعة أو تراجع مفاجئ في إنتاج سلعة أو العكس، ما الذي سيحدث؟ نظرية العرض والطلب تقول أن الاختلال الحاصل سيفرز قوى تعيد السوق إلى التوازن تلقائياً. لتحليل التغيرات التي تطرأ على توازن السوق باستخدام منحنيات العرض والطلب واستكشاف آلية العودة التلقائية إلى التوازن، لا بد من أن نتذكر أن أي تغيير لا بد أن يكون عبارة عن أحد الحالات التالية أو عن مزيج منها:[78]

- أولاً: حركة على طول المنحنى:
  - حركة على طول منحنى العرض:
    - زيادة في الكمية المنتجة: تنجم عن ارتفاع السعر حصراً وتمثل بيانياً بحركة على طول منحنى العرض بالاتجاه الشمالي الشرقي.

[78] من المهم أن يقوم المدرس بإجراء تمارين تحليل سكوني مقارن بيانياً في الجلسة المتزامنة، ويفضل في السياق الذي نسير فيه أن نستوعب الآلية بلا تمثيل هندسي مبدئياً، بحيث يتضح أن التمثيل الهندسي يساعد في تلخيص سريع للفكرة لا أكثر.

مثال: ارتفاع سعر السمك يدفع الصيد لقضاء وقت أطول في الصيد.

- انخفاض في الكمية المنتجة: تنجم عن انخفاض السعر حصراً وتمثل بيانياً بحركة على طول منحنى العرض بالاتجاه الجنوبي الغربي.

مثال: انخفاض أسعار العقارات يقلل الحافز على الاستثمار في البناء.

- حركة على طول منحنى الطلب:

- زيادة في الكمية المطلوبة: تنجم عن انخفاض السعر حصراً وتمثل بيانياً بحركة على طول منحنى الطلب بالاتجاه الجنوبي الشرقي.

مثال: انخفاض سعر البن يدفع المستهلك لشراء كمية أكثر من المعتاد.

- انخفاض في الكمية المطلوبة: تنجم عن ارتفاع السعر حصراً وتمثل بيانياً بحركة على طول منحنى الطلب بالاتجاه الشمالي الغربي.

مثال: ارتفاع سعر لحم الضأن يدفع العائلات لتقليل الكميات المشتراة.

- ثانياً: انزياح في المنحنى:

- انزياح في منحنى الطلب ناجم عن مؤثر خارجي لا علاقة له بالسعر.

- الإقبال على استهلاك السلعة يمثل بيانياً بانزياح الطلب إلى اليمين.

مثال: ازدياد استهلاك الليمون والحمضيات مع انتشار نزلات البرد.

- العزوف عن استهلاك السلعة يمثل بيانياً بانزياح الطلب إلى اليسار.

مثال: العزوف عن استهلاك سلعة ما بسبب شائعة أو تحذير طبي.

- انزياح في منحنى العرض ناجم عن مؤثر خارجي لا علاقة له بالسعر.

- التوسع في الإنتاج يمثل بيانياً بانزياح منحنى العرض إلى اليمين.

مثال: استثمارات عقارية جديدة مضافة إلى العقارات الموجودة فعلاً.

- التراجع في الإنتاج يمثل بيانياً بانزياح منحنى العرض إلى اليسار.

مثال: إزالة وحدات سكنية قائمة بدون تشييد وحدات جديدة.

بالتأكيد: ما يحدث على أرض الواقع الفعلي هو تغيرات يومية في الأسعار والكميات تحدث غالباً بنفس الوقت، ويستجيب المستهلكون والمنتجون لهذه التغيرات بشكل مستمر، ومن الصعب تخيل

حدوث الأمور بشكل مرتب ومتسلسل بين اللاعبين في السوق. ولكننا مع ذلك نستطيع أن نتجرد من تعقيدات الواقع بحيث نعبر عما يحدث فعلاً من خلال مزيج من الحركات البسيطة في العرض والطلب، والحركات البسيطة في الكمية المعروضة والكمية المطلوبة، دون أن يعني ذلك اننا بهذه الطريقة نظن أن ظواهر السوق تحدث على شكل سلسلة مرتبة من الحوادث المنفصلة.

من المفيد أيضاً أن نضع في ذهننا ما يلي:

- وجود فائض عرض excess supply يعني أن الكمية المعروضة أكبر من الكمية المطلوبة. ومهما كان شكل السوق لا بد أن يؤدي ذلك ضغط هبوطي على السعر.
- وجود فائض طلب excess demand يعني أن الكمية المعروضة أقل من الكمية المطلوبة. ومهما كان شكل السوق لا بد أن يؤدي ذلك إلى ضغط صعودي على السعر.
- ربما ينشأ في السوق مؤقتاً فائض في الطلب يستجيب له العرض بانزياح مقابل، ونكون بذلك أمام ثلاث حالات:
  - انزياح العرض يفوق الانزياح الحادث في الطلب، فتزداد الكمية التوازنية ويهبط السعر، ويتحدد مقدار الهبوط بالفرق النسبي بين انزياحي العرض والطلب.

    مثال: يقبل المستهلكون في فترات الأعياد على الحلويات بشكل كثيف ومفاجئ إلى حد ما، كما يحدث في المواسم الرمضانية وغيرها. ولكن إذا كانت استجابة صناعة الحلويات المتوقعة أكبر بكثير مما يجب، ربما نتيجة دخول منتجين كبار إلى السوق في الموسم محل الدراسة، فإن السعر لا بد أن يهبط.
  - انزياح العرض لا يكفي لسدّ فجوة (فائض) الطلب المبدئية فيظل الضغط الصعودي على السعر قائماً بدرجة ما، ويرتفع السعر بمقدار يتناسب مع الفرق بين انزياحي الطلب والعرض، وتزداد الكمية التوازنية بتناسب موافق.

    مثال: توقع منتجو الحلويات إقبالاً اعتيادياً على منتجاتهم في فترة العيد، ولكن الإقبال فاق توقعاتهم نتيجة موجة تفاؤل عمت البلاد بتحسن الأحوال السياسية أو ما شابه. في هذه الحالة، سيرتفع السعر نتيجة عدم تمكن الجهاز الإنتاجي من تغطية الزيادة في المفاجئة في الطلب.

- فجوة (فائض) العرض تطفئ فجوة (فائض) الطلب تماماً فيستقر السعر.

مثال: في هذه الحالة يتمكن الجهاز الإنتاجي بشكل عفوي من الإيفاء بحاجة السوق دون زيادة أو نقصان الأمر الذي يوفر عامل استقرار للسعر الذي لا يتعرض لأية ضغوط صعودية أو هبوطية نتيجة استمرار التناغم الحاصل بين حركة الاستهلاك وحركة الإنتاج، على الرغم من الازدياد الحاصل في الكميات المتداولة.

بأخذ الحالات والأمثلة أعلاه بالاعتبار، نكون قد امتلكنا الأدوات التحليلية البيانية اللازمة للتعبير عن انتقال التوازن من موضع إلى موضع آخر، أو لمحاولة التنبؤ بتأثير تغير ما في بيئة السوق على التوازن. على أية حال، يحتاج استخدام نموذج العرض والطلب إلى تمرين لاستيعابه، ولذلك فهناك أمثلة توضيحية وتمارين في جلسة مسجلة خاصة بنظام العرض والطلب وتوازن السوق. نؤكد على الطالب حضورها والقيام بحل التمارين، فنظرية العرض والطلب ليست مهمة لمجرد النجاح في هذا المقرر وحسب، بل مهمة لعدد من المقررات التي سيصل إليها الطالب تباعاً في الخطة الدرسية، فضلاً عن أن نظرية العرض والطلب ربما تكون أهم ما قدمه على الاقتصاد وهي تدرس لكافة الطلاب من كافة التخصصات في العديد من الجامعات لما لها من أهمية ودور في تنمية التفكير المركب وتطوير مهارة الطالب في التحليل البياني السكوني.

7-3. المذاهب النفعية ونظرية الرفاه *Utilitarianism and Welfare Theory*

مع نهايات القرن التاسع عشر، كثرت الكتابات عن المفاهيم الحدّية وانتشرت، وكانت فكرة المنفعة الحدّية قد نضجت وبدأت تتفرع المذاهب المبنية على تحليل المنفعة ***utility***. فآلفريد مارشال على سبيل المثال استند إلى نظرية المنفعة في البناء النظري لمنحنى الطلب، وكان قد تحدث عن «أعظم مقدار من الرضى» أي من إشباع الحاجات الإنسانية. لكن الاهتمام الاقتصادي بالمنفعة لم يكن جديداً، بل شغل بال الاقتصاديين قبل ذلك بزمن. وقد تحدّث بينثَم ***Bentham*** قبل مارشال بزمن، عما سماه «أعظم مستوى من السعادة لأكبر عدد من الناس». عادت هذه المفاهيم لدائرة الاهتمام مجدداً ليتم تحليلها في إطار النظرية الجديدة المبنية على المنفعة الحدّية والإنتاجية الحدّية. ولكن قبل أن نبدأ لعله من المناسب أن نلقي نظرة على سيرة وأعمال الجد الأكبر لمفهوم المنفعة. لنعد قليلاً إلى الوراء إلى بينثَم قبل أن نتابع.

7-3-1. جيريمي بينثَم (1748 - 1832) *Jeremy Bentham*

فيلسوف وحقوقي ومصلح اجتماعي انجليزي شهير، وشخصية خلافية. يعتبر مؤسس المدرسة اليوتيليتارية (النفعية) الحديثة. اشتهر بقوله أن المسلّمة الأساسية التي أسس عليها مذهبه هي أن «السعادة العظمى للعدد الأعظم هي قياس الخطأ والصواب» فمثلاً، قرار الحكم بإنزال عقوبة على متهم يجب أن يأخذ بالاعتبار مقدار الألم الناتج عن العقوبة ومقدار النفع الاجتماعي أو السعادة المتحققة بتطبيقها، إلا أن تطبيقها في الاقتصاد يتناول خيارات الفرد وخيارات السياسة العامة للدولة.

فمثلاً، عندما نحكم على مقدار صحة أو خطأ سياسة ما بالمقارنة مع سياسة أخرى بديلة فيجب أن ننظر أيهما يحقق أكبر مقدار من السعادة لأكبر عدد من الناس. لكن هذا المذهب انتقد من العديدين، لأنه يمكن أن يستخدم مبرراً لإيذاء القلة بحجة إسعاد الكثرة. على أية حال، مرّ معنا سابقاً أن بينثَم هذا كان استاذاً لجون ستيوارت ميل، الذي ساهم بإدخال مذهب بينثَم النفعي في النظرية الاقتصادية. تكاد تقتصر مساهمة بينثَم في النظرية الاقتصادية على تقديم مفهوم المنفعة التي أصبحت أساساً في النظرية الجزئية وفي نظرية الرفاه، الأمر الذي اعتبر بينثَم بسببه جداً أو سلفاً لنظرية الرفاه الاقتصادي. لكنه لم يساهم بشيء إضافي في النظرية الاقتصادية، باستثناء مقال واحد بعنوان «في الدفاع عن الربا» نشره عام 1787 وكنا مررنا به عندما تحدثنا عن موقف جون لوك من وضع سقف على معدل الربا.

7-3-2. فرانسيس إيسيدرو ادجويرث (1845 - 1926) *Francis Ysidro Edgeworth*

وصلنا إلى أن اهتمام الاقتصاديين بالمذهب النفعي يعود إلى عهد جيريمي بينثَم (1748 – 1832) *Jeremy Bentham*. ولكن ادجويرث عمل على وضع هذا المفهوم في صيغة رياضية محددة، وقد كان كثير الاهتمام بتسخير الرياضيات في العلوم الاجتماعية وله في ذلك مؤلف مشهور بعنوان «مقالة في تطبيق الرياضيات على العلوم الأخلاقية» نشره عام 1881. على الرغم من أن ادجويرث كان يدرك أن المنفعة عبارة عن شعور نفسي لا يمكن قياسه ولا يمكن مقارنته بين شخص وآخر، إلا أنه

ارتأى وجود أسباب عملية للسماح بافتراض إمكانية قياس المنفعة قياساً كمياً كاملاً. لمعت الفكرة في ذهن ادجويرث من اكتشاف «فيشنر» أن إدراك المحرّض الحسّي يتزايد بنسب متناقصة مع ارتفاع شدّته.[79] أعاد ادجويرث صياغة "قانون" فيشنر، بل طبقه، على حالة الاستهلاك بهدف إنشاء علاقة بين المنفعة الحدّية وبين دخل الفرد. والنتيجة كانت وصوله إلى قانون تناقص المنفعة الحدّية للدخل *diminishing marginal utility of income*: بعد مستوى محدّد من الدخل، كل زيادة في الدخل تعطي زيادة أقل في المنفعة من كل وحدة إضافية من النقود.

ساعد استخدام ادجويرث للمنفعة القابلة للقياس *Cardinal utility* في تأمين إمكانية اعتبار أن المستهلك عندما يقارن بين حزمتين أو تركيبين استهلاكيين فإنه يكون قادراً على تحديد أي الحزمتين تنطوي على منفعة أكبر، وليس ذلك وحسب، بل المستهلك يستطيع أيضاً أن يعرف بكم تزيد منفعة هذا عن ذاك. وبموجب ذلك وجد أنه في ظل تشابه إدراكات المنفعة بين الأفراد، فإن مزيداً من المساواة في توزيع الدخل سيؤدي إلى زيادة في الرفاه الاجتماعي ككل: فالمنفعة الحدّية للدخل تكون متدنّية عند الأغنياء ومرتفعة عند الفقراء، وبالتالي فإن إعادة التوزيع لصالح الفقراء من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للرفاه.

1.2.3.7. فرضية استقلال المنافع والسلع البديلة والسلع المكملة

بخلاف چوصن وجيڤنز لم يفترض ادچويرث تابع منفعة جمعي *additive utility function* بل سمح للكمية المستهلكة من سلعة معينة أن تؤثر على المنفعة الحدّية المشتقة من سلع أخرى. الأمر الذي قاد عدداً من الاقتصاديين إلى التمييز بين السلع «المكملة» والسلع «البديلة».[80]

السلع المكملة هي التي تستهلك معاً وأما السلع البديلة فهي التي يمكن للواحدة منها أن تحلّ محل الأخرى. فعلى سبيل المثال، السيارة والبنزين سلع مكملة، وأما الجبن البلدي والجبن المستورد فسلع

---

[79] غوستاف فيشنر (1801 – 1887)، عالم نفسي ألماني.

[80] راو ورودلف آوشبيتز (1837 – 1906) وريتشارد ليبَن (1842 – 1919).

بديلة. فإذا ما ارتفعت أسعار السيارات، انخفضت الكميات المستهلكة من السيارات وانخفض معها استهلاك الإطارات. وأما ارتفاع سعر الجبنة الفرنسية فيؤدي إلى الإقبال على الجبنة البلدية. هذه العلاقات تدرس من خلال ما يسمى «مرونة الطلب التقاطعية» *cross- price elasticity* التي تنشئ علاقة بين تغير نسبي في سعر سلعة وتغير نسبي في الكمية المستهلكة من سلعة أخرى. تجيب هذه المرونة عن السؤال: بكم نقطة مئوية يزيد استهلاك السلعة س عندما يرتفع سعر السلعة ع بمقدار نقطة مئوية واحدة؟ فإذا كان الجواب عن هذا السؤال مقداراً موجباً كانت السلعتان مكملتان، وتكونان بديلتان إذا كان المقدار سالباً، وأما حجم المقدار فيشير إلى شدّة التكامل أو الإبدال بين السلعتين. ولكن ما علاقة ذلك بالمنفعة الحدّية التي نحن بصددها؟

المنفعة الحدّية هي أساس هذا التحليل كما ذكرنا، فاستهلاك مقدار إضافي صغير من سلعة من السلعتين سيؤدي إلى ارتفاع المنفعة الحدّية للسلعة الثانية إذا كانتا مكملتان، وأما إذا أدى إلى انخفاض المنفعة الحدّية للثانية فالسلعتان بديلتان. وهكذا، يمكن القول أن خروج ادجويرث عن فرضية استقلال المنافع فتح الباب لتطور هام في النظرية فضلاً عن أن استغلال المنافع لم تكن فرضية واقعية ولكنها كانت مريحة من الناحية الرياضية، فبدلاً من أن يكون تابع المنفعة عبارة عن مجموع أجزاء منفصلة أصبح تابعاً يقبل التفاعل مع متغيراته. وفي الدراسات النظرية المعاصرة سنجد أشكال لا حصر لها من توابع المنفعة، كل منها يفيد الباحث في سياق مختلف عن الآخر. وأخيراً نلاحظ أن المنفعة الجمعية ليست مرفوضة وإنما يمكن أن تؤخذ كحالة خاصة، بل يجب أن يؤخذ بها في تلك الحالات التي تكون فيها المنافع مستقلّة عن بعضها بالفعل.

2.2.3.7. منحنى السواء *Indifference Curve*

كان ادجويرث أول من أدخل مفهوم «منحنى السواء» *indifference curve* في التحليل الاقتصادي. منحنى السواء هذا هو عبارة عن المحل الهندسي لكافة الحزم أو التراكيب السلعية التي تعطي المستهلك ذات المستوى من المنفعة. وقد شقت هذه المنحنيات طريقها بقوة إلى التحليل الاقتصادي الجزئي

وأصبحت من أسس نظرية المستهلك السائدة حتى اليوم. فيمكن أن يأخذ منحنى السواء في النظرية الاقتصادية عدداً لانهائياً من الأشكال التي يمكن أن تستخدم في التعبير عن تفضيلات المستهلكين. افترض للتبسيط أن الفضاء السلعي للمستهلك يتكون من سلعتين فقط. يمكن التعبير عن كافة التراكيب التي تحقق للمستهلك ذات المستوى من المنفعة من السلعتين بخط هابط للدلالة على أن نقصان كمية من الأولى يعوضه زيادة محددة من كمية من الثانية في تناسب ثابت مهما زادت أو نقصت الكميات المستهلكة. يمكن أيضاً أن يكون شكله عبارة عن منحنى هابط، للدلالة على أن التناسب المذكور ليس ثابتاً بل متغيراً، تعبيراً على تناقص قابلية الإبدال بين السلعتين. ويمكن أن يأخذ شكل حرف *L* للدلالة على أن المستهلك يرغب بكمية محددة من كلتا السلعتين بحيث أن أية زيادة إضافية في ايّهما لن يكون لها أثر في زيادة منفعته. ويمكن أن تتراوح شدة انحناءه بين الحالتين الأولى والثانية تبعاً لخصائص تفضيلات المستهلك. وأخيراً، عند دراسة تفضيلات المستهلك في ظل الأسعار التي يواجهها والدخل أو الثروة التي يمتلكها، يصبح بالإمكان تحليل قراره بخصوص الكميات التي سيقرر شراءها بغرض تعظيم منفعته. ومن إجراء بعض التجارب النظرية على هذه الأخيرة يمكن بناء محنى طلب المستهلك.

7-3-3. ڤيلفريدو پاريتو (1848 – 1923) *Vilfredo Pareto*[81]

رفض پاريتو مفهوم المنفعة القابلة للقياس الكامل *Cardinal utility* واستبدلها بمنفعة ترتيبية أو رتبية *ordinal utility*. وفي حالة المنفعة الترتيبية يظل المستهلك قادراً على تحديد تركيبه الاستهلاكي المفضّل على تركيب استهلاكي آخر، لكن لا يمكن للمستهلك تحديد بكم يفضّل الأول على الثاني. والمنفعة الترتيبية أيضاً لا يمكن مقارنتها مع الأشخاص وكذلك لا يمكن جمعها. فاقتراح پاريتو هذا يمكن وصفه بثورة داخلية في نظرية المنفعة، لكن پاريتو بيّن بوضوح أن ادخال مفهوم المنفعة الترتيبية

[81] اقتصادي إيطالي (ولد في فرنسا) كان له تأثر عميق جداً في علم الاقتصاد، لا سيما في تحليل البيانات الإحصائية واستخدام الرياضيات المعمقة في التحليل الاقتصادي بعد أن كانت الفلسفة هي المهيمنة من زمن آدم سميث.

لن يؤدي إلى الإطاحة بالنظرية الحدّية في الطلب. «على الإطلاق» على حد تعبير باريتو الذي بيّن عدم الحاجة للمنفعة القابلة للقياس الكامل، إذ يمكن بسهولة الوصول إلى تفضيلات الفرد واشتقاق منحنى الطلب من عائلة من منحنيات السواء عند مستوىً محدد من الدخل والأسعار. فكيف فعل ذلك؟ سنقوم بشرح مفهوم منحنى السواء في المحاضرة المسجلة، لكننا سنؤجل اشتقاق منحنيات الطلب إلى مقرر التحليل الاقتصادي الجزئي.

1.3.3.7. أمثلية باريتو *Pareto Optimality*

ابتكر باريتو وسيلة هندسية لدراسة التبادل البحت، وهي اليوم معروفة باسم مربع ادجويرث، في حين أنها يجب أن تسمى مربع باريتو، ولا نعلم سبب هذا الخطأ الشائع. على أية حال، ينطلق باريتو من حالة مبسّطة تنطوي على شخصين وسلعتين، وكل شخص يمتلك كمية مبدئية من السلعتين «هبات مبدئية» ***initial endowment***. والسؤال الذي انطلق منه باريتو هو: هل يمكن لهذين أن يصبحا أفضل حالاً كليهما معاً من خلال القيام بمبادلة؟ بمعنى آخر، هل يمكن من خلال المبادلة فقط أن يصل كلٌّ من الشخصين إلى مستوى من المنفعة يفوق ذاك الذي يمكن لكلٍّ منهما الوصول إليه في حال قرار عدم المبادلة واستهلاك ما يمتلكانه من هبات مبدئية؟ بَيّنَ باريتو أنه وبشكل عام هناك نقاط متنوعة من التوازن ومن الأسعار النسبية الموافقة من السلعتين. تتنوع هذه الحالات بين حالتين خاصتين. في الأولى يحصل أحد طرفي التبادل على كامل مزايا التبادل في حين لا يحصل الثاني على شيء، وأما الحالة الثانية فبالعكس.

وفيما بين هاتين الحالتين حالات متنوعة يتقاسم فيها طرفا التبادل المزايا بنسب متفاوتة. والمحل الهندسي لكافة هذه الحالات، أي كافة النقاط التوازنية المحتملة يسمى «منحنى التعاقد» ***contract curve***. أية نقطة على هذا المنحنى تمثّل حالة لا يمكن فيها لأحد طرفي التبادل أن يحسّن وضعه إلا على حساب الآخر. وهذا ما يسمى «أمثلية باريتو» ***pareto optimality*** /لتي تتحقق عندما يتم تخصيص الموارد بطريقة يستحيل معها تحسين وضع أيٍّ من طرفي التبادل إلا على حساب الطرف

الآخر. والآن، كيف يستجيب كل طرف من أطراف التبادل إلى تغير ما في سعر أحد السلعتين؟ الإجابة على هذا السؤال تحتاج إلى تحليل هندسي لن نقوم به في هذا المقرر (يفترض أن يمر الطالب بهذه المفاهيم بشكل أعمق في مقرر التحليل الاقتصادي الجزئي)، لكن يمكننا في هذه العُجالة أن نقول أنّ الإجابة على هذا السؤال تقودنا إلى بناء ما نسميه «تابع الطلب» *demand function* من خلال محاكمة عقلية أو تجربة فكرية ننطلق فيها من تغير حدوث في سعر السلعة مع بقاء كافة العوامل الأخرى ثابتة. وأخيراً، ومع هذا التطور في المستوى النظري لعلم الاقتصاد فتح الباب لتطورات جديدة نشير بسرعة إلى أهمها فيما يأتي:

– أثر الدخل وأثر الإبدال: بيّن الاقتصادي الروسي أويچن سلوتسكي (1880 – 1948) وبعده أيضاً جون هيكس (1904 – 1989) *Jon Hicks* أن تغير سعر سلعة في ظل ثبات بقية العوامل يمكن تجزئته إلى أثرين هما أثر الدخل وأثر الإبدال. بحيث أن التغير في الكمية المطلوبة الناجم عن تغير في السعر يكون محصلة اثرين، متعاضدين أحياناً ومتضادّين أحياناً أخرى.

– «المبرهنة الأساسية الأولى لاقتصاد الرفاه» *First Fundamental Theorem of Welfare Economics* وهذه تتناول الشروط التي إن تحققت نتثبت من وجود توازن السوق المحقِّق لأمثلية پاريتو.

– «المبرهنة الأساسية الثانية لاقتصاد الرفاه» *Second Fundamental Theorem of Welfare Economics* وهذه تقول بإمكانية تحقق أي توازن سوق يحترم أمثلية پاريتو من خلال إعادة توزيع الهبات أو الكميات المبدئية لأطراف التبادل. وكلا التسميتين تعودان لپول ساميُلْسِن (1915 – 2009) *Paul Samuelson*، وأما المبرهنات ذاتها فهي لصاحبها پاريتو.

2.3.3.7. تأثير پاريتو على تطور نظرية الرفاه الاقتصادي

من أهم نتائج هذا المسار في تطور نظرية المنفعة من منفعة قابلة للقياس الكامل إلى منفعة رُتَبيّة أن التحليل المبني على مبرهنات الرفاه أصبح بديلاً عن فكرة إعادة توزيع الدخل القائمة على فكرة تناقص المنفعة الحدّية للدخل في إطار المنفعة القابلة للقياس الكامل. وعندما حازت نظرية پاريتو على القبول

العام وتم التخلي عن القياس الكامل للمنفعة لصالح المنفعة الرُتَبيّة، وبالتالي التخلي عن فكرة إمكانية مقارنة المنفعة بين الأشخاص، فإن محور التركيز في النظرية عاد مجدداً إلى الفرد بعد أن كان منصباً على المجتمع ككل. فالمشكلة هنا أننا إذا أخذنا بمبدأ أن السياسة العامة تقودنا إلى وضع أفضل إذا نجم عنها تحسن عند فرد دون ضرر على فرد آخر، فهذا من شأنه أن يعرقل أية سياسة عامة هادفة لتحسين الوضع الاجتماعي لأننا لا نكاد نستطيع أن نأتي بمثال واحد على حالة واحدة يمكن للسياسة العامة فيها أن تفيد طرف دون أن يكون ذلك على حساب طرف آخر. وعملياً، هذا يعطي الفرد المتضرر حق الفيتو على السياسة العامة. ويكاد يكون من المستحيل أن نقرر ما إذا كانت الحالة (أ) أفضل من الحالة (ب) بالنسبة للمجتمع، لأن لكل بديل محتمل من بدائل السياسة له مستفيدوه وله متضرروه، فكيف يمكننا والحال هذه أن نحكم لمصلحة هؤلاء على حساب أولئك إذا امتنعنا عن مقارنة المنافع بين الأفراد؟

انشغل الاقتصاديون في إيجاد مخرج من هذا "المأزق" وقادت الأبحاث النظرية لنيكولاس كالدور وجون هيكس إلى اقتراحهما معيار تعويض سُمّي لاحقاً «معيار كالدور – هيكس في التعويض».[82] وبموجب هذا المعيار يتم التحقّق من كون التحسين الناجم عن السياسة العامة تحسيناً يحترم أمثلية باريتو (أي تحسين لا يؤذي أي طرف كما رأينا) إذا كان الطرف المنتفع قادراً على تعويض الطرف المتضرر وأن يظل منتفعاً من التحسين بنفس الوقت. لاحظ أن هذا التعويض لا يجب أن يدفع فعلاً بالضرورة، بل هو عبارة عن عملية تحقق نظرية للتأكد من تحقق أمثلية باريتو، وبالتالي فإن معيار التعويض هذا يتناول ما يسمى «تحسين باريتو محتمل».

فتح اقتراح مبدأ التعويض الباب لتطوير معايير تعويض أخرى، وقد وصلت هذه المحاولات النظرية إلى نتيجة مؤسفة مفادها أن أداء معايير التعويض جميعها لا تعمل بشكل مرضٍ إلا في ظل شروط شديدة التقييد (أسعار نسبية ثابتة ومستهلكون متشابهون ذوو تفضيلات خاصة).

[82] تم ربط الاسم بالمعيار لأن الأبحاث اللاحقة ستقود إلى تطوير معايير تعويض مختلفة وأهم من عملا في ذلك هما بول ساميُلسن آنف الذكر وتيبور سكيتوفسكي (1910 – 2001).

2.3.3.7. باريتو وقضية توزيع الدخل

لفت باريتو الانتباه إلى قضية توزيع الدخل التي كان تناولها نظرياً. يقول «مبدأ باريتو» *Pareto Principle* الذي يسمى أيضاً قاعدة 20 – 80 أن عشرين بالمئة من السكان يسيطرون على ثمانين بالمئة من الدخل، وعشرين بالمئة من العشرين بالمئة يسيطرون على ثمانين بالمئة، وهكذا. أي أن الدخول بعيدة جداً عن التوزع بشكل متساوٍ. يمكن لتوزيع الدخول أن يسوء أو يتحسن مع الزمن داخل البلد أو على مستوى العالم. شهد العالم في العقود الأخيرة تحسّناً في التوزيع على مستوى العالم مع صعود الصين وغيرها، ولكن وبشكل عام فإن توزيع الدخول على مستوى البلد الواحد يميل إلى الأسوء. ويمكن تعميم ذلك على الثروة وعلى متغيرات أخرى مثل الاستهلاك والطاقة وغيرها.

دفع الاهتمام بقضية توزيع الدخل إلى تطوير مقاييس لعدالة توزيع الدخل أهمها معامل «جيني»[83] *Gini Coefficient* المبني على منحنى لورنتس الشهير *Lorenz Curve*.[84] نظرياً، تقع قيمة معامل جيني بين الصفر والواحد، وتكون متدنية عند سوء توزيع الدخل وترتفع مع اقتراب الدخل من التوزيع بشكل متساوٍ. وأشهر الاقتصاديين الذين انشغلوا بهذا الموضوع هما آتكِنسِن البريطاني *Anthony B. Atkinson* والفرنسي پيكيتي *Thomas Piketty* وكلاهما لا يزالا على قيد الحياة حالياً. ويعد كتاب پيكيتي الذي نشره عام 2014 من أهم وأشهر الأعمال في هذا المجال، فقد ظهر وكأنه دقّ ناقوس خطر وانشغلت وسائل الإعلام لفترة طويلة بمناقشة مضمون كتابه وتم دعوة كبار الاقتصاديين للتعليق على پيكيتي، وبوسع الطالب أن يعود للإنترنت لسماع پيكيتي مباشرة حول موضوع كتابه. الخلاصة، هي أن الرأسمالية تتجه أكثر فأكثر نحو مجتمع غير عادل، تكون فيه الثروة من نصيب من يولد في العائلة المناسبة لا من نصيب المجتهد. وعليه فقد انصبّت مقترحات پيكيتي بشكل رئيسي على الضرائب على الثروة والإرث بهدف تفتيت الثروة ومنع التقهقر إلى مجتمع شبه اقطاعي وعلى أمل الانتقال إلى مجتمع ينطوي على فرص للشباب.

---

[83] احصائي ايطالي (1884 – 1965) *Corrado Gini*

[84] احصائي اميركي (1876 – 1959) *Max Otto Lorenz*

7-4. ارڤِنج فيشر (1867-1947) *Irving Fisher* والنظرية الكمية في النقود

يعد فيشر بالنسبة للكثيرين أعظم اقتصادي في تاريخ الولايات المتحدة. حصل فيشر على درجة عام الدكتوراه في الاقتصاد عام 1891 وكان تحت إشراف أساتذة في الفيزياء النظرية وعلم الاجتماع! حيث استخدم مهاراته الرياضية في تطوير نظرية التوازن العام في أطروحته في الدكتوراه، الأمر الذي أثنى عليه ادجويرث. سافر فيشر إلى أوروبا ودرس في بعض جامعاته ثم عاد لجامعته *Yale* في الولايات المتحدة حيث قضى عمره أستاذاً وباحثاً شهيراً شغل مناصب أكاديمية رفيعة أهمها رئاسته لجمعية الاقتصاديين الأميركية الشهيرة (*AEA*). وعلى الرغم من تنوع مساهماته الاقتصادية، إلا أنها اكتسب شهرته بين الاقتصاديين من تأثيره العميق في الفكر النيوكلاسيكي من خلال مساهمته في النظرية الكمية النقود.

قبل البدء بعرض نظرية فيشر في كمية النقود، نعود لنلخص بعجالة أهم ما جاء به الآباء الكلاسيكيون في السياق الذي سيسير عليه فيشر. نقوم بعد ذلك بعرض «معادلة التبادل» الشهيرة وكيف حولها فيشر إلى نظرية في الطلب على النقود، سيكون لها تأثير كبير فيما بعد في الفكر النيوكلاسيكي اللاحق وامتداداته حتى الزمن المعاصر.

1.4.7. تمهيد كلاسيكي لدور النقد:

أخذ الآباء الكلاسيكيون بقانون سيه *SAY* القائل بأن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، أي المساوي له. وانطلقوا من هذا القانون للوصول إلى أن حجم العرض الكلي تحدده عوامل حقيقية. ورأوا أن الاقتصاد قادر دونما تدخل من الحكومة على الوصول بنفسه إلى مستوى التشغيل الكامل، حيث يعود الفضل في ذلك إلى مرونة الأسعار والأجور. بحسب الكلاسيكيين، يؤدي سريان قانون سيه في الأسواق إلى انعدام أية إمكانية لحصول فائض في الطلب، وذلك لأن الاقتصاد سينطوي على تيار من الدخول كافٍ للوصول بالاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، حيث تكفل مرونة الأسعار تفعيل آلية التصحيح الذاتي في سوق السلع عندما ينحرف السعر عن سعر التوازن صعوداً كان أم هبوطاً. وتقود هذه الآلية إلى العودة التلقائية إلى سعر التوازن الذي تنعدم مع الوصول إليه أية نزعة للتغيير.

أي ما على الاقتصاد إلا الانتظار.

من جهة أخرى، تلعب مرونة الأجور في سوق العمل دوراً مشابهاً لدور مرونة الأسعار في سوق السلع، حيث يكفي لتحقيق التوازن في سوق العمل أن نترك للعمال ولأرباب العمل حرية التعاقد بشكل طوعي ودونما تدخّل حكومي أو نقابي. وأما في سوق رأس المال، فقد استبعد الكلاسيكيون أن يكون لتغيرات الدخول لأي دور في تحقيق توازن سوق رأس المال، أي التوازن بين الادخار والاستثمار، والسبب ببساطة هو أن الاقتصاد الحر يعمل عند مستوى التشغيل الكامل. كما أن توازن سوق رأس المال يتحقق بمعزل عن أي دور للنقود، حيث آمن الكلاسيكيون بحيادية النقود وقصروا دورها على تسهيل المبادلات. ورأى الكلاسيكيون في تحليلهم لسوق رأس المال، أن معدل الفائدة هو المتغير الذي يلقى على عاتقه تحقيق التوازن بين عرض الادخار والطلب على الاستثمار. فمعدل الفائدة لديهم يتمتع بالمرونة صعوداً وهبوطاً، ويرتبط طرداً مع عرض الادخار وعكساً مع الطلب على الاستثمار، والتلاقي بين هذين يحدد معدل الفائدة التوازني، وفي حال ظهور فجوة عرض ادخار أو فجوة طلب استثمار فإن مرونة معدل الفائدة كفيلة وفقاً للآلية التلقائية المعروفة بالعودة بسوق رأس المال إلى الوضع التوازني الذي تنعدم معه أية نزعة للتغيير. ونؤكد أخيراً على أن معدل الفائدة بالمفهوم الكلاسيكي هو سعر فائدة حقيقي، فالنقود استبعدت من المشهد كما ذكرنا، لأن النقود لديهم لا تطلب لذاتها بل يستفاد من استخدامها في تسهيل المبادلات.

يظهر من هذه المراجعة السريعة للنظرية الكلاسيكية أن الكلاسيكيين لم يروا رابطاً بين النقود وبين الإنتاج، أي أنهم لم يروا رابطاً بين المتغير النقدي والمتغير الحقيقي، حيث من الواضح أن حجم العرض الكلي في الاقتصاد يتحدد لديهم بعوامل حقيقة لا علاقة لها بالنقود. ولذلك فقد جاءت نظريتهم في القيمة منفصلة عن نظريتهم في النقود. فنظريتهم في القيمة تعنى بدراسة الأسعار النسبية للسلع ويرون أنها تتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب. وأما نظريتهم في النقود فقد تناولت المستوى العام للأسعار والذي تحكمه عوامل كمية النقود وسرعة دورانها أو حركتها في تسهيل المبادلات. استمرت هذه النظرة وترسخت إلى حد كبير مع النيوكلاسيكيين بفضل مساهمات فيشر التي ننتقل لأهمها مباشرة.

2.4.7. النظرية الكمية في النقود:

تعود هذه النظرية إلى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث نشر فيشر *Fisher* كتاباً كان له بالغ الأثر في النظرية الاقتصادية سمّاه «القوة الشرائية للنقود» أو *The Purchasing Power of Money*.[85] أراد فيشر أن ينظر في الرابط بين مجمل كمية النقود المتداولة في الاقتصاد (أي اجمالي عرض النقود M) وبين مجمل كمية المبادلات أو الصفقات (T) التي يتم اجراؤها في ذات الفترة وهي سنة واحدة. بدأ فيشر في صياغته لفكرته على أرضية أن النقود هي مجرد وسيط لتسهيل المبادلات وانطلق من حقيقة بسيطة مفادها أن أية صفقة أو مبادلة تتم بين طرفين لابد أن تنطوي على استبدال كمية من النقود بكمية من السلع أو الخدمات أو ربما أوراق مالية. الأمر الذي يعني أن القيمة الأسمية لتلك السلع أو الخدمات تتحدد بقيمة النقود التي دفعت مقابلها. قاده ذلك إلى صياغة المتطابقة البسيطة: ($MV_T = PT$)، حيث تمثل V_T سرعة دوران النقود (أي عدد المرات التي يتم فيها استخدام وحدة النقود في إجراء المبادلات في العام الواحد)، فيما تعبّر P عن معدل سعر المبادلات. وهكذا فإن الطرف الأيسر من المتطابقة يمثّل قيمة التدفق النقدي اللازم لإجراء عدد من المبادلات مقداره T عند السعر المتوسط P. لاحظ أن M تعد متغيراً خارجياً *exogenous variable* يحدد من قبل البنك المركزي فيما تتحدد V_T من وجهة نظر فيشر من خلال الخصائص المؤسساتية والتقنية للاقتصاد (أي أن V_T مستقلة عن كل من M وP وT)، وهذه العوامل تتغير ببطء شديد إلى حد يمكّنه من اعتبار VT ثابتة على الأمد القصير. فمثلاً إذا كان استخدام النقود المعدنية ضرورياً لإجراء المبادلات فإن سرعة دوران النقود ستكون أقل مما لو كانت الشيكات هي المستخدمة كوسائل دفع. فسرعة التداول مع الأولى أبطأ منها مع الثانية، الأمر الذي سيتطلب كمية أكبر من النقود من أجل توليد ذات المستوى المبادلات بالقيمة الأسمية. أما في حال استخدام الشيكات أو وسائل دفع أسرع فيمكن اجراء ذات المستوى من المبادلات (بالقيمة الإسمية) بكمية أقل من النقود لأن معدل التداول سيكون أسرع. وأخيراً، فإن T بدورها تعتبر عند الكلاسيكيين ثابتة على الأمد القصير لأنها تتناسب مع

[85] وجدنا سابقاً أن جذور هذه النظرية تعود إلى مساهمات قديمة من بودان وديفيد هيوم وغيرهم.

الدخل الذي سيكون عند مستوى التشغيل الكامل.

إن المعادلة بهذه الصيغة تعاني في الحقيقة من عدة مشكلات أهمها صعوبة قياس T، الأمر الذي يستدعي استخدام العرض الكلي Y بدلاً من T على أساس وجود تناسب بين T وY يمكن التعبير عنه بالشكل:

$$T = \propto Y$$

حيث $\propto$ هو ثابت يحدّد مستوى هذا التناسب، وبكلمة أخرى فإن T تابع للعرض الكلي (أو الدخل).

وبالتعويض في معادلة فيشر محل T نحصل على:

$$M.VT = \propto .P.Y$$

فإذا قلنا أن V_T في حالة المبادلات تكافئ $V = \frac{VT}{\propto}$ في حالة العرض الكلي فإن معادلة فيشر يمكن كتابتها على الشكل:[86]

$$MV = PY$$

لاحظ هنا أنه بأخذ Y بدلاً من T تكون المعادلة قد استثنت المبادلات المالية ومبادلات نقل الملكية والمبادلات المتعلقة بالسلع المستعملة أو تلك التي أنتجت في زمن سابق للفترة المدروسة. وبالتالي، فإن P هنا أصبحت تعبر عن المستوى العام للأسعار وليس عن معدل متوسط للمبادلات. وذلك لأننا اقتصرنا على المبادلات التي تجري على السلع والخدمات التي تم انتاجها خلال العام. ولعل ذلك يعني أن الأَولى هو أن نقول «سرعة دوران الدخل الاسمي» وليس «سرعة دوران النقود»، كون النقود تُتداول في صفقات كثيرة لا تنطوي على استخدام لأرصدة الدخل السنوي (أي شراء الناتج السنوي). نتوقف هنا عند ملاحظتين تميّزان هذه النظرية. الأولى هي أن النظرية لم تنطلق في الأساس من سؤال الطلب على النقود، بل اهتمت بمحددات الدخل الإسمي، أي بسؤال: كيف يتحدد مستوى الدخل الكلي؟ وليس بسؤال: كيف يتحدد مستوى الطلب على النقود؟ ولكن لأن هذه النظرية تتناول كمية النقود الموافقة

[86] تسمى معادلة فيشر أيضاً معادلة التبادل ولكن يبدو واضحاً أن استخدام تعبير معادلة فيشر أفضل كون المعادلة بالشكل الأخير تستخدم مستوى الدخل بدلاً من مستوى المبادلات.

لمستوى محدّد من الدخل، فقد أصبحت في الواقع نظريةً في الطلب على النقود. الملاحظة الثانية، هي أن هذه النظرية تخرج معدل الفائدة من المشهد النقدي تماماً، بحيث تهمل وجود أي أثر لمعدل الفائدة على الطلب على النقود.

إن افتراض فيشر لثبات سرعة دوران النقود حول هذه النظرية إلى «النظرية الكمية في النقود» التي تقول بأن الدخل الإسمي يتحدد حصراً بحركة كتلة النقود. فإذا ما تضاعفت كمية النقود مثلاً، لا بد للطرف الثاني من المتطابقة أن يتضاعف، وما الطرف الثاني إلا الدخل القومي الإسمي كما رأينا. وبما أن الكلاسيكيين، ومنهم فيشر، اعتبروا أن الأجور والأسعار مرنة فقد اعتقدوا أن مستوى الناتج الكلي الذي يتم انتاجه في الأحوال العادية سيكون عند مستوى التشغيل الكامل. وبالتالي فإن Y في معادلة فيشر يمكن اعتبارها ثابتة على الأمد القصير، وهذا استنتاج معقول في ظل فرضية مرونة الأسعار والأجور. وعليه، فقد أصبح لدينا ثابتان في المعادلة، كل واحد على طرف (Y وَ V)، الأمر الذي يعني أن تضاعف M سيقود حتماً إلى تضاعف P. هذا هو فحوى النظرية الكمية للنقود بحسب فيشر، أي في شكلها الكلاسيكي. وقد وجد الكلاسيكيون في هذه النظرية تفسيراً لحركة الأسعار يربطها حصراً بالتغيرات في كمية النقود. وهكذا، تصبح النقود عند الكلاسيكيين غطاءً للاقتصاد الحقيقي لا أكثر.

والآن كيف تحولت هذه النظرية إلى نظرية في الطلب على النقود؟ لقد تابع فيشر في بناء نظرية في الطلب على النقود عندما لاحظ أن معادلته تظهر الكمية التي يتم الاحتفاظ بها من النقود من أجل مستوى محدد من الناتج الكلي. وبالتالي، إذا قسّمنا طرفي معادلة التبادل على سرعة دوران النقود يمكننا إعادة كتابتها على الشكل:

$$M = (1 / V) \cdot PY$$

فعندما يكون سوق النقد في حالة توازن فإن كمية النقود التي يحتفظ بها الناس تكون هي نفسها الكمية المطلوبة من النقود. وعليه، يمكن إعادة كتابة المعادلة على الشكل:

$$M_d = k \cdot PY$$

حيث وضعنا k محل مقلوب V ووضعنا M_d محل M تأكيداً على فكرة أن كمية النقود هذه أصبحت تمثل كمية الطلب على النقود. وهذه المعادلة التي طورها فيشر تشبه معادلة أخرى طورتها مدرسة كيمبردج بشكل منفصل وعلى اساس مختلف بعض الشيء، حيث ارتكزوا في اشتقاق معادلتهم على خاصتي النقود في تسهيل المبادلات وحفظ الثروة. وعلى أية حال، فإن هذه المعادلة تخبرنا أن مستوى المبادلات المتولد من مستوى ثابت من الدخل الإسمي يحدد الكمية المطلوبة من النقود.

وبالتالي، فإن معادلة فيشر في كمية النقود تقول صراحة أن الطلب على النقود تابع للدخل بشكل بحت، الأمر الذي يعني أن معدل الفائدة لا علاقة له بالطلب على النقود. بل الطلب على النقود عند فيشر يحدده عاملان اثنان لا ثالث لهما: الأول هو مستوى المبادلات المتولدة عن مستوى محدد من الدخل الإسمي. والثاني هو الطبيعة المؤسساتية للاقتصاد القائم والتي تحكم كيفية أداء الناس للمبادلات وبالتالي تحدد سرعة دوران النقود V وبالتالي k. يجب ألا نستغرب هذا الاستنتاج حول سرعة دوران النقود لأن الكلاسيكيين لم يتوفر لديهم ما يتوفر لدينا اليوم من إحصاءات دقيقة حول الدخل القومي والكتلة النقدية، فالجهود الحثيثة لجمع البيانات الاقتصادية الكلية لم تبدأ إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وكان ذلك استجابة للثورة الكينزية التي حولت التركيز من الاقتصاد الجزئي إلى الاقتصاد الكلي، إثر النقاشات الحادة التي تلت أزمة الكساد الكبير التي استمرت لسنوات بدءً من 1929عام.[87]

و نختتم مع فيشر أهم الإسهامات التي شكلت الأرضية للفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي وامتداداته، والتي سنتناولها في الفصل التاسع.

[87] سنرى لاحقاً، أن ميلتون فريدمان سيعيد النظر في النظرية الكمية للنقود كما وضعها فيشر، وسيؤسس بناء على ذلك مذهبه النقدي *monetarism* الذي ستبدأ صياغته في الخمسينات، ليحظى بالشهرة والانتشار في السبعينات بسبب الأزمات التي ستهز الثقة بالمذهب النيوكينزي السائد في حينها. الأمر الذي ستناوله عند الوصول إلى المدارس الاقتصادية المعاصرة.

المراجع المستخدمة في الفصل

1- *Landreth, H and Colander, D, History of Economic Thought: 2002 (HET)*
2- *Medema and W. Samuels, The History of Economic Thought: A Reader, Routledge, 2003.*
3- *Pressman. Fifty Major Economists 2nd Ed. Routledge. 2006*
4- *Roncaglia. The Wealth of Ideas - A History of Economic Thought. Cambridge. 2005*
5- *Skousen. Making of Modern Economics. The Lives and Ideas of the Great Thinkers. ME SHARPE. 2001.*

مراجع إضافية

6- *Groenewegen. Alfred Marshall - Economist 1864 - 1924. Palgrave. 2007*

أسئلة الفصل

أسئلة للنقاش

أ. ما رأيك في المذهب النفعي لبينثَم في الحكم على خطأ سياسة اقتصادية ما من صحتها؟

ب. لماذا لم يهتم مارشال بنظرية القيمة وتفنيدها للرد على التحدي الماركسي؟

ج. ما رأيك بالفكرة القائلة بأن مارشال تمكن من التوفيق بين المدرسة الكلاسيكية وبين المدرسة الحدية عندما طوّر نظرية العرض والطلب في إطار توازن فترة أو توازن مجتزئ.

أسئلة مقالية

أجب باختصار عن الأسئلة التالية:

أ. كان كبار أساتذة علم الاقتصاد يطلقون اسم «مبادئ الاقتصاد السياسي» عنواناً لكتبهم، لكن ذلك التقليد تغيّر في الربع الأول من القرن العشرين، حيث درجت تسمية «مبادئ علم الاقتصاد»، فماذا يعكس ذلك؟

ب. ما العلاقة بين صيغة تابع المنفعة (جمعية أم غير جمعية) وبين فرضية استقلال المنافع؟

ج. عرّف ما يلي:

- السلع البديلة
- السلع المكملة
- قانون تناقص المنفعة الحدّية للدخل
- فرضية استقلال المنافع
- منحنى السواء

د. عرّف بلغتك الخاصة ما يلي:

- منحنى التعاقد
- أمثلية پاريتو
- المبرهَنة الأساسية الأولى لاقتصاد الرفاه
- المبرهَنة الأساسية الثانية لاقتصاد الرفاه
- معيار كالدور – هيكس في التعويض
- مبدأ پاريتو
- معامل جيني

هـ. ما هي الصعوبات التحليلية التي تجاوزها مارشال عندما صنّف الزمن إلى فترات؟

و. ما هو الفرق الرئيسي بين نظام التوازن العام وبين نظام التوازن المجتزئ.

أجب بـ صح أو خطأ وصحح العبارة الخاطئة

أ. تأثّر مارشال بالمنهج الألماني للمدرسة التاريخية.

ب. لم يتمكن مارشال من بيع ما يزيد عن عشرة نسخ من كتابه «مبادئ الاقتصاد».

ج. انتقد مارشال الفكر الكلاسيكي انتقاداً حاداً.

د. تغير مجال علم الاقتصاد بشكل كبير على يدي مارشال.

هـ. أدخل مارشال فكرة التوازن المجتزئ.

و. انصبّ تحليل مارشال لتوازن السوق على الأمد الطويل.

ز. بينثم هو تلميذ آلفريد مارشال.

ح. يؤدي افتراض أن المنفعة ترتيبية بدلاً من افتراض قابليتها للقياس الكمي إلى هدم أول حجر في بناء المذهب الحدّي.

ط. السبب في افتراض ادجويرث لقابلية القياس الكامل للمنفعة دليل على اعتقاده بذلك.

ي. كان باريتو أول من أدخل مفهوم «منحنى السواء» إلى النظرية الاقتصادية.

اختر الإجابة الصحيحة

1. من أبرز انتقادات الحدّيين للنظرية الكلاسيكية أنها نظرية:
   أ. من جانب العرض فقط
   ب. من جانب الطلب فقط
   ج. غير واقعية
   د. غير قابلة للقولبة الرياضية

2. الجد المؤسس لمذهب النفعية هو:
   أ. آلفريد مارشال
   ب. جيريمي بينثم
   ج. لودڤچ فون ميزس
   د. ديڤيد ريكاردو

3. مؤلف «مقالة في تطبيق الرياضيات على العلوم الأخلاقية» تعود لـ:
   أ. ادجويرث 1881 م
   ب. مارشال 1914 م
   ج. جيفنز 1870 م
   د. سميث 1776 م
4. افترض ادجويرث أن المنفعة:
   أ. قابلة للقياس الكامل
   ب. غير قابلة للقياس بأية وسيلة
   ج. رتبية
   د. صعبة القياس
5. صدرت أشهر أعمال بيكيتي عام:
   أ. 1915 م
   ب. 1975 م
   ج. 1990 م
   د. 2014 م
6. خلاصة ما يريد بيكيتي قوله في قضية توزيع الدخل هي أن الرأسمالية تتجه إلى:
   أ. مجتمع العدالة
   ب. مجتمع الوفرة
   ج. مجتمع غير عادل
   د. مجتمع هرم
7. نادى بيكيتي بضريبة على:
   أ. الدخل
   ب. الإنفاق
   ج. المبيعات
   د. الثروة
8. تتحقق أمثلية باريتو عندما يتم تخصيص الموارد:
   أ. بطريقة يستحيل معها تحسين وضع الطرف الأول بدون إيذاء الطرف الثاني
   ب. بطريقة تضمن تحسين وضع طرفي التبادل معاً
   ج. بطريقة تحفظ حقوق طرفي التبادل
   د. بطريقة مختلفة عن كل ما ورد ذكره

تمارين بيانية على نظام مارشال للعرض والطلب

1- حدد طبيعة الانزياح والنتيجة على السعر التوازني والكميات التوازنية في كل من الحالات التالية:

(ب)

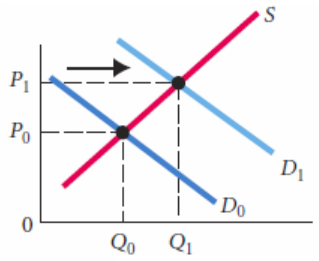

(أ)

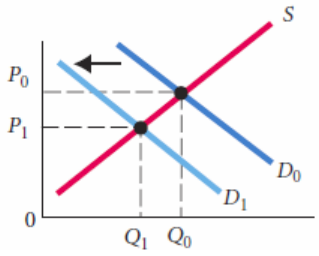

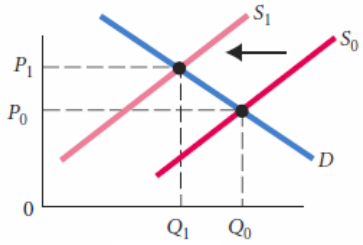

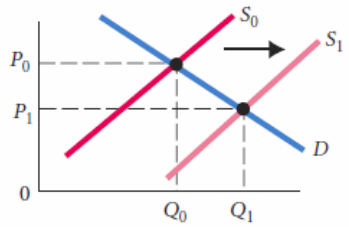

(د)

(جـ)

2- من أجل كل الأحداث التالية، حدّد مع الرسم البياني طبيعة الانزياح الحاصل في العرض أو الطلب أو كليهما:

أ. تقارير طبية جديدة تدّعي أن خبز النخالة لا يساعد في التخلص من الوزن الزائد كما كان يُظن من قبل عامة الناس. ما الذي سيحدث لمنحنيات عرض وطلب خبز النخالة؟ ما الذي سيحدث للسعر التوازني؟ ما الذي سيحدث للكمية التوازنية؟

ب. ارتفاع تكلفة مياه الريّ المستخدمة في الزراعة في المنطقة الجنوبية. ما الذي سيحدث لمنحنيات عرض وطلب الخضار؟ ما الذي سيحدث للسعر التوازني وللكمية التوازنية؟

ج. أدى زلزال إلى دمار كبير في مدينة تكتونيا أتى على 10% من البيوت المأهولة. ما الذي سيحدث لمنحنيات عرض وطلب الوحدات السكنية في تكتونيا؟ ما الذي سيحدث للسعر التوازني والكمية التوازنية للمنازل المبيعة في المدينة؟

د. هاجمت آفة خطيرة محاصيل حبوب البن (القهوة) في كافة أنحاء العالم. ما الذي سيحدث لمنحنيات عرض وطلب الشاي عالمياً؟ ما الذي سيحدث للسعر التوازني وللكمية التوازنية للشاي المبيع عالمياً؟

الفصل الثامن

كينز والثورة الكينزية

Keynes and the Keynesian Revolution

كلمات مفتاحية:

كينز؛ الكينزية؛ العرض الكلي؛ الطلب الكلي؛ الاقتصاد الكلي؛ التوازن الكلي؛ معادلة الادخار–الاستثمار؛ الطلب الفعال؛ المضاعف؛ دافع المعاملات؛ دافع الاحتياط؛ دافع المضاربة؛ الكساد الكبير؛ الاستثمار المستقل؛ نموذج هارود–دومار

ملخص الفصل:

يتناول هذا الفصل الظروف التي مهدت لنشوء المدرسة الكينزية ويعرض المبادئ الأساسية للاقتصاد الكينزي الذي ساد في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. نبدأ من نقد كينز للاقتصاد النيوكلاسيكي بصيغته في الربع الأول من القرن العشرين، والذي استهدف ثلاثة أسس نيوكلاسيكية تتعلق بالعلاقة بين الادخار والاستثمار ودور النقود ومعدل الفائدة، ليصل من ذلك إلى انعطاف هام في النظرية الاقتصادية من التحليل الجزئي الذي كان سائداً إلى التحليل الكلي. بعد ذلك نتطرق للمساهمات الاقتصادية التي تلت كينز مباشرة والتي تركزت حول قضايا مثل استكمال التحليل الكينزي من الأمد القصير إلى الأمد الطويل.

المخرجات والأهداف التعليمية:

بنهاية هذا الفصل، يتوقع من الطالب أن:

1. يفهم مبدأ الطلب الفعال وآليات المضاعف والمسرّع.
2. يعدد ويشرح أهم نقاط الفرق بين كينز وبين النيوكلاسيك.
3. يفهم مبادئ نظرية كينز في تفضيل السيولة ودور النقد في الاقتصاد الكينزي.
4. يفهم العلاقة بين معدل الفائدة وبين معدل البطالة من وجهة نظر كينز.
5. يفهم فرضيات ونتائج نموذج هارود – دومار.
6. يستوعب تأثير الثورة الكينزية على تطور الفكر الاقتصادي.

مخطط الفصل:

الفصل الثامن

1.8. تمهيد

2.8. جون مينارد كينز (1883 - 1946) *John Maynard Keynes*

1.2.8. نقد كينز للمذهب النيوكلاسيكي السائد

3.8. مبدأ الطلب الفعّال *The principle of Effective Demand*

4.8. المضاعف *The Multiplier*

5.8. نقاط الافتراق الأخرى عن النظرية النيوكلاسيكية

1.5.8. طبيعة ودور معدل الفائدة وعلاقته بالتشغيل

2.5.8. وظيفة النقود

3.5.8. نظرية كينز في تفضيل السيولة

6.8. استكمال التحليل الكينزي إلى الأمد الطويل:

1.6.8. نموذج وهارود–دومار *Harrod-Domar Model*

2.6.8. دومار والسياسة الكينزية المبنية على الدين العام

3.6.8. پول ساميُلسن ومبدأ المسرّع

7.8. لماذا سميت «الثورة الكينزية»

المراجع المستخدمة في الفصل

مراجع إضافية

8-1. تمهيد

وصلنا إلى أن آلفريد مارشال (مع زملاءه الذين لم نذكرهم في كيمبردج) كان قد كرّس التقليد الكلاسيكي في قالب توازن نيوكلاسيكي يقوم على تجزئة الاقتصاد إلى أسواق منفصلة، لكل منها شروط التوازن الخاصة بها. وأن مدرسة لوزان وباستخدام أدوات مشابهة (توابع عرض وطلب) أكدت على تعميم هذا التوازن على كامل النظام الاقتصادي بوصفه شبكة مترابطة من الأسواق. وتوصلت المدرسة النيوكلاسيكية بالمحصلة إلى نظام رياضي يعبر عن النظام الاقتصادي، ولكن الصفة الغالبة على هذا النظام تمثلت بكونه نظام مبني على أساس مجزأ، أي على أساس توازنات منفصلة في عدد من الأسواق. هذا النظام التحليلي وقف عاجزاً امام تطور جديد تمثل بأزمة الكساد الكبير التي بدأت عام 1929 بانهيار مالي امتد تأثيره بشكل عميق إلى النشاط الاقتصادي الحقيقي في العالم الغربي على مدى سنوات. لم تكن أول أزمة كساد يمر بها العالم الرأسمالي الغربي لكنها كانت أطول وأعمق أزمة كساد عرفها العالم حتى ذلك الزمن. كانت أزمة مؤلمة اقتصادياً واجتماعياً وشكلت تحدياً جدياً للمدرسة الاقتصادية السائدة. في تلك الفترة بالذات، قام جون مينارد كينز، تلميذ آلفريد مارشال، مستنداً إلى العديد من النقاشات التي دارت بينه وبين عدد من الاقتصاديين المعاصرين في كيمبردج وخارجها، بتطوير منهج جديد في التحليل الاقتصادي (لا يمكن عزوه إلى كينز منفرداً) على شكل نظرية تحافظ على شيء من الإرث الكلاسيكي الجزئي، ولكنها تأخذ طابعاً كلياً (سيسمى لاحقاً الاقتصاد الكلي) وتحمل في طياتها سياسة مقترحة للخروج من الأزمة الرهيبة التي تكاد تفتك بالنظام الرأسمالي وتضعه في موقف محرج جداً أمام المعسكر الاشتراكي.

بخلاف التطورات النظرية السابقة، كان الواقع المعاش ممثلاً بأزمة الكساد الكبير الدافع الأقوى لتطوير هذه النظرية، ليس على المستوى العلمي – النظري داخل مكتبات وقاعات كيمبردج وحسب، بل شكلت أزمة الكساد الكبير دافعاً قوياً لصياغتها بتأنٍّ شديد من جهة، أملاً في تلقيها من المجتمع الاقتصادي والسياسي بالقبول، وبالسرعة اللازمة، من جهة أخرى، أملاً بوضع الأفكار العملية لمؤسّسها محل التطبيق، مستفيداً من حنكته وعلاقاته السياسية والدبلوماسية. يمكن القول أن هذه النظرية تميزت بأنها خرجت من رحم الاقتصاد الكلاسيكي لكنها بنفس الوقت كانت ثورة على النظرية السائدة والممارسة

الاقتصادية السائدة على صعيد دور الدولة في الاقتصاد.

8-2. جون مينارد كينز (1883 - 1946) *John Maynard Keynes*

وصلنا الآن إلى من يعتبره الكثيرون أهم اقتصادي في القرن العشرين. ظهرت عبقرية كينز الاقتصادية من أول مؤلفاته التي نشرها عام 1919 تحت عنوان «الآثار الاقتصادية المترتبة على السلام» *The Economic consequences of Peace*. في هذا المؤلف، أبدى كينز استياءه من العقوبات الاقتصادية التي تم فرضها على ألمانيا في نهاية الحرب العالمية الأولى.[88] وأصبح هذا الكتاب من أكثر الكتب مبيعاً في العالم. رأى كينز أن التعويضات التي فرضت على ألمانيا كبيرة إلى حد يستحيل معه على ألمانيا أن تدفعها فعلاً. ورأى أن جهود ألمانيا لجمع الموارد اللازمة لسداد التعويضات ستؤدي إلى أذىً شديد على الاقتصاد الألماني ستمتد آثاره إلى أوروبا. وصدقت نبوءة كينز. فألمانيا لم تتمكن من السداد وعانت من انهيار اقتصادي ارتفعت معه معدلات البطالة وتراجعت مستوردات ألمانيا من بقية أوروبا بشكل حاد الأمر الذي أثّر سلباً على المصدّرين الأوروبيين، والأسوء من ذلك كله أن التدهور الاقتصادي في ألمانيا مهّد الطريق أمام هتلر والنازية.

بعد أربع سنوات، نشر «مقترح في الإصلاح النقدي» *Tract on Monetary Reform* الذي أظهر من خلاله معرفة عملية ملفتة حول الأسواق المالية. وفي عام 1930 قدّم كينز تحليلاً اقتصادياً كليّاً متطوراً في كتابه «أطروحة في النقود» *Treatise on Money* استند فيه إلى أعمال ڤيكسل واتسمت مقترحاته هذه المرة بالراديكالية. فقد بيّن بوضوح رأيه في أن النظام الاقتصادي إذا ما تُركَ لنفسه دون أي تدخل فإنه لا يوجد أي سبب يدعو لافتراض أن هذا النظام الاقتصادي سيسير تلقائياً باتجاه التشغيل الكامل. لكن كينز لم يقدم حينها تحليلاً متكاملاً لتفسير أزمة الكساد الكبير، فلم يتمكن بالتالي من تخطي المذهب السائد أو تقديم مقترحات لتجاوز الأزمة.

كان على كينز أن يعمل على بناء نظرية عامة تفسّر آلية عمل النظام الاقتصادي كما تفسّر

---

[88] كان كينز من أحد ممثلي الحكومة البريطانية المشاركين في مؤتمر ڤيرساي الذين انعقد إثر وضع الحرب العالمية الأولى أوزارها، والذي تقررت فيه العقوبات على ألمانيا، وكان كينز قد انسحب من المؤتمر.

الفشل الوظيفي للنظام الاقتصادي. وبعد سنوات من العمل، خرج كينز على العالم بنظريته التي أشرنا إليه في التمهيد لهذا الفصل، *General Theory of Employment, Interest and Money* أو «النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقود».

8-2-1. نقد كينز للمذهب النيوكلاسيكي السائد

وجّه كينز هجوماً مركزاً في «النظرية العامة» على قانون سيه *Say's law* بنسخته النيوكلاسيكية وبالذات على نظرية أن البطالة ليست إلا نتيجة لارتفاع زائد في الأجور الحقيقية. جادل كينز في أن الاهتمام يجب أن ينصب على الأجر الاسمي لا على الأجر الحقيقي.[89] فبحسب كينز، لا يمكن للتحليل التوازني الجزئي أن يأخذ بالاعتبار تأثير انخفاض الأجر الاسمي على الاقتصاد ككل. وانخفاض الأجور يؤدي قبل كل شيء إلى انخفاض طلب المستهلكين، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض في أسعار السلع الاستهلاكية.[90] أما إذا انخفضت الأجور والأسعار على التوازي وبشكل عام على مستوى الاقتصاد، فإن الأجر الحقيقي سيبقى ثابتاً على وجه التقريب، وهذا يعني فشل الآلية التي استندت إليها النظرية النيوكلاسيكية في تفسير البطالة بانخفاض الأجور الحقيقية.

والحقيقة أن المملكة المتحدة شهدت بالفعل انخفاضاً في الأسعار والأجور خلال فترة الكساد الكبير، ومع انخفاض الطلب انخفض أيضاً معدل تشغيل الطاقة الإنتاجية القائمة، فكانت المصانع تعمل بطاقة متدنية. وبالتالي، لم يكن لدى رجال الأعمال أي حافز على زيادة الطاقة الإنتاجية، كون الطاقة الإنتاجية القائمة فعلاً غير مستغلة بالكامل، بل إن معدل استغلالها في تناقص. وبما أن الطلب الكلي على مستوى الاقتصاد ما هو إلا مجموع طلب الاستهلاك وطلب الاستثمار فقد استنتج كينز أن الطلب الكلي سينخفض مع انخفاض الأجور.[91] لا يتوقف كينز عند هذا التفسير بل يضيف عاملين آخرين. فعند انخفاض الأجور والأسعار، تؤدي التوقعات بحدوث المزيد من الانخفاض في الأسعار

---

[89] الأجر الاسمي، أي الأجر النقدي. أما الأجر الحقيقي فيشير إلى القوة الشرائية للأجر. والأجر الحقيقي هو الأجر الاسمي منسوباً إلى المستوى العام للأسعار.

[90] افترض كينز أن الأسعار مرنة. والحقيقة أن الاقتصاد البريطاني في ذلك الوقت شهد انخفاضاً في الأسعار!

[91] أهمل كينز بقية عناصر الطلب الكلي (الاستهلاك الحكومي والقطاع الخارجي) من باب التبسيط.

والأجور إلى مزيد من الانخفاض في الطلب. هذه واحدة. أما الثانية، فإن تراجع الأسعار يؤثر سلباً على المدينين، وهؤلاء أغلبهم عادةً من رجال الأعمال، ذلك أن القيمة الحقيقية للدين ترتفع. فينشأ عن أزمة المدينين هذه حالة إعسار وافلاس. وهذه بدوره له أثر سيء جداً على الدائنين. وبذلك تنتشر حالة من فقدان الثقة لدى المقرضين بالمقترضين. فيقع الاقتصاد نتيجة ذلك في حلقة عدم استقرار ذاتية التسارع.

وفي هذه الحالة فإن اعتماد الدواء النيوكلاسيكي المتمثل بمحاولة تخفيض البطالة عن طريق تخفيض الأجور الحقيقية سيزيد الطين بلّة بدلاً من حل الأزمة. والحقيقة أن الوقائع على الأرض خلال أزمة الكساد الكبير تؤكد فشل وصفة النظرية النيوكلاسيكية التي وقعت في مطب «الكل لا يساوي مجموع الأجزاء بالضرورة» فما يمكن أن يصدق في التحليل التوازني الجزئي لن يصدق بالضرورة على مستوى الاقتصاد ككل.

وهكذا نصل إلى الاستنتاج الكينزي الذي جاء على تناقض صارخ مع العقيدة السائدة: إذا لم يكن النظام الاقتصادي قادراً وبشكل تلقائي على الوصول إلى التوازن عند مستوى التشغيل الكامل، فإن ذلك يستوجب تدخّلاً من قبل الدولة عبر ما تمتلكه من أدوات السياسة العامة لتحقيق ما لم تستطع اليد الخفية تحقيقه. اقترح كينز مزيجاً من السياسات النقدية (تخفيض معدل الفائدة) والمالية (زيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب) لتحفيز الطلب الفعّال وتحقيق استقراره عند المستوى المناسب.

8-3. مبدأ الطلب الفعّال *The principle of Effective Demand*

يرى كينز أن النظام الاقتصادي في الأوضاع العادية لا يكون عند مستوى التشغيل الكامل لكافة الموارد الإنتاجية. بكلمة أخرى رأى كينز أن الاقتصاد ليس مقيداً من جانب العرض كما رأى النيوكلاسيك بل من جانب الطلب.[92] يقوم مبدأ كينز في الطلب الفعّال على عدم وجود سبب لافتراض

[92] باستثناء حالة الازدهار الاقتصادي *Economic boom*.

أن الطلب الكلي على الاستثمار سيكون دائماً كافياً لاستخدام كافة موارد الاقتصاد الإنتاجية. ولفهم ذلك يتعين علينا أن نفهم نظرية كينز حول مكونات الطلب الفعّال (الإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي). انطلق كينز من أن الادخار هو عبارة عن تسرّب من تيار الإنفاق، فالادخار بتعريفه هو الامتناع عن شراء السلع والخدمات.[93] ورأى أن مقدار الإنفاق الاستهلاكي الكلي يعتمد على مستوى الدخل القومي، فكلما ازداد الدخل القومي ازداد معه الإنفاق الاستهلاكي الكلي. فالمستهلكون لا يميلون إلى المبادرة في اتخاذ قرارات الاستهلاك، بل يأتي قرارهم في تغيير مستوى الاستهلاك على شكل ردة فعل على التغيير في دخولهم. أما المستثمرون فعلى نقيضهم، لأنهم لا يتخذون قراراتهم في زيادة الإنفاق الاستثماري بناءً على تغير حصل فعلاً في الدخل، بل يفعلون ذلك بناءً على توقعاتهم حول المستقبل.

ويرى كينز أن كل زيادة في الدخل سينتج عنها زيادة في الاستهلاك، فالدخل عند كينز هو المحدّد الأول والرئيسي للاستهلاك. ويُسمي كينز الزيادة في الاستهلاك الناجمة عن زيادة محدّدة في الدخل «النزعة الحدّية للاستهلاك» *Marginal Propensity to consume*. افترض كينز أن هذه النزعة تميل إلى التناقص مع الارتفاعات المتزايدة في مستوى الدخل، لكن كتب الاقتصاد الجامعية تفترضها ثابتة من باب التبسيط. لنفترض أن النزعة الحدّية للاستهلاك تساوي ثمانين بالمئة، يعني ذلك أن دخلاً إضافياً مقداره مئة ليرة سورية فقط، سيذهب منه ثمانون ليرة للإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية، وبما أن الادخار هو الامتناع عن الشراء كما رأينا فإن العشرين ليرة المتبقية تمثّل النزعة الحدّية للادخار (عشرين بالمئة). وبالتالي عندما يزيد الدخل القومي فإن الاستهلاك والادخار سيزيدان كلاهما بآنٍ معاً، ومن الواضح أن مجموع النزعة الحدّية للاستهلاك والنزعة الحدّية للادخار يساوي الواحد دائماً.

والسؤال الآن؟ إذا كان كلّ من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري يتحدّدان على أساس

---

[93] عندما أشاد آدم سميث بالادخار كان يقصد الادخار الحقيقي لا الادخار النقدي. بالنسبة لسميث المدّخر هو مستثمر بنفس الوقت، إذ كان يقصد بالمدخر من يقتطع من دخله مقداراً لاستثماره مباشرة. وبهذا المعنى لا يكون هناك تسرّب عند سميث.

الدخل القومي بشكل رئيسي فما الذي يحدّد مستوى الدخل القومي؟ والجواب الكينزي عن هذا السؤال هو الاستثمار. فالمستثمر عند كينز هو العنصر الفاعل في النظام الاقتصادي وأما المستهلك فمجرّد مدخر! المستثمر هو أي جهة تقوم بالإنفاق اليوم لتوليد مزيد من المخزون الرأسمالي في الغد، فتنمو الطاقة الإنتاجية على أمل زيادة حجم الناتج، على أمل أن يباع هذا الناتج في السوق بربحٍ مجزٍ. ولأن رجال الأعمال لا يستطيعون اتخاذ قرار الاستثمار بناءً على معلومات دقيقة حول المستقبل، فإنهم مضطرون لاتخاذ قرار الاستثمار بناءً على توقعاتهم الخاصة حول المستقبل على الأمد الطويل. أي أن المسألة تعتمد على مقدار تفاؤل أو تشاؤم رجال الأعمال[94] أو بتعبير كينز على «الروح البهيمية» لرجال الأعمال.

وهكذا، فيما يتحدد الإنفاق الاستهلاكي بشكل رئيسي بناءً على حجم اقتصادي هو الدخل القومي الذي يصف الوضع الفعلي للاقتصاد، فإن الإنفاق الاستثماري يتحدّد بناءً على حجم لا يمكن معرفته سلفاً، فالمستثمر لا يستطيع أن يعرف على وجه اليقين ما إذا كان الاستثمار مربحاً بالمحصلة أم لا، ذلك أن المستثمر ليس على يقين من اتجاهات أسعار السلع في المستقبل، ولا من الأجور التي سيدفعها للعاملين، ولا من التطورات التي يمكن أن تطرأ على تكنولوجيا الإنتاج والتي من شأنها في بعض الأحيان أن تودي بكل الاستثمار، الخ. بل إن رجال الأعمال لا يستطيعون بناء قرارهم على تحليل للاحتمالات، لأن ما يواجهون ليس مجرد سيناريوهات لأخطار محتملة لكل منها احتمال يمكن تقديره، بل يواجهون حالة من عدم التأكد.

8-4. المضاعف *The Multiplier*

افترض أن النزعة الحدّية للاستهلاك (الميل الحدي للاستهلاك) تساوي ثمانين بالمئة، بحيث أن النزعة الحدّية للادخار تساوي عشرين بالمئة كما رأينا سابقاً. ولنفترض أن توقعات المستثمرين للأمد الطويل

[94] هناك هيئات متخصصة بجمع بيانات من رجال الأعمال لقياس مؤشر تفاؤل المستثمر في أغلب الاقتصادات المتطورة المعاصرة.

قادتهم إلى إنفاق استثماري يبلغ مئة مليار ل.س. هذا المبلغ سيكون عبارة عن دخل بالنسبة للصناعات التي ستقوم بإنتاج السلع الاستثمارية. سيقوم الذين حصلوا على هذا الدخل بادخار عشرين ملياراً بعد أن ينفقوا ثمانين ملياراً على السلع الاستهلاكية. ما يشكّل دخلاً جديداً للصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية مقداره ثمانين ملياراً. سيقوم الذين حصلوا على هذا الدخل بادخار عشرين بالمئة منه (16 مليار) وإنفاق ثمانين بالمئة منه على الاستهلاك (64 مليار) وهذه بدورها تشكّل دخلاً إضافياً يولّد إنفاقاً جديداً، وهكذا دواليك. وهكذا، فإن طلب الاستثمار الأولي يكون قد أطلق الزناد لعملية تولّد سلسلة من الدخول والنفقات يكون مجموعها بالمحصلة:

الدخل القومي = 100 مليار + 80 مليار + 64 مليار + 15.2 مليار + ... = 500 مليار.

ومن هذه سيتم ادخار ما مقداره:

الادخار القومي = 20 مليار + 16 مليار + 12.8 مليار + ... = 100 مليار

وهو ما يكافئ المبلغ الذي تم استثماره من البداية. ويمكن باستخدام قليل من الجبر أن نظهر أن الدخل الناتج ما هو إلا جداء مقلوب النزعة الحدّية للادخار بمقدار الانفاق الاستثماري.[95]

الدخل = مقلوب النزعة الحدّية للادخار × مقدار الاستثمار

ومقلوب النزعة الحدية للادخار هذا يسميه كينز «المضاعف» ويعرف اليوم باسم «المضاعف الكينزي» أو «مضاعف الإنفاق» أو ببساطة «المضاعف».[96] هنا المضاعف هو ما يترجم زيادة مبدئية في الإنفاق الاستثماري وما تحرّضه من طلب كلي فعّال إلى دخل قومي. فزيادة مبدئية في الإنفاق

[95] تتبدل هذه المعادلة تبعاً للشروط التي ننطلق منها. انطلقنا هنا من فرضية عدم وجود إنفاق حكومي أو تعامل مع الخارج، كما افترضنا ان تابع الاستهلاك لا ينطوي على ثابت. عموماً المعادلة بهذا الشكل من باب التبسيط وايصال الفكرة.

[96] هناك أنواع عديدة من المضاعفات وهذا أبسطها. وفكرة المضاعف ليست من ابتكار كينز بل اقتراح ريتشارد، وكان أحد زملاءه في كيمبردج الذي ساعده بتهذيب النظرية العامة. وبحسب المؤرخين الاقتصاديين، فإن هذه الفكرة تعود إلى الفيزيوقراطيين. وسنجد من يقول أن الفكرة العامة للمضاعف معروفة من زمن بعيد. لكن، بكل الأحوال، يعود الفضل لكينز بإدخال هذه الفكرة في صلب التحليل الاقتصادي الكلي المعاصر.

الاستثماري مقدارها مليار واحد، من شأنها أن تولّد زيادة في الدخل مقدارها خمسة مليارات وزيادة في الادخار مقدارها مليار واحد مكافئ لم يتم استثماره ابتداءً. فإذا ما تقلّبت أنشطة الاستثمار تقلّب معها الدخل القومي والادخار والاستهلاك. وبالتالي فإن تغيرات دورة الأعمال (انتقال الاقتصاد من حالة ازدهار إلى ازدهار آخر مروراً بحالة الانكماش) ترتبط مباشرة بتقلبات الاستثمار. وبهذه النتيجة يكون كينز، كما بيّنا سابقاً، قد ابتعد، وإن ظاهرياً، عن التحليل الكلاسيكي بشكل واضح. فبالنسبة لكينز ليس الادخار من يقرر مقدار الاستثمار. بل الاستثمار هو الذي يحدّد الادخار. والمستثمرون هم من يقرر ما الذي سيحدث لا المدخرون. وهكذا تصبح رسالة كينز على صعيد السياسة الاقتصادية الواجب اتباعها واضحة: لابد من تحقيق الاستقرار في مستوى الاستثمار عند مستوى الادخار إذا ما أردنا الوصول إلى مستوىً من الدخل القومي يكفل التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية للاقتصاد.

8-5. نقاط الافتراق الأخرى عن النظرية النيوكلاسيكية

على الرغم من أن استنتاج كينز حول العلاقة بين الادخار والاستثمار يمثّل الفرق الأول مع النظرية الكلاسيكية، ونقطة الانطلاق في الابتعاد عنها، إلا أن القصة مع كينز لا تتوقف هنا.[97] فقد اختلف مع النيوكلاسيك في نقطتين متصلتين تتعلقان بالفائدة والنقود ومستوى التشغيل:

8-5-1. طبيعة ودور معدل الفائدة وعلاقته بالتشغيل

رأينا أن كينز أكد على أهمية توقعات الأمد الطويل فيما يخص الربحية، ولكنه أيضاً رأى أن للمعدل النقدي للفائدة تأثير أيضاً. فالمنشآت التي لا تتمكن من تمويل استثمارها ذاتياً من خلال الأرباح المحتجزة من فترات سابقة ستكون بحاجة إلى سيولة إضافية. وفي هذه الحالة، يمكن أن تلجأ المنشآت إلى الاقتراض من البنك. والمبالغ التي ستدفعها المنشآت إلى البنوك على شكل فوائد على القروض ستكون على حساب الأرباح.[98] قام كينز بإدخال هذا العنصر في التحليل على غرار ما فعلت النظرية

---

[97] العلاقة بين الادخار والاستثمار كما وضعها كينز لم تكن انجازاً أصيلاً لكينز بكل معنى الكلمة.

[98] لاحظ أيضاً أن المنشآت حتى وإن كان لديها أرباح محتجزة كافية لتمويل توسعها فإن المنشأة ستكون أمام تكلفة فرصة بديلة هي ايداع الأرباح المتراكمة في بنك مقابل الفائدة. وهذا يعني أن معدل الفائدة إذا كان مرتفعاً فإن حافز

الكلاسيكية وبنفس الأسلوب عملياً: فكلما كان معدل الفائدة أعلى كلما كانت تكلفة تمويل الاستثمار أعلى وبالتالي كان الاستثمار أقل، وفي الحالة المعاكسة، كلما انخفض معدل الفائدة كلما ازداد حجم الاستثمار. والآن فإن السؤال الجوهري هو التالي: هل يمكن لمعدل الفائدة أن ينخفض إلى حد يكفي لتعظيم حجم الاستثمار إلى الحجم اللازم للوصول بالاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل؟ وهل يمكننا أن نطمئن إلى إمكانية انخفاض معدل الفائدة إلى ذلك المستوى؟ يرى كينز أن هذا ممكن لكنه غير مرجّح الحدوث. والسبب الأساسي في ذلك هو التفضيل العالي للسيولة *liquidity preference* الذي سيمنع معدل الفائدة من الهبوط إلى المستوى المطلوب. وتفسير كينز لذلك ينطلق من تصنيفه لدوافع الطلب على النقود. فالنقود عند كينز تطلب إما بدافع المبادلات بوصفها وسيط مبادلات أو بدافع المضاربة بوصفها مخزن للقيمة يمكن أن تستخدم في حفظ الثروة ضد حالة عدم التأكد التي يتصف بها المستقبل. وهذا يجعل النقود جذّابة بالنسبة للأفراد. وعندما يكون تفضيل السيولة عالياً، فإن ثمن التخلّي عن النقود سيصبح عالياً، وما هذا الثمن إلا المعدل النقدي للفائدة. وهذه سمة مميزة لنظرية كينز بالمقارنة مع النظرية النيوكلاسيكية. ففي حين أن الثانية تعتبر أن معدل الفائدة هو ذاك الذي يحقق التوازن بين الادخار والاستثمار (عند مستوى التشغيل الكامل)، فإن كينز يراها بوصفها المعدل الذي يحقق التوازن بين الطلب على السيولة وبين العرض من السيولة أو النقود. فإذا كان تفضيل السيولة عالياً، وهو أمر ممكن، بل هو أمر متوقع كلما أصبح المجتمع أغنى، فإنه من غير المتوقع أن يهبط معدل الفائدة إلى مستوىً متدنٍ بما يكفي لزيادة حجم الاستثمار إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل.[99]

8-5-2. وظيفة النقود

وهذا يقودنا إلى الفرق الثاني بين النظرية الاقتصادية الكينزية والنظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية. فالنقود في العالم النيوكلاسيكي هي مجرد وسيط لتسهيل المبادلات وليس لها تأثير يُذكر على الاقتصاد

المنشأة على الاستثمار سيكون أضعف نظراً لارتفاع تكلفة الفرصة البديلة.

[99] تشهد أغلب الاقتصادات المتقدمة اليوم معدلات فائدة متدنية جداً، بل إن بعض البلدان أصبح فيها معدل إعادة الخصم فيها سالباً ومع ذلك فهذا لوحده لا يبدو كافياً للتخلص من مشكلة تراجع النمو والتشغيل فيها.

الحقيقي، فهي مجرد غطاء يخفي وراءه الاقتصاد الحقيقي. وأما في عالم التحليل الكينزي فإن الفضاء النقدي يتداخل مع الفضاء الحقيقي للاقتصاد. ويعود هذا التداخل بينهما إلى ترجيح كينز لدور النقود بوصفها مخزن للقيمة. فدور النقود كمخزن للقيمة يظهر بفترات معينة بقوة أكبر من فترات أخرى. وعندما يعلق الناس أهمية خاصة على النقود بوصفها حافظة للقيمة، في ظل التشاؤم من مستقبل الأصول الأخرى مثلاً، فإن تفضيلهم العالي للسيولة سيؤدي إلى تراجع الإنفاق. ولهذا تأثير واضح على الاقتصاد الحقيقي، لأن قدرة المنشآت على بيع إنتاجها ستكون أقل، وربما تضطر إلى تسريح بعض العاملين وما إلى ذلك من سياسات انكماشية.

3-5-8. نظرية كينز في تفضيل السيولة

مرّ معنا سابقاً كيف حول فيشر الأفكار التاريخية المتناثرة حول تأثير الكتلة النقدية على الأسعار إلى نظرية متكاملة في النقود (النظرية الكمية في النقود) ورأينا أن معادلة التبادل على طريقة فيشر افترضت ثبات سرعة دوران النقود ولم تسمح لسعر الفائدة بالتأثير على طلب النقود، وهو ما يميّز الكلاسيكيين في نظرتهم لمعدل الفائدة بوصفه معدل حقيقي يقع على عاتقه تحقيق التوازن بي الادخار الحقيقي وبين الاستثمار. فما كان موقف كينز من النظرية الكلاسيكية بهذا الخصوص؟ تخلّى كينز عن الفكرة الكلاسيكية في ثبات سرعة دوران النقود وطوّر نظريته الخاصة في الطلب على النقود، وأعطى فيها لمعدل الفائدة دوراً هاماً. بنى كينز نظريته في تفضيل السيولة من خلال طرح سؤال بسيط: لماذا يحتفظ الأفراد بالنقود؟ أجاب كينز عن هذا السؤال من خلال تحديد ثلاثة دوافع لاحتفاظ الأفراد بالنقود هي:

1) دافع المبادلات *transaction motive*
2) دافع الحيطة *precautionary motive*
3) دافع المضاربة *speculative motive*

مرّ معنا أيضاً أن الكلاسيكيين افترضوا أن الأفراد يحتفظون بالنقود لأنها وسيلتهم في إجراء المبادلات اليومية. تبع كينز الكلاسيكيين في ذلك، بل أكّد أن دوافع المبادلات هو العامل الرئيسي في تحديد الطلب على النقود. ولأن كينز اعتقد أن حجم المبادلات لابد أن يتناسب مع حجم الدخل، فقد

تبع الكلاسيكيين أيضاً في افتراض تبعية مستوى الطلب على النقود بدافع المبادلات لمستوى الدخل. لكنه تقدّم على الكلاسيكيين عندما لاحظ أن الأفراد يحتفظون بالسيولة أيضاً لمواجهة الحالات الطارئة أو غير المتوقعة، كتلك التي تحدث عندما نفاجئ بالحاجة لصيانة عطل كبير في تجهيزات أو بنية المنزل أو عندما نفاجئ بفرصة لشراء سلعة غالية نرغب باقتنائها لتوفرها فجأة بسعر معقول لفترة محدودة. في مثل هذه الحالات سنحتاج لتوفير سيولة جاهزة. فإذا لم نكن نحتفظ بأرصدة احتياطية جاهزة فسنفوت فرصة للشراء أو سنتعرض لإرباك.

رأى كينز أن ما يحدد الكمية التي سيرغب الأفراد بالاحتفاظ بها بدافع الحيطة والحذر تتوقف على توقعاتهم بخصوص المبادلات التي قد يضطرون لإجرائها، ولذلك فقد رأى كينز أن الطلب على النقود بدافع الحيطة يتبع أيضاً لمستوى الدخل. لو توقف كينز عن هذين الدافعين لما افترق كثيراً عن الكلاسيكيين، ولكنه اقترح وجود دافع ثالث مبني على دور النقود بوصفها حافظة للقيمة أو الثروة، وهو دافع المضاربة. أي أنه بخلاف الكلاسيكيين لم يقصر أهمية النقود على دورها في تسهيل المبادلات بل اعترف بدورها في حفظ الثروة. ورأى كينز في البداية أن الطلب على النقود بدافع المضاربة يتعلق أيضاً بالدخل كون الثروة شديدة الارتباط بالدخل، لكنه تأمّل بالعوامل التي يحتمل أن يكون لها تأثيراً على كمية الأرصدة النقدية المحتفظ بها بدافع المضاربة والحفاظ على الثروة فوصل إلى أن لسعر الفائدة تأثيراً على قرارات المضاربة. من باب التبسيط لجأ كينز إلى تقسيم الأصول المستخدمة في الحفاظ على الثروة إلى قسمين: نقود وسندات. ثم طرح السؤال المنطقي التالي: لمَ يحتفظ الأفراد بثروتهم على شكل نقود لا تدرّ عائداً بدلاً من سندات تدرّ عائداً على شكل فائدة؟[100]

وفي حين أن القيمة المتوقعة للعوائد المتأتّية من الاحتفاظ بالنقود لفترة محددة هي صفر، فإن القيمة المتوقعة للاحتفاظ بكمية محددة من السندات لفترة محددة تنقسم إلى جزأين: الأول هو الفوائد المدفوعة عن السند، والثاني هو المعدل المتوقع للمكسب الرأسمالي على السند *capital gain*.[101] وهذا

---

[100] في زمن كينز كان النظام المصرفي والمالي أبسط بكثير من اليوم، ولم تكن الودائع تحت الطلب بشكل عام تدرّ أية عوائد. ولذلك فإن التحليل الكينزي هنا يتم في عالم بسيط لا يوجد فيه إلا نقود أو سندات.

[101] أي الربح الناجم عن بيع السند.

المعدل المتوقع، بل توقع هذا المعدل يتأثر بمعدل الفائدة بطبيعة الحال. ذلك أن ارتفاع معدل الفائدة يؤدي إلى انخفاض سعر السند.[102] فإذا توقع الفرد ارتفاع سعر الفائدة فإنه سيتوقع انخفاض السعر السائد وسيخشى بالتالي من خسارة رأسمالية محتملة. وإذا كان توقع الفرد للارتفاع بمعدل الفائدة عالياً، أي إذا ظنّ الفرد أن معدل الفائدة سيرتفع فوق حد معين، فإن مخاوف الفرد من الخسارة الرأسمالية المحتملة ستفوق طمعه بالفوائد على السند. وفي هذه الحالة سيرغب الفرد بالاحتفاظ بثروته على شكل رصيد نقدي لأن القيمة المتوقعة لعوائد هذا الرصيد النقدي هي صفر، والصفر أكبر من الخسارة الرأسمالية المتوقعة.

اعتقد كينز أن معدل الفائدة يؤول بطبيعته إلى مستوىً عادي، فإذا ما انخفض معدل الفائدة دون هذا المستوى فإن الأفراد سيتوقعون أن معدل الفائدة على السند سيزيد في المستقبل وبالتالي سيحققون خسارة رأسمالية. وبسبب هذا التوقع سيميل الأفراد للاحتفاظ بثروتهم على شكل نقود بدلاً من السندات، أي أن الطلب على النقود سيرتفع. وأما إذا كان معدل الفائدة أعلى من المعدل العادي فإن الأفراد سيتوقعون أنّ معدل الفائدة آيلٌ إلى الانخفاض في المستقبل وأن أسعار السندات سترتفع وتكون الفرصة قائمة لتحقيق مكاسب رأسمالية. ففي ظل معدل فائدة مرتفع، من المرجح أن يتوقع الأفراد الحصول على عوائد موجبة من اقتناء السندات. أي عوائد تفوق الصفر (عائد الاحتفاظ بالنقود). وسيميلون بالتالي للاحتفاظ بالسندات بدلاً من النقود، الأمر الذي يجعل الطلب على النقود منخفضاً.

الخلاصة إذاً هي أن الطلب على النقود يرتبط عكساً بالمستوى العام لمعدلات الفائدة. فما الذي يبنى على ذلك؟ رأى كينز أنه من أجل مستوىً محدّد من عرض النقد الاجمالي للمصرف المركزي، يمكن أن يكون الطلب الإجمالي على النقود عند مستوىً يجعل من معدل الفائدة النقدي أعلى

---

[102] افترض أنك اشتريت سنداً بمقدار مئة وحدة نقدية بفائدة سنوية مقدارها خمس وحدات نقدية. يكون بهذه الحالة معدل الفائدة الفعّال خمسة بالمئة. إذا ارتفع معدل الفائدة السائد في السوق إلى عشرة بالمئة فلن تستطيع بيع هذا السند بأكثر من خمسين وحدة نقدية ولذلك فالعلاقة بين سعر السند وبين معدل الفائدة السائد علاقة عكسية.

من ذلك المستوى المناسب للاستثمار اللازم للتشغيل الكامل. وهكذا «يعلق» النظام في حالة من «توازن دون التشغيل الكامل» *unemployment equilibrium*.

كان كينز على قناعة بأن هذه الحالة هي الحالة العادية في الدول الغنية ذات الاقتصاد المتطور. وساق لتفسير ذلك ثلاثة أسباب: أولاً، مع تزايد الغنى تتزايد النزعة الحدّية للادخار؛ ثانياً، مع تزايد الغنى تتسع قاعدة التكوين الرأسمالي إلى حد تجعل رأس المال أقل ندرةً من العمل فينخفض العائد على رأس المال وتميل معه النزعة للاستثمار إلى الانخفاض؛ ثالثاً، إن المعدل النقدي للفائدة لن يكون مرناً في الهبوط لأن التفضيل العام للسيولة سيكبح الطاقة الاستثمارية. فالتكلفة العالية اللازمة للحصول على السيولة ستخمّد القدرة الاستثمارية، وهكذا يقع الاقتصاد في معضلة صعبة: فمن جهة يحدث تراجع في النزعة للاستهلاك مترافق مع تزايد في النزعة للادخار، ومن جهة أخرى يكون هناك معدل فائدة نقدي يفتقر إلى إمكانية الهبوط. وخلاصة رؤية كينز هنا هي أن الاقتصاد الغني المتطور يخفي داخله قوى انكماشية قوية لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال سياسات نقدية ومالية ذكية، وتوقعات أعمال مستقرة، بل وأيضاً إذا احتاج الأمر التدخل مباشرة في الاستثمار.[103]

بعد أن فرغ كينز من تفصيل دوافع الطلب على النقود، انشغل بتجميعها في معادلة واحدة للطلب على النقود، ولكنه حرص على التمييز بين الكمية الإسمية للنقود (مقدارها أو عددها) وبين الكمية الحقيقية للنقود (ما تشتريه فعلاً من سلع وخدمات). ولذلك فقد ربط بين الطلب على النقود بمعناها الحقيقي وبين كلٍّ من الدخل الحقيقي ومعدل الفائدة. وضع كينز هذه العلاقة على شكل تابع سمّاه «تابع تفضيل السيولة» *Liquidity Preference Function*:

$$\frac{M^d}{P} = f\ (i.Y)$$

حيث:

[103] بالنسبة للنيوكلاسيكيين في ذلك الزمن، دخول الدولة كمستثمر بشكل مباشر أمر لا يعقل. وبالنسبة لمدارس مثل النمساوية، يعد أمراً مرفوضاً بالمطلق لأنه يمثّل الخطوة الأولى باتجاه الانزلاق إلى "فخ" الاشتراكية، بتعبير فريدريك هاييك الاقتصادي النمساوي صاحب كتاب «الطريق إلى القنانة» وكان هاييك من أشد منتقدي كينز.

- M^d: الطلب الإسمي على النقود.
- $\frac{M^d}{P}$: الكمية الحقيقية المطلوبة من النقود.
- i: معدل الفائدة.
- Y: الدخل الإسمي.
-

وهذا التابع الكينزي في الطلب عن النقود يبتعد كثيراً عن تابع فيشر الذي لم يعطِ لمعدل الفائدة أي دور في التأثير على طلب النقود. وفضلاً عن ذلك، في حين أن فيشر افترض ثبات سرعة تداول النقود، فإن تابع تفضيل السيولة الكينزي يسمح لها بالتقلّب، وهو سلوك أقرب للواقع المشاهد بعد أن توفرت بيانات نقدية كافية لمتابعة السلوك الفعلي لسرعة دوران النقود. لملاحظة ذلك يكفي إعادة كتابة تابع تفضيل السيولة عن طريق ضرب طرفي مقلوب المعادلة بالدخل الحقيقي مع الانتباه للتساوي بين طلب النقد وعرض النقد في ظل التوازن:

$$\frac{P}{M} \cdot Y = \frac{1}{f\ (i.Y)} \cdot Y$$

ومنه:

$$V = \frac{Y}{f\ (i.Y)}$$

فعندما يرتفع معدل الفائدة ينخفض طلب النقد ويرتفع مقدار الطرف الأيمن، أي أن سرعة دوران النقود ترتفع، والعكس بالعكس. ولأن معدلات الفائدة ترتفع مع الازدهار وتنخفض مع الركود كما هو مشاهد تاريخياً، فإن سرعة دوران النقود تحذو حذوها. وبالمحصلة، فقد تمكّن كينز من نقض فرضية ثبات سرعة دوران النقود على أساس أن توقعات الأفراد بخصوص معدل الفائدة العادي ستتسبب بانزياح الطلب على النقود، الأمر الذي يؤدي إلى انزياح في سرعة دوران النقود. وبذلك يكون كينز قد ألقى بظلال من الشك على النسخة الكلاسيكية من النظرية الكمية في النقود والقائلة بأن الدخل الإسمي

يتحدد بشكل رئيسي من خلال الحركات التي تطرأ على كمية النقود.

اتجهت الدراسات اللاحقة في الخمسينات لتطوير المدخل الكينزي في تفسير الطلب على النقود، ونجح كل من «بومول» *William J. Baumol* ومن بعده «توبين» *James Tobin* بوضع نماذج أكثر دقة في تحليل الطلب على النقود، وصلوا من خلالها إلى أن كافة دوافع الطلب على النقود ترتبط عكساً بسعر الفائدة وليس فقط دافع المضاربة. الأمر الذي عزز الاتجاه الكينزي في ربط طلب النقد عكساً بمعدل الفائدة وفي تقلب سرعة دوران النقود وتأثر الدخل الإسمي بعوامل أخرى غير كمية النقود. ولكن على الرغم من انتشار المذهب الكينزي، فقد كان لمدارس أخرى وجهة نظر مختلفة أهمها المدرسة النقدية التي نؤجل الحديث عنها إلى الفصل القادم.

8-6. استكمال التحليل الكينزي إلى الأمد الطويل:

كان تركيز كينز منصبّاً على كيفية النهوض بمستويات الناتج والتشغيل في ظروف محددة ولم ينشغل بالقوى التي تحدد مستوياتها على الأمد الطويل. ولذلك فإن اهتمامه الرئيسي كان في الطلب الاستثماري الفعّال وتأثيره من خلال آلية المضاعف. ليس إهمال الأمد الطويل النقص الوحيد في التحليل الكينزي، ذلك أن النموذج الكينزي لم يأخذ بالاعتبار القطاع الخارجي بل انطلق من اقتصاد مغلق بلا تجارة خارجية أو حركة رأسمالية. لا يعني ذلك أن كينز كان غافلاً عن قضية الأمد الطويل وتعقيدات الاقتصاد الدولي، بل كان مهتماً بالاقتصاد المحلي على الأمد القصير. ولعل كينز لم يكن ليهتم بالاجتهاد كثيراً في تحايا الأمد الطويل حتى لو عاش عمراً أطول. هذا هو الشعور الذي ينتاب المرء من قراءة هذه الشخصية ولعلنا على خطأ. على أية حال، سعى العديد من الباحثين بعد كينز مباشرة إلى استكمال هذا النقص. سنعرّج فيما يأتي على مساهمات دومار وهارود وساميلسن وهيكس التي جاءت في هذا السياق.

8-6-1. نموذج هارود-دومار[104] *Harrod-Domar Model*

لا يتوقف تأثير الاستثمار عند التأثير في الدخل، فالاستثمار الإضافي ما هو إلا زيادة في مخزون رأس المال. وهذه تؤثر بدورها في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد (الناتج الممكن). من جهة ثانية، عادةً ما تترافق الاستثمارات الإضافية بتطور مواكب في المعارف والتقنيات والمهارات. بكلمة أخرى، للاستثمار أثران إضافيان، واحد في الطاقة الإنتاجية وثانٍ في تعزيز الإنتاجية. بالتأكيد لم يخفَ ذلك على كينز لكنه مرّ على هذه القضية في نظريته العامة مرور الكرام، لأن هذه الآثار تفعل فعلها على الأمد الطويل في حين أنه كان منشغلاً بالمعالجة المباشرة لمشكلة الكساد. جاء هارود ودومار بأبحاث في هذا السياق نشراها منفصلين حيناً ومشتركين حيناً آخر في آواخر الثلاثينات وحتى آواخر الأربعينات. وتناولا هذه المسألة من خلال طرح السؤال الآتي: إذا كان النشاط الاستثماري يحكم كلاً من حركة الطلب الفعّال وحركة الناتج عبر الزمن، فما هو المسار الذي يفترض بالنشاط الاستثماري اتباعه لضمان الاتساق المستمر بين الاثنين، بحيث أنه أي زيادة في الطاقة الإنتاجية تترافق دوماً مع زيادة مكافئة في حجم الطلب الفعّال؟ إذا ما تم ذلك فإن نمو مخزون رأس المال سيتم استغلاله بالكامل لأن الطلب الفعّال سيتطور بالتناغم مع الناتج الممكن. ولكن لنفترض جدلاً، أن مقدار الاستثمار الصافي يبقى ثابتاً عبر الزمن، بمعنى أنه لا يتغير من سنة إلى أخرى.[105] في هذه الحالة فإن الطلب الفعّال سيكون هو الآخر ثابتاً سنة بعد أخرى. لكن مخزون رأس المال سينمو سنة بعد أخرى بمقدار الزيادة في الاستثمار الصافي. ومع هذا الأخير ستنمو الطاقة الإنتاجية. وبذلك نكون أما حالة من ثبات دائم في الطلب الفعّال ونمو مستمر في الناتج الممكن، وهذا ينطوي على تناقص مستمر في استغلال الطاقة الإنتاجية.

---

[104] دومار (1914–1997) *Evsey Domar* أميركي من أصل روسي–بولندي. وهارود (1900–1987) *Roy Harrod* إنـجليزي يعتبره البعض أول اقتصادي «ما بعد كينزي» حيث كتب عن حياة كينز واجتهد في عرض الفكر الكينزي لا سيما فيما يتعلق بدور النقود. لكننا لا نأخذ بهذا التصنيف لأنه الأقل رواجاً، فهو يعطي هذا الوصف للكتابات الكينزية التي ظهرت خلال العقد الأول من وفاة كينز تقريباً. وأما «ما بعد الكينزية» فتشير إلى مذهب بدعي *heterodox*.

[105] يقصد بالاستثمار الصافي ذلك الاستثمار الذي يضيف طاقة إنتاجية جديدة. أما الاستثمار الهادف للحفاظ على طاقة إنتاجية قائمة (صيانة) فهو استثمار استبدالي. ومجموعهما هو الاستثمار الإجمالي.

ومن الواضح أن هذا الوضع لا يمكن أن يدوم. فلكي نضمن التوازن بين أثر الدخل وأثر الطاقة، أي لنضمن أن يواكب الطلب الكلي التوسع في الطاقة الإنتاجية، فإن على الاستثمار أن ينمو من سنة إلى أخرى، وبمعدل محدّد يضمن تحقق توقعات المستثمرين في نمو الأسواق بسعة كافية لاستيعاب الزيادة التي أحدثوها في الطاقة الإنتاجية. والسؤال الآن، ماذا إذا لم ينمو الاستثمار بالمعدل الذي يقتضيه نموذج هارود – دومار؟

إذا نما الاستثمار بمعدل أسرع، سينمو الطلب بمعدل أسرع من معدل نمو الطاقة الإنتاجية، وسيزيد استغلال الطاقة الإنتاجية. ولنفترض هنا أن المستثمرين أخطأوا التقدير ورأوا أنهم لم يكونوا على قدرٍ كافٍ من التفاؤل حول نمو الأسوق فسارعوا إلى زيادة استثماراتهم بوتيرة أسرع، فإن فعلهم هذا سيعمق الفرق بين أثر الدخل وأثر الطاقة؛ ويدخل الاقتصاد في حالة من الازدهار. وأما إذا نظرت في الحالة المعاكسة تماماً فستجد أن أثر الطاقة سيفوق أثر الدخل وسينحدر الاقتصاد باتجاه هابط بشكل متزايد داخلاً في حالة من الكساد. والسؤال هنا: هل يمكن للاقتصاد أن يصل تلقائياً إلى المعدل الأمثل لنمو الاستثمار؟ بكلمة أخرى هل سينجح المستثمرون عفوياً بالتوسع في استثماراتهم بالمعدل المنشود؟

يجيب هارود عن هذا السؤال من خلال مبرهنته الشهيرة المسمّاة «مبرهنة عدم الاستقرار» *instability theorem* والتي يصل منها إلى نتيجة مفادها أن الاقتصاد يرسل إشارة يمكن ببساطة أن يُساء فهمها بما يؤدي إلى تدهور الحالة الاقتصادية بدلاً من تحسنها. وبما أن الاقتصاد يمكن أن يفشل في تنظيم نفسه ذاتياً فإن هناك حاجة لسياسة اقتصادية واعية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وأخيراً، نشير إلى أن هذا النموذج يعد من أهم الإسهامات الحديثة الأولى في نظرية النمو الاقتصادي، ويعد أساساً لنموذج سولو–سوان الشهير في النمو الاقتصادي، ولعل الطالب يطلع على هذه النماذج في مقررات لاحقة مثل التحليل الاقتصادي الكلي.

8-6-2. دومار والسياسة الكينزية المبنية على الدين العام

إذا استجابت الدولة كما ذكرنا للمشكلة المذكورة آنفاً أو لغرض آخر مثل تنفيذ مشروعات بنية تحتية وقامت بتمويل بعض أنشطتها عن طريق الدين العام بدلاً من تمويلها عن طريق الضرائب، فإن السؤال المطروح سيكون عن الحد الأقصى للدين العام الواجب عدم تجاوزه. نشر دومار عام 1946 مقالة عالج فيها هذه القضية في إطار اقتصاد ينمو بشكل مستقر.

أكّد دومار أن المهم ليس الحجم المطلق للدين العام بل نسبته إلى مجمل الناتج المحلي. فالمهم ألا تزيد هذه النسبة من سنة إلى أخرى. وتحدث هذه الحالة عندما يتجاوز المعدل الحقيقي للفائدة على الدين العام المعدل الحقيقي للنمو الاقتصادي والمعدل الحقيقي لنمو الحصيلة الضريبية. بكلمة أخرى، لا بأس بالنسبة لدومار أن يتزايد الحجم المطلق للدين العام من سنة إلى أخرى ما دام متوافقاً مع معدل دين ثابت أو متناقص، بحيث أن عبء الفوائد المتنامي لن يأتي على الحصيلة الضريبية المتنامية.

8-6-3. پول ساميُلسن ومبدأ المسرّع

في إطار الدراسات التي تناولت أداء الاقتصاد على الأمد الطويل في سياق دراسة دورة الأعمال والاتجاه العام للنمو الاقتصادي، نشر پول ساميُلسن عام 1939 دراسة طرح فيها «نموذج المضاعف – المسرّع» لتأطير مسألة الدورة والاتجاه العام في السياق الكينزي.

افترض ساميُلسن تابع استثمار يعتمد فيه صافي الاستثمار الحالي على التغير في مقدار الطلب الفعّال. أي أن صافي الاستثمار للفترة الحالية متغير تابع للفرق بين الناتج المطلوب في الفترة الحالية وبين الناتج المحقق في الفترة السابقة. فإذا ما زاد الطلب الفعّال فإن مستوى الاستثمار سيتسارع، وأما عندما ينقص فإن الاستثمار سيتباطأ. ويستخدم ساميُلسن ما يسميه معامل المسرّع *acceleration coefficient* للتعبير عن شدة ردة فعل الاستثمار للتغيرات في الطلب. يوضّح ساميُلسن أن ما يحدد سلوك الاقتصاد عبر الزمن هو عاملان اثنان: الأول هو حجم معامل المسرّع والثاني هو حجم النزعة

للادخار. وتبعاً للتراكيب المختلفة الممكنة بين هذين العاملين يمكن أن يدخل الاقتصاد في حالات متنوعة تتضمن: نمو مستقر مع دورة منتظمة؛ ركود مع دورة متخامدة؛ ركود مع دورة متباعدة. ويمكن للنظام الاقتصادي أن ينتقل من حالة إلى أخرى بتغيرات معينة بقيم العاملين آنفي الذكر. وهذا يعني أنه بإمكان النظام الاقتصادي الانتقال من وضع إلى آخر بدلاً من الاستمرار في ذات الوضع لفترة طويلة تنطوي على انتقال تدريجي لوضع جديد. وهذا من صلب العقيدة الكينزية.

4.7.8. جون هيكس ودورة التجارة:[106]

عالج كينز موضوع أداء الاقتصاد على الأمد الطويل في مؤلفه «مساهمة في نظرية دورة التجارة» *Contributions to the Theory of Trade Cycle* الذي نشره عام 1950. فسّر هيكس وصول دورة الأعمال إلى قمة ليبدأ منحناها بالهبوط (ربما بسبب أزمة تنهي الازدهار وتتسبب بهبوط) بأن النشاط الاقتصادي يصل إلى الحد الأقصى لإمكانياته، أو كما يقول هيكس أن تحسّن النشاط الاقتصادي الصاعد «يصطدم بسقف» بسبب: وصول مستوى التشغيل إلى المستوى الكامل في قطاع العمل والاستخدام الزائد للطاقة الإنتاجية المترافق مع زيادة في الأجور وانخفاض في الربح. وهذا تفسير سهل وواضح لوصول الاقتصاد إلى قمة الازدهار. ولكن لا يوجد تفسير بنفس السهولة والوضوح لوصول الاقتصاد إلى النقطة الدنيا، أو «القاع» والتي لا يمكن للنشاط الاقتصادي أن ينخفض دونها حتى في ظل غياب السياسات المالية والنقدية المصممة لتنشيط الاقتصاد.

فسّر هيكس ذلك بأن الاستثمار لا يأتي فقط نتيجة تحفيز التغير في الطلب في فترة محددة، كما افترض دومار، بل إن جزءً من الاستثمار لا يمكن عزوه إلى تحفيز الطلب حيث لا يعتمد على الزيادة في الطلب على منتجات معينة، بل يأتي نتيجة للتوقعات الخاصة بأسواق ناشئة. أي أن الحافز للاستثمار في هذا الجزء ليس زيادة الطلب في أسواق قائمة، بل توقعات لنشوء طلب في أسواق جديدة. سمى هيكس هذا النوع من الاستثمار «الاستثمار المستقل» تمييزاً عن «الاستثمار المحفّز» بتغيرات

[106] التعبير السائد اليوم هو دورة الأعمال *business cycle*.

الطلب. ساق هيكس أسباباً أخرى لارتفاع منحنى دورة الأعمال من «القاع» منها مؤسسات الضمان الاجتماعي التي تمنع الاستهلاك من الانخفاض دون حد معين (وتعويضات البطالة كذلك) وارتفاع التنافسية الدولية للمنشآت المحلية الناجم عن تراجع التكاليف، الأمر الذي ينشط الإنتاج في المنشآت المتخصصة بالمنتجات التصديرية.

8-7. لماذا سميت «الثورة الكينزية»

كانت النظرية الكينزية ثورة بكل معنى الكلمة، إن كان على مستوى النظرية الاقتصادية، أو كان على مستوى السياسة الاقتصادية عالمياً. في البداية اعتبر كينز مهرطقاً من قبل الكثيرين، ولكن بعد بعض الوقت من نشر نظريته العامة والتطبيق العملي للوصفة الكينزية، تحوّل عالم الاقتصاد إلى عالم كينزي لفترة امتدت لعقود. على الصعيد الأكاديمي، ساهم بعض كبار الاقتصاديين في نجاح الثورة الكينزية، وبالأخص الاقتصادي الشهير بول ساميُلسِن الشهير «الاقتصاد» الذي نشرت الطبعة الأولى منه عام 1948، لتتوالى بعدها عشرات الطبعات التي ستترجم إلى العديد من اللغات العالمية.[107] لقد جاء كينز في الوقت المناسب، وامتلك من البراغماتية ومن العلاقات السياسية والدبلوماسية ما مكّنه من الترويج لمذهبه على جانبي الأطلسي. فأزمة الكساد الكبير التي امتدت لسنوات مؤلمة للاقتصاد الرأسمالي في بدايات الثلاثينيات من القرن العشرين لم تكن مجرد أزمة اقتصادية بل شكّلت أزمة فكرية لعلم الاقتصاد. فالحكمة النيوكلاسيكية السائدة لم تفلح في تقديم الوصفة المناسبة لتخطي الأزمة. الأمر الذي عزّز الانطباع بأن علم الاقتصاد بات في أزمة عويصة. جاء كينز ليعيد توجيه الدفة في الوقت المناسب.

انطلقت بفضل شرارة «النظرية العامة» تطورات هامة على صعيد النظرية الاقتصادية، وبدأت حقول معرفية جديدة داخل النظرية الاقتصادية في التشكل، فتأسس علم الاقتصاد الكلي والنظرية الاقتصادية الحركية. بل تم إعادة النظر في الحسابات الاقتصادية القومية وبدأ السعي لتوحيدها على

[107] لا تزال الطبعة الأولى في الأسواق حتى اليوم.

المستوى الدولي بما يناسب الاحتياجات الجديدة للبيانات الكلية اللازمة للعلوم الحديثة في أبحاث الاقتصاد القياسي الكلي وأبحاث دورة الأعمال. وبدأ اختيار النماذج الكينزية احصائياً على مستوى الاقتصاد الواحد ومن ثم على مستوى مجموعة من البلدان المترابطة بعلاقات تجارية.

امتد التأثير الكينزي إلى مجال الاقتصاد العام *Public Economic* الذي انتشر اسمه خطأ بعنوان المالية العامة *Public Finance*. قام مَصچريڤ (1910– 2007) بالاستفادة من المنهج الكينزي في تمييز ثلاث وظائف للسياسة المالية الحكومية (التخصيص والتوزيع والتثبيت) وكان لكتابه الذي نشره عام 1959 (وهو كتاب جامعي مشهور) صدىً وتأثيراً واسعاً.[108] ورأى مصچريڤ أن الدولة يجب أن تكون معنية بتأمين مستويات عالية من التشغيل والنمو الاقتصادي ويتعين عليها إعادة توزيع الدخل بالاتجاه المرغوب اجتماعياً باستخدام السياسة الكينزية في إدارة الطلب الفعّال والدخل القومي. وامتد تأثير الثورة الكينزية إلى السياسات الاقتصادية وتركز جوهر هذه السياسات في إدارة الدخل الكلي والإنفاق الكلي باستخدام أدوات السياسة الاقتصادية المالية والنقدية ذات التأثير في الطلب المحلي على الاستثمار وفي الطلب الاستهلاكي والإنفاق العام والصادرات من جهة، وعلى الادخار المحلي والضرائب والمستوردات من جهة أخرى.[109]

وبدأ تصميم سياسات مالية ونقدية على أسس اقتصادية – تحليلية – احصائية لتلطيف دورة الأعمال ورفع معدلات التشغيل والحفاظ على استقرار الأسعار، وتوازن التجارة الخارجية وتحقيق النمو الاقتصادي. ومختصر الوصفة الكينزية في حالات الانكماش أو تراجع الأداء الاقتصادي تتمثل بنصح السلطات النقدية في تخفيض معدل الفائدة والسلطات المالية في زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب.

وأما في حالات الازدهار الاقتصادي المتزايد إلى حد ارتفاع درجة حرارة الجسم الاقتصادي

---

[108] ريتشارد مصچريڤ من أهم أعلام علم المالية العامة ويعد كتابه *The Theory of Public Finance (1959)* نقطة تحول في تطور الاقتصاد العام.

[109] تسمى هاتان المجموعتان من العناصر بالتسرّب (الادخار والضرائب والمستوردات) والضخّ والحقن (الإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الحكومي، الصادرات).

أكثر مما يجب، فإن الوصفة المناسبة ستكون المعاكسة تماماً: رفع سعر الفائدة وتخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب. حيث يفترض أن يؤدي تطبيق هذه الوصفة إلى تجنّب تراجع لا داعي له في معدلات البطالة وإلى التخفيف من تقلّب المؤشرات الاقتصادية المفتاحية. ولا مانع خلال فترات الانكماش أن يحدث عجز في الميزانية الحكومية ولا مانع خلال فترات الانتعاش من حدوث فائض في الميزانية الحكومية. لأن الواحد منها سيطفئ الآخر مع تناوب فترات الانتعاش والانكماش، بحيث يمكن القول أن الميزانية ستكون متوازنة بالمتوسط، على أن عجز الميزانية الحكومية يكون مقبولاً عندما يتجه الإنفاق إلى تشييد البنى التحتية للاقتصاد.

ومع الوقت تحولت مؤشرات التشغيل واستخدام الطاقة الإنتاجية واستقرار الأسعار وتوازن الميزان التجاري واستقرار معدل النمو الاقتصادي إلى أهداف ذات أهمية قصوى بالنسبة للسياسة العامة. وأصبح نجاح الحكومات وفشلها يتحدّد بناءً على مدى نجاحها أو فشلها في تحقيق الأهداف المذكورة. وعلى أية حال، فإن "موضة" المذهب الكينزي تراجعت إلى حد كبير في السبعينات، ولكن عدداً من الأفكار الأساسية سيثبت مع الزمن. فعلى الرغم من أن العديد من الحكومات تحدثت اعلامياً بلغة ضد – كينزية إلا أنها لم تمانع في استمرار عجوزها المالية، لاسيّما خلال الحروب. ولكن من المثير للاهتمام مؤخراً، أنه على الرغم من اعتناق كبريات الدول الرأسمالية لعقائد اقتصادية أقرب ما تكون إلى شكل جديد من الاقتصاد النيوكلاسيكي في كثير من الأحيان، إلا أن الأزمة المالية العالمية (2008) أدت إلى عودة "الموضة" الكينزية للرواج ولكن بشكل جديد وفي عدة بلدان أولها الولايات المتحدة.

المراجع المستخدمة في الفصل

1- *Kurz, H. D. Economic Thought: A Brief History. Columbia University Press. 2016.*
2- *Landreth, H and Colander, D, History of Economic Thought: 2002 (HET)*
3- *Medema and W. Samuels, The History of Economic Thought: A Reader, Routledge, 2003.*
4- *Pressman. Fifty Major Economists 2nd Ed. Routledge. 2006*
5- *Roncaglia. The Wealth of Ideas - A History of Economic Thought. Cambridge. 2005*
6- *Skousen. Making of Modern Economics. The Lives and Ideas of the Great Thinkers. ME SHARPE. 2001.*

مراجع إضافية

7- *Keynes, J.M. The General Theory of Employment, Interest and Money. London: Macmillan 1936. (reprinted 2007).*
8- *Tiley. Keynes's General Theory, the Rate of Interest and 'Keynesian' Economics. Palgrave. 2007*
9- *Wapshot, N. Keynes – Hayek: The Clash That Defined Modern Economics. Norton. 2011.*

أسئلة الفصل

أسئلة للنقاش

أ. ما هي مشكلة النيوكلاسيكيين مع فرضية كينز حول «الروح البهيمية» أو «الغريزة الحيوانية»؟ ناقش.

ب. هناك عبارة مأثورة عن كينز تقول: «على الأمد الطويل، جميعنا أموات» لكنه ترك المعنى بين السطور فاختلف شرّاح كينز في معناها. ماذا تقول أنت؟

أسئلة مقالية

أ. اشرح بلغتك الخاصة مبدأ المضاعف الكينزي.

ب. ماذا يقصد كينز بالطلب الفعّال؟

ج. يقال إن كينز هدم النظام الليبرالي حجراً بعد حجر في إشارة إلى ثلاث فوارق هامة بين نظريته العامة والنظرية الكلاسيكية. عدّدها بإيجاز.

د. ما الفرق بين الخطر وعدم التأكد؟ وما علاقة ذلك بمتغير الاستثمار عند كينز.

أجب بـ صح أو خطأ

أ. ولد كينز عام 1940 م.

ب. كينز هو تلميذ آلفريد مارشال.

ج. يعد كينز أستاذ الاقتصاد الكلي الأول.

د. عمل كينز في قطاع الصيرفة ثم في الصحافة قبل أن يصبح وزيراً.

هـ. اشتهر كينز بسبب موقفه من معاهدة السلام المذلّة لألمانيا.

و. نشر كينز النظرية العامة قبيل حدوث أزمة الكساد الكبير.

ز. لا تختلف نظرية كينز في الفائدة عن النظرية الكلاسيكية في أي شيء.

ح. بحسب كينز، يمكن للاقتصاد أن يكون في حالة توازن دون مستوى التشغيل الكامل.

ط. يرى كينز وجود إمكانية لمعالجة الكساد من خلال مزيج من السياسات النقدية والمالية.

ي. يعتقد كينز أن الاقتصاد يمكن أن يصلح نفسه بنفسه.

ك. نموذج هارود–دومار هو عبارة عن نموذج يبحث في أسباب الأزمات الاقتصادية

ل. كان دومار يؤكد على أن حجم الدين العام يجب ألا يزيد عن رقم محدد.

م. ميّز كينز بين الاستثمار المستقل والاستثمار المحفّز

اختر الإجابة الصحيحة

1. صدر كتاب كينز الشهير «النظرية العامة» عام:
   أ. 1936 م
   ب. 1975 م
   ج. 1819 م
   د. 1925 م

2. تعد النظرية الكينزية نقلة من:
   أ. اقتصاديات الطلب إلى اقتصاديات العرض
   ب. اقتصاديات العرض إلى اقتصاديات الطلب
   ج. اقتصاديات الزمان إلى اقتصاديات المكان
   د. الاقتصاد الكلاسيكي إلى الاقتصاد الفيزيوقراطي

3. تزيد قيمة المضاعفات مع:
   أ. ارتفاع معدل الادخار
   ب. انخفاض معدل الادخار
   ج. زيادة الاستثمار
   د. انخفاض الاستثمار

الفصل التاسع

المدارس الحديثة والمعاصرة في الفكر الاقتصادي

Modern and Contemporary Schools of Economic Thought

كلمات مفتاحية:

النيوكينزية؛ التركيبة النيوكلاسيكية؛ المذهب النقدي (المدرسة لنقدية)؛ الكينزية الجديدة (الكينزيون الجدد، الاقتصاد الكلي الكينزي الجديد)؛ الكلاسيكية الجديدة (الكلاسيكيون الجدد، الاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد)؛ اقتصاد ما بعد الكينزية (ما بعد الكينزيين)؛ منحنى فيليبس الأول؛ قاعدة تايلر؛ نموذج *IS-LM*

ملخص الفصل:

يلقي هذا الفصل بعض الضوء على أهم مدارس الفكر الاقتصادي الحديث والمعاصر، وذلك من خلال عرض متسلسل يبين أهم ما يميز كل تيار فكري عن الآخر. يبدأ الفصل من النيوكينزيين والتركيبة النيوكلاسيكية ويعرض بإيجاز أهم أدواتها التحليلية. يتم الانتقال بعدها إلى المدرسة النقدية والمدرسة الكلاسيكية الجديدة، ثم التركيبة النيوكلاسيكية الجديدة، وأخيراً ما بعد الكينزية. لا يسعى هذا الفصل إلى تغطية تفصيلية ولا إلى تغطية شاملة لكافة المدارس، لأن ذلك يتجاوز المجال المحدد للمقرر.

المخرجات والأهداف التعليمية:

بنهاية هذا الفصل، يتوقع من الطالب أن

1. يفهم معنى التركيبة النيوكلاسيكية.
2. يشرح نموذج *IS-LM* ويفهم استخداماته التطبيقية في السياسة العامة.
3. يميز أهم نقاط اختلاف المذهب النقدي عن المذهب الكينزي.
4. يميز النسخ المختلفة من منحنى فيليبس ومضامينها بالنسبة للسياسة الاقتصادية.
5. يعرف أهم نقاط الاختلاف بين الكينزية وما بعد الكينزية.
6. يقارن بشكل مبسط بين أهم المدارس الاقتصادية المعاصرة.

مخطط الفصل:

1.9. تمهيد:

2.9. النيوكينزيون والتركيبة النيوكلاسيكية

- التركيبة النيوكلاسيكية *Neoclassical Synthesis*
- نموذج *IS–LM*
- منحنى فيليبس *Philips Curve*

3.9. اقتصاد ما بعد الكينزية *Post – Keynesianism Economics*:

4.9. المدرسة النقدية

5.9. المدرسة الكلاسيكية الجديدة (الاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد)

6.9. الكينزيون الجدد *New Keynesians*

7.9. خلاصة الاقتصاد الكينزي الجديد وعلاقته بالمدارس الأخرى:

8.9. خاتمة

9-1. تمهيد:

تعد التيارات والمدارس الاقتصادية الحديثة والمعاصرة في الفكر الاقتصادي حصيلة انعكاسات تفاعلات نشأت عن الثورة التي أحدثها كينز في مسار تطور النظرية الاقتصادية. وللإلمام بمعالم المدارس الحديثة والمعاصرة لا بد من أن نبدأ من حيث انتهينا في الفصل الماضي. فقد وصلنا إلى أن كينز انتقد الاقتصاد النيوكلاسيكي، في الوقت الذي استخدم توليفة من الأدوات النيوكلاسيكية التي تم تطويرها في العقود الأولى من القرن العشرين. وذكرنا أن الثورة الكينزية أدت إلى تطور مذاهب اقتصادية مؤيدة ومعارضة، فمنها ما يدعي الإخلاص للمذهب الكينزي ومنها من يدعي الحفاظ على الإرث النيوكلاسيكي، ونشأت من هؤلاء تيارات متعارضة حيناً وتوليفات تنطوي على بعض التوافق حيناً آخر.

تنازعت المفكرين الاقتصاديين بعد وفاة كينز نزعات متباينة، فمنهم من نذر جهده لشرح النظرية الكينزية وبيان أهميتها الثورية، ومنهم من اتخذ موقفاً معاكساً. وأما البعض الأخر فأخذ موقفاً رمادياً بين كينز وبين النيوكلاسيك، على أرضية انطواء الإثنين على عناصر مقبولة. وتسمى الموجة الأولى من الكتابات الاقتصادية التي عملت على تأطير الفكر الاقتصادي بمناهج علمية تجمع بين الفكر الكينزي والفكر النيوكلاسيكي بموجة «الاقتصاد النيوكينزي» *NeoKeynesian Economics.*[110] واتكأ هؤلاء على فكرة الأجور غير المرنة في بناء نماذج توازنية تنطوي على بطالة. وبذلك نشأت «التركيبة النيوكلاسيكية» التي قولبت الفكر الكينزي في نموذج توازني ينطوي على قبول جزئي للمنهج النيوكلاسيكي. ونتيجة لهذا التطور ظهرت إصدارات أخرى من الفكر الكينزي (الكينزية الجديدة) ومن التحديات للفكر الكينزي (النيوكلاسيكية الجديدة والنقدية) ومن التحديات للتيارات السائدة عموماً بنوعيها (ما بعد الكينزية). نبدأ في هذا الفصل بعرض انعكاسات الثورة الكينزية على الفكر الاقتصادي بدءً من السنوات التي تلت نشر «النظرية العامة» وانتهاء بالتطورات الحديثة، حيث نلقي بعض الضوء على أهم ما يميّز المدارس المعاصرة في النظرية الاقتصادية عن بعضها البعض.

---

[110] وسميت سابقاً باقتصاد «ما بعد الكينزية» لكن أغلب الأدبيات تخلت عن هذه التسمية لهذه الفترة حيث أصبحت ما بعد الكينزية اسماً لتيار مختلف سيظهر لاحقاً كما سنرى بعد قليل.

9-2. النيوكينزيون والتركيبة النيوكلاسيكية *Neokeynesians and The Neoclassical Synthesis*

فتحت صياغة كينز للنظرية العامة مجالاً للقراءة بين السطور، وفي ظل وفاة كينز المبكّرة نسبياً نشأت طبقة من الاقتصاديين يُشار إليها أحياناً بوصفها مجموعة من «شرّاح كينز» عملت على تفسير كتابات كينز ووضعها في أطر قابلة للتوليف مع الاقتصاد النيوكلاسيكي، وأهم هؤلاء هم جون هيكس *john Hicks* وپول ساميُلسن *Paul Samuelson*، وقد مرا معنا سابقاً، وفرانكو مودچلياني *Franco Modigliani*. ومجموعة كتابات هؤلاء أفضت إلى إنشاء نماذج اقتصادية وأدوات تحليلية باتت تسمى بمجموعها الاقتصاد النيوكينزي. وشكّلت أفكار هؤلاء ونماذجهم التيار العام الذي هيمن على الفكر الاقتصادي لفترة هامة امتدت من الخمسينات وحتى بدايات السبعينات.

- التركيبة النيوكلاسيكية *Neoclassical Synthesis*

إذا كان الكلاسيكيون مؤمنون بأن الاقتصاد يتجه إلى توازن عام عند التشغيل الكامل، وإذا كان كينز قد بيّن أن الاقتصاد يمكن أن يتوازن عند مستوى من التشغيل غير الكامل، فإن التركيبة النيوكلاسيكية تقول: نعم الاقتصاد ينطوي على نزعة قوية للاتجاه التلقائي نحو التوازن عند مستوىً من التشغيل الكامل، لكن يمكن من خلال السياسات الحكومية أن نساعد الاقتصاد على ضمان ذلك. بكلمة أخرى، يمكن للحكومة أن تضمن أن يتصرف الاقتصاد بطريقة كلاسيكية أو نيوكلاسيكية.[111] وبفضل العمل البارز للاقتصادي الأستاذ جون هيكس فقد أصبح بالإمكان استخدام الاقتصاد الكينزي من خلال نموذج واضح في تفسير امكانات السياسة الحكومية في إدارة النشاط الاقتصادي هو نموذج *IS-LM* الذي سيدرسه الطلب في مقرر التحليل الاقتصادي الكلي. يساعد هذا النموذج في اتخاذ قرار حول الخيار الفعلي المناسب للسياسة الاقتصادية، ولذلك فإن هذا النموذج سرعان ما أصبح واسع التأثير ووجد طريقه إلى الكتب الجامعية في كليات الاقتصاد في كل أنحاء العالم.[112]

---

[111] كانت هذه نظرية الأغلبية أو طريقة شائعة في التفكير.

[112] بل إن الامتحانات الوطنية للوظائف العامة تتطلب في بعض البلدان معرفة أساسية بهذا النموذج.

يربط نموذج *IS-LM* بين مستويات الطلب الكلي والتشغيل وبين ثلاثة متغيرات خارجية:[113] كمية النقود في التداول ومقدار الإنفاق الحكومي وبارامتر توقعات الأعمال. وترجع شعبية هذا النموذج بين الاقتصاديين فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى إمكانية فهمه في إطار نظرية التوازن الكلي. ونظراً لأهمية هذا النموذج سنعرضه فيما يأتي بشكل مبسط.

- نموذج *IS-LM* [114]

قام هيكس بتكثيف الفكر الكينزي كما فهمه في نموذج مكوّن من سوقين هما سوق السلع وسوق النقد. وخلاصة ما أراده هيكس تتمثل في بناء علاقتين: الأولى تعكس كافة التوازنات الممكنة في سوق السلع، ويعبّر عنها بعلاقة مساواة بين الادخار (S) وبين الاستثمار (I). وأما الثانية فتعكس كافة التوازنات في سوق النقد ويعبّر عنها بمساواة بين الطلب على السيولة (L) وبين عرض النقد (M). يتم تمثيل العلاقة الأولى هندسياً بما يسمى منحنى (IS) وهو المحل الهندسي لكافة نقاط التوازن الممكنة في القطاع الحقيقي معبّراً عنها بكافة التراكيب الممكنة من الدخل (Y) ومعدل الفائدة (i) التي يتساوى عندها الادخار المخطّط مع الاستثمار المخطّط. وفي حين أن الاستثمار يرتبط عكساً بمعدل الفائدة، فإن ارتفاع الدخل القومي يزيد الادخار، ولذلك فإن منحنى (IS) ينشئ علاقة عكسية بين الدخل وبين معدل الفائدة عند تراكيب تضمن التوازن في سوق السلع من خلال تحقق شرط التساوي بين الادخار وبين الاستثمار. وأما العلاقة الثانية فيعبّر عنها بمنحنى هو عبارة عن المحل الهندسي لكافة التراكيب من مستويات الدخل ومعدل الفائدة التي تضمن التساوي بين طلب وعرض النقد. والمنحنى هنا صاعد تعبيراً عن العلاقة الإيجابية بين الدخل ومعدل الفائدة. وهذا المنحنيان يمكن اشتقاقهما مباشرة من النظام الكينزي لنموذج الإنفاق التوازني الذي تحدثنا عنه في الفصل الثامن. ونظراً لعدم وجود أية متغيرات عشوائية في النموذج، فإن النموذج بسيط، يمكن حلّه بأدوات التحليل الرياضي البسيطة، ويمكن استخدامه في تحليل السياسة عن طريق تمثيله هندسياً.

---

[113] المتغير الخارجي *exogenous* هو المتغير الذي تتحدد قيمته من خارج النموذج.

[114] *Hicks, J.R. (1937). "Mr. Keynes and the 'Classics': A Suggested Interpretation," Econometrica, 5(2), pp. 147-159*

الشكل 1.9 منحنى *IS-LM*

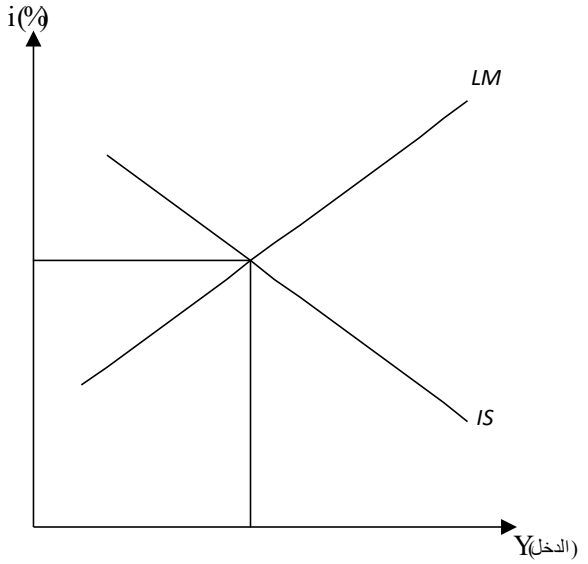

وأخيراً، فإن حل النموذج يتحدد بالتقاطع بين *LM* و*IS* الذي يحدد كلاً من مستوى الدخل ومعدل الفائدة اللذان يضمنان التوازن في كلا السوقين. ومن هذه الزاوية، فإن مستوى الطلب الفعّال يحدّد مستوى التشغيل.[115] وهنا تعتمد المسألة على الاستثمار، فإذا كان الاستثمار نشيطاً ارتفع مستوى التشغيل وأما إذا كان ضعيفاً فينخفض مستوى تشغيل عنصر العمل. والبطالة بالتالي لم تعد عبارة عن ظاهرة تمثّل نوعاً من الاختلال، لأن البطالة يتوقع أن تسود بسبب تصلبات كامنة في النموذج: لاسيّما فيما يخص ضعف المرونة الهبوطية لمعدل الفائدة، أو ضعف استجابة الطلب الاستثماري للتغير في معدل الفائدة، أو ربما تفضيل سيولة يحتمل أن يكون مرتفعاً. قام فرانكو مودجلياني بدمج سوق العمل في النموذج لأول مرة في مقالته الشهيرة «تفضيل السيولة ونظرية الفائدة والنقود» *Liquidity Preference and The Theory of Interest and Money*. وبهذه الإضافة تكتمل التركيبة النيوكلاسيكية التي أعادت صياغة بعض الأفكار الكينزية في الإطار التحليلي النيوكلاسيكي. ففي ظل هذه التركيبة تظهر حالة التشغيل الكامل النيوكلاسيكية وحالة البطالة الكينزية بوصفها نتائج لفرضيات مختلفة حول البارامترات التي تحكم الأساس السلوكي لعلاقات النموذج فيما يخص الاستثمار والادخار وتفضيل السيولة. وتزايد

[115] في الحالة النظرية لاقتصاد مغلق بلا تدخل حكومي، يتكون الطلب الفعّال من الإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق الاستثماري.

استخدام الوصفة الكينزية لمعالجة آثار دورات الأعمال خلال فترة الخمسينات وجاء على شكل استخدام معتدل للسياسات المالية والنقدية. وبلغ انتشار السياسة الكينزية ذروته في الستينات، حيث بدا للجميع انتهاء ما يسمى دورة الأعمال وإمكانية صعود الازدهار الاقتصادي بشكل مستمر من خلال الاستخدام المناسب للسياسات الاقتصادية. وكانت المدارس المعارضة للكينزية تعيش حالة من الركود، فيما كانت الكينزية في أيامها الذهبية. ولكن أحداث السبعينات وما شهدته من مزيج غير مسبوق من ارتفاعات في معدلات البطالة المترافقة مع ارتفاعات في معدلات التضخم جاءت على شكل تناقض صارخ مع الاعتقاد السائد لدى الكينزيين بوجود علاقة عكسية بين معدل البطالة وبين معدل التضخم. والحقيقة أن كينز لم يربط بين معدل البطالة وبين معدل التضخم، لكنه توقّع أن يتسبّب انخفاض معدل البطالة بارتفاع في الأسعار وليس بارتفاع معدل التضخم. بيد أن الاقتصاديين الكينزيين رأوا أنه بالإمكان استخدام نموذج *IS-LM* للتنبؤ بتأثير التغير في الكتلة النقدية أو عرض النقد على الناتج والبطالة، ومن ثم استخدموا مشاهداتهم التاريخية عن العلاقة بين معدل البطالة وبين معدل التضخم بالتنبؤ بمعدل التضخم، أي أنهم استخدموا ما يسمى «منحنى فيليبس» *Phillips Curve* الذي يعتبر رصداً إحصائياً للعلاقة بين معدل البطالة والتضخم أكثر منه نظرية في التضخم.

- منحنى فيليبس *Philips Curve*[116]

في ابتعاد نسبي عن كينز، قام وليام فيليبس *William Phillips* (1914 – 1975) بتفسير مفترض للبيانات التاريخية للعلاقة طويلة الأمد بين نمو الأجور النقدية وبين معدل البطالة في مقالة نشرها عام 1958. حيث رأى أن العمال واتحاداتهم يتمتعون بقوة تفاوضية عالية عندما تكون معدلات البطالة منخفضة. وأصبحت هذه العلاقة تسمى منحنى فيليبس الأول. وعندما قام كل من پول ساميلسن وروبرت سولوه *Robert Solow* عام 1960 بإعادة تفسير هذه العلاقة الإحصائية بحيث أصبحت علاقة طويلة الأمد بين معدل البطالة وبين التضخم، أصبح هذا المنحنى يسمى «منحنى فيليبس

[116] *Phillips, A. W. (November 1958). "The Relation between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom, 1861-1957". Economica. 25 (100): 283–299*

الثاني» *Phillips Curve* // الذي يظهر أن هناك علاقة عكسية بين التضخم والبطالة، وبالتالي فإن ميل هذا المنحنى يعبر عن معدل تضحية بين الاثنين، فلا يمكن تخفيض التضخم بدون التضحية بشيء من التشغيل ولا يمكن زيادة التشغيل أو تخفيض البطالة بدون القبول بمزيد من التضخم. وأما استقرار الأسعار مع الزمن فسينطوي على مستوى محدد من البطالة. وبالتالي، فإن النقود وفقاً لهذه الرؤية لن تكون حيادية على الأمد الطويل بل ستؤثر على معدل البطالة من خلال تأثيرها على معدل التضخم. وبما أن الحكومات تسعى دائماً وراء تخفيض معدل البطالة بغرض حصد أصوات الناخبين فإن الحكومات ستميل للعمل على زيادة فرص العمل وتفضيل تخفيض البطالة على هدف ضبط الأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى تضخم متسارع. اتخذ منحنى فيليبس في الستينات شكل منحنى هابط. لكن في السبعينات اختلف الموضوع، إذ بدا أن كلاً من معدل التضخم ومعدل البطالة ازدادا معاً في حالات سميت بالركود التضخمي أو التضخم الانكماشي، الأمر الذي تطلب استخدام سياسات متناقضة بآن معاً، وهو أمر مستحيل بطبيعة الحال. وهذا الانهيار في فعّالية السياسة الكينزية أدى إلى انهيار حالة الإجماع التي عبّر عنها ميلتون فريدمان في السابق بقوله: «اليوم كلنا كينزيون» على ما كان بينه وبين كينز من خلاف فكري حاد.

الشكل 2.9: تاريخ منحنى فيليبس (حالة الولايات

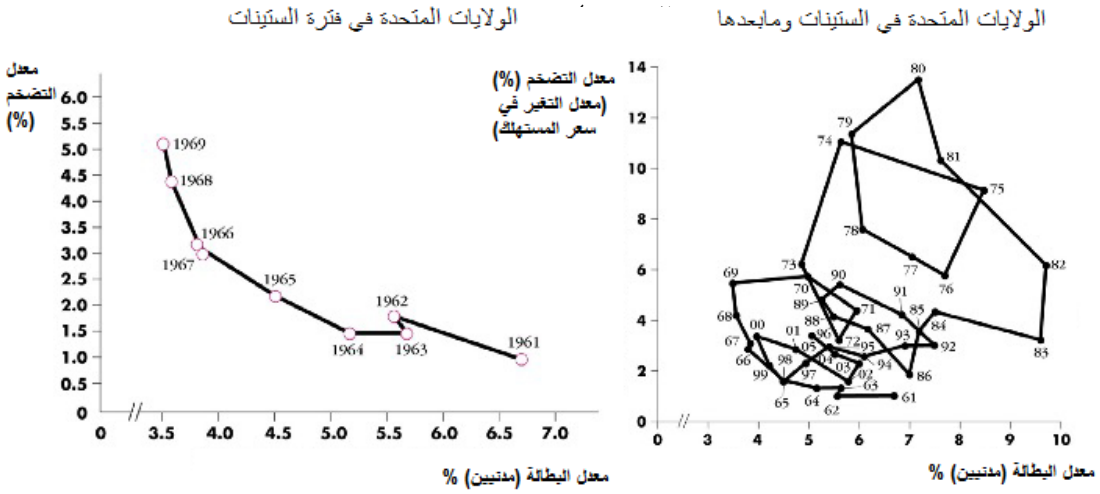

المصدر: Dornbusch, Rudiger; Fischer, Stanley and Startz, Richard. Macroeconomics. 10th Edition. Chapter 6. McGraw Hill, 2008, pp. 124 and 126. ©McGraw-Hill Education.

وتعرّض الكينزيون لتحدٍّ جاد لتطوير نماذجهم بحيث تكون قادرة على تفسير الظواهر الاقتصادية الجديدة وعلى الوقوف بوجه التيار النقدي القوي لمدرسة شيكاچو، والتيار الكلاسيكي الجديد. وبدى الاقتصاد النيوكينزي محل شكوك جادة بعد أن هيمن على السياسة الاقتصادية الغربية لعقود، ظنّ خلالها الغربيون أنهم سيطروا أخيراً على الحركة الاقتصادية وأن الازدهار سيستمر إلى الأبد. وعليه حاولت موجة جديدة من الأبحاث الكينزية أن تقوم بتطعيم النماذج الكينزية بأدوات تطوّر التحليل الكينزي وتمنح النماذج النيوكينزية الكلية أساساً من الاقتصاد الجزئي النيوكلاسيكي. فنشأت طبقة جديدة هي «الكينزيون الجدد» *New Keynesian* ساهمت في إنشاء ما يسمى «التركيبة النيوكلاسيكية الجديدة» *New Neoclassical Synthesis* التي تشكّل حالياً التيار العام للنظرية الاقتصادية الكلية المعاصرة. ونصل إلى هذه الأخيرة بعد عرض سريع للمدرستين النقدية والكلاسيكية الجديدة.

9-3. اقتصاد ما بعد الكينزية *Post – Keynesianism Economics*:

على الرغم من أن كينز نفسه كان قد أبدى ردة فعل إيجابية نوعاً ما على نموذج هيكس. والذي قاد فيما بعد مع أعمال مودچلياني إلى تطور التركيبة النيوكلاسيكية القائمة على نموذج *IS-LM* وامتداداته كما رأينا. إلا أن عدداً من أتباع كينز لم يكونوا مسرورين من هذا التطور. وأكثر ما أزعج هؤلاء هو الإهمال المتعمد للفكرة المحورية في أن اختلال التوازن هو صفة متأصلة بالنظام الاقتصادي، في حين أن نموذج هيكس أطّر الفكرة الثورية لكينز في إطار التوازن النيوكلاسيكي، فضلاً عن إهمال النموذج لدور حالات عدم التأكد والتوقعات المتقلبة، في حين أن هذه العناصر أساسية في التحليل الكينزي الأصلي. وقد أخذت النظرية «ما بعد الكينزية» على عاتقها إعادة هذه الأفكار إلى صلب الاقتصاد. ويرى سكيدلسكي الذي كتب أشهر تراجم كينز أن النظرية ما بعد الكينزية هي الأكثر قرباً وإخلاصاً لكينز.[117] ويتفق أنصار هذا الاتجاه في علم الاقتصاد على أن النهج النيوكلاسيكي في إعادة تفسير كينز هو نهج مضلل ولا مستقبل له. والحقيقة أن روّاد هذا المذهب وأنصاره لا يتمركزون في جامعة

[117] روبرت سكيدلسكي *Robert Skedelsky*: نشر عام 2009 كتاباً بعنوان «عودة المعلم» أو «عودة السيد» يقصد كينز الذي أعيد إحياء تطبيق سياساته للنجاة من أزمة 2008.

محددة بل موجودون في العديد من الجامعات في بريطانيا وأميركا وكندا وإيطاليا وغيرها. وأما أهم الخصائص المشتركة التي تجمع هؤلاء فهي الآتية:

- رفض أن الادخار يحدد الاستثمار والقول بالعكس:

طوّر الاقتصاد ما بعد الكينزي فكرة تأثير الاستثمار على الأمد الطويل معتبرين أنهم إنما طبقوا آلية المضاعف الكينزي على الأمد الطويل ولكن فرضياتهم كانت مختلفة. ففي نموذج كالدور الأكثر شيوعاً نجد أن الكميات ثابتة على الأمد القصير فيما الأسعار متحركة. في حين أن النموذج الكينزي يفترض أن الناتج يتحرك استجابة لزيادة الطلب من خلال استغلال الموارد المعطلة بحيث لا تتأثر الأسعار كثيراً على الأمد القصير. ولكن كالدور ينطلق من أن الاقتصاد وصل فعلاً إلى مستوى التشغيل الكامل من خلال سياسة كينزية ناجحة، وعليه يمكن القول في هذه الحالة أن الكميات على الأمد القصير ستكون ثابتة إلى حد ما فيما تتحرك الأسعار. وفي ظل ثبات الأجور النقدية فإن زيادةً في حصة الاستثمار من الدخل القومي ستزيد معها معدل تراكم رأس المال، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي تؤدي بدورها إلى زيادة في الأسعار كون الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل. وإن هذه الزيادة في الأسعار في ظل ثبات الأجر النقدي تعني فيما تعني انخفاض الأجور الحقيقية وارتفاع الربح. ومع نزعة الربح إلى الارتفاع في ظل انخفاض الأجور الحقيقية تزيد نسبة الربح إلى رأس المال. وما هذه إلا عملية إعادة توزيع للدخل من الأجور إلى الربح، وهذه تقود إلى زيادة نسبة الأرباح المحتجزة التي يعتبرها كالدور ادخاراً، والنزعة للادخار من الأرباح أقوى من النزعة للادخار من الأجور، وبالتالي فإن حصة الادخار من الدخل القومي تزيد لتتواءم مع حصة الاستثمار من الدخل القومي. وبناء على ذلك يرى كالدور أن توزيع الدخل لا يتحدد بناءً على الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج بل على العوامل التي تحكم سرعة تراكم رأس المال.[118] وتتوافق هذه النتيجة مع ما يشهده العالم المتقدم مؤخراً من تدهور مستمر في الأجور النقدية لصالح عوائد أعلى لرأس المال.

[118] انتقد هذا المدخل في فهم توزيع الدخل على أرضية بسيطة مفادها أن الاقتصاد عند التشغيل الكامل ينطوي على اتحادات عمالية قوية وعمال بموقع تفاوضي قوي يمكنهم من زيادة الأجور، الأمر الذي يفسد آلية نموذج كالدور.

- رفض حيادية النقد

رفض ما بعد الكينزيون الفكرة القائلة بأن النقد هو مجرد غطاء للاقتصاد الحقيقي، وكانت العلاقة بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي في صلب كتاباتهم. وفي حين أن التحليل الكينزي الأصلي انطلق من فرضية سيطرة البنك المركزي على العرض النقدي، فإنهم اعتبروا العرض النقدي متغيراً داخلياً، على أن المتغير الخاضع لتحكم البنك المركزي بطبيعة الحال هو معدل الفائدة. وكانوا سباقين للإشارة إلى أن العرض النقدي يتأثر أو يستجيب للطلب على الائتمان المصرفي وبالتالي فإن البنك المركزي لا يستطيع أن يتحكم بالعرض النقدي، بل يدير معدل الفائدة من خلال إدارة الاحتياطات النقدية. وهذه النظرة أصبحت جزءً من السياسة النقدية المعاصرة التي تستهدف معدل الفائدة بوصفها أداة السياسة النقدية بدلاً من عرض النقد.

- رفض قانون سيه

يرفض ما بعد الكينزيين قانون سيه للأسواق ونزعة الاقتصاد التلقائية للتوازن، وذلك بناءً على تفسير جديد لآلية المضاعف على الأمد الطويل تضع الاستثمار قبل الادخار، ويبنى عليها مفهوم مختلف لتوزيع الدخل، يرفضون بموجبه نظرية الإنتاجية الحدية في توزيع الدخل. فلا عجب إذاً أن هذه المدرسة تصنّف ضمن المدارس «البدعية» *heterodox* (عكس الأصولية *orthodox*) في علم الاقتصاد. وأخيراً، وعلى الرغم من إمكانية النظر إليهم بوصفهم تياراً أخذ على عاتقه إعادة بناء النظرية الاقتصادية في ضوء الفكر الكينزي أو البصيرة الكينزية كما يقولون، إلا أن الكثير من الأفكار التي أسسوا عليها نماذجهم المعاصرة غير موجودة عند كينز. ويمكن القول أيضاً أنهم يقفون بمواجهة التيار العام المهيمن على الفكر الاقتصادي اليوم الذي يأخذ طابع مزيج من التجديد في الفكر الكينزي والفكر الكلاسيكي القائمين على مساهمات نيوكينزية ونيوكلاسيكية كما سنرى قريباً. فهم لا يرفضون العناصر النيوكلاسيكية التي ذكرناها فقط بل يرفضون أيضاً نموذج هيكس *IS-LM* الذي يعد أساساً هاماً ومؤثراً في الفكر النيوكينزي.

9-4. المدرسة النقدية أو المذهب النقدي *Monetarism*

أسس ميلتون فريدمان (1912-2006) *Milton Friedman* المذهب النقدي انطلاقاً من إعادة صياغة للنظرية الكمية في النقود في مقالة شهيرة نشرها عام 1956 بعنوان «النظرية الكمية في النقود – إعادة صياغة» *Quantity Theory of Money_ A Restatement*. كان منحى فريدمان في إعادة صياغة النظرية الكمية للنقود أقرب إلى كينز، لكنه لم يشر إلى كينز بل بدأ من فيشر مبيناً أن النظرية الكمية للنقود هي في حقيقتها نظرية طلب على الأرصدة الحقيقية *real cash balances*، وعامل النقود بوصفها أصلاً من الأصول تُطلب كما تُطلب الأصول الأخرى. فبنى نموذجاً في الطلب على الأصول وضع فيه النقود عنصراً في مجمل المحفظة. ووصل من خلال تحليله إلى نتيجة مفادها أن الطلب على النقود إذا كان مستقراً، فإن مستوى السعر سيتحدد بعرض النقد.

وفي عام 1968 نشر فريدمان مقالة أخرى أصرّ فيها على أن العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة كما تظهر في منحنى فيليبس الثاني، لا تصح إلا على الأمد القصير. وأما على الأمد الطويل فإن فريدمان مقتنع بوجود «معدل بطالة طبيعي» *natural rate of unemployment*. ومعدل البطالة الطبيعي الذي يسود على الأمد الطويل مستقل تماماً عن الإجراءات التي تقوم بها السياسات الحكومية، ويتوافق مع أي معدل تضخم. فالتضخم لديه إذاً هو ظاهرة نقدية بحتة، وأما البطالة فهي «طبيعية» اختيارية ولا تعبر عن حالة اختلال (عدم توازن) اقتصادي بل تعبر عن خيارات العمال.[119] ولا يمكن أن ينخفض معدل البطالة إلى ما دون المستوى الطبيعي إلا عندما يفشل العمال بالانتباه إلى تأثير ارتفاع الأسعار على الأجور الحقيقية وعلى الأرصدة السائدة الحقيقية، أما عندما ينجح العمال بالتنبؤ بارتفاع الأسعار فإنهم سيطالبون برفع الأجور لتعويض ارتفاع الأسعار، وأما معدل البطالة فلن يتأثر. وفي حين أن العاملين يمكن أن يتفاجؤوا على الأمد القصير، فإنهم سيتعلمون على الأمد الطويل تأثير السياسة الاقتصادية الهادفة لتخفيض معدل البطالة. وبالتالي فإن تخفيض البطالة لا يجب أن يكون على حساب التضخم أو العكس في الأمد الطويل، وسيأخذ منحنى فيليبس الثاني شكل خط شاقولي.

---

[119] أي أن السبب في البطالة هو العمّال أنفسهم، وهذا يفسّر جزءاً من شعبية فريدمان في نوادي الأثرياء والليبراليين.

أي أن هناك معدل محدد للبطالة من أجل أي معدل تضخم. وإن صحّ ذلك، فإن أية سياسة نقدية تتجاهل ذلك وترمي لتخفيض معدل البطالة لن ينجم عنها سوى تضخم متسارع. ويعد طرح فريدمان هذا غاية في التطرف لأن أخذه بالاعتبار يعني أن على الحكومة ألا تقوم بأي جهد لتخفيض معدل البطالة، وعليها ألا تنفق أي قرش على شكل تعويضات للعاطلين عن العمل.

بل إن فريدمان يذهب أبعد من ذلك في بقية كتاباته حيث يعتبر أن أنظمة دعم العاطلين عن العمل (السكن مثلاً والمعونة النقدية) تؤذي هؤلاء قبل أي شريحة أخرى لأنها تحولهم إلى طبقة ريعية تفضّل الكسل والاستمتاع بتعويضات البطالة على العمل. وعند نشوء أزمات الركود التضخمي في السبعينات انتعش المذهب النقدي بشكل كبير. واقترح فريدمان سياسة اقتصادية يقوم البنك المركزي من خلالها بالحفاظ على توقعات التضخم عند مستوىً منخفض.

وبحسب فريدمان فإن ذلك يستلزم أن يواكب نمو العرض النقدي مقدار الناتج الممكن. وبذلك يكون فريدمان قد أعاد إحياء قانون سيه مجدداً. كان للمدرسة النقدية تأثير مهم في الفكر الاقتصادي وبعض عناصرها ستأخذ لنفسها مكاناً في المدارس المعاصرة كما سنرى.

9-5. المدرسة الكلاسيكية الجديدة (الاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد)[120]

نشأت المدرسة الكلاسيكية الجديدة في السبعينات إثر فشل الكينزية في تفسير وعلاج الركود التضخمي كما رأينا آنفاً. ويعتبر روبرت لوكاس *Robert Lucas* أهم الكلاسيكيين الجدد بوصفه الاقتصادي الذي تمكّن من فرض التوجه القائل بضرورة إعادة التفكير بالاقتصاد الكينزي.[121] وعمل لوكاس على تفنيد الفكر الكينزي من أساسه بطريقة بثّت الشك في المنهج الكلي الكينزي، الأمر الذي شجّع على إعادة بناء التحليل الكلي على أساس جزئي.

---

120 إذا ترجمنا *neoclassic* إلى «الكلاسيكية الجديدة» كما فعل البعض، سيكون لدينا مشكلة في ترجمة *New Classics* التي لا بد من ترجمتها أيضاً بنفس الطريقة. لا تخلط بين الكلاسيكيين الجدد وبين النيوكلاسيكيين.

121 ومعه زعيم مدرسة شيكاچو، ميلتون فريدمان، آنف الذكر.

فعاد الكلاسيكيون الجدد إلى الإرث النيوكلاسيكي المتمثّل بفرضيات ڤالراس حول التوازن العام. وافترضوا في نماذجهم أن كافة اللاعبين في الاقتصاد يسعون لتعظيم منافعهم على أساس «توقعات عقلانية» *rational expectations*. وافترضوا أن الاقتصاد إما أن يكون في حالة فريدة من التوازن العام عند التشغيل الكامل أو أن يكون أمام ناتج توازني محتمل قابل للتحقيق من خلال تعديلات في الأسعار والأجور. أي أنهم افترضوا أن الاقتصاد سيتوازن على الدوام. وانتشرت بعد السبعينات نماذج الكلاسيكيين الجدد المبنية على مفهوم الوكيل الممثِّل *representative agent* وعلى مفهوم التوقعات العقلانية *rational expectations*. ويعد نموذج «دورة الأعمال الحقيقية» من أشهر النظريات الكلاسيكية الجديدة.

على أية حال، لم تطل فترة هيمنة الكلاسيكيين الجدد على التيار العام للفكر الاقتصادي لفترة طويلة بعد السبعينات، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف القوة التفسيرية للنماذج المبنية على النظرية الكلاسيكية الجديدة عند إخضاعها للاختبار الإحصائي – القياسي. فالنماذج هذه لم تتمكن من تفسير خصائص دورة الأعمال. والأهم من ذلك أن النتيجة الرئيسية المستخلصة من الاقتصاد الكلاسيكي الجديد والمتمثلة بفكرة أن «التغيرات غير المتوقعة في النقود هي الوحيدة التي من شأنها أن تؤثر على البطالة ودورة الأعمال» لم تصمد أمام الاختبار الإحصائي المبني على البيانات التاريخية. وبحسب «بيرند لَكّ» *Bernd Luck* فإن النموذج الاقتصادي الكلي الكلاسيكي هو عبارة عن صورة «كاريكاتورية» عن الاقتصاد لأنها تجرّد الاقتصاد من أي سلوك غير عقلاني ومن احتمال فشل السوق، ولأنها تظهر الأسعار مرنة بشكل تام والسوق في حالة توازن اقتصادي على الدوام. أمام هذا الانسداد في الأفق أمام تطور الفكر الكلاسيكي الجديد، تحوّل التيار العام للفكر الاقتصادي باتجاه ما بات يسمى «التركيبة النيوكلاسيكية الجديدة» *New Neoclassical Synthesis*. وسنصل إلى هذه بعد أن نعرض الملامح العامة للكينزيين الجدد.

9-6. الكينزيون الجدد *New Keynesians* أو (الاقتصاد الكلي الكينزي الجديد) *New Keynesian Macroeconomics*

المدرسة الكينزية الجديدة هي مدرسة معاصرة في التحليل الاقتصادي الكلي. أخذت على عاتقها وضع أساس اقتصادي جزئي للاقتصاد الكينزي. ويمكن القول أن نشوء هذه المدرسة يعود جزئياً إلى محاولات للتصدي لانتقادات المدرسة الكلاسيكية الجديدة للفكر الكينزي الكلي. يتّفق الكينزيون الجدد مع الكلاسيكيين الجدد في شيء ويختلفون معهم في أشياء. فهم يتفقون مع أولئك في قبول فرضية التوقعات العقلانية التي تحكم القرارات الاقتصادية للعائلات والمنشآت. وأما أهم ما يميّز الكينزيين الجدد عن منافسيهم الكلاسيكيين الجدد فيتمثل في افتراضهم لوجود أنواع متعددة من فشل السوق، أهمها المنافسة غير التامة في تحديد السعر والأجر، الأمر الذي يمكن أن يفسّر حالة عدم مرونة الأسعار والأجور، أي بطئها في الاستجابة للتغيرات في الظروف الاقتصادية، في حين أن الكلاسيكيين الجدد التزموا بالقالراسية التي تقضي بالاستجابة الآنية للأسعار والأجور إزاء تغيرات ظروف السوق.

وبما أن النماذج الكينزية الجديدة تنطوي على أنواع متعددة من فشل السوق، فإن ذلك يعني أن الاقتصاد قد لا يتمكن من الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل. وبالتالي يعود الكينزيون الجدد من هذا الباب إلى القول بفاعلية السياسات النقدية والمالية. فالنماذج الكينزية الجديدة تقول بالمحصلة أن الاقتصاد لن يصل تلقائياً إلى التشغيل الكامل بسبب ضعف مرونة السعر والأجر وبسبب فشل السوق وبالتالي يمكن من خلال الإنفاق الحكومي الهادف لتحقيق الاستقرار ومن خلال أدوات البنك المركزي أن تصل السياسة العامة بالاقتصاد إلى ناتج اقتصادي كلي أعلى كفاءةً بالمقارنة مع السياسة المبنية على عدم التدخل في الاقتصاد بحجة نزعته التلقائية للتوازن. ويمكن تلخيص تطور الاقتصاد الكينزي الجديد في الآتي:

1) **مرحلة آواخر السبعينات:** وهي الموجة الأولى من الاقتصاد الكينزي الجديد. وأهم روّادها هو ستانلي فيشر الذي صاغ أول نموذج للمعلومات غير المرنة *Sticky information* ونشره عام 1977 في مقالة شهيرة بعنوان «العقود طويلة الأجل، التوقعات العقلانية، وقاعدة العرض النقدي الأمثل». اعتمد فيشر على نموذج عقود «متراكب»

overlapping يتناوب بموجبه اتحادان في وضع الأجور لفترتين قادمتين. بموجب هذا النموذج فإن الاتحاد الذي يضع الأجور يستخدم آخر المعلومات المتوفرة، فيما في الجزء الآخر من الاقتصاد الخاضع للاتحاد الآخر فإن الأجور تعكس المعلومات «القديمة». بعد ذلك أضاف جون تايلور لهذا النموذج خاصية الأجور غير المرنة بالإضافة إلى عدم مرونة المعلومات حيث افترض ثبات الأجور الإسمية خلال العقد الممتد لفترتين. هذه النماذج المبكرة للكينزيين الجدد تقوم على فكرة أساسية مفادها أنه في ظل ثبات الأجور الأسمية، يستطيع البنك المركزي التحكم بمعدل البطالة عن طريق التأثير في الأجر الحقيقي من خلال تغيير العرض النقدي وبالتالي التأثير في معدل البطالة.

2) **مرحلة الثمانينات:** في هذه المرحلة ظهر أهم الكينزيين الجدد المعاصرين الذي تسيطر أسماؤهم على عناوين مؤلفات التحليل الاقتصادي الكلي المنتشرة في جامعات العالم اليوم. من أمثال «بلانكارد» و«مانكيو» و«رومر» وغيرهم.[122] في الثمانينات ظهرت أبحاث أخذت بالاعتبار قضية المنافسة غير التامة والتكلفة المقطوعة (*menu cost* أو *lump-sum cost*) في محاولة لتفسير عدم مرونة الأسعار. تعود فكرة تأثير التكلفة المقطوعة في السعر إلى «شيشنسكي» و«ڤيس» اللذان نشرا مقالاً عام 1977 يبحث في أثر التضخم على تكرار تبدل السعر. وفي منتصف الثمانينات قام عدد من الاقتصاديين بشكل منفصل في وضع هذه الفكرة في إطار نظرية عامة لصلابة السعر الاسمي *Nominal Price Rigidity*. حيث قام كل من جورج أكيرلف *George Akerlof* وجانيت يَلن *Janet Yellen* باقتراح فكرة تقول: بسبب العقلانية المقيدة *bounded rationality* لن تقوم المنشآت بتغيير السعر إلا إذا تجاوز النفع الحاصل حداً أدنى. وهذه العقلانية المقيدة تعد مسؤولة عن عطالة الأسعار والأجور والتي يمكن أن تقود إلى

[122] سنتطرق فيما يأتي باختصار لأهم المفاهيم الكينزية الجديدة التي طوّرت لتفسير الاختلال الاقتصادي خلال الثمانينات ولازالت إلى اليوم (التكاليف المقطوعة لتبديل السعر؛ المعلومات غير المرنة؛ الصلابة؛ احتمال كالڤو؛ فشل التنسيق).

تقلبات في الناتج في ظل ثبات الأسعار والأجور الأسمية. أما چريچوري مانكيو فقد أخذ بفكرة التكلفة المقطوعة ودرس آثار الرفاه الناجمة عن تغيرات الناتج الناشئة بدورها عن الأسعار غير المرنة. توالت بعد ذلك الدراسات التي استخدمت هذا المفهوم في تفسير حدوث عدم التوازن. وعلى الرغم من أن هذا المدخل قام أساساً على التركيز على صلابة الأسعار الإسمية إلا أنه امتد ليشمل الأجور والأسعار على يدي كلٍّ من أوليڤيير بلانكارد *Olivier Blanchard* ونوبُهيروه كي يوه تاكي *Nobuhiro Kiyotaki*. وبيّن كل من دِكسن *Huw Dixon* وهانسن *Claus Hansen* أن تأثير التكاليف المقطوعة وإن طبق على قطاع صغير من الاقتصاد فإن التأثير سيمتد لبقية الاقتصاد بما يجعل الأسعار في بقية الاقتصاد أقل استجابةً للتغيرات في الطلب.

تضاربت الدراسات حول مدى تأثير التكاليف المقطوعة على مجمل الاقتصاد، ففي حين قللت بعض الدراسات من الأهمية الكلية لتأثيرها، وجد لورنس بول *Laurence Ball* وديڤيد رومَر *David Romer* أن التصلبات الحقيقية[123] *real rigidities* يمكن أن تتفاعل مع التصلبات الإسمية *nominal rigidities* في إحداث اختلال جوهري.[124] ويرى بول ورومر أن التصلبات الحقيقية في سوق العمل من شأنها أن تحافظ على ارتفاع تكاليف المنشأة، الأمر الذي يدفعها لعدم تخفيض السعر خوفاً من تراجع الإيرادات. وهكذا فإن النفقات الناجمة عن التصلبات الحقيقية عندما تتعاضد مع التكلفة المقطوعة لتغيير السعر فإنها ستقلل من احتمال قيام المنشأة بتخفيض الأسعار إلى المستوى التوازني.

ووجدت بعض الدراسات أنه حتى في حالات الأسعار المرنة، فإن المنافسة غير التامة من شأنها أن تؤثر على مضاعف الإنفاق (السياسة المالية). فقد اقترح كل من دِكسن ومانكيو، وبشكل منفصل، نموذجاً مبسطاً للتوازن العام يظهر أن المضاعف المالي يزيد

---

[123] يُقصد بالتصلبات الحقيقية بطء استجابة الأسعار الحقيقية للتغير في البيئة الاقتصادية. فعلى سبيل المثال يمكن للمنشأة الاحتكارية أن تواجه صلابة حقيقية إذا كانت تكاليف مدخلاتها وأجورها مقيدة بعقد.

[124] *Ball, L.; Romer, D. (1990). "Real Rigidities and the Non-Neutrality of Money". The Review of Economic Studies. 57 (2): 183–203.*

بزيادة درجة المنافسة غير التامة في سوق المنتج. والسبب في ذلك هو أن المنافسة غير التامة في سوق المنتج من شأنها أن تقلل من الأجر الحقيقي، الأمر الذي يدفع العائلات بعيداً عن الاستهلاك لصالح المزيد من الاستجمام.[125] فعندما يزيد الإنفاق الحكومي تزيد معه الضريبة المقطوعة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستهلاك ومستوى الاستجمام.[126] وكلما اشتدت المنافسة غير التامة كلما انخفض الأجر الحقيقي، وبالتالي ينخفض الوقت المخصص للراحة بسبب الاضطرار للمزيد من العمل، ومع ذلك يكون الاستهلاك أقل.[127]

في عام 1983 نشر «كالڤو» *Calvo* مقالة حول الأسعار المتراكبة في إطار تعظيم المنفعة. افترض كالڤو أن واضع السعر لا يمتلك معلومات عن الفترة التي سيستمر فيها السعر الإسمي ثابتاً بلا تغيير. ويعطي نموذجه احتمالين مجموعهما يساوي الواحد. الأول هو احتمال أن تقوم المنشأة بتعديل السعر في فترة محددة، وهذا الاحتمال يسمى «معدل الخطر» أو «احتمال كالڤو» وأما الاحتمال الثاني فهو احتمال ألا تقوم المنشأة بتبديل السعر ويسمى «معدل البقاء». وأصبح نموذج كالڤو الأكثر شعبيةً في نمذجة الصلابة الإسمية في النماذج الكينزية الجديدة.

- **الركود وفشل التنسيق** *Coordination failure*: ومن أهم المفاهيم التي طورها الكينزيون الجدد لفهم أو تفسير حالات الركود والبطالة مفهوم فشل التنسيق *coordination failure*. في حالات الركود يمكن للمصانع أن تتعطّل على الرغم من وجود عاملين على استعداد للعمل وعلى استعداد لشراء المنتجات لو كان لديهم عمل. فيبدو الأمر وكأن المشكلة

---

[125] نماذج الاستهلاك الاقتصادية تفترض أن رضى المستهلك يمكن أن يأتي من تخطيط الوقت على شكل مزيج من الاستهلاك (وهذا يتطلب العمل بأجر) ومن الاستجمام أو الراحة. وقد مرّ معنا سابقاً أن باڤيرك أول من فكّر بذلك.

[126] على فرض أن كليهما سلعة عادية (أي سلعة يزيد استهلاكها بزيادة الدخل كما مر معنا سابقاً)

[127] هذا ما تشهده الاقتصادات الغربية في السنوات الماضية.

مشكلة تنسيق بين تدفق الإنتاج وتدفق الاستهلاك عند الحدود المثلى. إذ يتم التنسيق عند حدود أقل كفاءة من المستوى الأمثل، وهكذا تختفي من السوق يد آدم سميث الخفية!

تنطوي النماذج الكينزية الجديدة المبنية على فشل التنسيق على مستويات متعددة من التوازنات الممكنة. ويعود أصل هذه النماذج إلى نماذج البحث والمزاوجة (المطابقة) *search & match*، وهذه لها أنواع متعددة بتعدد المصادر المحتملة لفشل التنسيق. فالتنسيق قد يفشل بسبب اعتماد قرارات الإنتاج على قرارات بقية المنشآت في السوق، فتزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها، فكلما ازداد عدد المنتجين كلما شجع ذلك على المزيد من الإنتاج والعكس بالعكس. وقد يفشل التنسيق بسبب تشاؤم المنشآت، فإذا ما توقعت المنشآت انخفاضاً في المبيعات فإنها ستعمد إلى تسريح بعض العمّال، الأمر الذي يدفع العمّال لتخفيض الإنفاق الاستهلاكي، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض المبيعات. وهنا تتحقق نبوءة المنشآت بانخفاض المبيعات دون أن تدري أنها السبب في تحققها. وهذا ما يسمى «النبوءة ذاتية التصديق» أو «النبوءة ذاتية التحقّق».

- **الأجور واختلال (عدم توازن) سوق العمل:** حاول الكينزيون الجدد تفسير فشل وصول سوق العمل في الوصول إلى التوازن من خلال بناء عدد من النظريات التي تفسّر وجود عمّال راغبين في العمل ومع ذلك عاطلين عن العمل، وذلك بخلاف سوق ڤالراس حيث يؤدي تنافس العمّال على فرص العمل إلى تخفيض الأجور إلى الحد الذي يعيد التوازن إلى السوق. وتعد نظرية أجر الكفاءة *efficiency wage theory* أهم النظريات المستخدمة في تفسير الآثار طويلة الأجل للبطالة السابقة، حيث تتحول الزيادات قصيرة الأجل في مستوى البطالة إلى حالة دائمة تقود إلى مستويات أعلى من البطالة على الأجل الطويل.

لا يتحدد أجر العامل، في نماذج أجر الكفاءة، عند المستوى التوازني للسوق كما هي الحال في عالم ڤالراس، بل عند المستوى الذي يعظّم الإنتاجية. هناك العديد من الأسباب التي قد تدفع المنشآت لدفع أجور تفوق الأجر التوازني للسوق. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تدفع المنشأة أجوراً أعلى لضمان ولاء العمّال أو خوفاً من انتقالهم لمنشآت منافسة،

أو ربما لضمان عدم تهربهم من العمل. وقد كانت نماذج التهرّب *shirking models* الأكثر تأثيراً في الثمانينات وأشهرها نموذج شاپيرو–ستيچلتز الذي يفترض أن العمّال يميلون إلى التهرّب من العمل إن لم يكونوا خاضعين للرقابة وواقعين تحت تهديد التسريح من العمل ومواجهة البطالة.[128] في ظل هذه الفرضية، إذا كان الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل يستطيع المتهرب المسرّح من عمله إيجاد عمل آخر بسهولة. وفي ظل هذا الظرف تلجأ المنشآت لدفع أجور أعلى من أجر السوق للعمل تحفيزاً لهم على عدم تجنّب العمل ومواجهة خطر الاضطرار للبحث عن عمل آخر. وبما أن كافة المنشآت تدفع أعلى من أجر السوق فإن السوق لن تكون في حالة توازن، بل سيكون هناك خزّان من العمّال العاطلين عن العمل، الأمر الذي يزيد من تكلفة الطرد من العمل بالنسبة للعامل. فالخطر لا يتمثل بالاضطرار لتغيير العمل إلى عمل بأجر أقل، بل يتعدى ذلك إلى خطر الوقوع في خزّان العاطلين عن العمل. وهكذا فإن قيام المنشآت بدفع أجور تفوق أجر السوق من شأنه أن يحفّز العمّال على إجادة العمل ويجعلهم أكثر كفاءة ولكنه وبنفس الوقت يترك عدداً من الباحثين الجديين عن عمل بلا عمل.

3) **مرحلة التسعينات والتركيبة النيوكلاسيكية الجديدة**

The New Neoclassical Synthesis: في مرحلة التسعينات، وفي بداياتها تحديداً، بدأ الاقتصاديون بالجمع بين عناصر الاقتصاد الكينزي الجديد التي تم تطويرها في الثمانينات وبين نظرية دورة الأعمال الحقيقية السابقة. ولكن في حين كانت نماذج دورة الأعمال الحقيقية عبارة عن نماذج ديناميكية قائمة على فرضية المنافسة التامة، فإن النماذج الكينزية الجديدة كانت نماذج ساكنة وقائمة على فرضية المنافسة غير التامة. جاءت التركيبة النيوكلاسيكية الجديدة لتجمع بين الجانب الديناميكي لدورة الأعمال الحقيقية وبين المنافسة غير التامة والتصلبات الإسمية للنماذج الكينزية الجديدة. ويرى

---

[128] Shapiro, C.; Stiglitz, J. E. (1984). "Equilibrium Unemployment as a Worker Discipline Device". The American Economic Review. 74 (3): 433–444.

البعض وجود عوامل مشتركة بين أغلب نماذج هذه التركيبة وهي:

أ. اعتماد الأمثلية الزمنية.

ب. افتراض التوقعات العقلانية.

ج. المنافسة غير التامة.

د. التكلفة الباهظة لتبديل السعر.

هـ. قبول قدرة البنك المركزي على السيطرة على العرض النقدي من خلال أدوات السياسة النقدية. [129] [130]

وما يميزها في الأساس هو تطبيق فرضية التوقعات العقلانية على التركيبة النيوكلاسيكية وتضمنها للمذهب النقدي لفريدمان.[131]

وبموجب هذه التركيبة النيوكلاسيكية الجديدة، يكون الاقتصاد الكلاسيكي الجديد الذي كان ممثلاً للتيار العام للنظرية الاقتصادية في حالة من قبول للمفهوم الكينزي الجديد في الأسعار والأجور غير المرنة التي يمكن ألا تستجيب بسرعة كافية لتغيرات البيئة الاقتصادية بحيث تصل إلى تلك المستويات اللازمة للتوازن بين الكميات المستهلكة والكميات المنتجة على الأمد الطويل. وبالتالي، فقد قبل الكلاسيكيون الجدد أيضاً بفاعلية السياسة النقدية على الأجل القصير. وعلى الجانب الآخر، فإن الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد ساهموا في هذه التركيبة بفرضيتهم في التوقعات العقلانية وبالأمثلة الزمنية، وهاتين تم قبولهما في الاقتصاد الكينزي الجديد، وبتنا أمام مزيج من مدرستين كانتا متعارضتين تقليدياً.

والنماذج التي تُجمع على هذه الفرضيات أو تقوم عليها تعطي ارشادات محددة للسياسة

---

*[129] Goodfriend, Marvin; King, Robert G (1997), "The New Neoclassical Synthesis and the Role of Monetary Policy", NBER Macroeconomics Annual, NBER Chapters, **12**: 231–83*

[130] Woodford, Michael (2009), "Convergence in Macroeconomics: Elements of the New Synthesis", American Economic Journal: Macroeconomics, 1 (1): 267–79.

[131] Collin (2003). A Dictionary of Economics. A & C Black

الاقتصادية منها أن السياسة النقدية قادرة على التأثير على الاقتصاد الحقيقي في الأجل القصير، فالنقود ليست حيادية على الأجل القصير ولكنها كذلك على الأجل الطويل. تنصح هذه النماذج السلطات النقدية بوضع أهداف معلنة تنال على أساسها ثقة الجمهور مثل سياسة استهداف التضخم *Inflation Targeting*، وتعتبر أن للتضخم آثاراً سلبية على الرفاه.

وعلى أية حال، لا يزال بعض النقّاد يرون أن الاقتصاد الكلاسيكي الجديد لم ينغمس كلياً في هذه التركيبة. إذ يرى پيتر چالبكس *Peter Galbacs* مثلاً في مقالة نشرها عام 2015 في نقد الاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد أن فهم هذه المدرسة كان سطحياً لأنها ذات طبيعة شرطية بخصوص موقفها من السياسة النقدية. حيث يقول أن الأسعار إذا كانت مرنة بشكل كامل والإنفاق العام عقلاني بشكل تام والصدمات الاقتصادية الحقيقية عشوائية (تتبع الضجيج الأبيض) فإن السياسة النقدية لا يمكنها أن تؤثر على البطالة أو الإنتاج. وأية محاولة للتأثير في الاقتصاد الحقيقي ستنتهي بإحداث تغير في معدل التضخم، أي بالفشل في التأثير في الاقتصاد الحقيقي من جهة وبالنجاح في إحداث تأثير غير مرغوب من جهة أخرى. لكن هذه الملاحظات بدلاً من أن تكون في صف الاقتصاد الكلاسيكي الكلي الجديد جاءت ضده، لأنها تظهر أن عدم توفر أيٍّ من هذه الشروط سيفسح المجال للسياسة النقدية للعمل بفاعلية كما يمكن للسياسة المالية أيضاً أن تستخدم في معالجة دورة الأعمال. وهكذا يكون الاقتصاد الكلاسيكي الجديد قد ساهم في بيان الشروط التي تكون السياسة الاقتصادية الكينزية فعّالة في ظلها بما يبرر استعادة الحكومات للقوة اللازمة للأخذ بزمام المبادرة وتنفيذ هذه السياسات بدلاً من الوقوف جانباً بدعوى عدم الكفاءة. وبالتالي يتم التخلي عن الفكرة النيوكلاسيكية بالتخلي عن تدخّل الحكومة ويتم التخلي أيضاً عن التدخل الحكومي الكينزي المندفع، وذلك لصالح جعل التدخّل مشروطاً بشروط تحددها المدرسة الكلية الكلاسيكية الجديدة. وهكذا تكتمل التركيبة النيوكلاسيكية الجديدة في إطار من التوفيق بين تيارين طالما كانا متضادين.

تم في التسعينات أيضاً تطوير عدة أدوات تحليلية جديدة استخدمت في بناء نموذج مبسّط لتوازن عام ديناميكي عشوائي *DSGE* يمكن استخدامه في التحليل النظري للسياسة العامة وبالذات تحليل السياسة النقدية. هذه الأدوات هي:

أ. معادلة قاعدة تايلر *Taylor rule*: وهي معادلة تربط بين معدل الفائدة الإسمي وبين معدل التضخم. تستخدم هذه المعادلة في حساب التغير النسبي المئوي في معدل الفائدة الإسمي والذي يميل البنك المركزي لإجراءه استجابة لتغير محدد في معدل التضخم.[132]

ب. منحنى فيليبس الكينزي الجديد: وهي معادلة تربط بين معدل التضخم في الفترة الحالية وبين كلٍّ من الناتج الحالي والتوقعات بخصوص التضخم للفترة التالية. وفحوى هذه المعادلة هو أن الأسعار كلما كانت أقل صلابة كلما ازداد تأثير الناتج على التضخم الحالي.

ج. منحنى التوازن الحقيقي الديناميكي (*dynamic IS*) والذي يتم اشتقاقه من معادلة استهلاك ديناميكية.

هذه المعادلات الثلاث تشكل بمجموعها نموذجاً بسيطاً نسبياً قابلاً للاستخدام في التحليل النظري للسياسة الاقتصادية. لكن الاختبارات القياسية التي أجريت على هذا النموذج لم تعطِ نتائج جيدة، ويرجّح أن ذلك يعود لبساطة النماذج وافتقارها لبعض المتغيرات الاقتصادية الهامة.

4) **مرحلة ما بعد عام 2000:** بعد عام 2000 قامت عدة دراسات كينزية جديدة بإنشاء نماذج توازن عام ديناميكية كينزية عالية التعقيد بهدف التمكّن من الاستفادة من

---

[132] هذه معادلة لوصف سلوك البنك المركزي وليست معادلة تستخدمها البنوك المركزية بالفعل. الصيغة الأصلية لمعادلة تايلور كانت تربط بين معدل الفائدة الإسمي وبين انحراف معدل التضخم عن المستوى المستهدف من جهة، وبين انحراف مجمل الناتج المحلي عن الناتج المحلي الممكن من جهة أخرى.

البيانات الاقتصادية المتاحة في إجراء محاكاة *simulation* للسياسة العامة، بحيث تستخدم في صنع القرار الاقتصادي. شهدت السنوات الأخيرة عدداً يصعب حصره من الدراسات التي اعتمدت هذا النوع من النماذج. وتنوعت اتجاهات تطويرها في محاولات لبناء نماذج تعكس الواقع الاقتصادي. تعتمد هذه النماذج على تقنيات رياضية وخوارزميات حل متطورة ويستخدم في حل النماذج برمجيات رياضية ورقمية حديثة. الأمر الذي حوّل تحليل السياسة النقدية إلى علم رياضي–هندسي إلى حد كبير. تشترك أغلب هذه النماذج في عدة خصائص منها استخدام طرائق «بيز» في التقدير القياسي للنموذج وتمثيل السياسة النقدية بقاعدة تايلور وافتراضات محددة بخصوص الاستهلاك والإنتاج، وبعد تقدير النموذج يتم إجراء صدمات طلب وصدمات أسعار في إطار محاكاة للتنبؤ بتأثير هذه الصدمات على المتغيرات محل الدراسة.

وأخيراً يجدر بالذكر أن هذه الفترة شهدت محاولات للجمع بين فكرة المعلومات غير المرنة وفكرة التصلبات الإسمية. فنماذج المعلومات غير المرنة السابقة كانت تتجاهل تماماً وجود تصلبات إسمية، ومع توفر بيانات ودراسات إحصائية لأعداد متزايدة من الدول المتقدمة تثبت وجود تصلبات سعرية، فقد بدا واضحاً أن نماذج المعلومات غير المرنة التي تفتقر للأسعار غير المرنة تخالف الواقع المشاهد في البلدان المتقدمة ولذلك فقد بدأت تظهر نماذج تحاول الجمع بين المعلومات غير المرنة وبين الأسعار غير المرنة. وقد نشر عدد من هذه الدراسات بدءً من عام (2010) وليس من الواضح بعد مدى نجاح هذه الدراسات في تفسير استمرار التضخم، ولا زلنا بحاجة لعدد أكبر من الدراسات القياسية. ويرى البعض أن الاقتصاد الكينزي الجديد على وشك إنتاج نماذج سياسة ربعية لتوجيه السياسة العامة من خلال توصيات كمية، أي توصيات بأرقام محددة. لكن البعض الآخر ليس متفائلا إلى هذا الحد، والانقسام لا يزال قائماً.

9-7. خلاصة الاقتصاد الكينزي الجديد وعلاقته بالمدارس الأخرى:

تتفق الكينزية الجديدة مع الكلاسيكية الجديدة في إصرار الأخيرة على حيادية العرض النقدي على المدى الطويل. ولكن هذا الاتفاق لا يرقى إلى الإجماع غير المشروط بسبب دراسات كينزية جديدة تؤكد عدم حيادية النقد في ظل شروط محددة. على أية حال، وعلى الرغم من الاتفاق حول حيادية النقد على الأمد الطويل إلا أن انطواء النموذج الكينزي الجديد على أسعار غير مرنة يقود إلى نتيجة واضحة مفادها أن زيادة عرض النقد على الأمد القصير، عن طريق تخفيض سعر الفائدة، يؤدي إلى زيادة في الناتج وانخفاض في معدل البطالة. لكن ذلك لا يعني أن الكينزيين الجدد من أنصار السياسة النقدية التوسعية على الأمد القصير لمجرد تحقيق ارتفاعات قصيرة الأجل في مستويات التشغيل والبطالة لما لذلك من أثر سلبي على توقعات التضخم وما تحمله من مشكلات للفترة المستقبلية اللاحقة. بل تتمثل وجهة النظر الكينزية الجديدة في استعمال السياسة النقدية للمساعدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وليس في استعمالها بقوة وبشكل مفاجئ لخلق حالة من الازدهار تليها حالة تشاؤم بخصوص التضخم يصعب التخلص منها بدون التسبّب بانكماش. وأما أسلوب الصدمة فيوصى به فقط عندما يتعرض الاقتصاد لصدمة كلية بحيث يتم تخميدها قبل أن تستفحل. فعلى سبيل المثال، عند حدوث موجة من التشاؤم تدفع الناس لضبط الاستهلاك فإن الأثر المتوقع هو انخفاض الناتج وانخفاض معدل التضخم، وبالتالي يصبح استخدام السياسة النقدية مبرّراً كونه يساعد على زيادة الناتج وضبط التضخم والتوقعات التضخمية.

يتحدث كبار الكينزيين الجدد عما يسمّوه «المصادفة السماوية» أو «الإلهية» كنايةً عن حالة يكفي معها تثبيت معدل التضخم لتحقيق الاستقرار في معدلات التشغيل والناتج عند أعلى مستوى مرغوب. التركيز هنا هو على تحديد مقدار التغيّر الأمثل في سعر الفائدة الإسمي والذي يتعين على البنك المركزي القيام به استجابةً للتغيرات في فجوة الناتج (الفجوة بين الفعلي والممكن) وليس في الناتج بحد ذاته. وتعتمد النماذج الكينزية الجديدة في تحديد هذا التغير الأمثل في سعر الفائدة على قاعدة تايلور آنفة الذكر.

ولكن حتى أولئك الذين ابتدعوا هذه «المصادفة الإلهية» يقرّون بأن هناك حالات لا تسمح بحدوثها. إذ عندما تتعدد حالات المنافسة غير التامة إلى عدة أسواق (سوق المنتج وسوق العمل مثلاً) يصبح من المستحيل تحقيق الاستقرار في معدلات التضخم والتشغيل بآنٍ معاً. وتشير آخر الدراسات (2014) أن معدل التضخم المستهدف إن لم يكن صفراً فإن المصادفة الإلهية لن تتحقق حتى في ظل عدم وجود أي حالة من حالات عدم تمام السوق (أسعار غير مرنة مثلاً).

9-8. خاتمة

ونصل مع هذه المصادفة الإلهية إلى نهاية الفصل الأخير من هذه الأملية. مررنا في هذا الفصل بأهم المدارس الحديثة والمدارس السائدة والمعاصرة. وتبين لنا أن علم الاقتصاد لا يزال في تطور مستمر، ولا تستطيع أية مدرسة اقتصادية معاصرة أن تدعي لنفسها الريادة المطلقة في فهم آلية عمل الاقتصاد وتفسيرها. وفي حين لا يتوقع من الطالب غير المتخصص في علم الاقتصاد أن يدخل في التفاصيل الفنية للنماذج الاقتصادية المشار إليها، إلا أن على الطالب أن يمتلك الحد الأدنى من المفردات اللازمة لمتابعة التطورات المتتابعة في أدوات السياسة النقدية، لا سيما الطلاب الذين ينوون التخصص فيما بعد باختصاصات التمويل والمصارف وأسواق المال.

تم بعون الله

دمشق 21 أيلول 2019

مراجع الفصل:

1- *Pressman. Fifty Major Economists 2nd Ed. Routledge. 2006*
2- *Romer, David. Advanced Macroeconomics. 3rd Edition. McGraw-Hill. 2006*
3- *Roncaglia. The Wealth of Ideas - A History of Economic Thought. Cambridge. 2005*.
4- *Snowdon, B., and Vane, H. An Encyclopedia of Macroeconomics. EE. 2003*
5- *Snowdon, B., and Vane, H. Modern Macroeconomics. EE. 2005.*

مراجع إضافية

6- *Ball, L.; Romer, D. "Real Rigidities and the Non-Neutrality of Money". The Review of Economic Studies. 1990. 57 (2): 183–203.*
7- *Barro, Robert J. . "New Classicals and Keynesians, or the Good Guys and the Bad Guys" . Swiss Journal of Economics and Statistics. 1989. 125(3): 263–273.*
8- *Blanchard, Olivier (2000), "What Do We Know About Macroeconomics That Fisher and Wicksell Did Not?", Quarterly Journal of Economics, 2000. 115 (4): 1375–1409*
9- *Evans, G. W. and G. Ramey (2006) Adaptive Expectations, Underparameterization and the Lucas Critique. Journal of Monetary Economics, 2006. vol. 53, pp. 249-264.*
10- *Galbács, Peter. The Theory of New Classical Macroeconomics. A Positive Critique. Contributions to Economics. Heidelberg/New York/Dordrecht/London: Springer. 2015.*
11- *Goodfriend, Marvin; King, Robert G , "The New Neoclassical Synthesis and the Role of Monetary Policy", NBER Macroeconomics Annual, NBER Chapters, 1997. 12: 231–83*
12- *Hicks, J.R. . "Mr. Keynes and the 'Classics': A Suggested Interpretation," Econometrica, 1937. 5(2), pp. 147-159*
13- *Kirman, Alan P. (1992). "Whom or What does the Representative Individual Represent?". Journal of Economic Perspectives. 6 (2): 117–136.*
14- *Lucas, Robert E. "Expectations and the Neutrality of Money". Journal of Economic Theory. 1972. 4 (2): 103–124.*
15- *Mankiw, N. Gregory. "The Macroeconomist as Scientist and Engineer". Journal of Economic Perspectives. 2006. 20 (4): 29–46.*
16- *Moth, John F. "Rational Expectations and the Theory of Price Movements" . Econometrica. 1961. 29 (3): 315–335.*
17- *Phillips, A. W. "The Relation between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom, 1861-1957". Economica. (November 1958). 25 (100): 283–299*.
18- *Shapiro, C.; Stiglitz, J. E. "Equilibrium Unemployment as a Worker Discipline Device". The American Economic Review. 1984 74 (3): 433–444.*

19-*Skidelsky, Robert. "The Influence of the Great Depression on Keynes's General Theory" . History of Economics Review. 1996. 25 (1): 78–87.*
20-*Skidelsky, Robert. Keynes: The Return of the Master. 2009. New York: Public Affairs.*
21-*Snowdon, Brian. "The New Classical Counter-Revolution: False Path or Illuminating Complement?". Eastern Economic Journal. Fall 2007. 33 (4): 541–562.*
22-*Snowdon, Brian and Vane, Howard R., Modern Macroeconomics: Its Origin, Development and Current State. 2005. Edward Elgar Publishing.*
23- *Stigler, George. Production and Distribution Theories, 1994. New Brunswick, N.J.: Transaction Publishers.*
24-*Woodford, Michael , "Convergence in Macroeconomics: Elements of the New Synthesis" , American Economic Journal: Macroeconomics, 2009. 1 (1): 267–79.*

أسئلة الفصل

أسئلة للنقاش

أ. من الواضح أن علم الاقتصاد ينطوي على عدد من المدارس الفكرية المتعارضة. ما السبب؟ لماذا يختلف الاقتصاديون؟

ب. ورد في الفصل ما يسمى "التركيبة النيوكلاسيكية" التي تشير إلى نوع من التوفيق بين الفكر النيوكلاسيكي، وبين الفكر الكينزي. كيف يمكن التوفيق بين منطقين متعارضين؟ هل هذا معقول؟

ج. هل منحنى فيليبس عبارة عن نظرية؟

أسئلة مقالية

هـ. ما هي استخدامات نموذج *IS–LM* في السياسة العامة؟

و. لماذا لم تعمر المدرسة الكلاسيكية (الاقتصاد الكلاسيكي الجديد) طويلاً؟

ز. ما هي الفكرة الرئيسية للمدرسة النقدية وما هو مضمونها بالنسبة للسياسة العامة؟

ح. بم يختلف «ما بعد الكينزيين» عن الكينزيين؟

ط. اشرح باختصار أهم أوجه الاختلاف والاتفاق بين الكينزيين الجدد وبين المدارس المعاصرة.